الصين

والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001
وآفاق المستقبل

كان هذا الكتاب في الأصل رسالة تقدم بها

أحمد عبد الجبار عبد الله

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم السياسية - السياسة الدولية

الصين

والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001
وآفاق المستقبل

أحمد عبد الجبار عبد الله

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1437 هـ - 2015 م

ردمك 978-614-01-1718-1

جميع الحقوق محفوظة

توزيع

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العظيم

[سورة طه، آية: 114]

الإهداء

إلى سر وجودي في الحياة.... أبي وأمي

إلى رفيقة دربي.... زوجتي

إلى فلذات كبدي.... أولادي

إلى من أشد بهم أزري.... إخوتي

إلى كل الذين أحبهم....

أهدي ثمرة جهدي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تدوم الصالحات بشكره والصلاة والسلام على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكر وتقدير وعرفان وامتنان مني إلى أستاذي الفاضل المشرف على رسالتي الدكتور محمد ياس خضير على ما قدّمه لي من نصائح وملاحظات عززت من علمية الرسالة، وكان خير عون لي وخير رفيق، فله مني جزيل الشكر والامتنان وجزاه الله عني خير الجزاء، وأشكر كل من علمني ومن له فضل عليّ أساتذتي الأفاضل الأجلاء في قسم السياسة الدولية، واخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور فكرت نامق العاني والأستاذ الدكتور صالح الطائي والدكتورة نادية المختار والأستاذ الدكتور قاسم الدليمي والدكتور علي نيسان والدكتور خضر عباس والدكتور محمد كريم والدكتور أنس أكرم والدكتور حسين مشتت، ولا يفوتني أن أذكر كل الذين وقفوا إلى جانبي وساندوني من زملاء وأصدقاء أستاذ يعمر إبراهيم وأستاذ مهدي علي وأستاذ علي هاشم وأستاذ فراس عباس وكل زملائي، وأتقدم بالشكر إلى أهلي وإخوتي لوقوفهم إلى جانبي ومساندتي في هذه المسيرة.

ولا يفوتني أن أشكر العاملين في مكتبة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين وإدارة قسم السياسة الدولية على ما قدموه لي من تعاون، وفي الختام أقول لله الفضل والمنة على تمكيني من إتمام هذه الرسالة فله الحمد في الأولى وفي الآخرة.

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال..... 14
قائمة الأشكال..... 16
قائمة الخرائط..... 16

المقدمة..... 17

الإطار النظري في التوازن والتوازن الاستراتيجي..... 25
مقدمة..... 27
أولا: معنى التوازن:..... 29
ثانياً: توازن القوى..... 32
ثالثا: مفهوم التوازن الاستراتيجي..... 56

الفصل الأول: مقومات القوة الصينية..... 63
توطئة..... 65
المبحث الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية 67
المطلب الأول: المقومات الطبيعية..... 67
أولا: الموقع الجغرافي والمساحة 67
ثانيا: الموارد الطبيعية والسكان..... 73
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية..... 82
أولا: المرتكزات الداخلية للاقتصاد الصيني..... 82
ثانيا: المرتكزات الخارجية للاقتصاد الصيني..... 108

المبحث الثاني: المقومات العسكرية..... 119
المطلب الأول: القدرات التقليدية..... 119
أولا: التسلح 119

ثانيا: التشكيلات العسكرية..... 120
ثالثا: الإنفاق العسكري..... 125
رابعا: تجارة الأسلحة..... 129
المطلب الثاني: القدرات غير التقليدية..... 132
أولا: السلاح النووي..... 132
ثانيا: الصواريخ الباليستية..... 134

المبحث الثالث: المقومات الثقافية والسياسية..... 143
المطلب الأول: المقومات الفكرية والعلمية..... 144
أولا: اللغة والثقافة والحضارة..... 144
ثانيا: التعليم والتقدم العلمي والتكنولوجي..... 150
المطلب الثاني: المقومات السياسية..... 153
أولا: النظام السياسي..... 153
ثانيا: السياسة الخارجية (المبادئ والأهداف)..... 156

الفصل الثاني: النظام الدولي بعد عام 2001..... 161
توطئة..... 163
المبحث الأول: هيكلية النظام الدولي..... 165
المطلب الأول: القوى الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي ومقومات القوة..... 166
أولا: الولايات المتحدة الأمريكية..... 166
ثانيا: روسيا الاتحادية..... 177
ثالثا: الاتحاد الأوروبي..... 187
المطلب الثاني: المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية الفاعلة في النظام الدولي..... 198
أولا: المنظمات الدولية..... 198
ثانيا: التكتلات الدولية..... 211
ثالثاً: المنظمات الإقليمية..... 217

المبحث الثاني: تحولات النظام الدولي..... 235
المطلب الأول: التحول بمناطق التفاعل الدولي..... 240
أولاً: تأثير أحداث 11 أيلول عام 2001 في النظام الدولي..... 240
ثانياً: انتقال التفاعلات الدولية..... 248

المطلب الثاني: التحول بأدوات التفاعل الدولي..... 252
أولا: التحول بعناصر القوة..... 252
ثانيا: التحول بالمنظومة الإيديولوجية..... 264
الفصل الثالث: الصين والتوازنات الاستراتيجية الإقليمية والدولية وآفاق المستقبل 273
توطئة..... 275
المبحث الأول: الصين والتوازن الاستراتيجي الإقليمي..... 277
المطلب الأول: الصين والتوازن الاستراتيجي في شرق وجنوب شرق آسيا..... 278
المطلب الثاني: الصين والتوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا 311

المبحث الثاني: الصين والتوازن الاستراتيجي الدولي..... 325
المطلب الأول: الصين والتوازن الاستراتيجي في آسيا الوسطى..... 326
المطلب الثاني: الصين والتوازن الاستراتيجي في أفريقيا..... 342
أولا: الموقع والأهمية..... 342
ثانيا: استراتيجية الصين في أفريقيا 346

المبحث الثالث: الصين وآفاق التوازن الاستراتيجي العالمي..... 375
المطلب الأول: التحول نحو نظام دولي ثنائي القطب..... 376
المطلب الثاني: التحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب..... 386
المطلب الثالث: استمرار الوضع الحالي (الإدارة الأمريكية للنظام الدولي) 398

الخاتمة..... 401
الاستنتاجات..... 405
المصادر والمراجع..... 409

قائمة الجداول والأشكال

جدول (1) التنمية البشرية للعام 2012–2013 (%)..... 78
جدول (2) التنمية البشرية من العام 1980 إلى العام 2013..... 80
جدول (3) الفئات العمرية في الصين ونسبها للعام 2009..... 81
جدول (4) سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2000–2013..... 88
جدول (5) متوسط معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعدة دول خلال المدة 1998–2018 (%)..... 89
جدول (6) أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مختارة لعام 2012..... 90
جدول (7) نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين للمدة 2001–2012..... 95
جدول (8) أهم مؤشرات الطاقة لعام 2012 وفقا لترتيب القوى في النظام العالمي..... 102
جدول (9) طلب الصين على الطاقة الرئيسة (%)..... 103
جدول (10) استهلاك النفط من بعض دول العالم لعام 2007..... 105
جدول (11) إجمالي البطالة لدول مختارة (% من إجمالي القوى العاملة) للأعوام 2010–2013..... 114
جدول (12) إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار لدول مختارة (القيمة بالدولار الأمريكي) للأعوام 2010–2013..... 114
جدول (13) إجمالي رصيد الدين الخارجي بالمليار دولار لدول مختارة (الدين المستحق والمنصرف بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للأعوام 2010 – 2013..... 115
جدول (14) مؤشر حجم الواردات بالمليار دولار لدول مختارة للأعوام 2010–2013..... 115
جدول (15) مؤشر حجم الصادرات بالمليار دولار لدول مختارة للأعوام 2010–2013..... 116
جدول (16) إجمالي الاحتياطيات بالمليار دولار لدول مختارة (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للأعوام 2010–2013..... 116
جدول (17) أهم مؤشرات معيار القوة العسكرية لدول مختارة وفقا لترتيب القوى في النظام العالمي لعام 2012 بالمليون دولار..... 124

جدول (18) الإنفاق العسكري الصيني بمليارات الدولارات للمدة (2001–2009)..... 128
جدول (19) الإنفاق العسكري للصين والولايات المتحدة وروسيا بملايين الدولارات للمدة 2010–2012..... 128
جدول (20) الدول التي استوردت أسلحة تقليدية للمدة (2006–2010) بالمليون دولار 130
جدول (21) الترسانة النووية الصينية مقارنة بدول العالم للعام 2007..... 133
جدول (مكرر) أهم مؤشرات معيار القوة العسكرية وفقا لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد لعام 2012 بالمليون دولار 138
جدول (22) الإنفاق العسكري للصين والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات للمدة 2010–2012..... 139
جدول (23) القوات النووية للصين مع عدة دول للعام 2013 (جميع الأرقام تقريبية) 139
جدول (24) الموردون الكبار للأسلحة التقليدية الرئيسة ووجهاتها بحسب المنطقة (%) للعام 2008–2012..... 140
جدول (25) حجم إنفاق القوى العظمى والكبرى على التعليم والبحث العلمي..... 152
جدول (26) استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن للمدة 2001–2014..... 206
جدول (27) الجزر المهمة في بحر الصين الجنوبي..... 290
جدول (28) أطراف النزاع الواقع في بحر الصين الجنوبي للدول السبع..... 291
جدول (29) الاحتياطي النفطي في أفريقيا لسنة 2010 بالمليار برميل..... 354
جدول (30) العشرة الأوائل بين الشركاء التجاريين الأفريقيين للصين لعام 2004 بحسب الواردات..... 356

قائمة الأشكال

مخطط (1) مخطط دورة التوازن..... 61
شكل (1) تركيبة الطاقة الرئيسة في الصين..... 101
شكل (2) متوسط الاستيراد اليومي من النفط خلال المدة 2008– 2012 (مليون برميل)..... 104
شكل (3) استهلاك الصين للنفط للعام 2008 (النسبة إلى إجمالي الاستهلاك العالمي)..... 106
شكل (4) متوسط الاستيراد السنوي من الغاز الطبيعي خلال المدة 2008– 2012 (مليار متر مكعب)..... 107

قائمة الخرائط

خريطة (1) موقع الصين..... 72
خريطة (2) موقع الولايات المتحدة الأمريكية..... 169
خريطة (3) الموقع الجغرافي لروسيا..... 179
خريطة (4) موقع الاتحاد الأوروبي..... 189
خريطة (5) عقد اللؤلؤ نقاط الارتكاز المدنية والعسكرية للصين على مسارات نقل النفط..... 298
خريطة (6) موقع آسيا الوسطى..... 327
خريطة (7) موقع قارة أفريقيا..... 344

المقدمة

المقدمة

أدى التغيير الذي طرأ على النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، بيد أن عددا من الاستراتيجيين لم يسلموا بهذه التركيبة الجديدة، ووجدوا أن الفهم الحقيقي للقطبية الدولية لا يتم النظر إليه من ناحية القدرة فقط بل ومن نواحٍ أخرى: تكنولوجية واقتصادية وسياسية وعسكرية، لذلك فإن جميع الدول تسعى إلى الزيادة في قوتها من اجل تحقيق توازنات إقليمية ودولية، وهذا طبعا عائد إلى إمكانياتها المادية وغير المادية أي (القوة بمختلف أنواعها وأشكالها)، وبالنتيجة تحقيق أهدافها سواء أكانت أهدافاً آنية أم متوسطة أم أهدافاً على المستوى بعيد المدى.

والصين هي من بين الدول التي تسعى إلى اخذ مكانة عالمية في النظام الدولي، وهي من أهم الدول الآسيوية التي تمتلك من مقومات القوة المادية وغير المادية التي تؤهلها لأخذ مثل هكذا مكانة، وهي تملك مقعدا دائما في مجلس الأمن الدولي وهي الدولة الأكبر في العالم من حيث عدد السكان وهي ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة، وثالث دولة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا وهي الأولى في الاحتياطي النقدي والثالثة عسكريا بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، لذلك فهي تعد إحدى القوى الدولية المرشحة لأداء دور فاعل في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، إذ يمكن أن تسهم في صياغة شكل النظام الدولي القادم، فالصين تعيش مرحلة انتقالية مهمة من تاريخها المعاصر تشهد فيها مؤشرات أداء وإنجاز على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وحتى التكنولوجي، وهذا بحد ذاته دفع الكثير من خبراء الاستراتيجية والعلاقات الدولية للرهان على مستقبل موقعها في بنية النظام الدولي كقوة كبرى سيكون لها حضور مادي مباشر ومؤثر في نسق النظام الدولي من خلال إسهامها في إعادة تشكيل موازين القوة العالمية والإقليمية بناءً على معايير جديدة واستراتيجية مختلفة تختلف عن تلك التي تسعى إليها الولايات المتحدة

لتكريسها أمراً واقعاً وعلى آليات توزيع القوة بين مختلف مراكز القوة التقليدية سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي.

1- أهمية الدراسة:

إن موضوع التوازن الاستراتيجي هو من المواضيع المهمة في العلاقات الدولية، لما له من تأثير مباشر على الدولة سواء أكان تأثيرا سلبياً أم إيجابياً يمكن أن يحقق لها مزيداً من القوة والرفاهية، أو عكس ذلك من ضعف وتراجع، لذلك فإن الدول تسعى لتحقيق التوازن بمختلف أنواعه وأشكاله، وليس بالضرورة أن يكون توازناً كاملاً أي بمعنى ربما يكون توازناً نسبياً.

وعليه فإن الصين وعلى وفق قاعدة القوة الاقتصادية مرشحة للصعود كقوة عالمية في النظام الدولي الذي هو في طور التشكل أي انه لم تتضح معالمه بعد، ففي ظل تسارع وتيرة الأحداث الدولية والتغيرات الدراماتيكية في أنماط السلوك والمواقف التي تتبناها الدول في علاقاتها الدولية وفي ظل انتشار العولمة وفتح الأسواق والتبادل التجاري والاعتمادية الدولية وفي ظل الدور المتنامي للمنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية وما يشهده العصر من سرعة لحركة النقل في مجال المواصلات والاتصالات، أدى كل هذا بالنتيجة إلى إعادة التفكير في صياغة ترتيب سلم القوى في النظام الدولي، ووفقا لهذا فإن الدول تتحرك ضمن منظومتها الإقليمية باتجاه المنظومة الدولية في إطار قوتها المادية وغير المادية، أي بما تتمتع به من قوة تفعلها لقدرة ومن ثم تؤثر بها على الدول.

ومن هنا تأتي أهمية التوازن الاستراتيجي كهدف للدول في سبيل تحقيق مكانة دولية، ولذلك فإن الصين ولما تتمتع به من مقومات تمكنها من أخذ مكانة دولية ربما تكون المنافس الأول للولايات المتحدة في السنوات القليلة المقبلة، فالنمو المتسارع الذي حققته منذ ربع قرن سيجعلها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، فقد كانت مخرجات المرحلة الانتقالية، مرحلة الإصلاح والتحديث والانفتاح (مرحلة الصعود السلمي) في الربع الأخير من القرن الماضي، بمثابة مدخلات مهمة للمرحلة اللاحقة، ولا سيما لما طرأ من أحداث دولية بعد عام 2001 أثرت في بنية النظام الدولي، ومن ثم تداعت إلى صياغة توازنات استراتيجية كان لها الدور الفاعل والمؤثر في السياسة الدولية.

2- حدود الدراسة:

تركز حدود الدراسة على متغير وفاعل رئيس وأساسي فيها وهو الصين، والمتغير الثاني هو التوازن الاستراتيجي العالمي وإمكانيات الصين في إحداث هذا التوازن، وفيما يخص البعد الزماني فانه يكمن بعد عام 2001، أما فيما يتعلق بالبعد المكاني فإنه يتمثل بمناطق إقليمية شملت (شرق وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا)، ومناطق دولية شملت (آسيا الوسطى وأفريقيا).

3- مشكلة الدراسة:

لما كان التوازن العالمي مطلباً ملحاً ومقصداً مرجواً من قبل الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي لما له من تأثير كبير على السياسة الدولية في إحداث تغيير في ميزان القوى، فإن الدول باتت تدأب في سعيها لتحقيق توازنات دولية وإقليمية سواء أكانت منفردة أم تتخذ شكل مجاميع، والصين واحدة من بين الدول الصاعدة في النظام الدولي التي يعول عليها في السنوات القليلة القادمة أن تحدث تغييراً عالمياً من خلال التوازن الدولي والإقليمي، لما تتمتع به من عناصر قوة تؤهلها لممارسة التأثير في الساحة الدولية، إلا أن طبيعة التوازن العالمي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبالرغم من امتلاك الصين ودول أخرى لمقومات القوة إلا أنها لا تزال غير واضحة المعالم أو هي في مرحلة انتقالية تتميز بسيطرة أمريكية على مفاصل التفاعلات الدولية، ولهذا فالدراسة تحاول، في إطار هذه الإشكالية، الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل تسعى الصين فعلياً لتحقيق التوازن؟
- ما هو هدف الصين من تحقيق التوازن العالمي؟
- هل تمتلك الصين من مقومات القوة المادية وغير المادية ما يؤهلها لان تكون خصماً ونداً قوياً للدول العظمى أو الكبرى؟
- ما هي العوامل التي تؤثر في التوازن والتي تكون انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على الصين؟
- ما هو شكل التوازن الذي تسعى إليه الصين؟
- من هي الدول التي تريد الصين تحقيق التوازن معها؟
- هل تسعى الصين إلى الهيمنة؟
- في حالة تحول النظام الدولي إلى نظام (ثنائي القطب، متعدد الأقطاب) ما هو دور الصين في هذا النظام، هل هو دور رئيس أم ثانوي؟

- ما هو مستقبل الصين في ظل هذه التوازنات؟
- هل تتراجع الصين في تحقيق التوازن العالمي أم إنها سوف تمضي قدماً في تحقيق توازن استراتيجي عالمي؟

4- فرضية الدراسة:

تعد الصين من أهم الفاعلين الدوليين نتيجة لامتلاكها مقومات القوة المادية وغير المادية والتي تؤهلها لأخذ مكانة في النظام الدولي يمكنها أن تنافس الدول العظمى ما يؤثر في طبيعة التوازنات الدولية والإقليمية، لقد شهد التوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 تحولات نسبية أثرت وبشكل واضح في فاعلية الأطراف الدولية المؤثرة منذ عام 1991، فالتحديات ازدادت بشكل غير مسبوق نتيجة تراجع في قدرة الولايات المتحدة في إدارة النظام الدولي والتي أثرت في الطرف المهيمن (الولايات المتحدة) وإشراك أطراف دولية فاعلة أخرى مثل الصين للإسهام في مواجهة هذه التحديات سواء أكانت اقتصادية أو سياسية وهذا الأمر اثر بالنتيجة في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية القريبة من حركة الصين وغيرها من الدول الصاعدة الأخرى.

5- منهجية الدراسة:

لقد اعتمدنا في منهجيتنا لدراسة المشكلة البحثية وفرضيتها في كل فصول الدراسة على المنهج الاستقرائي لتحليل موضوع الدراسة ومن خلال دراسة جزئيات الموضوع للوصول إلى شكله الكامل، معتمدين في الوقت نفسه على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج أساسي ورئيس في البحث، لان المنهج يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها ومحاولة تفسيرها من اجل قياس ومعرفة اثر وتأثير العوامل في أحداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج ومعرفة كيفية الضبط والتحكم في هذه العوامل، ومن ثم التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، ومن ثم استخلاص النتائج التي يمكن تعميمها مستقبلا، أما المنهج الثاني الذي استخدمناه كمنهج ثانوي في الدراسة هو المنهج التاريخي لما لهذا المنهج من أهمية في دراسة التاريخ والتجارب السابقة للدول وجمع الوثائق والاستدلال بها، إذ تكمن أهمية استخدام المنهج التاريخي في أنه يمكن من خلاله دراسة الأحداث الراهنة والاتجاهات المستقبلية في ضوء ما حدث في الماضي ومن ثم إمكانية التنبؤ بالمشكلات التي قد تنجم مستقبلا، واستعنا بالمنهج المقارن في الفصل الأول تحديداً.

6- هيكلية الدراسة:

اشتملت الدراسة على مدخل تمهيدي وثلاثة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات وقائمة المصادر وهي كالآتي:

- الإطار النظري: وهو مدخل تمهيدي يتناول كل ما يتعلق بمفهوم التوازن وأشكاله وأنواعه وتوازن القوى وكل ما يتعلق بمفهوم التوازن الاستراتيجي.
- الفصل الأول: يتناول هذا الفصل المقومات المادية وغير المادية للصين.
- الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل بنية النظام الدولي والمتغيرات الدولية بعد عام 2001، كما يتناول الدول الفاعلة الرئيسة في النظام الدولي والمنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي.
- الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل التوازنات الاستراتيجية الدولية والإقليمية للصين والآفاق المستقبلية للتوازن الاستراتيجي العالمي للصين، أي رؤية الصين المستقبلية للتوازن وما هي أهم المشاهد المطروحة.
- وتناولت الخاتمة مضمون ما جاءت به الرسالة مع الاستنتاجات.

الإطار النظري
في التوازن والتوازن الاستراتيجي

مقدمة

يعد توازن القوى أحد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية، إن التأمل في دور القوة يعيدنا إلى حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الإنساني في قديم الزمان[1]، لذلك أدى نظام توازن القوى – ومنذ تشكل الدولة القومية في منتصف القرن السابع عشر في العام 1648 وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) عام 1991 – دوراً كبيراً في رسم وتحديد قواعد السلوك للوحدات الدولية وصياغة أنماط تفاعلاتها وعلاقات بعضها مع بعض، وسياسة توازن القوى هي أداة لتحقيق السلام وضمان الاستمرار بين الدول، إذ يشكل التوزيع المتكافئ لمصادر القوة رادعاً لإرادة الدول وطموحاتها ويحول دون اندفاعها لإثارة الحروب[2].

وتتجسد حيوية نظرية توازن القوى في منطق الأعداد الصغيرة، وهي تفترض أن بنية النظام الدولي يقررها عدد محدود من القوى الكبرى، لذلك يمكن تصور نظام دولي مكون من عدد كبير جداً من الدول المتساوية في القوة بشكل تقريبي، لكن منطق الفوضى العام يمثل ذلك النظام الذي يأخذ شكلاً متمايزاً جداً يناقض تماماً مفهوم النظام الدولي الذي يحكمه منطق الأعداد الصغيرة[3].

إن التوازن هو الاستقرار مضاف إليه المحافظة على جميع العناصر المؤلفة للنظام، فنظام توازن القوى هو الذي يسمح لأطرافه بمتابعة اتجاهاتها المتعارضة حتى النقطة التي يغدو فيها ميل إحداها قوياً إلى الحد الذي لا يتغلب فيه على ميول العناصر الأخرى، وتلك هي حالة التوازن التي تضمن الاستقرار وتحفظ عناصر

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص ص 223 – 224.

(2) عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص 113.

(3) ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارة والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 225.

النظام الدولي[1]، وهي سياسة ضمان استقرارية الخصائص البنيوية للنظام السياسي الدولي من خلال الحيلولة دون تطلع إحدى القوى المؤثرة إلى زيادة قوتها بنسبة أعلى من قوة غيرها، وبالاتجاه الذي يتيح لها السيطرة على النظام السياسي الدولي القائم وتحويله بعد ذلك إلى نظام آخر[2]، وتستدعي سياسة توازن القوى أن تقلل أي دولة من مسعاها المستقل للقوة، لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة قد يولّد لدى الدول الأخرى شعوراً بالخوف منها والعدوانية نحوها[3].

والتوازن بطبيعته هو (نسبي) أي إنه لا يكون متكافئ بين أطرافه وهذه قاعدة عامة، بمعنى أن توازن الطرف (أ) مع توازن الطرف (ب) لا يكون بالمقدار نفسه في المسألة الواحدة، فمثلا في مسألة التسلح فإن الطرف (أ) لا يمتلك نفس سرعة ودقة الأسلحة التي يمتلكها الطرف (ب)، ولكنه يمتلك أسلحة متطورة، وهو بهذا يتوازن معه بشكل نسبي، كذلك فإن القوة تتعدد وتتنوع أشكالها ومصادرها، فلو أن دولة (أ) تمتلك قوة اقتصادية كبيرة فليس بالضرورة أن تمتلك دولة (ب) نفس تلك القوة، بل ربما تمتلك قوة عسكرية، وهي بهذا تتوازن معها باختلاف نوع (القوة)(*)، لذلك فاللاتوازن هو (توازن) أي لو أن كل الدول امتلكت جميع مصادر القوة فما الذي سيحصل عندها؟ ولو أنها لم تمتلك أي مصدر من مصادر القوة فما الذي سيحصل عندها أيضا؟ لذلك يحدد ميزان القوة على انه (استعارة)(**) بسيطة لكنها فعالة للغاية وقابلة للتطبيق عموما، وهي تحوّل مفهوم القوة المرتكز على الواسطة إذ يملك لاعب واحد السلطة على لاعب آخر إلى مفهوم بنيوي تكون فيه القوة نتاج النظام، وتوزيع القوة الإجمالي بحاجة إلى إعادة تشكيل دائمة، وافتراض توازن القوى هو تعبير مجازي يأخذ في الظاهر الصيغة اللغوية نفسها كالمجاز اللغوي، وعلى الرغم من انه من المعترف به في دراسات العلاقات الدولية المعاصرة أن توازن القوى

(1) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الواحد والعشرين، (طرابلس: المكتبة العالمية، 1996)، ص 64.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص 259.

(3) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 155.

(*) لذلك فإن (بعض نقاط الضعف في الخصم هي نقاط قوة بالنسبة إلى الطرف الآخر، والعكس صحيح).

(**) تعرف الاستعارة على أنها إدراك مجال مفاهيمي بلغة مجال مفاهيمي آخر، المصدر: ريتشارد ليتل، مصدر سبق ذكره، ص 33.

هو مفهوم مجازي إلا أن هناك انتقاداً عاماً موجه للمفهوم، وهو انه من الناحية العلمية هناك صعوبة فوق الوصف لتفسير معنى هذا المصطلح، والمشكلة بذلك غالباً ما تتعلق بالغموض المحيط بفكرة التوازن[1].

وعلى أية حال فهناك من لا يعد الغموض المصاحب لتوازن القوى أمراً سلبياً، إذ إن النظام الدولي غامض بطبيعته الأساسية، لذلك فهناك حاجة إلى الاستعارة لتعبر عن ذلك الغموض، وإن معظم المناقشات بخصوص توازن القوى تفترض أنه المعنى المرتبط بالقوة، وهي هدف الاستعارة الذي لا يمثل أي مشكلة، ويتم التركيز بدلاً من ذلك على الغموض الذي يعد وليد فكرة الميزان أو التوازن وهو أصل الاستعارة، والواقع إن عدم التركيز بشكل أدق على معنى القوة ينتج عن تبني وجهة نظر سلبية أو زخرفية عن الاستعارة وتنشأ وجهة نظر مختلفة جداً حول توازن القوى في حال تم تقييم الاستعارة بطريقة أكثر إيجابية، لذلك فإن تأثير تناول توازن القوى باعتباره (استعارة) هو تحويل التقييم المبني مسبقاً للقوة، ما يفسح المجال أمام رؤية جديدة حول ما يحدث في العالم[2].

وعليه قسم الموضوع إلى: أولاً: معنى التوازن، ثانياً: توازن القوى، ثالثاً: مفهوم التوازن الاستراتيجي.

أولا: معنى التوازن:

1- معنى التوازن لغة:

إن معنى كلمة (توازن) في اللغة: تعني الشيئان تساويا في الوزن[3]، وقولنا (اختل الأمر) أي ضعف وفسد واضطرب (اختل النظام العام) التوازن: اختل البناء تحرك واضطرب، اختل جسم فلان: هزل، واختلال ميزان القوى يعني رجحان كفة معسكر على كفة المعسكر الآخر[4].

ومن هنا فإن جذور الكلمة هي: (الميزان) الآلة التي يوزن بها الأشياء من الحجارة، والحديد ونحوها والمقدار، أما كلمة (وزن) فقد جاء في كتاب الله الكريم

(1) ريتشارد ليتل، المصدر السابق، ص ص 23-37.
(2) المصدر نفسه، ص ص 39 - 40.
(3) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: دار الدعوة للنشر، بلا)، ج2، باب الواو، ص 30.
(4) أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصر، (القاهرة، عالم الكتب، 2008)، ج1، باب خ ل ل، ص 590.

﴿... فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾(*) أي خفت موازينهم من الحسنات[1]، وكذا (الأوزن) يقال هذا القول أوزن من هذا أقوى وأمكن وأوزن القوم أوجههم، و(الموازين) جمع الميزان والميزان الواحد مع نسجه، و(الاتزان) في الرياضة والهندسة: يقال اتزان لا مستقر وهو اتزان الجسم الذي إذا أزيح قليلاً عن موضعه لم يعد إلى موضعه الأصلي واختل التوازن[2]، وكذا (التوازن الاقتصادي) نظرية حديثة في قيمة المبادلة وهي تحديد قيم السلع وتؤثر فيه أسباب متعددة لما يوجد بين جميع الظواهر الاقتصادية من ترابط[3]، و(التوازن السياسي) يعني تآلف عدة قوى أو عناصر بتنسيق تام، وكذلك (توازن القوى) تساوي القوى بين الدول بحيث لا تقدر دولة واحدة على السيطرة أو التدخل في شؤون غيرها، و(حالة اللاتوازن): خلل، اختلال التوازن أو انعدامه[4].

2- معنى التوازن اصطلاحا:

أما بالنسبة إلى معنى الكلمة اصطلاحاً، فهي كما يراها (رينولدز) تثير الانطباع الذهني بوجود ميزان مع ثقل في إحدى الكفتين بحيث تتوازن المعايير في الكفتين وتكون في حالة تعادل، أما (كراب) فيرى أن التوازن يعني المساواة التامة في القوة بحيث لا يؤدي إلى هيمنة أحد الأطراف على الآخرين، وهو يعني وجود طرفين متساويين وطرفٍ ثالث يقوم بمهمة التوازن ويسمى بالدولة الحاملة للميزان، وقد يؤدي التوازن إلى ترجيح كفة أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر ما يمنحه هيمنة على خصمه، وهناك ثلاثة مفاهيم للتوازن الأول: التوازن يعني رجحان القوة فالدولة تسعى لان يكون التوازن لصالحها، الثاني: التوازن يعني التعادل بالقوة والحفاظ على التعادل بالقوة يؤدي إلى السلام والاستقرار، أما الثالث فهو: التوازن يعني التوزيع الشامل للقوة، وإن الاختلال في التوازن الإقليمي يؤثر على التوازن العالمي بأية صورة من الصور[5].

(*) سورة الكهف، الآية: 105.

(1) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2011)، ج13، باب الزاي والنون، ص 175.

(2) إبراهيم مصطفى وآخرون، المصدر السابق، ص ص 132- 133.

(3) أحمد مختار عبد الحميد، المصدر السابق، ص 593.

(4) المصدر نفسه، ص 596.

(5) نقلا عن: سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص 223 - 224.

أما (هانس. جي. مورجنثاو) فقد قدّم تعريفاً للتوازن أكثر اكتمالاً، إذ يرى فيه أنه نظام يهدف للحيلولة دون تحقيق أي عنصر التفوق على العناصر الأخرى إذ يحفظ الاستقرار دون تفكيك حالة التعدد للعناصر المؤلفة له، فضمان الاستقرار ليس وحده هدف التوازن إذ يمكن أن يتحقق الاستقرار من خلال السماح لعنصر واحد من خلال تحطيم العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها، فنظام التوازن هو ذلك النظام الذي يسمح لأطرافه بمتابعة اتجاهاتها المتعارضة حتى النقطة التي يغدو فيها ميل أحدها قوياً إلى الحد الذي لا يتغلب فيه على العناصر الأخرى[1]، ويذهب (روبرت د. كانتور) إلى أن التوازن عبارة عن حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة، أي أن هناك قوى تتعارض فيما بينها، وتوجد بين تلك القوى حالة من التوازن سواء أكان هذا التوازن ساكناً أو متحركاً يحول دون اختلال العلاقات بين تلك الدول[2].

وعليه فالتوازن يشير إلى الحالة المستقرة التي لا تسيطر عليها قوى التطرف، فهو يصف الحالة الوسطى تقريباً بين وضعين متناقضين، إذ يشير بالإجمال إلى حالة من حالات الاعتدال النسبي، وهي الحالة المقبولة في حياة الأفراد والمؤسسات والجماعات والدول، غير أن التوازن بمعناه العام يجب أن لا يعني نقطة التعادل التام، فهو عبارة عن خط متسع الطول بين الوضعين المتعارضين قد يقترب من أحداهما أكثر من الآخر، لكن حالة التوازن تظل قائمة طالما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين[3]، ويعتبر التوازن على أنه تلك الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو أنظمة السياسة الدولية الفرعية فقط، وأثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها وهو بذلك لا يستبعد أن تكون القوة موزعة بين الأطراف الأساسية توزيعاً متوازناً مطلقاً وإنما نسبياً[4].

---

(1) هانز جي مورجنثاو، السياسة بين الأمم، ترجمة: خيري حمادي، (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ج 4، ص 64.

(2) نقلاً عن: إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، (ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط2، 2009)، ص 40.

(3) نور عبد الإله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص 26.

(4) مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 259.

ثانياً: توازن القوى

تذهب الفكرة الكامنة في نظام توازن القوى إلى أن دوافع المصلحة القومية تفرض على الدول زيادة مقدرات قوتها القومية حتى وان كان ذلك على حساب غيرها من الدول الأخرى ما يؤدي إلى تهديد مصالحها، ومثل هذا التحدي من شأنه أن يدفع بالدول المهددة ولا سيما المحدودة في مصادر قوتها للتحالف مع محور قوى مضاد وقادر على مجابهة التحدي المشترك الذي تواجهه، على اعتبار أن هذا التحالف بصيغة المحور والمحور المضاد الذي يوفر إمكانية عالية وقوة ردع فعالة تمنع دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها[1]، وان الفكرة وراء توازن القوى هو أن تتردد الدولة في بدء حرب مع خصم قوته على القتال والفوز بالحرب مكافئة نسبياً (متماثلة)، لأن خطر الهزيمة يكون عالياً، وعندما تكون دولة ما أو تحالف ما أكثر قوة من خصومة – توازن غير متماثل – تكون الحرب أكثر احتمالاً، وقد يشير توازن القوى إلى استقرار بين فريقين، وتوازن القوى يمكن أن يصف مقارنة لإدارة القوة وانعدام الأمن، ويفترض الباحثون في توازن القوى انه وجد لإدارة انعدام الأمن، إذ تقوم الدول بتقييم عقلاني ومحسوب لتكاليف وفوائد سياسات معينة تقرر دور الدولة في توازن قوى ما[2].

إن توازن القوى يوفر الأسس التي ينبني عليها أي فهم شامل للعلاقات الدولية، وإذا كان جوهر نظرية توازن القوى يتجسد في فكرة موازنة هيمنة الدول عندما تظهر قوة كبرى إشارات تدل على محاولتها للسيطرة على النظام الدولي، عندئذ تتحالف قوى كبرى أخرى بغية المحافظة على أمنها من خلال بناء قوة مقابلة للتوازن مع القوة الطامحة للسيطرة، غير أن توازن القوى ليس مرتبطاً بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب، بل مرتبط أيضا بفكرة أن الدول معتادة على محاولة الحفاظ على أمنها وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها، فإذا تحالفت مجموعة من الدول في محاولة لتعزيز مصالحها المشتركة فإن فرضية توازن القوى تقتضي ضمناً أن دولاً أخرى تراقب هذا التطور وتخشى من أن تكون ضحايا محتملة لهذا التحالف سوف تتحد وتشكل تحالفا مضاداً[3]، وهنا لا بد من الإيضاح مبكراً أن مفهوم (توازن القوى) مازال يكتنفه الغموض عند الكثير من علماء السياسة والعلاقات

(1) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 113.

(2) كارين أ. منفست وايفان م. اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، (دمشق: دار الفرقد، 2013)، ص ص 58، 397.

(3) ريتشارد لينل، مصدر سبق ذكره، ص ص 12– 13.

الدولية، وإن مبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتعددة، منها فهم توازن القوى على انه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركيته أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها باعتباره أداة لحفظ الاستقرار الدولي[1].

توازن القوى هو نظام دولي اجتماعي. الفاعلون الرئيسون فيه هم القوى (الدول القومية) ويفضل أن لا يقل عددها عن خمسة فاعلين لكي يتمكن النظام من أداء وظائفه بفعالية، إذ يرى بعض المفكرين أمثال (كارل دويتش)، انه كلما زاد عدد الأطراف الرئيسة في هذا النظام فإن ذلك يسهم في استقراره، بمعنى أن الصراع ينخفض عندما يزداد أقطاب هذا النظام[2].

ويرى (مورجنثاو) أن هناك صعوبة تكتنف تعريف توازن القوى نظراً لان إطلاقه كثيراً ما يؤدي إلى فهم متعدد وهو يستخدم بأربعة معان، فقد يستخدم كسياسة تهدف إلى حالة معينة من الأوضاع، وقد يستخدم للإشارة إلى وضع فعلي، أي أن نتحدث عن توازن فعلي في زمن محدد، وقد يعني انه التوزيع التقريبي المتكافئ للقوة، وقد يعنى به مجرد توزيع للقوة، وذلك بغض النظر عن كيفية توزيع هذه القوة ومقدار التكافؤ بين قوة الأطراف، لذا فإن (مورجنثاو) يشترط لوجود التوازن الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على ظاهرة التعدد في الوقت نفسه، فالعناصر المكونة للتوازن ضرورية ويجب أن يكون لها الحق في الوجود[3]، وعليه يذهب (إبراهيم أبو خزام) في تعريفه لتوازن القوى أنه: (الحالة من التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الدولية الأساسية توزيعاً يخلق نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف على ضوء مجموعة من القواعد المحددة، بما يحفظ الاستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن)[4]، كذلك يستعمل مفهوم (توازن القوى) لوصف حالة الميل إلى التوازن التي يلاحظها بعض المهتمين في العلاقات الدولية في كثير من المجالات الاجتماعية، كما أنه يستعمل لوصف سياسات الدول التي تستهدف تحقيق هذا التوازن[5].

(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(2) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية, (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010)، ص 38.

(3) هانز جي مورجنثاو، مصدر سبق ذكره، ص ص 60-61.

(4) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، المصدر السابق، ص 68.

(5) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، (الرياض: مطبوعات تهامة، ط2، 1984)، ص 141.

ويعرفه (عبد القادر محمد فهمي) بأنه: (الحالة التي تتعادل فيها أو تتكافأ عندها القدرات الذاتية لدولة ما مقابل دولة أخرى أو مجموعة من الدول يضمها محور في مواجهة دول أخرى يجمعها محور مضاد، وبالشكل الذي تضمن هذه الحالة للدولة أو للدول المتحالفة قدرة عالية على ردع التهديدات أو السياسات الرامية إلى تغيير الأوضاع القائمة لغير صالحها وبما يحقق أمنها واستقرارها)[1]، لذا يقصد به حينئذ وصف حالة تكون فيها دولتان أو مجموعة من الدول أو كل دول العالم المجتمعة حول مركزين وهي تتصرف تقريباً بالمقادير نفسها من القوة، إلا أن توازن القوى مصطلح يشوبه الغموض وهو يعني أشياء عدة: (التعادل واللاتعادل واللاتوازن)[2].

فضلا عن ذلك فإن توازن القوى لا يستدعي أن تكون القوة موزعة بين الأطراف الأساسية توزيعاً متوازناً مطلقاً وإنما نسبياً[3]، لذلك فإن الطابع المميز في العلاقات الدولية هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل التعارض بين المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه في محاولة كل دولة زيادة قوتها الذاتية على حساب غيرها من الدول[4].

لذلك فإن قواعد توازن القوى تتضمن سعي الأطراف إلى زيادة قدراتهم، ولكنهم يتفاوضون مع بعضهم بدلاً من أن يتقاتلوا، ومن هنا فإن:[5]

- الأطراف تتقاتل بدلاً من تفويت الفرصة لزيادة قدراتها.
- الأطراف توقف القتال بدلاً من تصفية طرف رئيس آخر.
- الأطراف تعارض أي تحالف أو أي طرف يسعى لاكتساب مركز يسهم في وجود منظمات فوق وطنية.
- الأطراف تسمح لطرف رئيس مقيد أو مهزوم للعودة ثانية إلى النظام ليقوم بدور الشريك أو القبول بطرف كان يعد من القوى غير الرئيسة وإدخاله في النظام كأحد القوى الرئيسة.

(1) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 113.
(2) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 224.
(3) مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 260.
(4) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، (مصر: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 197.
(5) عبد الرحمن برقوق، مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد(22)، 2002، ص ص 37 – 38.

وعليه فإن (مورجنثاو) يرى أن تحقيق السلام أو تحديد الحرب يكمن من خلال توازن القوى، ويعتقد أن مفهوم توازن القوى ينشأ من طبيعة العلاقات الدولية، أي مختلف الجهود التي تبذلها الدول وأن مصطلح توازن القوى يصف أشياء مختلفة يمكن تصنيفها في مستويات عدة:[1]

1. هناك المستوى النظري المنظومي Systemic الذي يعد توازن القوى بأنه يصف حالة يعاد فيها توزيع السلطة بشكل متساوٍ، إلى حد ما بين مختلف أقطاب المنظومة العالمية.
2. ثم المستوى النظري الوطني الذي يعد توازن القوى هو هذا التوازن، وهنا يجب أن نميز بشكل أساس بين هذين المستويين، لأن الأول يقع على مستوى المنظومة الدولية، والثاني يقع على صعيد السياسة القائمة بين الدول.
3. وأخيراً المستوى النظري للمؤرخين الرسميين Historians official، إذ يستخدم مصطلح توازن القوى لوصف حالة توازن أو عدم توازن.

ومن منظور آخر فإن توازن القوى يفهم على أنه وضع دولي ينشأ عن الصراع بين الدول، ومن خلال هذا الصراع تتفوق مجموعة من الدول على غيرها فينشأ بين تلك الدول المتفوقة حالة من التكافؤ النسبي وتصبح هذه الدول متكافئة، وبهذا يمنع بعضها بعض من الهيمنة ما يخلق أحياناً فترة من الاستقرار النسبي في العلاقات الدولية، فتضطر الدول جميعاً للتعرف على قواها وفق شرعية محددة يخلقها توازن القوى نفسه، وعليه فإن هناك أشكالاً من مدلولات توازن القوى ومنها:[2]

1- المدلول العلمي لتوازن القوى:

ويطلق عليه الموضوعي أيضاً، ويعني أن توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبياً[3]، إذ لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما سواها من الدول، ووفقاً للمعنى العلمي فإن توازن القوى يتم بشكل تلقائي وبصورة عفوية دون أن تسعى الدول إلى تحقيقه إرادياً إذ إن التوازن يتحقق نتيجة للصراع الدولي.

---

(1) نقلاً عن: الزاخيية غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة د. قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (11- 12)، 2001، ص ص 56-57.

(2) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص ص 43 - 50.

(3) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص 51.

2- المدلول النمطي لميزان القوى:

ويذهب المعنى النمطي إلى تعريف ميزان القوى كسياسة يراد تحقيقها ببرنامج عمل إرادي تطبقها الدولة في المجال الخارجي تحقيقاً لهدف معين، فهو على العكس من المعنى العلمي ليس حالة تلقائية لكنه توازن مقصود، أي أن الدول الأطراف تسعى مجتمعة إلى إيجاد توازن فيما بينها يضمن الاستقرار الدولي.

3- المدلول الإيديولوجي لميزان القوى:

ويذهب المعنى الإيديولوجي إلى وصف السياسات التبريرية والدعائية لدولة ما، فعندما يكون الميزان في صالحها فإنها تدعي وجود توازن للقوى لتبرير المحافظة عليه، وعندما يكون الأمر عكس ذلك فإنها تحاول تبرير سياساتها الهادفة إلى تعديل الوضع القائم بالادعاء باختلال توازن القوى ووجوب تعديله، وبذلك تتخذ الدول ميزان القوى كسند للدفاع عن صورة معينة لتوزيع القوة في المجال الدولي أو التنكر لها وفق مقتضى مصالحها الوطنية.

كما أن لتوازن القوى أنواع وكما ذكرنا سابقاً فهو يعني وجود عدد كبير من الدول المتفاوتة في قواها ويدفع هذا التوازن هذه الدول إلى التكتل في تحالفات ومحاور قوى متكافئة أو شبه متكافئة، وهذه التجمعات المتضادة تقلل من احتمالات الحرب وتزيد من فرص السلام، وبعبارة أخرى إن تجمعات القوى المتوازنة هذه لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها في ظل وهم التصور بأنها تتمتع بالتفوق الذي يمكنها من الغلبة، ومن هنا يحقق توازن القوى اثرين مهمين وهما[1]:

أ. حفظ السلام الدولي.

ب. حماية استقلال الدول الأطراف في التجمعات والمحاور المضادة.

وعليه فإن سياسة توازن القوى تستند إلى ركيزتين أساسيتين، الأولى: وحدة الغرض بالنسبة إلى الدول الأطراف في المحور الواحد (وهو الإبقاء على الاستقرار السائد في التعامل الدولي ومن ثم ردع العدوان)، والثانية: هي قدرة هذا الأسلوب في أي موقف دولي على توليد ضغوط متضادة متعادلة بحيث يتجنب أي إخلال غير مرغوب فيه في علاقات هذه القوة.

(1) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (7)، 1990، ص 136.

من هنا فإن أنواع توازنات القوى تتمثل بالآتي:

1- التوازن السياسي (Political Balance)[1]:

إن المرتكزات – أدوات التوازن السياسي – التي يستند إليها تطبيق مبدأ توازن القوى في العلاقات الدولية في ظل التوازن السياسي، عديدة ومتنوعة ومنها:

أ- التعويضات الإقليمية (Territorial Compensations):

وقد سيطرت هذه الوسيلة في القرن الثامن عشر بصورة خاصة، وورد ذكرها صراحة في معاهدة اوترخت التي عقدت عام 1713 والتي أنهت الحرب حول وراثة المُلك في اسبانيا إذ عدت التعويضات الإقليمية وسيلة مقبولة ومشروعة للحفاظ على توازن القوى دون تغيير[2]، والواقع هو إن سياسة التعويضات كانت دائماً الخاتمة لكل الحروب، إذ يدفع الطرف المنهزم حسابات الحرب في حين يضيف المنتصر المزيد من المكاسب إلى رصيده، ومع أن سياسة التعويضات فعالة في الحفاظ على توازن الأقطاب المسيطرة إلا أنها ليست أخلاقية ولا عادلة وهذا ما يجعلها تدفع نحو المزيد من الحروب بهدف تصحيح الأوضاع الناجمة عنها[3]، كما تعني هذه السياسة أيضاً مراعاة العدل في توزيع العوامل الطبيعية للقوة (الإقليم، الموارد، السكان) بين الدول المعنية في مناسبات التوزيع، ولهذا يطلق عليها أحياناً تسمية سياسة التعادل في عوامل القوة[4].

ب- إقامة دول محايدة كمناطق عازلة بين المحورين المتصارعين (buffer zone):

إن جوهر هذه السياسة يقوم على أن قوتين متصارعتين تتنازعان على منطقة ما بحيث إذا هيمنت عليها إحداهما ستضعف القوة الأخرى، ولذلك من مصلحة هاتين القوتين أن تتفقا على جعل المنطقة بعيدة عن سيطرت احدهما عليها وبذلك تؤمنان علاقات سياسية مستقرة نسبياً فيما بينهما على الرغم من تنازعهما عليها[5]،

(1) للمزيد ينظر، إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 138.
(2) محمد عزيز شكري، المصدر السابق، ص 137.
(3) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 136.
(4) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد: دار الرواد، 2010)، ص 174.
(5) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، (مصر: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 274.

ومن أمثلة هذه المناطق العازلة بولونيا في الماضي كفاصل بين روسيا وألمانيا وكذلك بلجيكا وهولندا كفاصل بين فرنسا وألمانيا[1].

ج- فرق تسد (divide and conquer):

وتقتضي هذه السياسة زرع الشقاق بين أطراف توازن القوى لمنعها من التكتل وذلك من خلال المؤامرات والدسائس، وهي طريقة تمارسها غالباً الدول الراغبة في الحفاظ على الوضع القائم، ولما كان هذا الوضع في مصلحتها فإنها سوف تحرص على الإبقاء عليه من خلال منع منافسيها من التحالف ضدها لإضعاف سيطرتها ونفوذها[2]، وبهذا فهي تعني تشتيت قوة كبيرة قائمة في موازاتها إلى قوى صغيرة أو العمل على عرقلة قوة كبيرة في طريقها إلى الظهور تفادياً منها لميزان القوة، وأن سياسة فرق تسد تقوم في جوهرها ومضمونها في محاولة إبقاء الدول المنافسة في حالة من التفكك والانقسام لإضعاف قواها وخلق الثغرات التي يمكن النفاذ منها ضماناً لعدم حدوث اختلال في القوة لغير صالحها[3]، ومن بين أدوات التوازن السياسي أيضاً هي: (سياسة الإثناء) والمقصود بها إثناء دولة ما تحاول الإخلال بتوازن القوى عن سياستها بالوسائل الدبلوماسية من خلال إقناعها بعدم جدوى مواصلة هذه السياسة أو بالاستجابة لبعض مطالبها التي لا تلحق ضرراً ملحوظاً بتوازن القوى أو بغض الطرف عن بعض ممارساتها إذا كانت محدودة التأثير[4].

2- التوازن الاقتصادي (Economic Balance):

تكتسب نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي لإسهامها الكبير في تحقيق التوازنات الجزئية والكلية على حد السواء، فهي وسيلة فعالة لتحليل الظواهر الاقتصادية، ويعبر مصطلح التوازن الاقتصادي عموما على أنه الحالة التي تكون فيها محصلة القوى التي تؤثر في ظاهرة معينة مساوية للصفر، فتتعادل بذلك القوى المضادة وتترك الوضع الحالي على ما هو عليه[5]، ويعرف التوازن الاقتصادي على

(1) محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص 138.
(2) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، المصدر السابق، ص 128.
(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (بغداد: دار الكتب، 1979)، ص 233.
(4) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص ص 146- 147.
(5) شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، (غير منشوره)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر، بلقيد، 2010، ص 70.

أنه الحالة التي تبقى في استمرار دائماً طالما لم يحدث أي تغيير في البيئة المؤدية إلى التغيير فيها[1].

يرى كثير من المتخصصين أن ميزان القوى في النظام الدولي القائم سيعتمد على القوة الاقتصادية وليس على القوة العسكرية، مما يعني إحلالها محل توازن القوى العسكري بحكم أنها القوة الرئيسة المشكلة لهذا النظام بالدرجة الأولى، وهنا تأخذ واقعية (والتز)[*] الجديدة مكانها إذ أعاد النظر في نظريته حول توازن القوى وركّز على العامل الاقتصادي بدلاً من العامل العسكري، لذلك فالنظرية تكون أكثر تكيفاً للتحولات الدولية الراهنة[2].

وقد تستخدم سياسة المكافأة والإغراء في التوازن الاقتصادي من قبل الدولة القطب بالتلويح بمزايا اقتصادية لمن يقبل الانضمام إليها والتحالف معها، كما ابتكر فكرة الدول المانحة (وهي الدول التي تتعهد بمواجهة المعضلات الاقتصادية الناجمة عن الأوضاع الإقليمية) إذ تستعمل هذه السياسة كجزء من حل لمشاكل الدول، ومن ناحية أخرى فإن أسلوب سياسة العقوبات يعد من بين أدوات التوازن الاقتصادي، إذ إن هذا الأسلوب تنتهجه الدول العظمى، ولكي تكون سياسة العقوبات فعالة فإنها غالباً ما تكون مسبوقة بالإنذار على الدولة التي سيقع عليها، ولتحدث سياسة العقوبات آثارها يجب أن يكون الطرف الذي يمارسها قادراً بالفعل على تنفيذها، ويجب أن يدرسها بشكل دقيق لأنها قد تعود بانعكاسات سلبية عليه دون إحداث التأثير المطلوب في سياسة الخصم، وقد تضعف سياسة القطب نفسه في مواجهة أطراف أخرى ستكون هدفاً له في المستقبل[3].

---

(1) دانيال أرلوند، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص 141.

(*) انصب اهتمام الواقعية الجديدة على إعطاء تفسير صحيح للعلاقات الدولية ببلورة نظرية علمية لشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط النسبي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة أو الاندثار، بمعنى إدخال العامل الاقتصادي في تحليل العلاقات الدولية كعنصر مهم في هيكل العلاقات بين الدول، وهي تعطي الأولوية للفعل الفردي في تحليلها للعلاقات الدولية وكذلك على أهمية الدولة وظاهرة التنافس الدولي والعوامل المادية بدلا من العوامل الغير مادية كالأفكار. المصدر: عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 113.

(2) عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد(5)، 2013، ص 127.

(3) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص ص 146–149.

3- التوازن العسكري (The Military Balance):

يعد التوازن العسكري من بين التوازنات المهمة في النظام الدولي كونه جوهر القوة حسب النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ومن أدواته:

أ. الأحلاف (Alliances): يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف بأنه: ((علاقات تعاقدية لدولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب))، وسياسة الأحلاف هي بديلة لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن امن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم من حيث المبدأ – مبدأ التحالف – حتى لجعله عالمياً بحيث يردع العدوان ويتصدى له عند الضرورة، وهناك علاقة وشيجة بين فكرة القوة في العلاقات الدولية وسياسة التوازن العالمي (التي تعد الأحلاف إحدى أدواتها الرئيسة)، لذلك فإن إمكانيات الدول في مجال القوة ليست واحدة في الكم والكيف، وعليه فإنها ما تزال تدفع بالأقوى منها إلى محاولة استغلال تفوقها النسبي لترتيب أوضاع وعلاقات تستجيب لدواعي مصالحها القومية بغض النظر عما قد يسببه ذلك من أضرار بمصالح الدول الأخرى، وهذه الحقيقة بالذات أي الضغوط المتولدة عن الاتساع في حجم إمكانات الدولة في القوة القومية هي التي تستطيع أن تفسر سر الديناميكية الهائلة التي تتميز بها العلاقات السياسية الدولية، كما إنها هي التي تكشف لنا عن طبيعة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العدوان ووقوع الحرب في المجتمع الدولي[1].

ب. التدخل (Intervention): وهي سياسة تحقيق مصالح الدول المتدخلة على حساب الدول التي يقع عليها التدخل، وهي عملية عنيفة وغير مباشرة متمثلة في الضغوطات والعقوبات التي تمارسها دولة ما عند تدخلها في شؤون دولة أخرى[2]، وفحواها تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في محاولة منها للإبقاء على التوازن القائم أو تغيير

(1) محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص ص 11، 136.

(2) سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولى، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1994، ص 15.

التوازن القائم بشكل آخر لكي يكون أكثر ملائمة للمتدخلين، وعلى هذا الأساس فالتدخل نوعان من الناحية السياسية:[1]

- التدخل الدفاعي (Defensive Intervention):

ويعني إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، لذا فهي تتدخل لإحباط هذا التغيير وضمان استمرار الوضع على ما هو عليه.

- التدخل الهجومي (Intervention offensive):

ويعني التدخل بقصد إسقاط نظام حكم معين وتغييره كوسيلة لتغيير التوازن في اتجاه أكثر تلائماً مع مصالح الدولة المتداخلة.

ج. التسلح (arms): وهو الخط العام الذي ترسمه الدولة وتحدد على أساسه الخطط والتدابير الرامية إلى تزويد قواتها المسلحة في زمن السلم بأحدث الأسلحة والمعدات وذخائرها وقطع غيارها وفق التصور المسبق لخدمة الحرب التي ستخوضها، وتأمين الحاجات التسليحية لتلك القوات في زمن الحرب[2]، وتعد مسألة الاستعداد العسكري إحدى أهم المسائل التي تشغل اهتمامات الدول الكبرى على باقي وسائل الدفاع، إذ قد تقود هذه السياسات سباق التسلح بسبب زيادة التنافس بين القوى الكبرى مما يؤدي إلى تعريض العلاقات الدولية إلى حالة من الخطورة ووضع من اللاتأكدية، والأكثر من ذلك هو أن تطوير الأسلحة ووسائل القتال يعمل على زيادة قدرة الدولة الهجومية والتي يمكن أن تساعد على شن الحرب[3]، كذلك فإن بعض الدول تستخدم أسلوب خفض الأسلحة أو نزع السلاح (الجزئي أو الشامل) كخطوة منها لتحقيق التوازن.

د. الردع (deterrence): إن أسلوب الردع ينطوي على جانب هجومي، أي إن الطرف الذي يحاول التأثير في توازن القوى يتدخل بطرق عدائية مباشرة ضد الطرف المطلوب ردعه، ولا يمارس هذا الأسلوب غالبا إلا تجاه الدول من المعسكر الآخر أو المرشحين للانضمام إليه أو المترددين

(1) محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص ص 138 – 139.

(2) إسماعيل إبراهيم كاخيا، ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي – الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، العدد (20)، ص 84.

(3) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 235.

للانحياز لطرف ما، وذلك كله بهدف زعزعة التماسك والاستقرار في صفوف الخصم[1].

وقد يأخذ الردع شكلا آخر من أشكال التدخل من خلال تزايد القدرة على التغلغل والانتشار بالأدوات المذهبية والمعتقدات السياسية والاختراق الإعلامي والدعائي الخارجي (الذي حقق مستوى قياسياً غير مسبوق من الفعالية والتأثير)[2].

وبهذا عرف (بوفر) الردع أنه: منع الدولة المعادية من اتخاذ القرار باستعمال أسلحتها أو بصورة اعم منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً، والأساس النظري الذي تبنى عليه فكرة الردع هو (التهديد بمباشرة القوة لمنع الطرف المعني من تنفيذ ما ينوي الإقدام عليه)، وهنا تدخل القوة بدلالة القدرة على انجاز الفعل المؤثر عاملاً حاسماً في إقناع الخصم على الامتثال لإرادة الطرف الذي ينفرد بسمة التفوق فيها، وبذلك يصبح التفوق الحاسم هو مفتاح الردع ودون سواه لا يؤمن الردع مبتغاة[3].

هـ. الحرب (War): وهي السياسة النهائية للحفاظ على توازن القوى أو لتعديله، لكنها وبسبب خطورتها لا يتم اللجوء إليها إلا بعد استنفاد العمل بالوسائل السلمية، وفي كثير من الأحيان تكون السياسات الأخرى للحفاظ على توازن القوى هي مجرد مقدمة للحرب، فالدبلوماسية أو التحالفات أو التدخلات بمختلف أشكالها هي مجرد محاولات لمنع الانزلاق نحو أعمال العنف، لذلك فإن الحرب هي الوسيلة النهائية للحفاظ على التوازن أو لتغييره، لكنها تمر بمراحلها الضرورية ذات العلاقة بالتوازن سواء انتصر هذا الطرف أو ذاك، فالحرب تحدث أثرها الجوهري في توازن القوى وتؤدي عملياً إلى انهياره وتشكل توازن قوى جديد[4].

(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 143.
(2) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 195.
(3) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 114 – 115.
(4) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، المصدر السابق، ص 149.

4- توازن المصالح (The balance of interests):

تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن الدول في ظل سعيها نحو تحقيق أمنها والمحافظة على بقائها فإنها تولي اهتماماً كبيراً بموضوع الفرص المتاحة أمامها لتعظيم حجم مكاسبها ومنافعها، إذ يجادل البروفيسور (ارندل شويللر) – واضع هذه النظرية – إن الوحدات الدولية في النظام الدولي) الدول القومية (نوعان: دول قانعة بالوضع القائم (Status-quo) وأخرى طموحة أي عدوانية (Aggressive) أو غير عدوانية(Non-Aggressive) إذ تميل الدول الطامحة (العدوانية) إلى التوازن وانتهاج مثل هذه النوعية من السلوكيات، وتميل الدول القانعة) غير العدوانية (للاستكانة والمسايرة للقوى الكبرى العدوانية، لذلك يرى (شويللر) إن السلوك الشائع الذي تنتهجه الدول في تحركاتها الدولية هو المسايرة وليس التوازن كما يجادل (والتز) ضد توازن القوى، و(ستيفن والت) ضد توازن التهديد[1].

وأطلق البعض منهم على هذه النظرية اسم(توازن المصالح)إذ يجادل (شويللر) بأن الدول الصغيرة والضعيفة في بعض أو أغلب الأحيان تميل للتحالف مع الأطراف الدولية الأكبر والأقوى عندما يكون ذلك في مصلحتها أو لفائدتها أو عندما يعود عليها ذلك بالنفع، وهو ما يعني أن سلوك الدول الشائع في النظام الدولي هو مسايرة الركب الذي يعني عند (شويللر) محاولة الوقوف بجنب الأقوياء وهو بهذا يختلف عن تعريف(والتز)و(والت) له إذ يعرف كل منهما مسايرة الركب على أنه سلوك مضاد للتحالف والذي يعني الانحياز إلى جانب الطرف الأقوى[2].

5- توازن التهديد (The balance of threat):

يعتقد (والت) أن الدول تدخل في تحالفات لتحقيق التوازن ضد التهديدات التي تكون مصدرها القوة والقدرات الهجومية، وفي حالة تساوي هذه العناصر فإن الزيادة في القوة لأي أحد منها يجعل من الدول الأخرى – لا سيما القوى الكبرى – تنظر إلى هذه الزيادة على أنها تهديد وبذلك تبدأ في البحث عن نوع من الحماية لنفسها، ويشير (والت) إلى أنه ليس بالسهولة بمكان قياس ميزان التهديدات كما ليس بالسهولة تحديد أي التهديدات هي الأكثر جدية، فقبل الحرب العالمية الثانية لم

(1) أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(44)، 2012، ص ص 47–48.

(2) المصدر نفسه.

تتوازن دول شرق ووسط أوروبا ضد ألمانيا لأنها واجهة تهديدات من بعضها ومن الاتحاد السوفيتي (سابقا)، فعندما تكون التهديدات غير محدودة وواسعة النطاق فإن الدول في هذه الحالة تبقى في حالة حياد، ولكن عندما تبدو دولة معينة في انها تشكل خطراً معيناً فإن الرد الأفضل لهذه الحالة هو تحالف الدول لتتحمل تكاليف احتوائها (الدولة الخطرة)، وعليه فإن التحالفات هي الرد الأفضل على كل التهديدات، وعندما لا تكون هناك أي دولة أو دول تتحمل المسؤولية فإن القوى الرئيسة تفضل أن توازن الدولة أو الدول الأكثر تهديداً بدلاً من أن تخضع أو تستسلم لها[1].

إن الدول في سعيها للحفاظ على بقائها وضمان أمنها القومي باعتبارهما الهدف الأسمى للدول في النظام الدولي، فهي تميل للتوازن وليس للتبعية أو لإيثار السلام كما ذهب إليه (كينيث والتز) إذ يرى أن الدافع وراء ذلك هو الشعور بالتهديد الخارجي، وهذا التهديد يظهر بوجود عدة مؤشرات يذكر منها (والت) حجم القوة الإجمالي للدولة مقارنة بجيرانها، والقرب الجغرافي من مصدر الخطر أو التهديد والقدرات الهجومية العدوانية لجيرانه وسوء نواياهم[2].

كذلك ومن صور توازن التهديد أيضا (سياسة الحماية) وهي تعني محاولة فرض حماية القطب الدولي على عدد من الدول المتوسطة أو الصغيرة القوة وإغرائها باللجوء إليها إما خوفاً من إمبريالية القطب الثاني أو من قوة إقليمية ذات أهداف توسعية، وعليه فإن الدولة القطب تخلق حالة نفسية لدى القوى المتوسطة والصغيرة لتجعلها تعيش حالة خوف من الاعتداء عليها إذ تبالغ الدول الأقطاب في تصوير الخطر عليها، وقد تخلق الكثير من الأوهام لدى الدول الصغيرة مما يجعلها تستجيب لفكرة الحماية، بل إنها قد تطلبها بنفسها إذا وصلت إلى حالة عالية من الذعر، بل إن الدول الصغيرة قد تدفع بإرادتها تكاليف هذه الحماية دون إدراك المزايا الاستراتيجية التي تمنحها للدولة القطب[3].

6- توازن القيم (Equilibrium values):

في ظل تواجدها في عالم فوضوي تسعى كل الدول من اجل البقاء ومن اجل تحقيق ذلك إما أن تتجه للتوازن من أجل تعظيم قوتها بمواجهة القوى الأخرى (نموذج

(1) Stephan M. Walt, keeping the world "off Balance": self Restraint and U.S Foreign Polity, Isenberg, ed., America Unrivalled, pp. 33-34.

(2) أحمد محمد أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 45-46.

(3) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 145.

توازن القوى)، أو ضد مصدر تهديد (نموذج توازن التهديد)، أو من اجل قيمٍ سياسية مثل الاستقلال (نموذج توازن القيم)، إن القيم والأفكار والمعتقدات التي يؤمن بها صناع القرار والقادة ودوائر النخب الحاكمة في هذه الدول هي التي تشكل وتصوغ سلوك قرارات الدول[1].

إن عالم اليوم تلاشت فيه الحدود والمسافات، وأصبح لكل حدث معاصر انعكاساته المباشرة على العالم أجمع، ونتيجة للتطورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية التي شهدها القرن الماضي والتي دفعت الإنسان إلى التخلي تدريجياً عن محليته، وازدياد الإحساس بأنه جزء من عالم أعم وأشمل من عالمه الخاص يرتبط معه بروابط إنسانية وتاريخية ومؤسساتية، وازداد الإحساس في هذا العصر بأن مشاكل الإنسان هي مشاكل عالمية ناتجة عن تقدم وسائل الاتصالات التي تعمل على بث مباشر لبرامج متناقضة لبعض جوانب منظومة القيم التي يحتكم إليها الأفراد في حياتهم، كل ما تقدم أدى إلى مزيد من الاضطراب والصراع داخل النسق القيمي للمجتمع، والقيم هي إحدى آليات الضبط الاجتماعي التي تؤدي إلى استقرار وتوازن البناء الاجتماعي، ويكون بناء الضبط في المجتمعات الحديثة أضعف ما يكون لأنه يعكس حالة من عدم الالتزام بالقيم أو المعايير الاجتماعية، وإن القيم تتمثل في مجموعة من المعتقدات الشائعة بين أعضاء المجتمع الواحد ذات الطابع الفكري والمزاجي نحو الأشياء والموضوعات المختلفة، والقيم تعد فئة من سمات الشخصية الأساسية مثلها مثل الاتجاهات والميول والاستعدادات وتشتمل عادة على جانب إيجابي وآخر سلبي، كما أنها تتسم بإمكانية تغييرها[2].

من ناحية أخرى فإن القيم النظامية المتعلقة بالنظام الدولي قد تكون مصدراً مهماً للصراع بين القوى الدولية الكبرى، فقد شهدت فترة ما بين الحربين انهياراً جذرياً للاتفاقات القيمية بسبب عدم ثبات التحالفات الدولية أو غياب التوازن الحقيقي للقوة[3]، وكذلك تعني القيم هنا أنها المصلحة الوطنية في إطار القيم السياسية وهذه القيم قد تكون: "الاستقلال

(1) أحمد محمد أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 59 – 60.

(2) رجاء زهير العسيلي، التغيير القيمي والمعرفي وتأثيره على شخصية الشباب الجامعي الفلسطيني، مجلة اتحاد الجامعات العربية، جامعة القدس المفتوحة، الأردن، العدد (46)، 2006، ص 307.

(3) خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 17.

الوطني، الاعتماد على الذات، الاستقلالية أو الحياد"، لذلك فما زالت القيم والهويات والرموز والمعايير الأخلاقية تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية، والاهم من ذلك هو أن العلاقات الدولية في صميمها هي مباراة (توازن قيم)، فطوال الحرب الباردة نادت الولايات المتحدة بضرورة وحتمية تبني العالم للقيم والمعايير الأمريكية والغربية وقامت بالترويج لهذه القيم وجعلت من تبنيها شرطاً للحصول على المعونات والمساعدات الخارجية العسكرية والمالية وكذلك فعل الاتحاد السوفيتي(سابقا)[1].

كذلك فإن لتوازن القوى أنماط وهي كما يلي:

1- توازن القوى (التقليدي) Traditional Balance:

لقد عرفت الدول منذ معاهدة وستفاليا ظاهرة توازن القوى وتبينت المبادئ التي تعمل بها، والحجة في ذلك هي أن أية قوة تسعى لزيادة قوتها النسبية ذاتياً أو من خلال الاستيلاء على أقاليم متاخمة أو من خلال تحالفات القوى الأخرى سوف تجابه بمحاولات مماثلة من جانب منافسيها، وذلك إما لمنعها من ترجمة تلك الزيادة في القوة إلى انتصارات جديدة أو بهدف التوازن معها عندها ستجمد تلك المكاسب الناتجة عن القوى، ونظام توازن القوى التقليدي يقوم على (التعددية السياسية)[*] بوجود الدول القومية في أقاليم محددة، ويقوم بوجود خمس دول رئيسة على الأقل، وإن تكوين الائتلافات هي مسألة عادية، ويعد تخفيض عدد الدول الكبرى أمراً غير مرغوب فيه لأنه يثير المخاطر لإفساد النظام[2].

2- نظام توازن القوى البسيط (ثنائي القطب) Simple Balance:

لقد طرأت تحولات جذرية في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى التشكيك باستمرار فاعلية نظام توازن القوى، إذ تغير توزيع القوة في العالم تغيراً جوهرياً وبرزت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) لتتصدر مرتبة القوى العظمى في العالم، كما انقسم العالم إلى معسكرين متناقضين عقائدياً وأصبح للإيديولوجية أثرها في تعريف العلاقات السياسية الدولية، وظهرت أحكام السيطرة والهيمنة والزيادة في التسلح ومحاولات بسط النفوذ على مناطق خارج الكتل[3].

---

(1) أحمد محمد أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 68- 71.

(*) المقصود بالتعددية السياسية هو (تعدد الأقطاب الرئيسة في النظام).

(2) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 238.

(3) أحمد محمد أبو زيد، المصدر السابق.

وقد ساد هذا النموذج في العلاقات الدولية في الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، واستخدمت الحكومات هذا المبدأ للحفاظ على السلام. فيو الواقع، يحدث توازن القوى إذا لم تتمكن دولة واحدة أو تحالف من عدة دول من مهاجمة دولة أخرى أو تحالف مقابل وإذا ما تمسكت دولة واحدة من بناء قوتها العسكرية، عندها يمكن لمجموعة من الدول الضعيفة المقابلة أن تبني تحالفاً مؤقتاً رادعاً ضدها، وبهذا لن تتمكن أية دولة أو تحالف من مهاجمة الدول الضعيفة خوفاً من هجوم مضاد عليها من قبل الدول المتحالفة[1]، كما لا يظهر التوازن بين دولتين إلا في التوازنات الإقليمية المحدودة أو عندما تكون العلاقات الدولية اقل شمولاً[2]، وهو ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، فبما أن هذا الأخير يتصف بالحركية فإنه يشهد جملة من التحالفات فيما بينها بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الأطراف. إن الأطراف الرئيسة فيه هي الدول والوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك مختلفة من حماية وعقوبات وتعويضات، وهي تسعى أي (الدولة) مرة للإقناع وتارة للردع، وهو نظام غير متجانس وغير مستقر وليس متطابقاً وهو قابل للتبدل[3]، ويتحد هيكل النظام الدولي في هذا النموذج بوجود قوتين كبيرتين تمتلكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم تتح لأية وحدة دولية أخرى، وفي ظل هذا الواقع الدولي تتخذ علاقات القوة أشكالاً متعددة لعل من أبرزها عملية الاستقطاب، أي تجمع القوى الكبرى والمؤثرة حول مركزين قياديين وقيام علاقات تنافسية وتصارعية بينهما[4].

ومن هنا فإن نظام القطبية الثنائية يقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- نظام القطبية الثنائية (الصلب):

ويختلف عن نظام القطبية (المرن) في أن الأطراف المشاركة فيه هي اقل من سابقتها[5]، وهو يعني توزيع كل قدرات العالم الفعلية إلى كتلتين متنافستين، فالهيكل

(1) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص 40. للمزيد ينظر، محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(2) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ص 70 – 97.

(3) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص 243 – 244.

(4) محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005)، ص 21.

(5) هايل عبد المولى طشطوش، المصدر السابق، ص 39.

المؤسسي للنظام يقوم على وجود نظامين من الأحلاف تهيمن على أحداهما الولايات المتحدة ويهيمن الاتحاد السوفيتي(سابقا) على الحلف الآخر، واستمر نظام ثنائي القطب الصلب منذ عام 1945 حتى أواسط الخمسينيات، وسمي بثنائي القطبية الصلب لأن في تلك الفترة ظهر حلفان أحدهما بزعامة الولايات المتحدة (حلف الاطلسي) والآخر بزعامة الاتحاد السوفياتي (حلف وارسو) 1955[1].

غير أن (كابلان) يرى أن ثمة تشابهاً في عدة جوانب بين هذا النظام والنظام الثنائي (المرن)، ويراه مختلفاً عنه في جوانب أخرى مهمة، فالأطراف المشاركة في هذا النظام اقل من سابقاتها لذلك فإن هيكل الكتل يكون أكثر استقراراً من النظام (المرن)، أما إذا كانت الأطراف في كل كتلة مسلسلة هرمياً من الناحية التنظيمية فإن النظام يجنح للتحول نحو النموذج (المرن)، في حين يساعد التسلسل الهرمي على استقرار هذا النموذج وتكون آليات التماسك داخل النظام ضعيفة أو إنها تكون غير موجودة، إن العلاقات بين الكتل تتميز بالصعوبة أما فيما يخص التعاون فهو غير موجود[2].

ب- نظام ثنائي القطبية (المرن):

يقصد به التوازن الذي يقوم بين دولتين تنتميان إلى نموذج فكري وسياسي واقتصادي موحد أو متجانس داخل الكتلة الواحدة، ولذلك يطلق عليه أحياناً (توازن الأنظمة المتجانسة) أو (توازن الأنظمة المتعادلة)[3]، وبظهور متغيرات جديدة في الخمسينيات أخذت القطبية الثنائية الصلبة تتحول إلى القطبية المرنة، ومع بداية الستينيات حدثت عدة تحولات واضحة في صلابة ثنائية القطب ولعل أبرزها هو زيادة عدد الدول في النظام الدولي[4]، وابرز ملامحه هو وجود كتل كبرى مثل الناتو وحلف وارسو مع وجود قوة كبرى داخل كل تكتل مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا)[5]، كذلك فهو يشبه في جوانب عدة النظام الدولي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى جانب وجود أطراف غير مرتبطة بالكتلتين مثل الهند ودول عدم الانحياز، إضافة إلى الأطراف العالمية مثل الأمم المتحدة[6].

(1) سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص 245.
(2) عبد الرحمن برقوق، مصدر سبق ذكره، ص 38.
(3) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 246.
(4) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 122.
(5) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص 39.
(6) عبد الرحمن برقوق، المصدر السابق.

ج- نظام توازن القوى المركب (المتعدد الأقطاب) Multiple Balance:

لقد شهدت الساحة الدولية منذ الستينيات بوادر تفكك نظام ثنائي القطبية، إذ لم تعد القوة النووية حكراً على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي(سابقا)، بل أصبحت كل من بريطانيا وفرنسا والصين والهند وغيرها دولاً نووية، ومن ثم فإن الاعتماد على القوة النووية الوطنية أضعفت التبعية الأمنية هذا من الناحية العسكرية، أما على الصعيد الاقتصادي فقد ظهرت أقطاب جديدة كاليابان وأوروبا الموحدة كاقطاب اقتصادية ومالية، ويبدو أن نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب أكثر استقراراً من القطبية الثنائية، وإن احتمال حدوث الحرب ينخفض تناسبياً كلما ازداد عدد الدول المساهمة في النظام[1].

أما طرفا المعادلة فيها فيكونان من مجاميع قوى كثيرة تعمل على موازنة بعضها، وليس هنالك قيد على عدد هذه التجمعات في ظل النظام المتعدد الأقطاب، ويختلف توازن القوى البسيط عن توازن القوى المركب أو (المتعدد الأقطاب) في جانب آخر كما يراه مارتن رايت وهو وجود مستوى مرتفع نسبياً من التوتر الدولي والصراع بين محوري القوى لـ (التوازن البسيط) أكثر حدة في ميدان سباق التسلح عن الذي يحصل في ظل التوازنات المتعددة الأقطاب[2].

من ناحية أخرى فإن نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب هو شكل من أشكال التوازن تتعدد فيه مراكز القوى وتقوم المنافسة فيه على عدة دول أو على عدة كتل دولية[3]، وهذه الكتل غير متساوية بالضرورة في القوة، ففي ظل هذا النظام تكون بعض القوى أقوى من غيرها ولكن أياً منها سيكون غير قادر على الهيمنة على النظام الدولي وفي الوقت نفسه فإن الجميع لديه الوسائل لمنع الهيمنة[4].

وتتشكل هذه القوى التي تتكون من مجاميع لتتوازن مع بعضها البعض وليس هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات كما يرى إسماعيل صبري مقلد في ظل توازن القوى للنظام المتعدد الأقطاب وخطوط السياسات الكبرى لهذه القوى تأخذ اتجاهات كثيرة متوازية ومتقاطعة ومتعارضة أحياناً، وذلك يفرض

---

(1) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (بغداد: دار الكتب، 1979)، ص 226.

(2) محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره، ص 138.

(3) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(4) خضر عباس عطوان، توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية النظام العربي أنموذجا، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003، ص 21.

على الفاعلين مهارات كبيرة في المناورة وانتباهاً اشد حذراً[1].

كما أن في الأنظمة المتعددة الأقطاب عادة ما يكون تنظيم استقرار النظام أسهل بكثير مما هو عليه في الأنظمة ثنائية القطب فالغاية الكلية للدولة التي تقوم بدور (الوازن)[*]، كما كانت بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر هو أن تعمل كمنظم للنظام فتتحرك لتصحيح ما تراه يخل بالتوازن[2].

كذلك فإن لتوازن القوى دوافع تؤثر في سلوك الوحدات الدولية في النظام الدولي التي تكون انعكاساتها على قوى التوازن إما (ايجابية أو سلبية)، وهي السبب الرئيس والدافع الحقيقي وراء كل التوازنات (الدولية أو الإقليمية) على حدٍّ سواء، ومن أهم هذه الدوافع:

1- التنافس (Competition):

يعد التنافس من بين العوامل والأسباب الدافعة والمؤثرة في توازن القوى، إذ إن الصفة الغالبة في العلاقات الدولية هي إما صفة الصراع أو التعاون. في الحقيقة حتى في مجال علاقات التعاون فإن التنافس هو الصفة الغالبة لهذه العلاقة، والتعاون في كل مجالاته هو نسبي، وعلى سبيل المثل لو أن الدولة (أ) لديها علاقات تعاون مع الدولة (ب)، سواء أكان هذا التعاون في المجال الاقتصادي أو المجال العسكري أو في أي مجال آخر فمن غير الممكن أن الدولة (أ) سوف تقدم كل تقنياتها وتكنولوجياتها وخبراتها للدولة (ب) في مجال تعاونهما، وعندها تكون

---

(1) نقلا عن: إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص ص 74 – 77.

(*) (الوازن أو الموازن أو حافظ الميزان): وهو وجود طرف محايد(دولة) يستطيع أن يؤدي أدواراً أساسية في التوازن، سواء أكان ذلك في التوازن الثنائي أو المتعدد الأقطاب، وقد لا يكون هذا على المستوى نفسه من القوة مع أطراف التوازن الأساسية، لكن موقفه على الحياد بين الأطراف المكونة للتوازن يعطي دوره أهمية قد تفوق ما تقوم به الأطراف الرئيسة، وحافظ الميزان أو(الوازن) يلعب أكثر الأدوار، لأن مسألة كسبه تتحول إلى هدف رئيسي للقوى المتصارعة ويكون حافظ الميزان في وضع يسميه (موركنثاو) العزلة الرائعة، فهو معزول باختياره، ولعبة حافظ الميزان هي اللعبة الذكية في نظام التوازن الدولي وهي تعود على الموازن بفائدة كبيرة، لأنه في كل مرة يرمي بثقله في أي من الكفتين لينال اكبر الجزاء، وهو يعمل من خلال وقوفه حائلا بين أية دولة، أو مجموعة من الدول، وبين تحقيق التفوق على الدول الأخرى، وعليه الحفاظ على استقلاله، واستقلال الدول الباقية، ويمثل بذلك عاملا في منتهى القوة والسلطان في السياسة الدولية. المصدر: إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الواحد والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ص 81–82.

(2) كارين ا. منغست وإيفان م. ارغوين، مصدر سبق ذكره، ص 152.

دولة (ب) بالقدر نفسه من القوة أو اكبر قوة من الدولة (أ)، لذلك فإن الطابع الغالب في العلاقات الدولية في مجالات التعاون هي الصفة التنافسية، والتنافس بمختلف أنواعه وأشكاله من (اقتصادي أو عسكري أو تكنولوجي أو تقني) وسواء أكان على المستوى (الدولي أو الإقليمي)، فانه يخلق حالة من الصراع بعد أن يصل إلى درجة من الحدة بين أطرافه، وبطبيعة الحال فإن الدول تتنافس فيما بينها للحصول على اكبر قدر من القوة، لذلك تحقق وحدات النظام الدولي التوازن فيما بينها من خلال التنافس، وعلى سبيل المثال لو أن دولتين تنافستا على تقنية عسكرية معينة لها القدرة على السرعة والدقة في التصويب فإن الحصول على هذه التقنية سوف يغير من معادلة التوازن أي (التوازن العسكري) والذي من إحدى أدواته (التسلح)(*)، ما سيحدث خللاً في ميزان القوى، إن الغاية المنشودة من التنافس بين الوحدات الدولية في جوهره هو (التوازن)، وعليه فإن التنافس يخلق حالة من التوازن الدولي، لا سيما وأنه بات يأخذ شكلاً مغايراً على ما كان عليه في السابق من تنافس (عسكري) أما في عالم اليوم فانه بات تنافساً (اقتصاديا) بالدرجة الأولى(1).

2- الأزمة (Crisis):

إن الأزمة في مجالها الدولي أو الإقليمي هي موقف مفاجئ – لكن ليس في اغلب الاحيان – تتجه فيه العلاقة بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بعمل يعده الطرف الآخر المدافع تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط المختلفة، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية(2)، وهناك من ذهب إلى ابعد من هذا الوصف إذ ربط الأزمة الدولية بالصراعات، وهذا ما ذهبت إليه (كورال بيل) فقد عرفت الأزمة الدولية على أنها: (نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، إذ ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات بين الدول)، ويركز كتاب (الأزمة الدولية والصراع) على تحليل العلاقات بين اندلاع الحروب والأزمات الدولية، باعتبار أن نهاية الحرب

(*) وقد أشرنا له فيما سبق، ص 13.

(1) للمقارنة ينظر: جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص ص 142– 148.

(2) علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات الاستراتيجية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص ص 5–6.

الباردة تركت العالم غير مستقر، وهو أمر كان ينذر بطبيعة الحال باندلاع العديد من الأزمات الدولية مستقبلا[1]، وعرفها (سبانير) أنها: (مطالبة دولة لموقف ما فيه تغيير للوضع القائم وهذا الأمر بطبيعة الحال تقاومه دول أخرى ما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال وقوع الحرب)، وهو يرى في الأزمة دليلاً على السعي للحفاظ على توازن القوى[2].

ومن خلال ما تقدم فإن الأزمة تتضمن درجة عالية من الخطورة يمكن أن تسبب في دخول أطرافها الحرب، والغالب في الأمر أن الأزمات لا تأتي من فراغ، صحيح أنها تحدث بصورة مفاجئة ولكنها تنشأ نتيجة للصراع الدائر بين أطرافها، والصراع ينشأ لإحداث (التوازن)، والشواهد على ذلك كثيرة، ومثال ذلك الأزمة الكوبية عام 1962، حين بات العالم يرتقب حرب نووية بين أطرافه المتصارعة، والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية من جانب والاتحاد السوفيتي (سابقا) من جانب آخر، وفحواها هو إن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن اكتشفت أن هناك صواريخ عائدة للاتحاد السوفيتي (سابقا) منصوبة في كوبا وموجهة نحوها استشعرت بالخطر الكبير لما تمثله هذه الصواريخ من تهديد لأمنها القومي، حينها اندلعت الأزمة وكادت الحرب على وشك أن تقع، غير أن هذا كان بالحقيقة نتيجة للصراع الدائر بين الطرفين وليس السبب الحقيقي للازمة أي (اكتشاف الصواريخ)، وإن السبب الحقيقي للازمة هو (التوازن) بين الكتلتين لان الاتحاد السوفيتي عندما أقدم على هذا الفعل إنما كان رداً منه على الصواريخ العائدة للولايات المتحدة (صواريخ جوبيتير) والمنصوبة في تركيا، وكان الهدف منها هو تطويق الاتحاد السوفيتي وتوجيه ضربة له إن تطلب الأمر، لذلك فالاتحاد السوفيتي ومن خلال الخطوة التي أقدم عليها عمل على إحداث (توازن) مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن سحب كل من الطرفين قواعده العسكرية، ومن هنا فإن اندلاع الأزمات سواء أكان مقصوداً أم غير مقصود إنما هو لـ (توازن القوى)، وكذلك الحال بالنسبة لـ (توازن القوى)، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأزمات المالية التي يتعرض لها النظام الدولي أو الإقليمي وما يترتب عليها من إنشاء تكتلات اقتصادية هدفها التوازن أو الدخول في معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف للتغلب على مثل هكذا أزمات.

---

(1) نقلا عن: خليل عرنوس سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 3-6.

(2) John Spinier, Games nations play, Analyzing International politics, New York, 1972, p. 197.

3- النزاع (Dispute):

هو جزء من العلاقات البشرية وهو دليل على وجود الصراع، لذلك عرفه (ويلمورت) و(هوكر) على انه تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل طرف عدم توافق أهدافه مع الاخر أو عدم كفاية الموارد للجميع ما يعيق تحقيق أهدافه[1].

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول إن النزاع ليس بالضرورة ظاهرة سلبية بل قد يفضي إلى حالة من الايجابية تدفع نحو التغيير وتعمل على خلق حالة من التوازن بين أطرافه، والنزاع تغلب عليه صفة الطابع القانوني، وبسببه يحدث اختلال في ميزان القوى إذا ما حقق احد الأطراف تفوقاً على خصمه، وبغض النظر عن أن هناك دولة حققت مكسبا أو خسارة من جراء النزاع فالمحصلة النهائية هي اختلال التوازن، وعلى سبيل المثال فإن أية دولة تدخل في نزاع مع دولة ما حول قضية ما (جزر، انهر، أقاليم... الخ) فإن الغاية منه هو تحقيق اكبر قدر من العوائد والمنافع للدولة الدافعة نحو النزاع، وبالنتيجة الحصول على مزيد من مصادر القوة، لما قد تحتويه هذه الجزر أو الأقاليم من موارد طبيعية ومواقع استراتيجية، ومن ثم فإنها سوف تحقق توازناً مع الدولة الخصم أو تتفوق عليها، وفي الحقيقة إن النزاع هو دائما إقليمي أي إنه يحصل بين الدول المتجاورة، بمعنى آخر إن النزاع يدخل في دائرة التوازنات الإقليمية.

4- الصراع (Conflict):

إن عالم اليوم يتكون من جملة من التصورات والسلوكيات والمواقف والمصالح المتباينة والمتناقضة والمتصارعة والقائمة بين الأفراد والجماعات والدول أو المنظمات والتنظيمات أو التكتلات الدولية، والعالم المعاصر هو عالم يعج بالصراعات الفعلية والمصطنعة المادية والعقائدية الحقيقية والوهمية، وبالرغم من أن الصراع هو ظاهرة قديمة قدم التاريخ والمجتمعات، إلا إنه ازداد تعقيداً مع تطور الحياة، بل إنه ازداد انتشاراً في كل ميادين البشرية[2].

وهو سمة أساسية من سمات النظام الدولي المبني على تعدد الدول، كما وقد تتغير طبيعة هذه الصراعات الدولية وتتنوع مظاهرها وصورها، ولذلك فالاحتفاظ

---

(1) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (133)، 1989، ص 38.

(2) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص ص 186-187.

بالتوازن بين مختلف القوى السياسية وغير السياسية هو أمر غير مؤكد داخل النظام الدولي[1].

والسياسة في المجال الدولي ليست إلا صراعاً من اجل القوة، فالصراع من أجل القوة هو حقيقة خالدة على اختلاف الزمان والمكان، وبهذا عبر (مورجنثاو) عن واقع العلاقات الدولية من أنها لا تعدو أن تكون مجرد علاقات قوة بين الدول المختلفة ذات المصالح المتعارضة إذ تسعى كل دولة إلى فرض إرادتها من خلال اللجوء إلى قوة الإقناع أو إلى قوة الإكراه، مستهدفة بذلك تحقيق مصالحها القومية وزيادة قوتها على غيرها من الدول[2]، وعدم التناسق في التوزيع الدولي لعلاقات القوة يأتي في مقدمة العوامل التي تدفع إلى الصراع والحرب[3]، لذلك فالتحالفات الدولية هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تطبيق سياسات توازن القوى، وإن أي خلل يطرأ على هذه التحالفات لا بد أن ينتج عنه اختلال في ميزان القوى قد تتفاوت جميعها من حيث الحدة ولكنها تتفاعل في اتجاه الصراع[4].

من خلال ما تقدم فإن الصراع الدولي يخلق حالة من (التوازن واللاتوازن)، ولذلك تحدث الاختلالات في ميزان القوى الذي ينشأ من خلاله وضع دولي جديد قائم على توازنات جديدة، وعلى سبيل المثال فإبان فترة الحرب الباردة دخل طرفا الحرب في صراع شامل وعلى كافة المستويات، وكان هدف كل واحد منهما هو تدمير الطرف الآخر من خلال الحيازة على اكبر قدر من القوة في المجالات المختلفة من تسلح واقتصاد وفرض إراداته بتبني ونشر أيديولوجيات سادت في تلك الفترة، والبحث عن مناطق النفوذ ذات الموقع الاستراتيجي والعمل على حمايتها أو الإبقاء عليها، وان كل هذه الصراعات التي دارت بين الكتلتين كان هدفها هو تحقيق (التوازن) أو تفوق طرف على آخر، وفي حالة التفوق هذه يعني أن ميزان القوى يتجه نحو الاختلال، الأمر الذي يخلق حالة من نشوء وضع دولي جديد يتسم بمنظومة توازن جديدة تميل فيها الكفة لصالح الطرف المنتصر، كذلك إن حصول

(1) James N, Rosenau and others, the Analysis of International politics, London, 1972, p. 252.

(2) ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، (مصر: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 19.

(3) زياد الزمادي، حل النزاعات، برنامج دراسة السلام الدولي، (الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010)، ص 9.

(4) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث، 1979)، ص 226.

أي طرف من أطراف الصراع على أي مصدر من مصادر القوة له اثر كبير في اختلال التوازن، وان اختلال التوازن يعني (توازن) في الوقت نفسه بالنسبة للطرف الآخر، أي إنها مسألة طردية وعكسية أيضاً، فإذا ما حصل اختلال في توازن القوى بين أطرافه لسبب ما قد يكون دخول أو خروج طرف من أطراف التحالف وتحركه باتجاه إيجابي أو سلبي لأحد أطراف الصراع، أو حصول احد الأطراف على تقنية جديدة أو سيطرة احد الأطراف على منطقة نفوذ، عند ذلك فإن احد أطراف الصراع سوف يتضرر من جراء هذه التحركات، أو على العكس ربما يعود عليه بالمنفعة، إن هذا التداخل في آليات الصراع وأدواته والأطراف الداخلة فيه وطبيعة النظام الدولي الذي يدور فيه الصراع يؤثر كلياً في طبيعة التوازنات الدولية.

5- الحرب (War):

إن الحرب كأي ظاهرة أو أي شي آخر لا بد من أن يرتبط بعلة ما تدور معه وجوداً وعدماً، وتوازن القوى علة الحرب والسلام معاً سواء على المستوى الدولي أم الإقليمي، وهي في الواقع السياسة النهائية للحفاظ على توازن القوى أو لتعديله من خلال سحق الخصم وفرض الشروط عليه، لكنها وبسبب خطورتها لا يتم اللجوء إليها إلا بعد استنفاد كل الوسائل السلمية، وفي كثير من الأحيان تكون السياسات الأخرى للحفاظ على توازن القوى هي لمنع وقوع الحرب وربما في أحيان أخرى تكون مقدمة لها، فالعمل الدبلوماسي أو التحالفات أو التداخلات بمختلف أشكالها وأنواعها هي مجرد محاولات لمنع الانزلاق نحو أعمال العنف، كذلك هي وسيلة نهائية للحفاظ على التوازن أو لتغييره لكنها تمر بمراحلها الضرورية ذات العلاقة بالتوازن، سواء انتصر هذا الطرف أم ذاك فإن الحرب تحدث أثرها الجوهري في توازن القوى وتؤدي عملياً إلى انهياره وتشكل توازن قوى جديد[1]، لذلك عرفها الجنرال (كلاوزفيتز) على أنها (عمل من أعمال العنف يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا)[2].

وهي شكل من أشكال العلاقات الدولية يستعمل فيها العنف المسلح بالإضافة إلى أدوات أخرى من أدوات السياسة، وبمعنى أوسع وأشمل هي استخدام القوة بين جماعتين من البشر تخضعان لنظامين متعارضين لهما مصالح متعارضة، وتعمد الدول إلى محاورة سياسات الدول الأخرى لكي تحمي مصالحها، وتوسع دائرة

(1) كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري وهيثم الأيوبي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص 74.

(2) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص ص 20، 143.

نفوذها السياسي الذي يضمن تلك المصالح، ويتحرك هذا الصراع على أصعدة عدة: دبلوماسية، وتجارية، ومالية... الخ، ثم يتطور إلى حرب سياسية، فحرب اقتصادية، ثم التهديد بالحرب، واخيراً الحرب[1].

وعليه يمكننا القول أن الحرب تعمل على إعادة تشكيل التوازن بعد أن تستنفد السياسة كل ما لديها من وسائل وطرق، صحيح أن الحرب هي وسيلة من وسائل السياسة، إلا أنها الوسيلة الأخيرة التي يتم اللجوء إليها لحل الخلافات التي تحصل بين الأطراف المتصارعة، لذلك فالحروب تعمل على صياغات جديدة لتوازن القوى، إذ إن الأطراف المنتصرة في الحرب تفرض قوانينها وشروطها أما الطرف المهزوم فإنه ينصاع لتلك الشروط، الأمر الذي يخلق وضعاً دولياً جديداً تكون فيه التحالفات والتجاذبات مرهونة بطبيعة القوى المنتصرة كل حسب مكانته ووضعه الدولي، لذلك تكون الحرب دافعاً من بين الدوافع الأخرى التي لها الأثر الكبير والمباشر في اختلالات النظام الدولي ومنها ينشأ توازن قوى جديد.

ثالثا: مفهوم التوازن الاستراتيجي

يعد مفهوم الاستراتيجية من أكثر المفاهيم اتساعاً في حقل السياسة الدولية، لما يشمله هذا المفهوم من تعقيدات لبيئتها وتقلباتها وتغيراتها وثوابتها وقضاياها والتهديدات المتأصلة فيها، وقد اشتمل المفهوم على عدة تعاريف، منها ما ذهب إليه الجنرال (كلاوزفيتز) على أنها استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى (هدف الحرب)[*][2]، كذلك تعرف الاستراتيجية رسمياً في المنشورات المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية في الفقرة 1 البند 2 أنها (فكرة أو مجموعة أفكار حكيمة من اجل

(1) إبراهيم إسماعيل كاخيا، تصنيف الحرب الحديثة وفق المعايير الحالية المعاصرة، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (19)، 2003، ص 1.

(*) يعارض (ليدل هارت) هذا التعريف في كتابه (الاستراتيجية وتاريخها في العالم) ويرفض اعتبار الاشتباك الوسيلة الوحيدة للوصول إلى هدف الحرب، ويقدم تعريفا آخر هو (الاستراتيجية هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة)، في حين يرى ريمون ارون في كتابة (السلم والحرب بين الأمم) أن الاستراتيجية هي (مجمل العمليات العسكرية)، لكن الجنرال أندري (بوفر) يرى أن هذين التعريفين ناقصان، كما لا يوافق على تعريف (كلاوزفيتز)، ويقدم في كتابه (مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية) تعريفا جديدا هو إن الاستراتيجية هي (فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة)، المصدر: كارل فون كلاوزفيتز، مصدر سبق ذكره، هامش ص 170.

(2) المصدر نفسه.

توظيف أدوات القوة الوطنية بطريقة منظمة كما يمكن فهم الاستراتيجية بطريقة أفضل على أنها (فن وعلم) تطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجهات السياسة المعتمدة لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى أو الأطراف الفاعلة الأخرى أو الظروف والمستجدات، وتسعى الاستراتيجية إلى إيجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الأهداف والطرائق والموارد لزيادة احتمالية نجاح السياسة والنتائج الإيجابية التي تنجم عن ذلك النجاح[1].

وهناك من عرفها بأنها: (عملية توفق فيها الدولة بين الأهداف والوسائل في سعيها إلى الأمن)، وهي في زمن السلم تشمل ما يلي: تحديد مصالح الدولة الأمنية، وتمييز الأخطار التي تهدد تلك المصالح، وتخصيص موارد عسكرية واقتصادية ودبلوماسية للدفاع عنها[2].

وهي كذلك عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات وغايات وطرائق ووسائل محددة بوضوح، وهي تخدم الهدف السياسي الوطني وتخدم السياسة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس في ظروف غموض البيئة الاستراتيجية، ومن المنظور الوطني للاستراتيجية فإن الافتراض الأساس هو أن كل دولة قومية وكل الأطراف ما دون الدولة لها مصالح تحاول حمايتها بأفضل ما لديها من قدرات، والمصالح هي معايير منشودة لبلوغ الأهداف يتم تصنيفها ضمن مصطلحات مثل: البقاء والازدهار الاقتصادي والنظام العالمي ونشر القيم الوطنية، وتستمد المصالح الخاصة من القيم الوطنية التي تلخصها هذه المصطلحات كالقيم المستخدمة في البيئة الاستراتيجية[3]، لذلك فالاستراتيجية لا تقف عند حال معين فلكل موقف استراتيجيته الخاصة به، وليس هناك قاعدة عامة تسري على جميع المواقف والحالات، فهي لا تحتكم إلى قانون ثابت ومستقر، وإنما قانونها المستقر هو تبدلها مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية[4].

---

(1) هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 16.

(2) كريستوفر لين، إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (54)، 1998، ص 27.

(3) هاري آر. يارغر، مصدر سبق ذكره، ص ص 26، 38.

(4) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد: شركة إياد للطباعة الفنية، 1988)، ص 86.

وإذا ما عرفت الاستراتيجية بمفهومها الشامل، فهي تهتم بحشد واستخدام القوة الشاملة للدولة في أوقات السلم والحرب لدعم السياسة العامة للدولة في ضوء القدرات والموارد المتاحة وإمكانيات استخدامها في الظروف الحاضرة والمتوقعة، أما الاستراتيجية القومية فتركز على التصور العام دون الاهتمام بالتفاصيل، وتأخذ في اعتبارها العلاقات المتداخلة بين المتغيرات المختلفة، والتأثير المتبادل الذي يفرضه كل منها على الآخر في إطار البحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف التي يتولى تحديدها السياسيون، ولهذا فإن صياغة الاستراتيجية القومية عادة ما تكون من اختصاص رؤساء الدولة أو الحكومات مع مجلس الدفاع الوطني أو مجلس الأمن القومي، وتتضمن الاستراتيجية القومية – الشاملة العليا– العديد من الاستراتيجيات (التخصصية) المنبثقة عنها مثل الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية، ويتم التنسيق فيما بينها لخدمة الهدف القومي سواء أكان ذلك وقت السلم أو الحرب، وهذا يعني أن الاستراتيجية العسكرية لا تمثل سوى جانب واحد من جوانب الاستراتيجية الشاملة، كما وإن كل استراتيجية تخصصية تشمل عدة استراتيجيات خاصة بالقطاعات تتضافر فيما بينها لتحقيق الهدف المنوطِ بها، والمهمة الأساسية للاستراتيجية هي تكييف الوسائل والإمكانات المتاحة ووضعها في خدمة الأهداف العامة للدولة للوصول إلى تحقيقها، أما هدف الاستراتيجية فهو المواءمة بين الأهداف القومية وبين القوى والوسائط التي تشكل عاملاً لتحقيق هذه الأهداف وإيجاد أفضل الطرق للاستخدام الأمثل للقوى المتاحة من أجل تحقيقها، وبذلك فإن هدف الاستراتيجية يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاستراتيجية نفسها[1].

لذلك فالاستراتيجية المعاصرة تمتاز بالشمول، لأن الحياة أصبحت مترابطة وازداد فيها معدلات التسارع وحجم الموارد أصبح قليلاً بفعل التنافس الدولي، والفرص نحو المستقبل محدودة بالمعرفة والثروة والقوة، وان أي حرب أو صراع بات اليوم يشمل جميع مظاهر الحياة ويحيط بجميع جوانبها، وهي حرب مدمرة وعنيفة وصراع مكلف، وإجمالاً يمكن تحديد مفهوم الاستراتيجية المعاصرة في أربعة مبادئ هي: ارتباطها بأمن الدولة والمجتمع، وعنايتها بتعبئة الطاقات الكامنة للمجتمع وتنظيمها وتوجيهها، وقابليتها للتعديل والتطوير بتبدل الأحوال والإمكانات والخيارات المتاحة، وتضمنها جملة من الاستراتيجيات المتخصصة التي تترابط وتتكامل فيما بينها

(1) إبراهيم إسماعيل كاخيا، التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (32)، 2008، ص ص 82–83.

لتحقيق أغراض الاستراتيجية الشاملة وصولاً إلى أغراض السياسة[1].

أما التوازن الاستراتيجي فقد أصبح من المفاهيم المألوفة الذي ارتبط منذ بداية شيوعه بظهور السلاح النووي، إذ يقصد به التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة للدول المؤثرة في السياسة الدولية، وهذه الإمكانيات تشمل جميع قدرات الدولة المتفاعلة فيما بينها لتشكل قوة الدولة، ويأتي في مقدمتها القدرات العسكرية[2]، ويعرف بمفهومه الشامل بأنه: طبيعة العلاقة بين أقطاب القوة من خلال الأخذ بنظر الاعتبار كافة عوامل القوة لدى كل طرف من حيث الاختلال والتعادل بين الأطراف دون الاعتداد بجانب واحد وهو الجانب العسكري (النووي)، والذي كان معمولاً بهِ في السابق لوصف تلك العلاقة ولهذا كان التوازن الاستراتيجي هو التعادل النسبي في الإمكانات بين الدول والمؤثرة دولياً، وهذه الإمكانيات تشمل جميع قدرات الدولة المتفاعلة مع بعضها (السياسية والاقتصادية والعسكرية)[3]، بمعنى انه ينصرف إلى بيان التعادل النسبي في القوة بين الدول ذات التأثير ضمن النطاق العالمي وهذا التعادل في الإمكانات المختلفة للدولة نابع من محصلة الظروف والأوضاع السائدة في كل دولة من دول أطراف التوازن[4]، كذلك فإن التماثل المتزايد للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية يؤدي إلى تحسين الظروف واحتمالات الوصول للتوازن بعد أن اتسع مفهوم التوازن الاستراتيجي وأصبح يتضمن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية[5].

وهناك سمات يمتاز بها التوازن الاستراتيجي وهي كما يلي:[6]

1. تكافؤ مجموعة من المتغيرات وفي حالة استمرار هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر، أما إذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلباً أو إيجاباً فيسمى بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.

---

(1) صبحي فاروق صبحي، الدور الإقليمي لمصر في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه، (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص 28.

(2) لبنى خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص ص 13–14.

(3) أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988)، ص 231.

(4) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1988)، ص 103.

(5) المصدر نفسه، ص 106.

(6) بنيه الجزائري، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، (عمان: دار الجليل للنشر، 1984)، ص 55.

2. إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها أو قد يتم ذلك من خلال التحالفات، وفيه تعبئ مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة لهذا التحالف.
3. وهناك ثلاثة أبعاد للتوازن هي: البعد البنائي، ويتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة دول، أما البعد الثاني فهو بعد سلوكي، ينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة سواء أكانت (دولية أو إقليمية)، أما البعد الثالث فهو ما تقوم من خلاله حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة في النظام الدولي.

نخلص من كل ما تقدم بأن التوازن هو (التعادل واللاتعادل وقد يكون تساوي وغير تساوي وهو الاستقرار واللاإستقرار)، أي إن التوازن يرجع للدولة نفسها إن رغبت بذلك، ومن الطبيعي يرجع ذلك لقوة الدولة الطامحة في التوازن بامتلاكها لكل مقومات القوة وفاعليتها في النظام الدولي (المشاركة الدولية).

والتوازن يمر بمراحل عدة في النظام الدولي، إذ إنه يبدأ بالتوازن المتعدد الأقطاب بعد الحروب، وبعد ذلك تعمل هذه الأقطاب على التكتل فيما بينها لتتشكل بكتلتين ينتج عنهما نظام توازن القطب الثنائي بغض النظر عما إذا كان هذا التوازن (صلب أو مرن)، وعليه فإن أطراف هذا التوازن تدخل في صراع سواء أكان هذا الصراع (شامل أو غير شامل، دولي أم إقليمي) وهو يتضمن (تنافس ونزاع وأزمات)، بعد ذلك يتجه النظام نحو الهيمنة بمعنى (هيمنة قطب واحد على النظام الدولي) أي تفرده على النظام، والأزمة في حالة تطورها فإن أطرافها سوف تدخل في الحرب، وبسبب تطور النظام الدولي ودخول فواعل جدد فيه وعوامل التطور والتقدم التكنولوجي والاعتمادية الدولية ومن جانب آخر اخذ العامل الاقتصادي بدوره الفاعل في النظام الدولي إذ إن هناك دول أخذت بالظهور تمتلك اقتصاديات كبيرة وهائلة، فضلاً عن القضايا الدولية مثل (الإرهاب الدولي والهجرة الدولية غير الشرعية والاحتباس الحراري والقرصنة والمجاعة والكوارث الطبيعية... الخ) كل ذلك يتطلب مشاركة دولية واسعة النطاق، ولعدم مقدرة دولة واحدة على حل جميع القضايا والمشاكل الدولية، فإن النظام يتجه تدريجياً نحو نظام متعدد الأقطاب، (ينظر مخطط رقم (1)).

مخطط (1) مخطط دورة التوازن

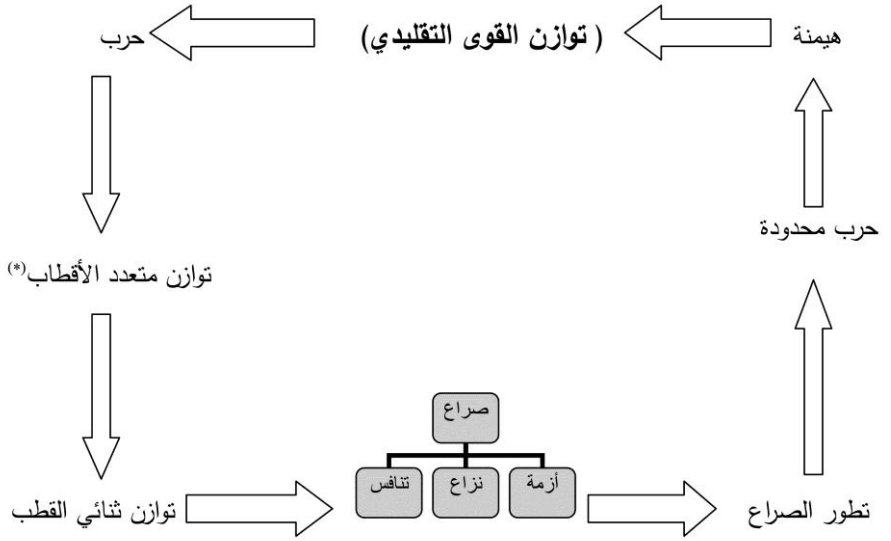

المخطط من إعداد الباحث

(*) كما ان الحروب تؤدي بدورها الى توازن القوى الثنائي، ومثال ذلك توازن القوى الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل الأول

مقومات القوة الصينية

المبحث الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية

المبحث الثاني: المقومات العسكرية

المبحث الثالث: المقومات الثقافية والسياسية

توطئة

يعد عامل القوة في العلاقات الدولية من العوامل المهمة والركيزة الأساس في المنظومة الدولية حسب مفهوم أنصار المدرسة الواقعية، فمن خلال امتلاك عناصر القوة يمكن للدولة أن تملي ما تريد على باقي الدول، كما تتعدد أنواع وأشكال القوة، فهناك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وعلى العموم تأتي قوة كل هذه الأنواع من القوة لما تملكه الدولة من موارد على أرضها ومياهها وتسخيرها لصالح أهدافها المنشودة تحقيقاً لأهدافها العظمى وحمايتها لأمنها الوطني ومصالحها القومية.

وتشكل عوامل القوة للدولة سواء أكانت هذه العوامل مادية أم معنوية الركيزة الأساس التي يمكن من خلالها أن تتحرك الدولة في محيطها الإقليمي أو الدولي، إذ تستند الدول في علاقاتها السياسية الدولية وفي سياستها الخارجية على مقومات القوة من خلال تفعيلها وتحويلها إلى قدرة ومن ثم برمجتها إلى التأثير في بيئتها الدولية، أي بمعنى أن قوة الدولة تحدد من خلال امتلاكها لعوامل القوة ومن ثم تأثيرها في باقي الدول، ومن هذه العوامل: الموارد الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية.... الخ.

ويمكننا القول إن مقومات القوة بشقيها المادي والمعنوي لا تمتلكها كل الدول بشكل كامل، بمعنى أنها قد تمتلك موارد طبيعية ولكنها لا تمتلك قوة عسكرية أو تمتلك الاثنين معا ولكنها تفتقر للعامل السياسي في إدارة علاقاتها الدولية، هذا من جانب ومن جانب أخرى فإن العبرة ليست في امتلاك الدولة للموارد فقط وإنما في استغلال هذه الموارد وتسخيرها في تحقيق مصالحها.

وعليه فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية وقسم إلى مطلبين، الأول: المقومات الطبيعية، والثاني: المقومات الاقتصادية، والمبحث الثاني: المقومات العسكرية، وقسم إلى مطلبين،

الأول: القدرات التقليدية، والمطلب الثاني: القدرات غير التقليدية، أما المبحث الثالث فجاء بعنوان المقومات الثقافية والسياسية، واشتمل على مطلبين، الأول: المقومات الفكرية والعلمية، والثاني: المقومات السياسية.

المبحث الأول

المقومات الطبيعية والاقتصادية

إن وجود القوة بكل مقوماتها هي بالأساس لحماية المصالح القومية لأية دولة، فوجودها يكمن في حماية هذه المصالح الحيوية للدولة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وفي ضوء ذلك يتم صياغة وتشكيل نسق النظام الدولي، لذلك فالقوة المادية ومكوناتها هي العنصر الأساس في قوة الدولة التي تتجسد في الجغرافية والسكان والتركيبة الاجتماعية لها والاقتصاد وبنيته الأساسية ومعدلات النمو والنظام المالي وحجم التجارة الخارجية، وعليه فالقوة ليست صفة سياسية بحتة بل هي وليدة الموارد المادية، ومن خلالها يتعامل الفاعلون في مضمار السياسية الدولية للتأثير على الآخرين كون القوة وسيلة وغاية في الوقت نفسه.

المطلب الأول

المقومات الطبيعية

أولا: الموقع الجغرافي والمساحة

1- الأهمية الجيوستراتيجية لموقع الصين الجغرافي

تشكل العلاقة بين البيئة والسلوك السياسي نقطة الارتكاز للدراسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، إذ يحول هذان الميدانان السلوك السياسي إلى متغير معتمد للبعد الجغرافي، بمعنى إن استراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها المختلفة تحددها مكونات الجغرافيا بفروعها المختلفة من سياسية وسكانية وطبيعية واقتصادية[1].

---

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 31.

ويعرف الموقع الجغرافي أنه: مجموع العلاقات التي تربط أرض الدولة بالظروف والمعالم الجغرافية وبالمناطق المجاورة لها ما يمنح الدولة مزايا معينة أو يحرمها منها، ويعرف من الناحية الاستراتيجية: على انه الموقع الذي يحظى بأهمية كبيرة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية قد تكون مجتمعة على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي[1].

تقع الصين في نصف الكرة الشمالي من شرق آسيا، وتقع أقصى أراضي الصين الشمالية على الخط المركزي البحري الرئيس على خط العرض 53:31:10 شمالاً، والمسافة بين طرفي الصين الجنوبي والشمالي هي 5500 كم[2]، وتمتد الصين تقريباً على مدى 4044 كم (26500 ميل) من جبال بامير في الغرب وحتى بحر الصين في الشرق، وتمتد حدودها الجنوبية مع فيتنام إلى حدودها الشمالية مع روسيا لمسافة 3218 كم[3].

كما تقع في أقصى أراضيها الغربية هضبة بامير بشينج يانغ على خط الطول 73:22:30 شرقاً، والمسافة بين الطرفين الغربي والشرقي 5200 كم، ويبدأ طرفها الشرقي من مدخل نهر (يالو جيانغ) الواقع على الحدود بين الصين وكوريا الشمالية، والصين تجاور أربع عشرة دولة هي (كوريا الشمالية وروسيا ومنغوليا وقرغيزستان وكازاخستان وأفغانستان وباكستان والهند والنيبال وطاجيكستان وبوتان وميانمار ولاوس وفيتنام)، وبالنسبة للبحار فإن الصين تطل براً من الشرق والجنوب على بحر يوهاي وبحر هوانغهاي وبحر دونغهاي وبحر نان هاي، وتتاخم اليابان والفلبين وماليزيا واندونيسيا وبروناي ودول أخرى للصين من الجنوب الشرقي وراء البحار ويتجاوز طول خط الساحل الصيني (18000) كم وطرفه الشمالي عند مدخل نهر (يالو جيانغ) وطرفه الجنوبي عند مدخل نهر (بي لون) على الحدود بين الصين وفيتنام، ويبدو الساحل بشكل هلال يبرز إلى المحيط[4]، وفيما يخص اليانجتسي (نهر شانج جيانج) ثالث أطول نهر في العالم فيقسم الصين إلى إقليمين محددين

(1) بهجت محمد، المزايا التنافسية لموقع سوريا الجغرافي على الموقع:
www.ina-syrie.com/tbl_images/file0446.pdf

(2) الموقع الجغرافي للصين، على الموقع الإلكتروني للشبكة العالمية:
arabic.cri.cn/other/china_geography/1-1.htm

(3) جيني لي، جواز سفر الصين دليلك إلى المعاملات التجارية والعادات وقواعد السلوك الصينية، ترجمة شويكار زكي (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001)، ص 11.

(4) الموقع الجغرافي للصين، المصدر السابق.

الشمال والجنوب، وتغطي الجبال والهضاب والصحاري ثلثي الصين لذلك فإن 90% من سكان الصين الفلاحين يعيشون على 15% من الأراضي التي يمكن زراعتها، إذ يشيد معظم السكان منازلهم في المقاطعات الممتدة على مساحة 1730 كم على طول الخط الساحلي[1].

أما السواحل الصينية فهي على نوعين، السواحل الجنوبية ومعظمها صخرية، والسواحل الشمالية ومعظمها منبسطة وطينية رملية، كما أن السواحل الصخرية فيها لا تتجمد بل على العكس تشكل موانئ طبيعية إذ يمكن فتحها أمام الملاحة المائية طول السنة، الأمر الذي يقدم ظروفاً جغرافية جيدة لتطوير النقل البحري، والسواحل المنبسطة الرملية صالحة للسياحة، والسواحل الطينية صالحة لصناعة الملح البحري إذ توفر المواد الخام لتطوير الصناعات الكيمياوية، كما أن هناك ستة آلاف جزيرة على طول السواحل الصينية وأكبرها جزيرة (تايوان)، ومساحتها خمسة وثلاثون ألفا وثمانمائة كم^2 وتليها جزيرة (هاي نان) ومساحتها ثلاثة وثلاثون ألف وتسعمائة كم^2، وتعرف هاتان الجزيرتان بـ (جزيرتي التحف)[2].

وعليه يمكن القول إن الموقع الجغرافي لأية دولة يعد عاملاً من عوامل القوة والتحكم في السياسة الدولية، لما له من تأثير كبير على سياسة الدولة، فهناك الدول الساحلية والدول المطلة على البحار والدول المغلقة وأخرى تحيط بها دول ذات نزعات عدوانية مثل حالة (الكوريتين)، وهناك من الدول من يحيط بها أو يجاورها دولة ذات قوة عسكرية أو اقتصادية أو الاثنتين معا مما يؤثر سلباً على سياستها بشكل عام هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الاقتصادية فإن الموقع له دور مهم في تنوع الغلة ووفرة الموارد الأولية واعتدال المناخ، وخلو الأرض من الزلازل والأعاصير لما تسببه من كوارث طبيعية وبيئية، أما من الناحية العسكرية فالموقع الجغرافي لعب دوراً كبيراً وبارزاً في الحروب في الفترات السابقة ولا سيما فيما يخص الجبال والأنهار والغابات وغير ذلك، إذ تعد مانعاً وحاجزاً طبيعياً للجيوش المندفعة (المهاجمة)، وتعمل على إعاقة الكثير من استراتيجيات المعركة، ويمكن القول إنه (الموقع الجغرافي) يشكل مانعاً نسبياً في وقتنا الحاضر بسبب التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، إلا أن الحواجز والموانع الطبيعية تبقى ذات تأثير كبير على الدولة لان حسم المعركة هو (مسك الأرض)، فمهما قاتلت الطائرات في الجو ومهما عملت

(1) جيني لي، المصدر السابق، ص 11.

(2) الموقع الجغرافي للصين، مصدر سبق ذكره.

البارجات من تدمير من خلال البحر فإن المنتصر هو من يمسك بالأرض كما ذكر (ماكندر) في نظريته البرية.

2- المساحة:

تبلغ مساحة الصين 9,600 ألف كم^2، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث مساحة الأرض بعد روسيا وكندا وتشغل مساحتها ما يقرب من 4.6% من مساحة اليابسة في العالم[1] وربع إجمالي مساحة آسيا ونفس المساحة الكلية تقريباً للدول الأوروبية الثلاثين، وبالإضافة إلى ذلك فإن الصين ووفقاً لمصادرها تملك حوالي ثلاثة ملايين كيلومتر مكعب من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها حسب (اتفاق قانون البحار التابع للأمم المتحدة)[*]، وان طول الحدود البرية العامة للصين هي عشرون ألف كم[2].

كما تتصل بالبر الآسيوي من جهة وتتصل بحرياً بالمحيطين الهندي والهادئ من جهة أخرى[3]، ما يجعلها تتمتع بميزة امتداد حدود السيادة الوطنية، وبهذا فإنها تتصل بإقليم جنوب شرق آسيا وإقليم آسيا الباسفيك وإقليم الشرق الأقصى وكذلك بالنسبة لشمال آسيا[4].

---

(1) إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، (القاهرة: مركز الأهرام للطباعة والنشر، 1999)، ص 185. ينظر: وزارة التعليم العالي، الملحقية الثقافية في الصين، على الموقع: http://cn.mohe.gov.sa/ar/studyaboard/aboutcountry/Pages/GeneralInfo.aspx.

(*) تتكون الاتفاقية من 320 مادة مبوّبة في سبعة عشر جزءا، فضلا عن تسعة مرفقات، تتعلّق الأجزاء من الثاني إلى الحادي عشر بالمناطق البحرية المختلفة: البحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، والمضايق المستخدمة في الملاحة البحرية، والمياه الأرخبيلية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القارّي، وأعالي البحار، والمنطقة الدولية لقاع البحار، وأحكاما خاصة بشأن نظام الجزر، والبحار المغلقة وشبه المغلقة، بينما تتعلّق الأجزاء من الثاني عشر إلى الرابع عشر بأنشطة بحرية ومسائل بحرية محددة في جميع الميادين: حماية البيئة، والبحث العلمي البحري، وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية، ويتعلّق الجزء الخامس عشر والمرفقات من 5 إلى 8 بتسوية المنازعات، أما الجزءان السادس عشر والسابع عشر فيتضمنان أحكاما عامة ونهائية. المصدر: توليو تريفيس، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الأمم المتحدة، 2010، على الموقع: www.un.org/law/av.

(2) الموقع الجغرافي للصين، مصدر سبق ذكره.

(3) صباح محمود محمد، الصين دراسة في الجيوبوليتيك، (بغداد: مركز الدراسات الأسيوية، 1984)، ص 9.

(4) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكيا دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، (بيروت: دار النهضة العربية، ط2، 1979)، ص 219.

وللمساحة ميزات خاصة فهي عنصر من عناصر القوة المكانية للدولة ولا سيما من الناحية العسكرية، فمن خلالها يمكن للدولة استيعاب الهجوم والانسحاب والمناورة داخل أراضيها وهذا ما يسمى بالعمق الاستراتيجي الذي خدم الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بعد الاجتياح الألماني له والتوغل في العمق السوفيتي الأمر الذي دفع بالسوفيت إلى عمل كماشة على الألمان وكسب المعركة وهو (التغيير من الوضع الدفاعي إلى الوضع الهجومي)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن حدود الدول تعد الفاصل بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى فهو الخط الذي تتقابل عنده السيادتان، وللحدود معان متداخلة قانونية وعسكرية واقتصادية وسياسية، فبالمعنى القانوني هي عبارة عن مناطق اتصال بين سيادات الدول وأنظمتها الشرعية، وفي المفهوم العسكري هي المنطقة أو الجبهة الأولى التي يبدأ منها الهجوم والدفاع عن إقليم الدولة وعناصرها الأخرى، أما من الناحية الاقتصادية فمن خلالها تفرض السلطة المحلية الضرائب والرسوم على الجمارك من واردات وصادرات، بالإضافة إلى أنها تعين السلطات على السيطرة على حركة العملة والمعادن وغيرها[1]. ينظر خريطة رقم (1).

وعليه يمكننا القول إن الحدود من الناحية السياسية لأية دولة تشكل بداية التفاعلات الدولية، أي إن السياسة الخارجية لأية دولة تبدأ من خارج حدودها، ومن ناحية أخرى فإن المساحة والحدود يرسمان شكل الدولة، أي أن من خلالهما تأخذ الدولة الشكل الطولي أو الدائري، وهذا له تأثير كبير على سياسة الدولة واستراتيجيتها، فعندما تأخذ الدولة شكلاً شبه دائري مثل الصين – موضوع الدراسة – فإن ذلك يختلف كلياً عن حالة الشكل شبه المستطيل مثل (إيطاليا)، أي إنها بهذا الشكل المستطيل – أي إيطاليا – يسهل قطعها من المنتصف في حالة الحرب أو في حالة الاضطرابات الداخلية ومن ثم فصل الشمال عن الجنوب.

(1) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص 137–138.

خريطة (1) موقع الصين

المصدر : http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/asia/cnnewzzzz.gif

ثانيا: الموارد الطبيعية والسكان:

لقد حظي موضوع العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية باهتمام كبير منذ وقت مبكر في العصر الحديث وذلك نتيجة الزيادة في عدد السكان بمعدلات كبيرة، فعلى المستوى الداخلي للدول نجد أن الإقليم الغني بالموارد يشهد نمواً سكانياً كبيراً نتيجة للهجرة من الأقاليم الأخرى إليه، وعلى المستوى الدولي فإن الدول الغنية بمواردها تصبح محطاً لأطماع الدول الكبرى، لذلك ونظراً لما للموارد الطبيعية من أهمية بالغة فإن التنافس والصراع عليها بين الدول أصبح سبباً رئيساً للحروب.

1- الموارد الطبيعية:

يرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقا بالعامل الاقتصادي إذ إن الصناعات القائمة في أي بلد لا بد لها من موارد ومواد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها وإنتاجها ولا سيما إذا علمنا بأن الدولة وإن كانت مكتفية ذاتيا ومهما بلغت مساحتها فأنها بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال، والموارد الأولية عامل مهم بالنسبة للدول وامتلاك الدولة له يجعل منها ذات مكانة ومركز دولي فعال أكثر في العلاقات الدولية، وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت تأثير الدول الكبرى المالكة لها، وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية، وهناك مسألة مهمة وهي أن الموارد الأولية ذات تأثير في العلاقات الدولية إذ يجب أن تكون الدولة مالكة لهذه الموارد وقادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسياً وإلا أصبح وجودها وعدمها سواء، ومن ناحية أخرى فإن وجود الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلاً يجعله محل أطماع من قبل الدول الكبرى إذ تتعرض الدول المالكة له للغزو والاحتلال لا سيما إذا لم تستطع الدولة الدفاع عن نفسها[1].

إن الصين تتمتع بتنوع تضاريسي ومناخي كبير بسبب اتساع مساحتها ما أدى إلى تنوع مواردها الطبيعية بشكل عام وتنوع الموارد الزراعية بشكل خاص، الأمر الذي مكنها من الوصول إلى شبه اكتفاء ذاتي في المحاصيل الزراعية، إذ تشتمل هذه المحاصيل على الذرة، الصويا، القمح، الأرز، الشاي، السمسم، القطن، الحرير، الكتان، مع وجود المراعي الطبيعية، والأخشاب التي تزخر بها الغابات، بالإضافة إلى الأسماك[2].

---

(1) هايل عبد الموالى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 54.

أما بالنسبة للموارد الطبيعية فتحوي الصين على كميات كبيرة من الفحم وخام الحديد والبترول والغاز الطبيعي والزئبق والقصدير والتنفستين والانتيمون والمنغنيز والمولبيدنيوم والغاناريوم المغناطيسي والألمنيوم والرصاص والزنك واليورانيوم والطاقة الكهرومائية الأكبر في العالم[1].

2- السكان:

يبلغ سكان الصين حسب إحصائيات عام 2014 (1,369,811,000) مليار نسمة[2]، وان الزيادة بين عامي 2001-2010 هي 69 مليون نسمة، وبالنسبة للعام المتوقع تحقيق استقرار السكان في الصين هو عام 2025[3]، وقد أبدت الحكومات المتعاقبة قلقها للغاية بشأن النمو السكاني وحاولت بالفعل تنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة بنتائج متباينة، وهذه السياسة هي ما يعرف باسم سياسة الطفل الواحد لكل أسرة، مع وجود استثناءات للأقليات العرقية وبعض المرونة في المناطق الريفية[4]، وينقسم السكان في الصين إلى قسمين من الفلاحين ومن سكان المدن، إذ تشكل نسبة الفلاحين 60% مقابل 40% تشكلها نسبة السكان في المدن، وكان هدف الحكومة الصينية أن يبقى عدد سكان الصين في مستوى 1200 مليار نسمة عام 2000 وبعدها ينخفض إلى 700 مليون حتى عام 2050، ويعتقد بعض الباحثين أن الصين قد تصل إلى حالة الاستقرار والتوازن السكانية في العام 2017، أما بالنسبة للتركيبة الاثنية والعرقية في الصين فيمثل الصينيون الهان ما نسبته 90% من السكان إلى جانب 55 أقلية أخرى يمثلون 10% من إجمالي السكان، أي ما يقارب من 130 مليون نسمة، إلا أن هذه الأقليات تحتل مساحة جغرافية تتراوح ما بين 50-60% من مساحة الصين، وتشكل القوميات في مقاطعة (سينكيانج) خطر الانفصال على الصين، إذ تتفوق الأقلية ذات الأصول المعروفة بالايغور - وهي مجموعة الشعوب المتعلقة بأسر من اللغات التي تشمل (التركية والأذرية والتركمانية

(1) جودة حسنين جودة، جغرافية أوراسيا الإقليمية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، ص 442.

(2) مجموعة البنك الدولي، 2015، على الموقع:

http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

(3) تقرير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2013، على الموقع:

www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/.../2011/AR-SOWP11.pdf

(4) وزارة التعليم العالي، الملحقية الثقافية في الصين، مصدر سبق ذكره.

والقرغيزية)- على الهان في هذه المنطقة بنسبة 2-1% على الرغم من أن بعض المؤشرات توحي بان الحكومة الصينية تشجع الهان على الاستيطان في هذه المنطقة كما فعلت مع المقاطعات المنغولية التي يفوق الهان على سكانها المحليين بنسبة تصل إلى حوالي 6-1%[1].

وفيما يخص الحركة الانفصالية فتنقسم إلى تيارين احدهما أصولي ديني والآخر علماني، إذ يعمل الطرفين على إقامة دولة تركستان الشرقية أو (دولة يوغرستان) وقد عملت الصين على وقف تقديم المساعدات إلى هذه الحركة من خلال توقيع اتفاقيات حدودية مع كل من طاجكستان وكازاخستان وقرغيزيا في نيسان 1996 لضمان عدم تسلل عناصر هذه الحركة إلى الأراضي الصينية، أما المسلمون في الصين فيبلغ عددهم حوالي عشرين مليون نسمة منهم ثمانية ملايين من الايغور وهم الأكثر مقاومة للذوبان في المجتمع الصيني[2]، كما عملت الحكومة الصينية على سياسة هجرة الهان إلى مناطقهم وقد يؤدي ذلك على المدى البعيد إلى خلخلة البنية السكانية فيها، كما هو الحال بالنسبة إلى سكان التبت، إذ يقدر عددهم بحوالي ستة ملايين نسمة، ففي الوقت الذي تقدر المصادر الرسمية الصينية عددهم بحوالي 7,5 مليون نسمة ما يعني أن الفارق بين التقديرين كبير إلى حد بعيد، وبذلك فإن من الصعوبة تقدير مدى الخلل الذي أصاب البنية الديمغرافية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن سياسة التحكم في الزيادة السكانية تسير بشكل ناجح إلى حد ما غير أن التوزيع السكاني بين الأقاليم يمثل بعداً لا بد للصين من العمل على ضبطه فالتباين يأخذ شكلا متعدد الجوانب، فهو تباين بين أقاليم من الهان ذات المسحة الدينية والصناعية والتنامي في القطاع الخاص، وأقاليم داخلية يتركز فيها اغلب الأقليات ذات سعة زراعية أو متخصصة في إنتاج المواد الخام، وتشكل هذه العوامل مجتمعة تعزيزاً للنزعة الانفصالية[3].

وهنا لا بد من القول إن سينغيانغ والتبت هما المنطقتان الرئيستان داخل الدولة الصينية اللتان عارض سكانها نشر الثقافة الصينية فيها، إذ تقع كل من سينغيانغ والتبت ضمن الحدود القانونية للصين إلا أن العلاقات المتوترة بين الحكومة الصينية وشعب هذين الإقليمين يهددان توسع بكين لنفوذها إلى ابعد من صميمها المتمثل

(1) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص 32-41.
(2) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص 44-47.
(3) المصدر نفسه، ص ص 44-47.

بقومية الهان فهي ملزمة بالتصدي للمعارضة، وحتى عندما تكون حدود الصين آمنة فإن شكل البلد المجرد يجعلها كأنها ناقصة على نحو خطير وكأن أجزاء من الصين قد اقتطعت منها، أما بالنسبة لسينغيانغ فهو اسم المقاطعة الواقعة غرب الصين وتشير إلى (تركستان الصين)(*)[1].

لذلك فإن الصين تعمل على توظيف العامل السكاني لتغيير ديموغرافية المنطقة بصورة عامة من خلال قومية الهان الذين يتمركزون في السهول الواقعة وسط الصين وفي المناطق المطلة على المحيط الهادئ (الباسفيك) في حين أن غرب الصين وجنوب غربها هي الأوطان التاريخية لأقليتي الايغور والتيبت، ويعد هذا التوزيع مصدراً مستمراً للتوتر إذ من وجهة نظر بكين يجب أن تمارس الدولة سيطرتها الكاملة على هذه السهول لكي تؤمن هاتين المنطقتين، وإنها كانت وما برحت لعقود من الزمن تنقل الصينيين من قومية الهان من قلب البلد إلى الإقليمين للاستيطان هناك وتتودد لجمهوريات آسيا الوسطى المستقلة لتحرم إلى حد ما الايغور وسينغيانغ من أي قاعدة خلفية ممكنة، أما بالنسبة إلى منغوليا فإنها تحدها من الجهة الشمالية للصين وهي مهددة أيضاً ديمغرافياً بحضارة الصين المدنية في الجوار، أما ماليزيا فتتجه نحو أن تستظل بظل الصين اقتصادياً حتى عندما يشعر سكانها من الإثنية الصينية بأنهم مهددون من الأغلبية الماليزية المسلمة في حين تخشى حكومة سنغافورة رغم أن غالبية سكانها من الإثنية الصينية من أن تصبح تابعة للصين[2].

لذلك عملت الصين بالدفع بعملية التنمية إلى الأمام مؤكدة أهمية التوفيق ما بين الإصلاح والتنمية، والاستقرار من شأنه أن يدفع بعملية التطور إلى الإمام، كون الاستقرار أساساً للتنمية وشرطاً مسبقاً للإصلاح، والإصلاح هو مصدر القوة الدافعة

(*) وهي منطقة تعادل ضعف تكساس، وتقع بعيدة عن قلب الصين عبر صحراء جوبي إذ أصبحت رسميا جزءاً منها أواخر القرن التاسع عشر، ولكن وكما حدث في تسعينيات القرن الماضي فقد تمرد على حكم بكين الايغور التركمان المنحدرون من أصول تركية والذين حكموا منغوليا في القرنين السابع عشر والثامن عشر والذين يبلغ عددهم في الصين حوالي ثمانية ملايين ويشكلون اقل من 1% من سكان الصين إلا أنهم يمثلون 45% من سكان سينغيانغ. المصدر: ربرت كابلان، جغرافية القوة الصينية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (45)، 2010، ص 195.

(1) ربرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 164–169.

(2) ربرت كابلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 164–169.

للتنمية والتنمية هي مصدر للاستقرار، ولذلك تمكنت الصين من تحقيق تحول حيوي خلال ربع قرن فقط، أي التحول من مجتمع منعزل إلى مجتمع منفتح، إذ يتمثل الهدف الأساس للتنمية في تحسين جودة المعيشة للمواطنين وتمكين أبناء الشعب كافة من التمتع بأكبر قدر من الحضارة المادية والمعنوية، وبذلك تقلص عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الأرياف من (300) مليون نسمة قبل بدء عملية الإصلاح والانفتاح إلى (28) مليون نسمة في العام 2001، كما حصل التحسن الملحوظ في كل نواحي المعيشة للمواطنين سواء في الغذاء أو الكساء أو السكن أو المواصلات، وتم رفع تمتع المواطنين بالخدمات الثقافية والتعليمية والصحية وغيرها إلى حد كبير، (ينظر جدول رقم (1) وجدول رقم (2))، وفي العام 2004 طرحت الحكومة الصينية مفهوماً علمياً للتنمية يتمثل في تحقيق تنمية شاملة ومنسجمة ومستدامة، وتؤكد الحكومة ضرورة تحقيق تنمية منسجمة في المدن والأرياف وفي مختلف المناطق وعلى كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية بين الإنسان والبيئة وبين التنمية في الداخل والانفتاح على الخارج بما يدعم التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً[1].

أما في العام 2013 فكانت التنمية كما يأتي:

(1) مانتشين قانغ، العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة (استراتيجية الصين للتنمية وسياستها الخارجية)، (عمان: مكتبة روعة للطباعة، 2007) ص ص 26–27.

جدول (1)

التنمية البشرية للعام 2012–2013 (%)

التغيير في الترتيب	دليل التنمية البشرية القيمة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	العمر المتوقع عند الولادة	دليل التنمية البشرية القيمة	IIIIIIII
2012–2013	2012	2013	2012	2012	2013	2013	الترتيب حسب دليل لتنمية البشرية
0	0,889	52,383	15,6	10	83,4	0,891	هونغ كونغ الصين
2	0,715	11,477	12,9	7,5	75,3	0,719	الصين

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2014، ص ص 158–159، متاح على الموقع: http://hdr.undp.org

أما بالنسبة للتعليم فالصين تبعث سنوياً بمئات الطلاب خصوصاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية للدراسة هناك ولكافة الاختصاصات، وعليه فقد شهدت الصين تطوراً ملحوظاً في هذا المجال أثبتته الأرقام والإحصائيات، فقد بلغ إجمالي عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع حوالي 308 ألف طلب في العام 2003 بزيادة قدرها الضعف مقارنة بإجمالي عدد طلبات براءات الاختراع للعام 1999[1]، أما بالنسبة إلى الإنفاق على البحوث والتطور العلمي فكان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ما نسبته 98% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012[2].

(1) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 272.

(2) مجموعة البنك الدولي، 2015، متاح على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/topic/science-and-technology

جدول (2)

التنمية البشرية من العام 1980 إلى العام 2013

					دليل التنمية البشرية											الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية	
					القيمة											بالنسبة المئوية		
التنمية البشرية	1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2012	التغير	1980–1990	1990–2000	2000–2013
الصين	0.423	0.502	0.591	0.645	0.682	0.701	0.710	0.715	0.719	93	10	1.72	1.66	1.52
					دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة											2008–2013	2003–2012	2003–2012
					عدم المساواة في الدخل											2013	2013	2013
					دليل التعليم معدلا بعامل عدم المساواة											2013	2013	2013
					عدم المساواة في التعليم											2013	2013	2013
					دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلا بعامل عدم المساواة											2013	2013	2013
					عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة											2013	9.8	0.768
					معامل عدم المساواة بين البشر											2013	------	------
					دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة											2013	------	------
																2013	------	------
التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013–2013	2003–2012	2003–2012
الصين	0.719	2.13	------	------	------	9.8	0.768	------	------	------	------	6.4	1.5	36.1

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2014، ص ص 161–166، على الموقع: http://hdr.undp.org

أما بالنسبة لهيكلية الأعمار في الصين فهي موضحة في جدول رقم (3).

جدول (3)

الفئات العمرية في الصين ونسبها للعام 2009

الفئة العمرية	1–14 سنة	14–15 سنة	65 سنة
نسبتها من الذكور (مليون نسمة)	143,527,634	143,527,634	856,683,49
نسبتها من الإناث (مليون نسمة)	344,607,126	384,596,460	900,356,53

المصدر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 66.

وهذا يعني أن الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة من الأيدي العاملة وان نسبة الشيخوخة والطفولة هي الأقل بين نسب الشباب والكبار، أما متوسط الأعمار في المجتمع الصيني فهو (33) سنة، وبالنسبة للذكور فإن معدل الأعمار ما يقرب من 32 سنة، وللإناث ما يقرب من 33 سنة، أما معدل النمو السكاني فهو (60.0%) حسب تقديرات عام 2007، ومعدل الولادات هو (45.13%) ولادة لكل ألف نسمة ومعدل الوفيات 7 حالات وفاة لكل 1000 نسمة ومعدل الهجرة الصافية هي (39.0%) حالة هجرة لكل ألف نسمة حسب تقديرات 2007، وفيما يتعلق بالأمية في الصين فهناك (90%) ممن أعمارهم 15 سنة فما فوق يجيدون القراءة والكتابة، وهذا يعني أنها تملك موارد بشرية هائلة وطاقات شبابية تدعم قطاع العمل والإنتاج والأبحاث وانخفاض إلى حد كبير بمستوى الأمية، الأمر الذي يجعل من الصين تتبوأ المركز الأول عالمياً في مجال الموارد البشرية[1].

وهناك من يرى أن الكتلة السكانية الكبيرة للصين قد تكون عبئاً كبيراً عليها، ولكن الأمر يبدو عكس ذلك تماماً، فقد عملت الصين على توظيف هذه الكتلة السكانية في قضايا كثيرة، ولعل من أبرزها توظيفها في عملية التغيير الديموغرافي للمقاطعات المترامية الأطراف والتي تحدها الدول المجاورة، وكذلك الحال بالنسبة للدول المجاورة ذات الاثنيات الصينية من أقوام الهان (تمت الإشارة إليه فيما سبق)، أما القول بأن المجتمع الصيني يعاني من الفقر والجوع بسبب النسبة السكانية العالية فهو قول مضلل أيضاً، إذ عملت الصين على عامل التنمية البشرية والتثقيف الجماهيري الأمر الذي جعل من المجتمع الصيني مجتمعاً منتجاً، وبهذا فإن الزيادة السكانية لا تشكل عائقاً أمام تقدم الصين.

(1) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 55–56.

المطلب الثاني

المقومات الاقتصادية

يعد العامل الاقتصادي للدولة من بين العناصر المهمة في معادلة القوة، وأصبح العامل الاقتصادي عنصراً مهماً من عناصر استراتيجيتها وهو عامل إسناد لقوتها العسكرية، لذلك فإن عالم اليوم هو عالم الاقتصاد بلا منازع فمن يمتلك الاقتصاد يمتلك القوة بكل مقوماتها، والنظريات التي أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسيرها وتأثيرها في العلاقات الدولية بدأت اليوم تميل نحو التغيير والتسليم بدور هذا العنصر وأهميته في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة في النظام الدولي. ومن ابرز عناصر القوة الاقتصادية الزراعة والصناعة والتجارة والموارد الأولية.

وعليه سيتم تناول المقومات الاقتصادية للصين من خلال المرتكزات الداخلية والمرتكزات الخارجية لمقومات الاقتصاد الصيني.

أولا: المرتكزات الداخلية للاقتصاد الصيني

يرتكز الاقتصاد الصيني على مجموعة من المرتكزات الداخلية والتي تتوزع على الآتي:

1- التحديث:

ظفرت مهمة بناء التحديث بالقبول العام والحماسة والتأييد النفسي من جانب الشعب الصيني كله، إذ يتمتع أفراده في كل أنحاء البلاد بمشاعر الهدف العظيم لبناء التحديث، ووصل الإدراك الصيني ومعرفته بالتحديث إلى مستوى جديد ودرجة عالية ليس عن فهم التحديث من منطلق التصنيع والثقافة باعتباره عملية تحقيق التصنيع فحسب، بل وتقبل الصينيون الروح الكامنة للتحديث قبولاً كاملاً ونظروا إليه باعتباره تغييراً اجتماعياً يتسم بالوحدة الكلية والشمولية والنطاق الواسع، بالإضافة إلى أن التحديث هو تحول جذري وإصلاح للهيكل الاجتماعي والثقافي كله، وجعل ذلك استراتيجيته تقام على أساس التحليل الموضوعي لقوة البلاد وظروفها الداخلية وليس على أساس التصورات والتطلعات الذاتية، وأصبح الاهتمام بالقوانين الاقتصادية والتجارية والهيكل الصناعي واستراتيجية التطور وغيره تمثل الموضوع الرئيس الذي يهتم به الناس يومياً[1].

(1) وو بن، الصينيون المعاصرون، ترجمة عبد العزيز حمدي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ج1، العدد (210)، 1996، ص ص 288-290.

وان من أهم أهداف حركة التحديث هو (تحديث البشر الصيني (وتوضح الكثير من الأبحاث في المجال الاجتماعي أن البشر أهم عامل في حركة التحديث، وإذا لم يتم تحديث البشر فإن تحديث العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة يعد مستحيلا، وإذا ما أريد تحقيق التحديث الشامل يجب أولا تغيير الخصائص السيكولوجية الثقافية للبشر من خلال تغيير البشر التقليدي الذين يتوافقون مع الثقافة الاجتماعية التقليدية إلى بشر عصريين يسايرون الثقافة الاجتماعية الحديثة، وهو تغيير يتسم بالشمولية والكلية بدءاً من السيكولوجية الاجتماعية وعقيدة المعاني والمفاهيم الثقافية ومفهوم القيم والفكر الأخلاقي وأسلوب التفكير، والأفراد عامل جوهري في مسيرة تنمية تحديث الدولة كلها[1].

بدأت عملية التحديث وما تطلبته من تحويل الأولوية من السياسة إلى الاقتصاد على يد رئيس الوزراء الراحل (شو إن لاي)[*] حين أرسى ما يعرف بـ (أولويات التحديث الأربعة) وهي الزراعة والصناعة والعلوم والتقنية والدفاع الوطني وإذا كان التحديث هو هدف الصين فإن وسيلة تحقيقه كما يراها (دنج)هي الإصلاح الاقتصادي وسياسة الانفتاح، وبدأ الإصلاح الاقتصادي في الصين رسمياً مع دورة الانعقاد الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي في أواخر عام 1978 إذ تقرر إصلاح النظام الاقتصادي الصيني وانفتاح الصين على العالم الخارجي، وكانت أهدافه رفع مستوى المعيشة والإنتاج لأفراد الشعب وبعث الحياة في الاقتصاد الصيني الراكد[2]، لذلك وضع السيد (دنغ شياوبينغ) كونه المصمم العام لعملية

(1) وو بن، مصدر سبق ذكره، ص ص 268 – 270. للمزيد ينظر: أنطوان عبد المسيح، اقتصاد الصين يقود سياساتها، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (22)، 2014، ص ص 108–109.

(*) شو أن لاى: هو شخصية عمالية سياسي وعسكري ودبلوماسي، وأحد القادة الرئيسيين للحزب الشيوعي الصيني، وهو أيضا أحد المؤسسين لجيش التحرير الشعبي الصيني، ولد في الخامس من مارس عام 1893 ببلدية هو يآن بمقاطعة جيانغ سو الصينية، وتولى منصب وزير خارجية الصين للمدة بين عامي 1949 – 1958، وشارك في وضع وتنفيذ الكثير من السياسات الخارجية الصينية المهمة، وحضر عام 1954 مؤتمر جنيف الدولي الذي تم فيه حل مشكلة الهند الصينية، إذ طرح نيابة عن الصين مبادئ التعايش السلمي التي تعد مبادئ مرشدة للعلاقات بين الدول، وتوفي في يناير عام 1976 في بكين. المصدر: متاح على الموقع: http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40501.htm

(2) وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (11)، بلا، ص 10.

التحديث في الصين استراتيجية الخطوات الثلاث إذ تمثلت الخطوة الأولى: في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي مرتين وحل مشكلة الغذاء والكساء للمواطنين بصورة عامة في غضون عشر سنوات، وتتمثل الخطوة الثانية: في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي مرتين أخريين لتمكين المواطنين من الحياة الرغيدة، والخطوة الثالثة: هي تحقيق التحديث الكامل للصين في مدة تتراوح بين (30 – 50) سنة، وقد تمكنت الصين من تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة في الخطوتين الأولى والثانية قبل موعدها المحدد على مدى السنوات العشرين الماضية[1].

وفي المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشرين الأول 1978 طرح برنامج التحديثات الأربعة الذي يمكن تلخيص أهم جوانبه وهي[2]:

1. جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.
2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع.
3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية والسماح بمشروعات خاصة.
4. الإصلاحات الحضرية وتقوم على لا مركزية تسيير المشروعات العامة لا سيما فيما يتعلق بسياسات الأسعار أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك.
5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب.
6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.
7. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.
8. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق.
9. وفي العام 1992 أصدرت الدولة مجموعة من اللوائح الخاصة ببداية العمل على إنشاء أسواق مالية صينية، ويرى البعض إن الهدف من ذلك هو (تحويل المشروعات الإنتاجية العامة إلى نوع من الشركات المساهمة).

(1) ماتشين قانغ، استراتيجية الصين للتنمية وسياساتها الخارجية، سلسلة الحوارات العربية العالمية، (الأردن: منتدى الفكر العربي، 2007)، ص 24.

(2) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 57.

وعليه فإن من شأن عملية الإصلاح والتحديث أن تسمح بالأفكار الديمقراطية ونظام السوق إلى الحد الذي يضمن سيطرة واستمرار النظم القائمة سواء على المستويين الاقتصادي أو السياسي[1].

أما عن أهم عمليات التحديث التي أجرتها الصين فهي[2]:

أ- الإصلاحات في المناطق الريفية:

بدأت عملية الإصلاح في المناطق الريفية في أواخر السبعينيات، وقدم الحزب الشيوعي خلال دورة انعقاده الثالثة عام 1978 قدراً اكبر من الحوافز المادية وخفف من الرقابة التي كانت تمارس في عهد (ماو)، إذ يستطيع الفلاح من خلال هذه الإصلاحات الاحتفاظ بالمنتجات التي تزيد عن حصته المتعاقد عليها أو بيعها في الأسواق الحرة، وبالتدريج كان يتم أيضاً تمديد آجال تلك العقود بل وأصبح بالإمكان توارثها وتناقلها بهدف تشجيع التخطيط طويل الأمد والاستثمار في مجال الزراعة، أما الخطوة التالية فكانت تشجيع الفلاحين على التخصص في مختلف مجالات الإنتاج الإضافية بدء من تربية الأبقار إلى إنشاء المزارع السمكية والاشتراك في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكانت النجاحات الكبيرة للإصلاح الريفي هي المحرك الأول للاقتصاد الصيني، إذ شجعت زيادة دخول الفلاحين في الصين على التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية وأرست أساساً للنمو السريع في الصناعة والتجارة الخارجية.

ب- الإصلاحات في المناطق الحضرية:

كان النجاح في الإصلاح الريفي حافزاً للصينيين ليضعوا برنامجاً تنموياً واسع النطاق للمناطق الحضرية في العام 1984، وكان الهدف من وراء ذلك نقل إدارة المشروعات الحكومية من أيدي أشخاص هم مجرد منفذي للوائح الحكومية لا يتمتعون باستقلال مالي إلى أشخاص فاعلين يتمتعون باستقلال اقتصادي ويتحملون المسؤولية الكاملة عن أدائهم الاقتصادي، الأمر الذي يتيح للحكومة التفرغ لضبط الاقتصاد الكلي وفتح الأسواق وتطويرها، والمعروف أن خيار الخصخصة قد استبعد أساساً لأسباب إيديولوجية، ومن ثم فإن قرار الحزب الصادر عام 1984 بشأن

(1) محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (132)، 1998، ص 20.

(2) وي وي زانج، مصدر سبق ذكره، ص 12.

الإصلاح قد طالب بفصل الملكية عن إدارة الإنتاج، ولقد تم وضع العديد من المناهج الجديدة في الإدارة موضع التطبيق وكان أولها:[1]

- نظام العقود: الذي يربط إجمال دخل المشروعات بأدائه الاقتصادي استناداً إلى العقد المبرم بين المشروع والجهاز الإداري المشرف.
- نظام الاستئجار: الذي وضع خصيصاً لتأجير المشروعات الحكومية الصغيرة إلى من يستطيع القيام بها من رجال الأعمال.
- نظام مسؤولية المدير: الذي حد من التدخل السياسي غير المرغوب فيه من قبل أمناء الحزب في أعمال المشروعات.
- نظام المساهمة: الذي يسمح للدولة والعمال بامتلاك أسهم المشاريع ويضمن بذلك أن يسهر أصحاب الأسهم على مصالحهم ومن ثم تحسن الأداء الاقتصادي.
- تجربة مفهوم الإفلاس على نطاق ضيق للتشجيع على المنافسة ولتغيير المفهوم الشيوعي السائد الذي يضمن العمل مدى الحياة.

كذلك اهتم دعاة الإصلاح بوضع نظام جديد للضرائب يقوم على مبدأ المشاركة في العائدات والتقسيم التناسبي لوظائف وسلطات الحكومة المركزية والحكومات المحلية أملاً في تلافي عجز الموازنة وبناء قطاع مصرفي تجاري كفؤ على النمط الغربي بدلا من النظام المصرفي الذي كان معمول به في السابق.[2].

ج- سياسة الانفتاح:

لما كان التخطيط مركزياً كانت السياسة الاقتصادية ترتكز على تنمية أقاليم بعينها استناداً إلى الصناعات المحلية الموجودة في كل إقليم، ومع انتهاج سياسة الانفتاح بدأت الصين تنتقل تدريجياً من هذه السياسة إلى سياسة ترتكز على عدد من الصناعات والتقنيات لا سيما وإن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية كان يستلزم إيجاد بيئة اقتصادية تتناسب مع متطلبات هذه العضوية، بعدها قررت الصين إعطاء الأولوية للصناعات الآتية:[3]

1. الطاقة والبنية التحتية (النقل والاتصالات).
2. الخدمات (المصارف والتمويل والتأمين والبيع بالتجزئة).

---

(1) وي وي زانج، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) المصدر نفسه، ص 17.

(3) وي وي زانج، مصدر سبق ذكره، ص ص 17-19.

3. الصناعات الرئيسة مثل الصناعات الكيماوية وصناعة السيارات وصناعة الإلكترونيات والمعدات الكهربائية والميكانيكية.
4. الزراعة.
5. تطوير الصناعة المختلفة من خلال إمدادها برأس المال الأجنبي والتقنية الأجنبية.

إن هذه الإصلاحات عجلت كثيراً من عملية الانفتاح الاقتصاد الصيني وتوجيهه نحو التصدير، وأصبحت المؤسسات بالاستثمارات الخارجية المباشرة قوة رئيسة أخرى جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية في التجارة الخارجية الصينية، وقدمت مؤسسات الاستثمار الأجنبي والمناطق الاقتصادية الخاصة اسهامات كبيرة في استيراد التقنيات المتقدمة والطرق الإدارية الحديثة والخبرات المتخصصة للأكفاء ذوي الخبرات العالية من الشركات متعددة الجنسيات[1].

2- التنمية:

ارتفع معدل نمو الادخار في الصين على اثر الإصلاحات الكبيرة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية والبنوك ففي العام 2003 وصل إلى 8.20% مقارنة بعام 2002، ويعود السبب بذلك إلى أن جميع أنواع الودائع ارتفعت في هذا العام ممثلة ادخارات الريف والمدن بمعدل 2.17% والمؤسسات وادخارات مختلفة بمعدل نمو 4.21%، وان نسبة الاستهلاك من الدخل تراوحت نحو 7.0% عدا سنتي (2007-2009) وبالمقابل فإن نسبة الادخار من الدخل تراوحت نحو 2.0% عدا نفس السنتين، ويعود ذلك لعدة إجراءات اتخذتها الحكومة الصينية اعتباراً من العام 2001 وأهمها رفع مستوى معيشة الشعب كماً ونوعاً، وتحسين دخل الفرد الصافي لسكان الريف من الفلاحين بمقدار 5% سنوياً حتى عام 2005، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي أكثر من 1000 دولار لسكان الحضر ونصيب الفرد أكثر من 302 دولار لسكان الريف من الفلاحين، ومواصلة تحسين الخدمات الصحية والعلاجية والثقافية وغيرها، لذلك فإن كل زيادة في الدخل كانت تذهب إلى الادخار، ما شكل عاملاً كابحاً للتضخم حتى عام 2006 في كل المراحل الادخارية، ولكن ما إن تحولت تلك الادخارات إلى استثمار ولا سيما بعد عام 2006 حتى بدأت تظهر ثمار

(1) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص ص 270-271.

عمليات التنمية الطويلة[1]، وخلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشر (2006–2010) عملت الصين على تحسين أحوال معيشة الشعب والضمان الاجتماعي، ففي العام 2008 بلغ معدل نصيب الفرد من الدخل في المدن والقرى الصينية إلى 90,19 يوان – لمعرفة سعر الصرف لليوان مقابل الدولار ينظر جدول رقم (4) – بزيادة قدرها 1.82% عن العام 2005، كما بلغ معدل نصيب الفلاح من الدخل في الأرياف الصينية 5,919 يوان بزيادة 8.81% في العام 2008، وبلغت الزيادة في عدد أفراد التشغيل في المدن والأرياف الصينية إلى حوالي 77,995 مليون شخص نهاية العام 2009[2]. انظر جدول رقم (5).

جدول (4)

سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2000–2013

السنوات	سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي نهاية كل سنة
2000	8,27
2005	8,07
2010	6,60
2011	6,29
2012	6,23
2013	6,08

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 541.

(1) وو بن، مصدر سبق ذكره، ص 78. للمزيد: أيهان كوسي وإزغي أوزترك، عالم من التغير، مجلة التمويل والتنمية من الماضي نحو المستقبل: مستقبل الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد (51)، 2014، ص ص 8، 60.

(2) منى يونس حسين، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب الكلي في الصين للأعوام 2001–2009، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان (53–54)، 2011، ص ص 132–136.

جدول (5)

متوسط معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعدة دول خلال المدة 1998–2018 (%)

السنوات	2002–1998	2007–2003	2012–2008	2018–2013
العالم	3,23	4,79	2,91	4,20
الولايات المتحدة	3,24	2,73	0,06	3,01
الصين	8,25	11,65	9,28	8,38
الاتحاد الأوروبي	2,71	2,72	−0,05	1,45
اليابان	0,14	1,85	−0,10	1,26
الهند	5,41	8,61	6,84	6,55
روسيا	4,18	7,50	1,93	3,61

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 352.

ومع التسليم بنجاح الصين في المحافظة على قوة الدفع والنمو في الاقتصاد القومي الذي تمثل في تحقيق معدل النمو البالغ 7.7% لعام 2013 وهو المعدل ذاته الذي تم تحقيقه في العام 2012 وبزيادة عن المستهدف من جانب الدولة الذي لم يكن يتجاوز 7.5% فإن حجم التحديات التي تواجه الصين في مجال تحقيق هذه الطموحات يضع علامات استفهام من جانب العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين وحتى على صعيد الهيئات والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، وعليه تنفرد الصين بالمحافظة على 7% كمعدل شبه ثابت في النمو الاقتصادي كما تمتلك ثاني اكبر ناتج محلي إجمالي على مستوى العالم لتصبح أسرع الدول النامية تقدما[1]. انظر جدول رقم (6).

(1) نزيرة الأفندي، هل تنجح جهود الإصلاح الاقتصادي في الصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014، ص 148.

جدول (6)

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مختارة لعام 2012

القوى العالمية	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار أمريكي)	دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	تقدير القوة \ القوى في دليل التنمية البشرية لعام 2012
الولايات المتحدة	15,685	49,922	0,937
روسيا	2,015	14,247	0,788
الصين	8,227	6,076	0,699
الاتحاد الأوروبي	16,641	32,518	0,845
الهند	1,842	1,492	0,554
اليابان	5,960	46,736	0,912

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 59.

وبصورة إجمالية فإن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ لا تزال هي الأسرع نمواً في العالم بنسبة 9.6% لعام 2014[1]، وعليه تتراوح معظم التقديرات المتعلقة بنمو إجمالي الناتج المحلي الصيني خلال العقدين القادمين بين 6% و7% وعلى النحو الآتي:[2]

1. وفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية (IEA) فإن نمو إجمالي الناتج المحلي الصيني يقدر بـ 4.8% بين عامي (1971 – 2002)، و4.6% بين عامي (2002– 2020)، و4% بين عامي (2020 – 2030).
2. واستنادا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) فإن نمو إجمالي الناتج المحلي الصيني يقدر بـ 2.6% بين عامي (2001 – 2025) وفق السيناريو الأساس مع احتمال الوصول إلى 7% كحد أعلى و3.5% كحد أدنى.

(1) THE WORLD OF BANK, East Asia Pacific Economic Update, October 2014 - Enhancing Competitiveness in an Uncertain World, 2014, On the site: http://www.worldbank.org/en/region/eap/publication/east-asia-pacific-economic-update
للمزيد ينظر: محمد مصطفى الخياط، البحث عن ثورة: آفاق التحولات في فضاءات الطاقة في مطلع ألفية جديدة، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014، ص 7.

(2) الصين قوة اقتصادية صاعدة، على الموقع:/http://netcour.free.fr geo/geo/geo8.pdf

3. أما بالنسبة لتوقعات معهد اقتصاديات الطاقة الياباني (IEEJ) فإن نمو إجمالي الناتج المحلي الصيني يقدر بـ 2.7% بين عامي (2001 – 2020) مقابل 7.2% للعالم ككل، وتمتلك الصين 10.6% تقريبا من احتياطيات الطاقة العالمية.

3- الزراعة:

تعد الزراعة المصدر الأول للحياة الأساسية عبر تاريخ البشرية الطويل ولقد أسهمت الزراعة الصينية في توفير الحاجات الغذائية للمواطن الصيني، ومنذ الثمانينيات عملت الصين على ربط الإنتاج الزراعي بالمكافئة ونظام الإدارة المزدوج الذي جمع بين التوسع في إنتاج الحبوب والتوزيع في ظل شحذ همم ونشاط الفلاحين في الريف من خلال تعديل الأسعار وتحسين عمل الأسواق، ولقد اتسم النموذج الصيني بالنموذج الأمثل كونه اتسم بخصائص ومقومات مهمة كان من أهمها:[1]

1. إصلاح وتحرير الزراعة بما وفر المواد الخام اللازمة للتصنيع.
2. زيادة قدرة التصنيع الريفي في القرى والمدن الحضرية.
3. ازداد معدل النمو للإنتاج الزراعي للفترة بين 1981 – 1985 بـ 108% وذلك خلال الخطة الخمسية السادسة منذ قيام الثورة في الصين عام 1949 وتخصيص المزيد من الأموال للبحوث العلمية الخاصة بإنتاج المواد الغذائية ولا سيما إنتاج الحبوب.

عانى القطاع الزراعي الصيني من مشكلة ظلت ترافقه لمدة طويلة، وهي قلة الأراضي الصالحة للزراعة، إذ إن الأراضي الصالحة للزراعة هي فقط (107) مليون هكتار وهي تمثل 13% فقط من الأراضي الصينية وهذا يعني أن هناك هكتار واحد لكل خمسة مزارعين[2].

لذلك بدأت أولى إصلاحات (دنج شياو بينج) في مجال الزراعة وأهمها: السماح للمزارعين بزراعة جزء من أراضيهم المستأجرة من الدولة وفقاً لرغباتهم

(1) إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 225–227.

(2) Jock Gory and Gordon white "china's new Development strategy", University of un London, 1982, pp. 32-34.

وإمكانية بيع ريعها لصالحهم في الأسواق المحلية، كما عمل على زيادة دخل المزارعين وتأمين احتياجاتهم اليومية[1].

وحددت الإصلاحات في أربعة مجالات يقف في مقدمتها القطاع الزراعي – كما ذكر سابقا– ثم يليه القطاع الصناعي فالتعليم والبحث العلمي وأخيراً إصلاح الدفاع الذي يراه (دينغ) مكملاً ومتمماً للمجالات الثلاثة الأولى[2].

لذلك عملت الحكومة على إلغاء نظام الكوميونات الزراعية وتوزيع أراضيها على أسر الفلاحين الصينية التي تمكنت من امتلاك حق استغلالها لمدة 15 عاماً عبر عقود إيجار، فضلاً عن ذلك قامت بتحرير الأسعار الزراعية لمساعدة الفلاحين في زيادة مدخراتهم وتنمية اقتصاد مزارعهم، أما الضرورات الواجب الحرص على تدعيمها في هذه المرحلة فيمكن حصرها في ثلاث ضرورات كما يرى (دينغ) وهي:[3]

1. معالجة الخلل في التوازن الاقتصادي الناتج عن عملية التنمية في الأقاليم الساحلية والداخلية في الصين.
2. الحرص على استمرار الحكومة الصينية بمنع تغلغل الفساد إلى داخلها.
3. الانتباه لضرورة كبح التضخيم الذي ينتج عن الاستمرار المتواصل للنمو الاقتصادي.

وابتداءً من العام 2001 تحول التركيز من الاكتفاء الذاتي إلى الميزة التنافسية، والصين لديها واحد من اكبر الاقتصاديات الزراعية في العالم ومن أكثرها تنوعا وتقف على رأس المنتجين في إنتاج الأرز والقطن، وهي منتج رئيس للقمح والذرة والشعير والشاي، وتتمتع بتنوع في المناخ وظروف الزراعة كما تسهم بنصيب لا بأس به في تجارة السلع الغذائية إما كمصدر أو كمستورد ولكن الصين تحتاج إلى نظام زراعي ناجح حتى تستطيع إطعام أكثر من 1,3 مليار نسمة يمثلون

(1) فولجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة محمد رمضان حسين، (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011)، ص 32.

(2) ابتسام محمد عامر، واقع استراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(12)، 2001، ص 227.

(3) مدحت أيوب، الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008، ص 95.

22% من سكان العالم باستخدام 7% فقط من أراضي العالم الصالحة للزراعة[1].

4- النمو الاقتصادي:

من أسباب نجاح الاقتصاد الصيني وتوسعه الهائل والسريع هو إتباعه أساليب جديدة ومغايرة للمفاهيم الاقتصادية السائدة في العالم، إذ اعتمد الاقتصاد الصيني الأسلوب السلمي للنمو الاقتصادي وفق الموارد والإمكانيات المتوافرة للهيمنة على أسواق العالم بإنتاج سلعي استهلاكي غير قابل للمنافسة، لذا كان النمو الاقتصادي السلمي هو الحل الأذكى الذي اتبعه الساسة الصينيون بالحصول على نمو اقتصادي مستدام متسلل للخارج ووظفوا فيه كل النفقات المالية في إنتاجهم السلعي الذي بدأ بالإزهار منذ النصف الثاني من القرن الماضي، ووفقا لهذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة تم التوسع في الإنتاج الصناعي البسيط في المصانع والمدارس والجامعات والبيوت بوتيرة واحدة[2]، لذلك شهدت الصين ومنذ الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أواخر السبعينيات مجموعة من التغييرات من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من الريفي إلى الحضري ومن الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات ومن أنشطة اقتصادية غير نظامية إلى أنشطة اقتصادية نظامية ومن مجموعة مجزأة من الاقتصاديات القروية التي تتمتع بمستوى من الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد أكثر تكاملاً، ومن الاقتصاد المنعزل عن العالم إلى قوة تجارية دولية، ويتطلب ذلك إتباع نهج متوازن في التنمية واكتساب القدرة على تحويل الأزمات إلى فرص يستفاد منها لتنفيذ إصلاحات اقتصادية جذرية[3]، كما وتعد الصين قوة عظمى على المستوى

(1) الاقتصاد الصيني حاضراً ومستقبلاً، مجلة ومجتمع السياسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الموقع: http://www.syasi.com\new\78. للمزيد حول الموضوع ينظر: محمد عطية محمد ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحديات المستقبل، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعموم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012، ص ص 75 – 76. وينظر: فرانسواز لوموان، مصدر سبق ذكره، ص ص 43-60. وكذلك ينظر: محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص 61. كذلك ينظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قسم التجارة والأسواق، التوقعات الزراعية 2013 – 2022، على الموقع: www.agrioutlook.org

(2) كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: www.siyassa.org.eg

(3) تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة 2013، مصدر سبق ذكره.

الاقتصادي، فقد نمت تجارتها مع أمريكا اللاتينية بمقدار عشرة أضعاف في المدة ما بين عامي 2000 و2007، وتجاوزت 142 مليار دولار عام 2008[1].

وتعد الصين من بين الدول الاقتصادية الكبرى في العالم، إذ شهد اقتصادها نمواً متسارعاً منذ النصف الثاني من القرن العشرين إذ أسهمت الإصلاحات التي قامت بها الصين انطلاقاً من العام 1978 في تطور وتيرة النمو الاقتصادي فيها، فقد بلغ الناتج الداخلي الخام حوالي 15,766 مليار دولار عام 2004، وارتفع بذلك مؤشر النمو الاقتصادي إلى حوالي 9.5%، وقد أسهم ذلك في:[2]

1. رفع معدل دخل الفرد للأسرة الصينية.
2. تقليص نسبة الفقر.
3. حدوث اندماج كبير للاقتصاد الصيني في منظومة الاقتصاد العالمي بفعل انتهاج الصين لنظام الاقتصاد المختلط– اقتصاد السوق الاشتراكي – الذي يجمع بين النهج الاشتراكي والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي.

فالصين تمكنت من انتشال 500 مليون شخص من الفقر وتخفيض نسبة الفقر من60% إلى 13%، ونتيجة لذلك انخفض عدد السكان الفقراء، فبين عامي 1990 و2008 انتشلت الصين قرابة 510 مليون نسمة من الفقر[3]، ومن الطبيعي أن الوظائف الجديدة التي وفرها الاقتصاد المنعش هيئات فرصاً جيدة لحياة عدد كبير من الصينيين، إذ شغل نحو 145 مليون نسمة وظائف في المصانع الجديدة وفي مكاتب العمل التي افتتحت بين العامين 1996 – 2004 كما أن دخول أسرهم قد زادت من نتيجة ذلك[4]، واختلفت الاتجاهات في آسيا – ولا سيما شرق آسيا – بشكل حاد مقارنة بالاتجاهات في المناطق الأخرى، إذ استمرت الأجور في آسيا في النمو بمعدلات مرتفعة وهذا يعكس بشكل خاص تأثير الصين التي شهدت فيها الأجور في الوحدات الحضرية زيادة في المتوسط سنويا خلال عقد كامل، وارتفع متوسط الأجور الحقيقية في الصين بنسبة أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد من العام 2000 إلى العام 2010، مما يثير تساؤلات عن احتمال نهاية العمالة الرخيصة في الصين والتي حقق فيها الناتج المحلي الإجمالي والأجور نمواً مرتفعاً بشكل استثنائي خلال

(1) الاقتصاد الصيني حاضراً ومستقبلاً، مصدر سبق ذكره.
(2) الصين قوة اقتصادية صاعدة، مصدر سبق ذكره.
(3) تقرير التنمية البشرية الأمم المتحدة 2013، مصدر سبق ذكره.
(4) روبين ميريديث، مصدر سبق ذكره، ص 104.

السنوات الماضية، ما يعكس الصورة الأقل إيجابية للأجور في بلدان مثل: كوريا الجنوبية أو الهند خلال السنوات الأربع الأخيرة[1].

كما أن التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ في عام 2008 أثر على الاقتصاد الصيني ولا سيما في قطاع التصدير، لذلك نفذت الحكومة الصينية حزمة تحفيز اقتصادي كبيرة وسياسة نقدية واسعة، وعليه فقد عززت هذه التدابير الاستثمار المحلي والاستهلاك وساعدت في الحيلولة دون حدوث تباطؤ اقتصادي حاد في الصين، وذكر صندوق النقد الدولي في تشرين الأول عام 2013 أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين نما بنسبة 6.7%، وقد حافظت الصين تاريخياً على نسبة عالية من الادخار عندما بدأت الإصلاحات في العام 1979، إذ بلغ الادخار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 32%، ومع ذلك تم إنشاء معظم المدخرات الصينية خلال هذه المدة على أرباح الشركات المملوكة للدولة التي كانت تستخدم من قبل الحكومة المركزية للاستثمار المحلي، ونتيجة لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي بات في ارتفاع بشكل مطرد (انظر جدول رقم (7))، وبهذا مكن مستوى كبير من مدخرات الصين لتعزيز استثماراتها المحلية[2].

جدول (7)

نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين للمدة 2001–2012

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: (2001–2013) النسب بالمائة												
1013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
7.6	7.7	9.2	10.4	9.2	9.6	12.2	12.7	11.3	10.1	10.1	9.1	8.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية الأمم المتحدة 2013، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، كندا، على الموقع: http://hdr.undp.org

(1) منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للأجور 2012–2013، على الموقع:
www.ilo.org/wcmsp5/groups

(2) Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, 2014, pp. 3-5. on the site: www.crs.gov
للمزيد ينظر: خديجة عرفة محمد، قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014، ص 27.

وهناك عوامل ساعدت الاقتصاد الصيني على النهوض وهي:[1]

1- العوامل الموضوعية:

وأهمها تعاظم أجور اليد العاملة لدى العالم الغربي الذي زاد من تكلفة الإنتاج السلعي لديه ما أدى إلى انحسار زبائنه وتوقف مصانعه أمام السلع الإغراقية الصينية، كما ساعد الصين على نمو اقتصادها تخلف دول العالم الثالث وتقاعسه بما فيها الدول النفطية ودفع تعويضات البطالة لتأمين القدرة الشرائية لمواطنيها الذين اجبروا مع تنامي الفقر لديهم على حصر مشترياتهم من البضائع الصينية الرخيصة الثمن وبذلك تأخر نهضتهم الاقتصادية والصناعية.

2- الأخطاء الغربية:

ولعل الأخطاء الأمريكية هي الأكبر في مساعدة الصين على ازدهار اقتصادها، إذ قررت محاصرة الصين اقتصادياً بالتمدد العسكري نحو احتلال أفغانستان وكان هذا إجراءً مرهقاً للاقتصاد الأمريكي عجل في تفجير أزمات مالية متوالية، وزادها سوءً رفع أسعار النفط إلى أعلى حد ممكن لإجبار الصين على رفع أسعار سلعها مع ارتفاع كلفة تصنيعها، إلا أن أسوأ ما أقدمت عليه الولايات المتحدة في خدمة الاقتصاد الصيني هو تسويق اتفاقية منظمة التجارة العالمية في العام 1995، والضغط على الدول الحليفة والصديقة بالتوقيع عليها أو العمل بمضمونها بما تقتضي من رفع الرسوم الجمركية الحمائية لمستوردات الدول الأخرى واستبدالها بالضريبة على القيمة المضافة إليها ذات الرسم البسيط الموحد لكافة أنواع السلع، فقد كان الهدف من ذلك هو تسهيل تصدير البضائع الأمريكية لدول العالم دون رسوم جمركية حمائية، إلا أن الأمر انعكس سلباً عليها إذ أتاح ذلك تسهيلاً أكبر لتصدير البضائع الصينية وسيادتها على أسواق العالم الثالث ومعظم أنحاء العالم بشكل عام.

3- أخطاء منطقة اليورو:

تعاني بعض دول منطقة اليورو من أزمة ديون مالية وعجز للخزانة لا تجد لها مخرجاً مع عدم التخلي عن قوانينها أو تنظيمها الذي يسمح باستيراد السلع الإغراقية الصينية دون أي رسوم حمائية، فضلا عن أن معظم دول منطقة اليورو تعاني من تراجع في صناعاتها وصادراتها وتفاقم البطالة فيها مع توالي الأزمات المالية وإغلاق

(1) الاقتصاد الصيني حاضراً ومستقبلاً، مصدر سبق ذكره.

مصانعها لصالح السلع الصينية نظراً للنظام والتدابير التي تقوم عليها هذه المنطقة باعتماد اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تقتضي رفع الحماية الجمركية عن المستوردات الأجنبية المنافسة ما عجل في إغلاق المصانع الوطنية فيها، كما أسهم في هذه المشاكل جشع الرأسمالية الأوروبية في استثمار أموالها بالتصنيع والإنتاج في الصين لسلعها المشهورة ذات الماركات العالمية توخياً لربح أكبر مع تدني أجور اليد العاملة في الصين.

5- العملة:

تعد العملة الصينية اليوان من أهم قضايا الصراع بين الصين والولايات المتحدة، إذ إن احد الخلافات الرئيسة بين الصين والولايات المتحدة تأتي من سوء العلاقة بين العملتين، ويتهم كثير من الاقتصاديين الأمريكيين الصين بخفض قيمة عملتها من خلال تثبيت قيمتها مقابل الدولار، وهم بهذا يتهمون الصين بالعجز التجاري لبلدهم الذي تسبب بفقدان حوالي 2,3 مليون وظيفة أمريكية خلال المدة الواقعة بين عامي (2000 – 2003)، وبذلك فإن الحكومة الصينية تتدخل في الحفاظ على معدل التبادل النقدي لليوان الذي تمكنت من خلاله من جمع ما يقدر بـ 400 مليار دولار أمريكي في العام 2003[1].

وتمتلك الصين اكبر احتياطي نقدي أجنبي تملكه دولة واحدة على مستوى العالم فقد بلغت في العام 2005 أكثر من 800 مليار دولار وهو يفوق ما كانت تمتلكه من احتياطيات في العام 2003 لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا متخطية اليابان[2]، ووصل في نهاية شهر أيلول من عام 2006 إلى 988 مليار دولار بزيادة قدرها 5.28% عن العام السابق، ويعود هذا الحجم الهائل من احتياطي النقد الأجنبي إلى فائض الميزان التجاري للصين مع العالم والذي تضاعف ثلاثة مرات خلال العام 2005 ليصل إلى 102 مليار دولار[3].

كما أدت توقعات رفع اليوان إلى دخول مكثف لرؤوس الأموال المضاربة ما أسهم في ارتفاع احتياطي العملات الصعبة، فقد زاد هذا الاحتياطي عن 900 مليار

(1) Bates Gill, sue Anne Tay, partners and competitors: coming to terms with the USA - china Economic Relationship, center for strategic and international studies, csis, Washington, 2004, p. 13.

(2) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(3) فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 104.

دولار في العام 2006 متجاوزاً بذلك احتياطي اليابان منها، ويقدر أن نحو ثلاثة أرباعها بالدولار وخمسها باليورو و5% منها لليوان ومعظم احتياطي الصرف موظف في أسهم على الخزينة الأمريكية وبهذا تعد الصين الدائن الثاني للولايات المتحدة بعد اليابان[1].

ويعد نظام نسبة صرف اليوان نظاماً تعويماً خاضعاً للسيطرة الشديدة إذ يتدخل مصرف الصين من اجل الحفاظ على سعر الصرف في هوامش محصورة التقلب (+/− 2.0%)، ومنذ العام 2003 مورست على الصين ضغوطات دولية لرفع قيمة عملتها، وفي 21 تموز عام 2005 أدخلت السلطات الصينية إصلاحاً على نظامها المصرفي فرفعت سعر اليوان بنسبة 2% (8,11 يوان مقابل واحد دولار أمريكي) وثبتت نسبة الصرف بموجب سلة عملات تضم الدولار الأمريكي واليورو والين أيضاً، وبذلك لم تدع مجالاً لتبديل سعره إلا بمقدار بسيط[2].

6- الصناعة:

تعد الصناعة محرك النمو الأساس في الصين، وشهدت تغيرات عدة بتحرر النشاطات وتطور الأسواق وازدهار قطاعات جديدة وانفتاحها على منافسة الواردات، كما شهدت الصناعة المصنعة تقدماً سريعاً بوجه خاص وتبدلات قطاعية عميقة، وأصبحت صناعات جديدة مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية في مقدمة النمو بدفع من المستثمرين الأجانب وبطلب خارجي وداخلي قوي، وقفزت الصين إلى المرتبة الخامسة عالمياً في العام 2002 من خلال الصادرات عالية التقنية التي وصلت قيمتها إلى نحو 68,2 مليار دولار[3]، أما صناعة الأنسجة فإنها تضم منشات القطاع العام أو التي تسيطر عليها الدولة والتي لا تزال تنتج في العام 2003 ما نسبته 40% من الإنتاج الصناعي الكلي[4]، وفي العام 2004 أصبحت الصين تشكل خمس الإنتاج الصناعي، إذ تصنع الصين ثلثي إنتاج العالم من أجهزة

(1) ألان جرينسبان، عصر الاضطرابات، ترجمة: أحمد محمود، (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 374. للمزيد ينظر: محمد النجار، تحرير سعر صرف اليوان ويد الإنقاذ للاقتصاد الأمريكي، على الموقع: http://blogs.mubasher.info. كذلك ينظر: آلان جرينسبان، المصدر السابق، ص ص 365–369. كذلك ينظر: فرانسواز لوموان، المصدر السابق، ص ص 34–38. كذلك ينظر: ابتسام محمد عامر، مصدر سبق ذكره، ص 231.

(2) فرانسواز لوموان، المصدر السابق، ص ص 34 – 36.

(3) روس تيريل، الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد محمود العشماوي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص 7.

(4) إبراهيم الأخرس، مصدر سبق ذكره، ص ص 228، 262.

الاستنساخ، والمايكرويف، وأجهزة الفيديو الرقمية، والأحذية، والألعاب[1]. كما ان هناك صناعات ثانوية تتميز بها الصين في مجال الطائرات والسيارات وتكنولوجيا المعلومات...الخ، وسهل لها ذلك سياستها الاقتصادية الناجحة واليد العاملة الرخيصة وبذلك فقد غزت مصانع دول عدة منها: الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا[2].

والصناعة هي واحدة من أهم الأنشطة الاقتصادية للدولة، إذ يمكن من خلالها تحويل المواد الخام إلى منتجات مصنعة لتحقيق القيمة المضافة وزيادة الصادرات والدخل القومي، بالإضافة إلى أنها غالباً ما تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة أكثر من أي نشاط آخر، فلا تنمية ولا تصنيع من دون مواد خام وأيدي عاملة مدربة ورأس مال وأسواق ووسائل نقل وتكنولوجيا حديثة وعمالة ماهرة مبتكرة، لذلك فإن التصنيع يعد محور التحديث الاقتصادي[3]، والحقيقة إن الاقتصاد الصيني ليس شيوعياً بالكامل بيد انه ليس رأسمالياً، إذ يقول (كينث ليبرتال) الخبير بالشؤون الصينية في جامعة (ميشغان) إن النظام الاقتصادي الصيني هو نظام رأسمالي بيروقراطي، في حين يسميه (جون غيتنغز) الباحث في الشؤون الصينية (رأسمالية الدولة)[4].

لقد حقق النمو الاقتصادي للصين نسبة بلغت حوالي الـ 9% لمدة تزيد عن 25

---

(1) روس تيريل، المصدر السابق.

(2) حسين خليفة، مصدر سبق ذكره، ص 85. للمزيد ينظر: الصين قوة اقتصادية صاعدة، مصدر سبق ذكره. كذلك: فرانسواز لومان، مصدر سبق ذكره, ص ص 64 –91. كذلك: عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991 – 2006، , رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الحقوق, جامعة الحاج لخضب – باتنة، 2008، ص42. كذلك: إبراهيم الأخرس، مصدر سبق ذكره، ص 232. للمزيد ينظر: فولفجانج هيرن، مصدر سبق ذكره، ص ص 85–96. كذلك: تد سي– فشمن، الصين شركة عملاقة كيف يتحدى ظهور القوة العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم، ترجمة: هالة النابلسي, (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص ص 236,9. كذلك: فولفجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011)، ص ص 93–94. كذلك: كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص 545.

(3) اوديد شينكار، العصر الصيني، ترجمة: سعيد الحسنية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 83.

(4) روبين ميرديث، الفيل والتنين، ترجمة: جلال شوقي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (359)، 2009، ص ص 46، 51.

عاما، وبذلك تضاعف متوسط دخل الفرد أربع مرات وحدث كل ذلك من دون أي مشاكل داخلية[1].

وهناك عدة عوامل جعلت الصين تتجه نحو التصنيع وهي:[2]

1. السعي وراء زيادة الدخل القومي وزيادة العملات الأجنبية.
2. تخفيف حدة البطالة بأنواعها (السافرة والمقنعة).
3. إيجاد سوق للخدمات المحلية.

لقد أصبحت الصين واحدة من مراكز التصنيع الرئيسة في العالم، إذ تستهلك ما يقرب من ثلث المعروض العالمي من الحديد والصلب والفحم[3]، وعليه فإن أهم الصناعات الصينية تتمثل في الآتي:

أ- الطاقة:

تعتمد الصين بشكل أساسي على الفحم الحجري في استهلاك الطاقة، فهو يشكل نسبة 70% من إجمالي الطاقة المستهلكة فيها، ويأتي النفط في المرتبة الثانية بواقع 25%، والغاز 3%، ثم 2% للموارد الأخرى بما فيها الطاقة النووية التي تغطي نسبة 4.1%، انظر شكل رقم (1)، وتحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً في استهلاك الطاقة، فقد زاد استهلاكها للطاقة بين الأعوام 2000 و2004، وبلغت حصتها في العام 2004 ما نسبته 6.13% من إجمالي الاستهلاك العالمي، واستناداً إلى توقعات (EIA) فإن استهلاك الصين الكلي للطاقة سيزيد بمعدل سنوي يبلغ 8.3% حتى عام 2020، في وقت سيزداد فيه الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 58% بحلول عام 2025، كذلك فإن الطلب الصيني على الطاقة سيتضاعف ما بين عامي 2004 – 2030، بينما سيزيد الطلب على الطاقة عالميا بنسبة 50%[4]. انظر جدول رقم (8).

---

(1) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص 62. للاستزادة ينظر: تقرير التنمية البشرية الأمم المتحدة 2013، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، كندا، على الموقع: http://hdr.undp.org. كذلك ينظر: مايكل دي. سوين، التقييم الاستراتيجي، ترجمة زلمي خليل زاد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 215.

(2) فرانسواز لومان، مصدر سبق ذكره، ص ص 64، 71.

(3) Ikenberry, G, John, Rise of China and the Future of the West- can the liberal system survive, foreign affairs (87), on: http://heinonline.org

(4) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ص 71، 80.

شكل (1)

تركيبة الطاقة الرئيسة في الصين

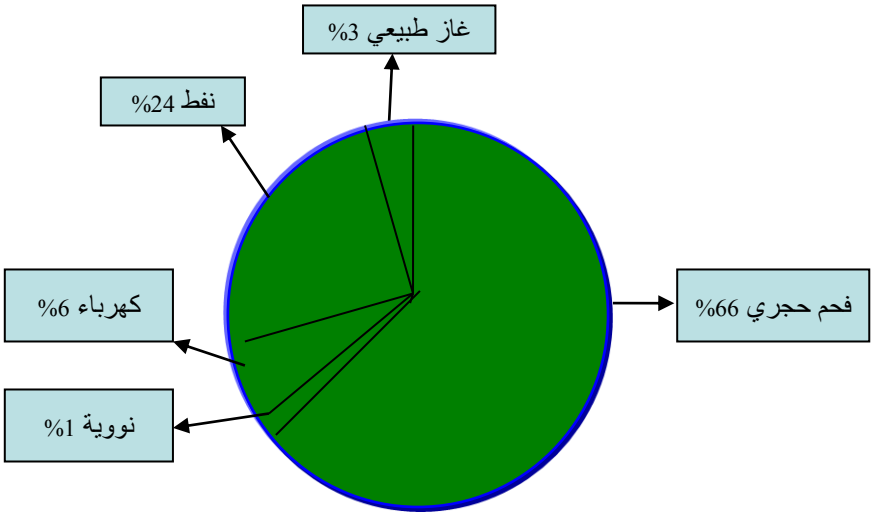

المصدر: نقلا عن: وينران جيانج، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 335.

أما بالنسبة إلى الفحم فتعد الصين من اكبر منتجي الفحم في العالم، ففي عام 2004 كان إنتاجها تقريبا ضعف إنتاج الولايات المتحدة (2,2 بليون طن أمريكي إزاء 1,1 بليون طن أمريكي)(*) إن إجمالي موارد الفحم المقدرة في الصين هو الثاني فقط بعد روسيا مع أن الاحتياطيات المثبتة تصنف الثالثة في العالم، والصين مصدرة للفحم كما تمتلك قطاعاً متنامياً للطاقة النووية لكن إنتاجه شكل 8.0% فقط من إنتاج الطاقة لعام 2003، واتجهت في العام نفسه نحو توسيع الطاقة النووية وقدرة الرياح والطاقة الشمسية التي تولد قدرة تتبع التقنيات الحديثة، وفي الاستهلاك النهائي للطاقة يهيمن الفحم أيضاً على الموارد الأخرى للطاقة إذ شكل 72% من استهلاك الوقود الاحفوري و58% من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية[1].

(*) الطن الأمريكي = 2000 باوندا والباوند = 453غ.

(1) ل. ألن ونترز وشهيد يوسف، الرقص مع العمالقة الصين والهند والاقتصاد العالمي، ترجمة: أحمد رمو، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص ص 197–198. للمزيد حول الموضوع ينظر: مدحت أيوب، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014، ص ص 148–149. كذلك ينظر: جان ماري شوفالييه، معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: لميس عزب، (الرياض: مكتبة الملك فهد

جدول (8)

أهم مؤشرات الطاقة لعام 2012 وفقا لترتيب القوى في النظام العالمي

القوى العالمية	معدل إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	معدل استهلاك النفط (مليون برميل يوميا)	معدل إنتاج الغاز (مليار قدم مكعب)	معدل استهلاك الغاز (مليار قدم مكعب)
الولايات المتحدة	10,136	18,949	22,902	24,385
روسيا	10,239	3,115	22,213	17,975
الصين	4,347	9,852	3,629	4,624
الاتحاد الأوروبي	1,692	13,48	5,474	15,817
الهند	0,996	3,411	1,682	2,261
البرازيل	2,685	2,722	515	885
اليابان	0,136	4,481	176	4,361

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 62.

ووفقا لإحصاءات عام 2011 شكل الفحم 69% من استهلاك الصين في مصادر الطاقة وجاء النفط في المرتبة الثانية 18% ثم المصادر الهيدروكربونية 6% والغاز الطبيعي 4.1% لكل من الطاقة النووية والطاقة المتجددة[1]، أما بالنسبة إلى طلب الصين للطاقة الرئيسة بصورة عامة فقد بلغت النسب المئوية في العام 2002 والمقدرة لعام 2020 وكما مبين في الجدول رقم (9)[2].

الوطنية، 2009)، ص 33. كذلك: محمد مصطفى الخياط، الصين وخيار الطاقة البديلة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008، ص ص 108–109. كذلك: عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (17)، 2007، ص 108. كذلك: فرانسواز لومان، مصدر سبق ذكره، ص ص 62–63. كذلك ينظر: تقرير التنمية البشرية الأمم المتحدة 2013، مصدر سبق ذكره.

(1) خديجة عرفة محمد، قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014، ص 27.

(2) تلميذ أحمد، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 389.

جدول (9)

طلب الصين على الطاقة الرئيسة (%)

مصادر الطاقة	2002	2020
الفحم الحجري	69	61
النفط	24	27
الغاز الطبيعي	4	6
الهيدروكربونات	2	3
النووي	1	3

المصدر: نقلا عن: تلميذ احمد، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 389.

ب- النفط والغاز:

شهدت الصين منذ الإصلاحات الاقتصادية ارتفاعاً كبيراً في كميات النفط المستهلكة، إذ تحتل الصين مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في إنتاج النفط والغاز[1]، وبالمقابل فإن الصين ستضاعف من استخدامها للطاقة خلال المدة ما بين الأعوام (2000 – 2020) في ظل النمو الاقتصادي المرتفع وفاعلية الحركة وتزايد معدلات نمو السكان، لذلك من المتوقع أن يرتفع هذا الاستخدام من 44 إلى 97 كوادريليون (وحدة طاقة بريطانية) لتشكل الصين مع اليابان في استهلاكهما للطاقة ما يعادل خمس استهلاك الطاقة العالمي خلال العام 2020[2].

كما أصبحت الصين ثاني اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (انظر الشكل رقم (2)) وقد بدأت باستيراد النفط في تسعينيات القرن الماضي في حين كانت واردات الولايات المتحدة 9,6 مليون برميل يومياً في العام 2010 كانت واردات الصين 4,8 مليون برميل يومياً فيما كانت واردات اليابان الثالثة عالمياً في استيراد النفط 4,3 مليون برميل يومياً، وكوريا الجنوبية 2,2 مليون برميل يومياً، وبهذا يأتي ترتيب الصين الخامس بين كبار المنتجين عالمياً بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة وإيران بنسبة 5% من الإنتاج العالمي[3].

(1) عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز الوحدة العربية، بيروت، العدد (17)، 2007، ص 108.

(2) الصين قوة اقتصادية صاعدة، مصدر سبق ذكره.

(3) مدحت أيوب، مصدر سبق ذكره، ص 149.

شكل (2)

متوسط الاستيراد اليومي من النفط خلال المدة 2008– 2012

(مليون برميل)

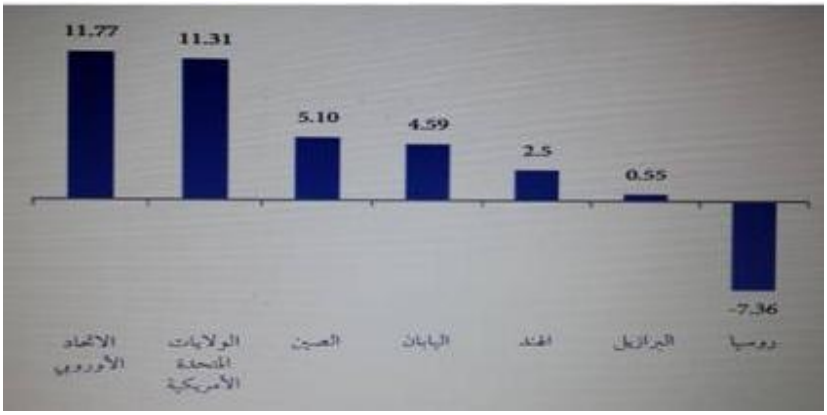

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014)، ص 366.

ووصلت واردات الصين من النفط في العام 2007 إلى حوالي 120 مليون برميل بنسبة 35% من إجمالي استهلاكها[1]، وبهدف تأمين مصادر البترول الذي يعد احد أركان الاستراتيجية الصينية في تأمين الطاقة اتجهت شركات البترول الصينية للعمل خارج حدود أراضيها في العديد من الدول ومناطق العالم (أفريقيا، الشرق الأوسط، روسيا الاتحادية، شرق وجنوب شرق آسيا، وشمال وجنوب الولايات المتحدة)[2]، وتستهلك الصين ما نسبته 6 ملايين برميل يومياً، فقد كانت تستهلك قبل 10 سنوات مضت 5% من موارد النفط العالمية، وقد ارتفعت واردات الصين من غاز النفط المسال (LPG) إلى10 مليون طن متري سنوياً عام2010[3]، ومن المتوقع أن تنتقل الصين من المرتبة الثانية إلى أول مستهلك للنفط في العام 2027. انظر جدول رقم (10)، وشكل رقم (3).

(1) نقلا عن: تلميذ أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 389.

(2) خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، 2014، ص 27.

(3) فاطمة مساعيد، مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد (5)، 2011، ص ص 224,231.

جدول (10)

استهلاك النفط من بعض دول العالم لعام 2007

الدولة	المعدل اليومي (ألف برميل)	النسبة من الاستهلاك العالمي	النسبة المستوردة
الولايات المتحدة الأمريكية	20698	%23.9	%8.66
الصين	7855	%9.3	%52.3
روسيا	2699	%3.2	--------
الهند	2748	%3.3	% 70.9

المصدر: نقلا عن: النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية تكامل العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (10)، 2009، ص 90.

وفيما يتعلق بالاحتياطي النفطي للصين فيبلغ 24,4 مليار طن، وفي العام 2013 أنتجت الصين 4,5 مليون برميل نفط يومي في حين استهلكت 10,7 مليون برميل[1]، وترتكز حوالي 85% من الثروة النفطية للصين في الأراضي البرية، في حين ترتكز الكمية الباقية في المياه الإقليمية، إذ يؤمن منها حقل (Daqing) الضخم لوحده حوالي تسعمائة ألف برميل إلى مليون برميل يوميا، وتقدر (BP) أن الصين تمتلك احتياطي نفطي يبلغ 17,1 مليار برميل أي 4.1% من الاحتياطي العالمي[2].

(1) خديجة عرفة محمد، المصدر السابق، ص 27.

(2) محمد مصطفى الخياط، مصدر سبق ذكره، ص ص 108-109.

شكل (3)

استهلاك الصين للنفط للعام 2008 (النسبة إلى إجمالي الاستهلاك العالمي)

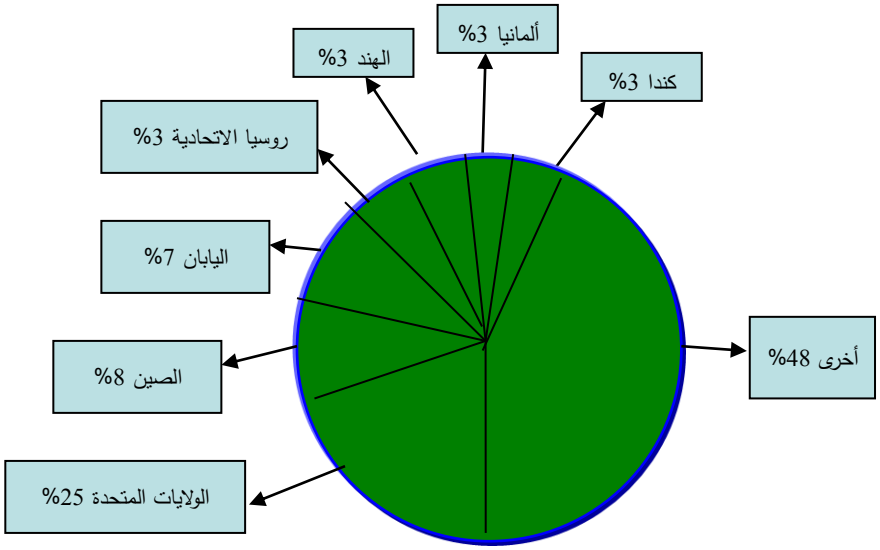

المصدر: نقلا عن: وينران جيانج، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 327.

كما تمتلك الصين 155 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي المركبة ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الصين من الغاز الطبيعي وذلك في إطار السعي الصيني لتقليل الاعتماد على الفحم، وفي العام 2012 استوردت الصين ما قيمته 1,5 تريليون متر مكعب نصفها من الغاز المسال وفي الوقت الراهن تعد الصين ثالث اكبر مستورد من الغاز المسال في العالم[1]. انظر شكل رقم (4).

أما فيما يتعلق باحتياط الغاز فيبلغ 2,8 تريليون متر مكعب بنسبة 5.1% من الاحتياطي العالمي وتجدر الإشارة إلى أن روسيا هي اكبر دول العالم من حيث الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي بنسبة 9.23%، وتأتي الصين في الترتيب السابع عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي إذ بلغ هذا الإنتاج ما قدره 96,3 مليار متر مكعب وأصبحت مستورداً للغاز الطبيعي منذ العام 2007 وتأتيها الواردات من استراليا وتركمانستان وأندونيسيا وماليزيا وقطر[2].

(1) خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) مدحت أيوب، مصدر سبق ذكره، ص 149.

شكل (4)

متوسط الاستيراد السنوي من الغاز الطبيعي خلال المدة 2008– 2012 (مليار متر مكعب)

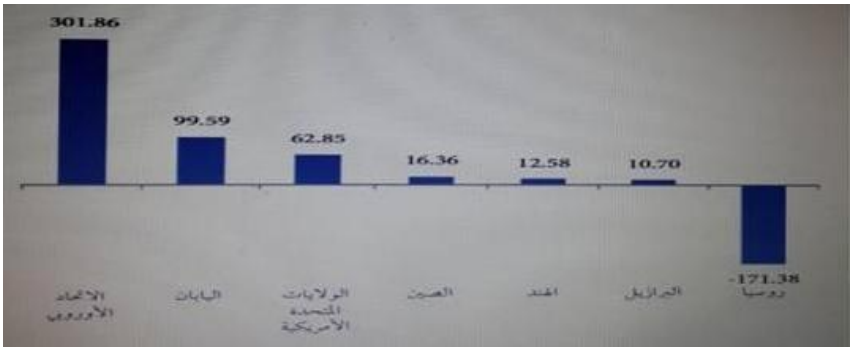

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014)، ص 368.

وتقع احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في منطقة (اكس هو ساج) في بحر الصين الشرقي ويشمل هذا الحقل المكتشف طبقاً لما أوردته هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية بنحو 364 مليار قدم مكعب، كما أن هناك كميات كبيرة من احتياطي النفط والغاز الطبيعي تحت قاع بحر الصين الشرقي حول الجزر المتنازع عليها، ويمكن استخراج النفط فيه عند عمق 2500 متر تحت سطح البحر[1]، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك صناعات ثانوية تتميز بها الصين في مجال الطائرات والسيارات وتكنولوجيا المعلومات... الخ، وسهل لها ذلك سياستها الاقتصادية الناجحة واليد العاملة الرخيصة وبذلك فقد غزت مصانع عدة دول منها الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا[2].

(1) المصدر نفسه، ص 150.

(2) حسين خليفة، مصدر سبق ذكره، ص 85. للمزيد ينظر: الصين قوة اقتصادية صاعدة، مصدر سبق ذكره. كذلك: فرانسواز لومان، مصدر سبق ذكره، ص ص 64–91. كذلك: عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991–2006، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضب – باتنة، 2008، ص 42. كذلك: إبراهيم الأخرس، مصدر سبق ذكره، ص 232. للمزيد ينظر: فولفجانج هيرن، مصدر سبق ذكره، ص ص 85–96. كذلك: تد سي– فشمن، الصين شركة عملاقة كيف يتحدى ظهور القوة العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم، ترجمة: هالة النابلسي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص ص 9، 236. كذلك: فولفجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011)، ص ص 93–94. كذلك: كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 545.

ثانيا: المرتكزات الخارجية للاقتصاد الصيني

وسيتم تناول الموضوع ضمن جداول مقارنة مع الدول الكبرى.

1- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

تعد الحركة التجارية في الدولة من أهم مقومات اقتصادها لما لها من أهمية وفائدة، فهي الوسيلة الرئيسة لجلب الأموال وحركتها ونقلها من موقع إلى آخر ما يسهم في تحريك كافه قطاعات الاقتصاد في الدولة، والتجارة تشتمل على أبعاد ثلاثة فهي تجارة محلية وإقليمية ودولية، وبعد عام ونصف العام من المفاوضات تم في تموز عام 2001 في جنيف الانتهاء من مناقشة التفاصيل المتعلقة بدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وفي تشرين الثاني من العام نفسه في الدوحة (قطر) وخلال مؤتمر وزراء بلدان منظمة التجارة العالمية تم قبول الصين رسمياً في المنظمة، وفي آذار 2002 أصبحت عضوية الصين سارية المفعول[1]، وأصبحت في الوقت نفسه عضواً في اتفاقات تجارة الخدمات (الجات) وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتدابير المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة، وتعهدت الصين بخفض المستوى المتوسط لتعريفاتها الجمركية على المنتجات الصناعية من 22% في العام 2000 إلى 9% في العام 2005، وصاحب هذا التخفيض خفض لقيمة التعرفة التي تعيق دخول بعض المنتجات إلى السوق المحلية ولا سيما السيارات[2]، وبدخولها لمنظمة التجارة العالمية أعطت الصين الأولوية للصناعات الآتية:[3]

1. الطاقة والبنية التحتية.
2. النقل والاتصالات.
3. الخدمات والمصارف.
4. الصناعات الرئيسة.
5. الزراعة.

وفي غضون ذلك تغير هيكل القطاعات في الصين، إذ حظيت الزراعة بنسبة 7.17%، والصناعة بـ 3.49%، كما حظي قطاع الخدمات عام 2010 بـ 72%، وبدخول الصين منظمة أبيك أقدمت على إزالة كافة العوائق الجمركية التي كانت

(1) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 145، 153.
(2) فرانسواز لوموان، مصدر سبق ذكره، ص 43.
(3) إبراهيم الأخرس، مصدر سبق ذكره، ص ص 72، 233.

تضعها إبان المدة الماوية، وكان هذا مؤشراً لتطبيق سياسة الحواجز الجمركية على 372 نوعاً من السلع والبضائع، وعلى خلفية ذلك أقدمت الصين على الآتي:[1]

1. تحرير الاستثمار وصناعة الخدمات بصورة تدريجية.
2. السماح بتقويم سعر الصرف للعملات الأجنبية في العام 2000.
3. السماح بالانفتاح في مجال صناعة التأمين وبيع البضائع وتحرير المواصلات والسياحة والاتصالات.
4. الاستفادة من التقدم التكنولوجي للدول الأعضاء في منظمة أبيك.
5. إقامة منطقة العلوم والتكنولوجيا لآسيا والمحيط الهادئ في مؤتمر (كوالالمبور) عام 1998.
6. تعزيز التعاون في مجال الاتصالات والمعلومات للقضاء على الفجوة الرقمية وذلك تماشياً مع التطور المتسارع للاقتصاد الجديد والاندماج مع التطور المندفع والمتواصل للدول الأعضاء.
7. فتح الآفاق الاستثمارية مع الدول الأعضاء، وعليه تسارع المستثمرين إلى الصين من أمريكا واليابان وكندا وكوريا الجنوبية وأستراليا ومن ثم دخلت الصين في منظمة التعاون الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (أبيك).

2- التجارة الخارجية:

أ- الصادرات:

لقد أحدثت ثلاثة عقود من الإصلاح والانفتاح تغيرات تاريخية في علاقات الصين مع باقي دول العالم، إذ تعد الصين حالياً جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، فقد وصل نصيب الصين من التجارة العالمية إلى نحو 8% في العام 2007[2].

وكان من نتائج الخطة الخمسية العاشرة للعام 2001 أن شهدت التجارة الخارجية الصينية تغيرات مهمة انتقلت من الاهتمام بالكم إلى الاهتمام بالجودة والنوع، مع تحسين هيكل الصادرات ورفع قدرتها على المنافسة الدولية، وبهذا احتل

(1) المصدر نفسه، ص ص 72، 233.

(2) مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008، ص ص 86-87.

إجمالي الصادرات الصينية المرتبة الأولى في العالم، ففي العام 2005 كان نصيب الولايات المتحدة 21% من إجمال الصادرات الصينية، وبذلك تجاوزت الصين ألمانيا في صادراتها للبضائع لتتبوأ المركز الأول في العالم في العام 2009، وبينت الإحصاءات أنه في إطار الخطة الخمسية الحادية عشر2006–2010 أن هناك زيادة في تجارة الواردات والصادرات وتوسعاً مستمراً، إذ بلغ إجمالي واردات وصادرات البضائع في البلاد إلى 29,728 مليار دولار في العام 2010، بزيادة 90.1% ضعف العام 2005[1].

ووفقا لعام 2003 فإن الإحصائيات تؤكد أن الصين صدّرت تكنولوجيا لأمريكا بـ 29 مليار دولار، وعليه فقد بلغ الفائض التجاري بين الصين والولايات المتحدة للعام 2003 ما قيمته 123 مليار دولار بعد أن كان 40 مليار دولار لعام 1996، وفي العام 2004 غدت الصين احد المنتجين الأوائل والمصدر الأول لمنتجات التقانات الجديدة، وفي العام نفسه حققت الصين ارباحاً من الصادرات الالكترونية العالمية تقدر بـ 15%، وأمنت فروع الشركات الأجنبية ثلثي إنتاجها ومجمل صادراتها في هذا القطاع تقريباً (90% من صادرات تجهيزات المعلومات و80% من تجهيزات الاتصالات)، وفي العام 2005 أصبح نصف الصادرات الصينية تأتي من عمليات تجميع وتحويل المنتجات والمكونات المستوردة وتقوم فروع الشركات الأجنبية بجوهر هذه العمليات بما يزيد عن80%، وتضاعف الفائض الصيني في تجارة التجميع ثلاث مرات منذ العام 2001 وتجاوز 145 مليار دولار في العام 2005[2].

ب– الواردات:

عززت الصين من تجارتها العالمية وتسهم حالياً بما يزيد على 10% من نمو الاقتصاد العالمي وأكثر من 12% من توسع التجارة العالمية، وبلغ حجم متوسط الواردات الصينية السنوي ما يقرب من 560 مليار دولار منذ العام 2001، ما وفر نحو 10 ملايين فرصة عمل لشركاء الصين التجاريين، وخلال هذه المدة بنت الصين أكثر من 12 منطقة تجارة حرة مع 29 دولة وأصبح حجم التجارة فيها ربع

(1) متاح على الموقع: http://arabic.news.cn/economy/2011-03/05/c_13762614.htm. للمزيد ينظر: نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، (بيروت: لارسا للنشر، 2010)، ص ص 62–65. كذلك ينظر: تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة 2013، مصدر سبق ذكره، ص ص 47–49.

(2) إبراهيم الأخرس، مصدر سبق ذكره، ص ص 15–24.

إجمالي التجارة الخارجية للصين[1]، وبذلك فإن تسارع نمو الاستهلاك وقوة سعر الصرف سيؤديان إلى ارتفاع الطلب على الواردات الصينية ويتوقع انخفاض فائض الحساب الجاري قليلاً بما أن الواردات تنمو بسرعة اكبر من الصادرات[2].

ج- الاستثمارات:

ما يقرب من ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي في الصين كانت تسيطر عليه شركات الدولة وكان ذلك بحلول العام 1978 فيما كانت الحكومة الصينية تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي[3]، وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الصينية بلغت التجارة الخارجية فيها نحو 851 مليار دولار لتصبح ثالث أكبر دولة في العالم[4].

وبذلك أسهمت الاستثمارات بتوفير 18 مليون فرصة عمل وانخفض معدل البطالة إلى 2.4% وعليه حصّلت الصين على 26 مليار دولار ضرائب على عمل الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى جذبها استثمارات إضافية بلغت 60 مليار في العام 2004، كما أنتجت الشركات الأجنبية وشركاؤها من الصينيين العاملين في مشروعات مشتركة 88% من صادرات الصين من التكنولوجيا المتطورة عام 2005[5]، وقد أدلت إحصاءات وزارة التجارة الصينية إلى أن الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعلياً في الصين قد وصلت إلى 54,263 مليار دولار في سنة 2006 بزيادة 14.2%[6].

ويأتي نصف مجموع الاستثمارات الأجنبية في الصين من هونغ كونغ، وتعد الولايات المتحدة ثاني مستثمر فيها بنسبة 9% تليها اليابان وتايوان بنسبة 8% لكل منها، والاتحاد الأوروبي 8% ويتمركز 60% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة المصنعة وربعها في العقارات واقل من 15% في الخدمات بسيطة الانفتاح على المنشات الأجنبية[7].

---

(1) مغاوري شلبي علي، مصدر سبق ذكره، ص 90.

(2) الصين رؤية اقتصادية 2014، ص 6. على الموقع: http://www.qnb.com/cs/satellite?blobcol

(3) Wayne M. Morrison. China's Economic conditions, library of congress Washington DC congressional research service report 11 dec 2009. on: www.crs.gov

(4) عبد القادر دندان، مصدر سبق ذكره، ص 42. للمزيد ينظر: محمد الرميحي، العرب وتقدم الصين، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، الكويت، العدد(16)، 2006، ص 6.

(5) فرانسواز لوموان، مصدر سبق ذكره، ص ص 92، 100.

(6) عبد القادر دندان، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(7) إبراهيم الأخرس، مصدر سبق ذكره، ص ص 135، 142.

وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجزء التكميلي في الجانب المالي لأية دولة، ومن ثم فإن الاستثمارات دائماً ما تمثل قوة مهمة في التنمية الاقتصادية لأنها إضافة أصول إنتاجية جديدة كالآلات والمعدات والسلع الرأسمالية، وعليه نشرت الصين قانون المؤسسات المشتركة بهدف جذب استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة والتي نصت على الآتي:[1]

1. احترام قانون البلاد.
2. انتشار هيئتين إحداهما لإبرام العقود والثانية لتلقي الأموال.
3. منح الشركات الأجنبية المستثمرة عدداً من الامتيازات شرط عدم الإخلال بمبدأ السيادة.
4. أن لا تقل نسبة الأموال الأجنبية المستثمرة في الشركة المشتركة عن 25% من مجمل رأس مال الشركة.
5. توظيف نسبة من الأرباح في الاستثمار داخل الصين.

ومن جانب آخر فقد (صرح بن برنانكي)[*] بأن مجمل إنتاج الاقتصادات الصاعدة في الربع الثاني من العام 2010 قد زاد بنسبة 41% عما كان عليه في بداية العام 2005، وقد بلغت الزيادة نسبة 70% في الصين، ونحوه 55% في الهند، أما في الاقتصادات المتقدمة فقد كانت الزيادة لا تتجاوز 5%، وهذا ما وصفه الرئيس (باراك أوباما) بـ (الواقع العالمي الجديد)، الذي أصبح يهدد قواعد وأسس النظام الدولي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة، وقد وصف (نيل فيرجسون) هذا الواقع الجديد في محاضرة ألقاها بأنه (نهاية السيطرة والصعود الغربي)، بالمقابل إنها أكبر وأسرع ثورة صناعية شهدها العالم في الصين والتي من المقرر أن تتجاوز الولايات المتحدة

---

(1) Peoples Republic of China, cit., p. 8.
للمزيد ينظر: بكين 5 مارس 2013/دورة 2013 للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، على الموقع: http://arabic.people.com.cn. كذلك ينظر: أليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية) مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، 2002)، ص 4. كذلك: أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008، ص 147. كذلك ينظر: روبين ميريديث، مصدر سبق ذكره، ص ص 101–103. كذلك: وليد سليم عبد الحي، الاتجاهات العالمية 2020: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 4–5، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(*) رئيس البنك المركزي الأمريكي، تصريح له في محاضرة ألقاها أمام الكونجرس الأمريكي في تشرين الثاني 2010.

كأكبر اقتصاد في العالم في المستقبل القريب، ولقد كان من المتوقع أن تصل الصين إلى المركز الأول بحلول عام 2040، ثم تمت إعادة النظر في هذا التقدير نظراً لسرعة الصعود الصيني، وأصبح التاريخ المقدر هو العام 2027، وتشير بعض الدراسات إلى أن ذلك قد يحدث خلال السنوات العشر القادمة[1].

أما فيما يخص الأجور فوفقاً للكتاب السنوي الإحصائي للصيني يتضح من واقع الأرقام الرسمية التي تشير إلى معدل نمو سنوي بمقدار 12%، وان ارتفاع متوسط الأجور الحقيقية في الصين بنسبة أكثر من ثلاثة أضعافه خلال المدة من 2000 إلى 2010، يثير تساؤلات عن احتمال نهاية العمالة الرخيصة في الصين، والتي حقق فيها الناتج المحلي الإجمالي والأجور نمواً مرتفعاً بشكل استثنائي خلال السنوات الماضية، ما يعكس الصورة الأقل إيجابية للأجور في بلدان مثل: جمهورية كوريا الجنوبية أو الهند خلال السنوات الأربع الأخيرة[2].

وفيما يلي عدة مؤشرات للاقتصاد الصيني مقارنة باقتصاد الدول الكبرى والمتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وقد اعتمدنا على ثلاث دول من دول الاتحاد وهي: (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) إضافة إلى روسيا الاتحادية واليابان والهند.

(1) كارن أبو الخير، مصدر سبق ذكره، على الموقع: www.siyassa.org.eg

(2) منظمة العمال الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 18.

للمزيد ينظر: وليد سليم عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص 4–6، على الموقع: http://studies.aljazeera.net.

كذلك ينظر: عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (42)، 2000، ص 64.

جدول (11)

إجمالي البطالة لدول مختارة (% من إجمالي القوى العاملة) للأعوام 2010–2013

التسلسل	البلد / السنة	2010	2011	2012	2013
الثامن	الهند	3,5	3,5	3,6	3,6
السابع	اليابان	5,0	4,5	4,3	4,0
السادس	**الصين**	**4,2**	**4,3**	**4,5**	**4,6**
الخامس	ألمانيا	7,1	5,9	5,4	5,3
الرابع	روسيا الاتحادية	7,3	6,5	5,5	5,6
الثالث	الولايات المتحدة	9,7	9,0	8,2	7,4
الثاني	المملكة المتحدة	7,9	7,8	8,0	7,5
الأول	فرنسا	9,3	9,2	9,9	10,4

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسة لسوق العمل، مجموعة البنك الدولي، 2015، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

يلاحظ من خلال الجدول الذي بين الناتج المحلي بالمليار دولار أن الصين تأتي في المرتبة السادسة بالنسبة للعام 2013 وهذه نسبة جيدة بالنسبة للدول الخمس الأوائل، في حين تأتي الهند بالمرتبة الثامنة.

جدول (12)

إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار لدول مختارة (القيمة بالدولار الأمريكي) للأعوام 2010–2013

البلد / السنة	2010	2011	2012	2013
الولايات المتحدة	14,964	15,517	16,163	16,768
الصين	**5,930**	**7,321**	**8,229**	**9,240**
اليابان	5,495	5,905	5,954	4,919
ألمانيا	3,412	3,752	3,533	3,730
فرنسا	2,646	2,862	2,686	2,806
المملكة المتحدة	2,407	2,591	2,614	2,678
روسيا الاتحادية	1,524	1,904	2,017	2,096
الهند	1,708	1,880	1,858	1,876

المصدر بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

وهنا نلاحظ من خلال الجدول (12) أن الصين تأتي بالمرتبة الثانية في العام 2013 بعد الولايات المتحدة بنسبة اقل من الضعف بقليل، وهذا طبعا مؤشر جيد مقارنة بباقي الدول.

جدول (13)

إجمالي رصيد الدين الخارجي بالمليار دولار لدول مختارة

(الدين المستحق والمنصرف بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للأعوام 2010 – 2013

البلد / السنة	2010	2011	2012	2013
الصين	**559,772**	**710,233**	**750,745**	**874,463**
اليابان	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الهند	**291,650**	**336,845**	**395,071**	**427,561**
الولايات المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
روسيا الاتحادية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
ألمانيا	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
فرنسا	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: مجموعة البنك الدولي، 2015، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

وهنا نجد أن الصين تأتي بالمرتبة الأولى في مؤشر رصيد الدين الخارجي وبعدها تأتي الهند في حين نلاحظ أن باقي الدول ليس لديها رصيد، وبالنسبة للصين هذا يأتي طبعا من خلال قوة القاعدة الاقتصادية لها وكذلك من خلال سياسة عملتها.

جدول (14)

مؤشر حجم الواردات بالمليار دولار لدول مختارة للأعوام 2010–2013

البلد / السنة	2010	2011	2012	2013
روسيا الاتحادية	416,0	503,5	523,7	544,6
الهند	469,6	515,1	543,5	543,8
الصين	**414,9**	**459,4**	**487,7**	**530,4**
الولايات المتحدة	123,3	128,0	131,5	132,8
اليابان	118,7	123,8	128,5	129,2
ألمانيا	124,9	130,8	125,9	126,3
المملكة المتحدة	99,3	99,5	102,6	96,7
فرنسا	97,2	100,0	97,1	95,0

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل الإحصاءات وملفات البيانات، صندوق النقد الدولي والإحصاءات الدولية، مجموعة البنك الدولي، 2015، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

من خلال الجدول (14) يتضح أن الصين تأتي في المرتبة الثالثة في حجم الواردات بعد روسيا الاتحادية والهند.

جدول (15)

مؤشر حجم الصادرات بالمليار دولار لدول مختارة للأعوام 2010–2013

البلد / السنة	2010	2011	2012	2013
الصين	**568,4**	**644,7**	**692,2**	**725,6**
الهند	278,4	320,1	314,3	338,2
الولايات المتحدة	132,8	142,3	148,1	151,9
اليابان	154,0	153,1	151,6	148,8
ألمانيا	136,6	145,4	145,2	144,6
روسيا الاتحادية	140,4	141,1	141,2	144,4
المملكة المتحدة	83,0	89,9	85,1	95,4
فرنسا	93,5	96,3	95,7	94,7

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ودليل الإحصاءات وملفات البيانات وصندوق النقد الدولي والإحصاءات المالية الدولية، مجموعة البنك الدولي، 2015، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

وهنا نلاحظ أن الصين تأتي بالمرتبة الأولى في حجم الصادرات وبنسبة جيدة.

جدول (16)

إجمالي الاحتياطيات بالمليار دولار لدول مختارة

(بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للأعوام 2010–2013

البلد / السنة	2010	2011	2012	2013
الصين	**2,913**	**3,254**	**3,387**	**3,880**
اليابان	1,096	1,295	1,268	1,266
روسيا الاتحادية	479,222	497,410	537,816	5,9.692
الولايات المتحدة	488,928	537,267	574,268	448,508
الهند	300,480	298,739	300,425	298,092
ألمانيا	215,977	234,104	248,856	198,535
فرنسا	165,852	168,490	184,521	145,161
المملكة المتحدة	82,364	94,544	105,194	104,418

المصدر: مجموعة البنك الدولي، 2015، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

وكذلك نلاحظ هنا من خلال الجدول(16) أن الصين تأتي بالمرتبة الأولى في حجم مؤشرات الاحتياطي النقدي.

ومن هنا يمكننا القول إن الصين ومن خلال مؤشراتها الاقتصادية مقارنة بباقي الدول الكبرى ظهرت هذه المؤشرات إيجابية وهي كما يلي: مؤشرات معدل الصادرات (725,6) يزيد على معدل الواردات (530,4) بما مقداره و28% لعام 2013، وهذه نسبة جيدة مقارنة بباقي الدول التي تفوق وارداتها لصادراتها الضعفين أو لثلاثة إضعاف أو أكثر، أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي فهو نسبة عالية وجيدة أيضاً وتأتي بعد الولايات المتحدة وتسبق باقي الدول بنسبة كبيرة جداً، أما فيما يخص البطالة فهي نسبة جيدة أيضاً إذ تأتي بالمركز الثالث بعد الهند واليابان، أما فيما يخص الأرصدة الخارجية والاحتياطي النقدي فهي بالمرتبة الأولى وهي متقدمة على باقي الدول بنسب كبيرة أيضاً.

إذن يأتي ترتيب الصين من خلال هذه المؤشرات كما يلي: مؤشرات الصادرات الأولى ومؤشرات الواردات الثالثة، ومؤشرات الأرصدة الخارجية والاحتياطي النقدي الأولى ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الثانية، وأما بالنسبة إلى مؤشرات البطالة فهي الثالثة.

المبحث الثاني

المقومات العسكرية

إن القوة العسكرية توفر الحماية لباقي القدرات الأخرى للدولة وهي تحمي الحدود الوطنية للدولة بما يؤدي إلى تحقيق الأمن القومي، لذلك فإن التنسيق بين القدرة العسكرية وباقي قدرات الدولة أمر ضروري ومؤثر في جميع القرارات التي تتخذها الدول في سياستها الخارجية، لذلك فإن بناء قوة عسكرية متكاملة قادرة على تحقيق الاتزان والردع يزيد من مكانة الدولة ونفوذها السياسي على المستويين الإقليمي والدولي.

وعليه فإن الصين من الدول التي بنت قوتها بشكل متكامل وكان الجانب العسكري جزاً من ذلك وهي تمتلك من مقومات القوة العسكرية من جيش وترسانة نووية وتقانة عسكرية يمكن أن نتناولها وفق الآتي:

المطلب الأول

القدرات التقليدية

أولا: التسلح

تتم عملية التسلح وفق سياسة متكاملة تنطلق من ثلاثة مفاهيم هي (الهدف، والخطة، والإمكانيات)، وتشارك في إعدادها هيئات عليا من العسكريين والصناعيين والتكنولوجيين ورجال الاقتصاد والسياسة.

ومن جهة فإن الدول تسعى للتسلح لتحافظ على أمنها القومي، إذ تولي الصين أهمية كبيرة لوحدة أراضيها ويتجلى ذلك في السعي إلى استعادة سيطرتها المركزية على جميع أراضيها التي تعتقد أنها ضمن عائديها، كما تطمح إلى تأكيد مكانتها كقوة عظمى بعد قرون من الضعف النسبي[1].

---

(1) مايكل أوهانلون، عن العقيدة العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (8)، 2010، ص 56.

ومن ناحية أخرى تعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية في عدد من المجالات مثل:[1]

1. تطوير تقنية الإنذار الجوي المبكر.
2. التعاون مع روسيا لتطوير قدراتها في مجال تزويد الطائرات بالوقود في الجو.
3. أتمت الصين خلال السنوات ما بين عامي (2010 – 2013) بناء 34 سفينة حربية.
4. زادت عدد قوات تدخلها السريع من 15 ألفاً إلى 200 ألف.
5. بناء مطار عسكري في ميناء جزر بيرسيل.
6. بناء شبكة رادار للإنذار المبكر في إحدى الحيدات البحرية في جزر سبراتلي.

وعليه فقد أدت الأهداف العسكرية للصين التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:[2]

1. تحديث جيشها ليصبح اصغر حجماً وأفضل تسليحاً وتجهيزا.
2. تحسين قدراتها في زيادة مخزون الصواريخ البالستية مع زيادة دقتها.
3. تجتهد الصين لاكتساب وسائل أخرى مثل الصواريخ المتطورة المضادة للسفن والأسلحة الإلكترونية والقدرات المضادة للأقمار الصناعية وأسطول قوي من الغواصات.
4. شرعت الصين في إبداء قدر اكبر بالإمكانات التي تساعد على تقدير القوة الحقيقية، مثل امتلاك حاملات طائرات خاصة بها على الرغم من أن قدراتها في هذا المجال ما زالت متواضعة.

ثانيا: التشكيلات العسكرية:

1- القوة البرية:

تتمركز سلطة اتخاذ القرار في المؤسسة العسكرية في الصين باللجنة المركزية العسكرية المرتبطة بالمكتب السياسي، وقد طرحت هذه الهيئة أثناء المناقشات لإعداد

(1) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص 132–138.
(2) مايكل اوهانلون، مصدر سبق ذكره، ص 56.

الخطة الخمسية السابعة برنامج التحديثات في المؤسسة العسكرية وهي على النحو الآتي:[1]

أ. زيادة الموارد المتاحة للقطاع الصناعي المدني في الجيش على المدى القصير وهو ما يعني زيادة التحول من النزعة العسكرية (الماوية) إلى نزعة التعايش.

ب. العمل على تهيئة الجيش للدخول في برنامج التحديثات، وهو ما ترتب عليه التسريح الواسع من الجيش.

ت. تخفيض الإنفاق العسكري لمدة خمس سنوات على الأقل.

وتمتلك الصين حالياً اكبر جيش في العالم إذ يتراوح عدده ما بين 2,3 مليون إلى 3 مليون جندي في حالة حساب القوات (شبه العسكرية)[*]، وتقوم الصين في الوقت الحالي ببذل جهود كبيرة في تحديث وتطوير جيشها وتزويده بالمعدات والآليات والأسلحة والتكنولوجيا الحديثة ما يرفع من حجم الموازنة المالية الصينية المخصصة للدفاع، ويبقى الهدف الرئيس للاستراتيجية الصينية هو الوصول إلى جيش منظم ومدرب تدريباً جيداً ومجهز بأحدث القدرات العسكرية في العام 2020[2].

2- القوة البحرية:

يتكون أسطول الصين البحري من 1200 قطعة بحرية تضم 63 غواصة و18 مدمرة وأكثر من 700 زورق صاروخي و119 كاسحة ألغام و73 سفينة إنزال بري وعشرات السفن للدعم والتموين وفق عام 2008، كما تمتلك الصين أسطولاً تجارياً ضخماً يمكن استخدامه في عمليات نقل الجنود[3].

(1) مسعد الشتاوي أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008، ص 131.

(*) القوات شبه العسكرية بالإنجليزية (Paramilitary): هي قوات في وظيفتها وتشكيلاتها تشابه القوات العسكرية النظامية لكنها لا تعد جزءاً من القوات المسلحة مثل قوات حرس الحدود التابعة لقوات الشرطة، وتكون مشابهة للجيش في تنظيمها الداخلي وتختلف تنظيماتها من دولة إلى أخرى، ومن أمثلة القوات شبه العسكرية في العالم هي: قوات الجندرمة في تركيا والباسيج في إيران والحرس الوطني الجمهوري في البرتغال وقوات الأمن المركزي في مصر. المصدر: على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

(2) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص 132-138.

(3) فيليب شل، هانز م. كريستنسن، القوات النووية الصينية، التسلح ونزع السلاح والأمن القومي، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013)، ص 419.

ويذكر أنه في سنة 2010 كان هناك ثلاث غواصات صينية في مراحل البناء والتجهيز، وتقدر وزارة الدفاع الأمريكية انه ربما نشرت الصين ما يصل إلى خمس غواصات نووية مزودة بصواريخ بالستية من نوع Type 094، ووردت تقارير أشارت إلى نشر إحدى الغواصات في قاعدة جديدة بالقرب من بوليين المطلة على بحر الصين الجنوبي في مقاطعة هاينان[1].

من ناحية أخرى واجهت الصين مصاعب كبيرة في تطوير ردع نووي متمركز في البحر وقد بنت البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي غواصة واحدة (Type 092 فئة كسياXia) بحسب تسمية حلف الناتو ذات محرك نووي مزودة بـ 12 قذيفة بالستية ذات مرحلتين، وقد طورت بحرية جيش التحرير الشعبي غواصة ذات محرك نووي بديلة مزودة بقذائف باليستية من طراز Type 094 (فئة جين Jin بحسب تسمية حلف الناتو)، ويمكن تزويد كل غواصة ذات محرك نووي مزودة بقذائف بالستية من النوع Type 094 بما يصل إلى 12 قذيفة باليستية JL-2 ذات المراحل الثلاث والوقود الصلب وهي نموذج معتمد على منصات بحرية مشتق من القذيفة DF-31 لكن برنامج قذائف JL-2 صادف تأخيرات عديدة لصعوبات تقنية، كما أعربت وزارة الدفاع الأمريكية عن مخاوفها من إمكانية أن يشكل التقدم الذي تحرزه الصين في قواتها النووية ذات القواعد البحرية تحديات أيضا لهياكل القيادة والسيطرة الحالية في البحار[2].

أما فيما يخص استراتيجية الصين البحرية فقد حظيت العديد من مجالات القدرة بما في ذلك من تكنولوجيا الفضاء وأنظمة الصواريخ والحرب السيبيرية بأولوية لا سيما في سياق الوصول إلى هدف الانتصار في الحروب المحلية في ظروف تطور تقنية المعلومات والاتصالات، إذ تستهدف بعض هذه الأنظمة الصاروخية تايوان مباشرة في حين يشكل بعضها الآخر جزءاً من استراتيجية غير متكافئة (لمنع الوصول) أو (لإغلاق المنطقة) وذلك لمنع البحرية الأمريكية من التدخل في أي صراع محتمل في مضيق تايوان كما تطور الصين قدراتها البحرية بوتيرة سريعة شملت السفن والغواصات وهذه القدرات أساسية في بسط النفوذ الصيني على بحر الصين الجنوبي وربما في المحيط الهندي في حين تشكل الغواصات جزءاً من استراتيجية منع الوصول إلى الأهداف الحيوية[3].

(1) مسعد الشتاوي أحمد، مصدر سبق ذكره.

(2) فيليب شل، هانز م. كريستنسن، المصدر السابق، ص 419.

(3) سام بيرلو – فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 235، 494.

3- القوة الجوية:

أما سلاح الجو فيضم ما يقرب من 1455 مقاتلة عبارة عن نسخ مطورة من (ميج 21 والميج 23) تعرف باسم (جي 7) وتصنع الصين حالياً المقاتلة (جي 10) وهي إحدى أكثر المقاتلات تطوراً، وتمتلك الصين حالياً أكثر من 100 مقاتلة (سوخوي 27)، وقد وقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء أكثر من مائة طائرة مقاتلة من طراز (سوخوي 30) التي تنافس الشبح الأمريكية، إذ تعتمد على السرعات العالية ولا يستطيع إلا عدداً محدوداً ومتطوراً من الرادارات الحديثة التقاطها، كما بدأت الصين ببرنامجها الفضائي إذ أطلقت أكثر من 100 قمر صناعي للتجسس والاتصالات[1].

ويعتقد أن لدى سلاح الجو الصيني التابع لجيش التحرير الشعبي مخزوناً صغيراً من القنابل التي تعمل بدفع الجاذبية التي تحملها القاذفة المتوسطة المدى (H-6) أو قاذفة مقاتلة ذات مدى اقصر، كما ويدير جيش التحرير الشعبي أنواع عديدة من القذائف الانسيابية، وهناك قذيفة (DH -10 Donghai-10 وتسمى أيضاً CJ-10 hangjian -10) وهي الوحيدة التي تتمتع بقدرة نووية، ولا يعرف إلا القليل نسبياً عن الخصائص التقنية للقذيفة (DH-10)، كما تطور الصين نموذجاً مشتقاً من (DH-10) يطلق من الجو وربما يمكن إيصاله بواسطة نموذج مطور للطائرة (H-6)[2]. انظر جدول رقم (17).

(1) مسعد الشتاوي أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 131.

(2) فيليب شل، هانز م. كريستنسن، مصدر سبق ذكره، ص 420.

جدول (17)

أهم مؤشرات معيار القوة العسكرية لدول مختارة وفقا لترتيب القوى في النظام العالمي لعام 2012 بالمليون دولار

القوى العالمية	الإنفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي القوة البشرية النظامية في القوات المسلحة	الترتيب العالمي للقوة النيرانية في القوات المسلحة	إجمالي عدد حاملات الطائرات	إجمالي عدد طائرات القتال	إجمالي عدد القطع البحرية الرئيسة	امتلاك قدرات فضائية عسكرية	امتلاك قدرات نووية عسكرية
الولايات المتحدة الأمريكية	4,12	1,520,100	1	11	2851	173	+	+
روسيا	3,06	845,000	2	1	1372	96	+	+
الصين	**1,24**	**2,285,000**	**3**	**1**	**1455**	**118**	–	+
الإتحاد الأوروبي	1,52	2,206,000	5	5	2618	670	–	+
الهند	1,98	1,325,000	4	1	618	43	+	+
البرازيل	1,45	318,500	10	1	234	24	–	–
اليابان	0,99	247,450	17	2	552	50	–	–

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 61.

أما فيما يخص الفضاء فقد أكدت الصين في وثيقة أصدرتها عام 2002 أن الهدف من برنامجها الفضائي هو الحفاظ على مصالحها القومية وتنفيذ استراتيجيتها في التنمية وتنفيذ سياسة دفاعية قوية واستكشاف الفضاء لتوظيفه في خدمة الإغراض السلمية والخوف من تمكن الولايات المتحدة من الاستعداد لحروب الفضاء في المستقبل، وقد أثار قيام الصين في العام 2007 مخاوف الولايات المتحدة بتدمير القمر الصناعي الامريكي (فنج يون 1 سي) المخصص لأبحاث الأحوال الجوية في الفضاء الخارجي إذ دمرته بصاروخ مضاد للأقمار الصناعية، ومن هنا تأتي مخاوف اليابان والولايات المتحدة وروسيا وتايوان والاتحاد الأوروبي من خطر تطوير تلك القدرات وتوجيهها ضد الأقمار الصناعية ولا سيما الأمريكية منها في الفضاء، وبالرغم من تأكيد الصين التزامها بالتجارب السلمية لتطوير أبحاث الفضاء الخارجي فإن برنامجها يقع تحت سيطرة جيش التحرير الصيني ويوفر له الخبرة في الاتصالات وتكنولوجيا الصواريخ والقدرات الحربية ضد الأقمار الصناعية، ولم تكن هذه التطبيقات العسكرية للبرنامج الصيني خافية عن أعين اليابان والهند اللتان عبّرتا عن قلقهما البالغ من هذا الوضع، ومن جانب آخر فقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية أن تطور الصين في الفضاء والاعتماد العسكري الأمريكي عليه من ناحية أخرى قد يتسبب باندلاع صراع مستقبلا في الفضاء بين الدولتين وقد تكون شرارة الخلاف هي جزيرة تايوان، لذلك تعتزم الصين إقامة قاعدة دائمة لها على سطح القمر وقيامها بتطوير أنظمة التشويش والتعطيل لأنظمة تحديد المواقع وبناء وتصميم مركبات تعمل كجسم طفيلي لتدمير تكنولوجيا الأقمار الصناعية فضلاً عن تدعيم إمكاناتها في مجال إطلاق الأقمار الصناعية المختلفة[1].

ثالثا: الإنفاق العسكري

يعد الإنفاق العسكري المصدر الرئيس لتسليح وتطوير وتدريب القوات المسلحة في أية دولة من دول العالم، ويرتبط هذا الإنفاق ارتباطاً وثيقاً بعوامل عدة أهمها: (مدى القدرة الاقتصادية للدولة ووجود عداءات لها من عدمه وحالة النظام الدولي الذي يسمح إما بالتصالح والسلم أو الصراعات في حل المشكلات الدولية)، وهناك فرق بين) ميزانية الدفاع (وهي الأموال التي تخطط لصرفها الدولة على قواتها

(1) عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011، ص ص 65–66.

المسلحة خلال عام واحد، وبين (الإنفاق العسكري الفعلي على هذه القوات) ومنه شراء الأسلحة والمعدات خلال العام نفسه، وفي معظم الأحوال يفوق الإنفاق العسكري الفعلي الميزانية المخصصة للدفاع، إما لارتفاع أسعار الأسلحة والمعدات وتكاليف الصيانة والرواتب، أو لوجود أحداث طارئة تستدعي الزيادة في الإنفاق عن المحدد في ميزانية الدفاع[1].

لذلك فالعالم يشهد تغيرات استراتيجية جذرية وتحولات كبرى في طريقها إلى تغيير ميزان القوى الدولي، وهذه التغيرات ولدت صراعات مفتوحة في كل جوانب الحياة بسبب حاجة الدول الملحة للطاقة والثروات الطبيعية ومصادر المياه وتنافسها على المكانة في نادي الأقوياء، هذا التنافس زاد من حدة سباق التسلح في العالم والذي زادت من خطورته رغبة بعض الدول على غرار كوريا الشمالية في امتلاك السلاح النووي، أما الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم فقد زادت من إنفاقها العسكري بنسبة 8.7% في العام 2012[2].

وبلغ الإنفاق العسكري العالمي 1630 مليار دولار في سنة 2010 وهو ما يمثل 6.2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي أو ما يعادل 236 دولار للفرد الواحد وقد زاد نسبة الإنفاق الفعلي 3.1% عن نظيره في سنة 2009، وبلغت الأرقام الرسمية للموازنة الصينية 532 مليار يوان (78 مليار دولار) في سنة 2010، وزاد الإنفاق العسكري الفعلي بنسبة 189% بين عامي 2001–2010 أي إن متوسط الزيادة السنوية بلغ 5.12% لذلك تمثل زيادة الإنفاق العسكري التي بلغت 8.3% في سنة 2010 تباطؤ شديد في معدل نمو الإنفاق وهو ما يعكس انخفاض النمو الاقتصادي في سنة 2009 بسبب الركود العالمي، وتجدر الإشارة إلى أن معدل الزيادة تسارع بوتيرة عالية في العقد الأول من القرن الحالي مقارنة بثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عندما شغلت برامج التحديث العسكري المرتبة الأخيرة في سلم الأولويات بين برامج التحديثات الأربعة بعد الزراعة والصناعة والعلم والتكنولوجيا، لكن حصة الإنفاق العسكري الصيني من إجمالي الناتج المحلي تراوحت باستمرار بين 0.2% و2.2% بين عامي 2001–2010[3].

---

(1) إبراهيم إسماعيل كاخيا، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(2) القوى الصاعدة تغير كفة ميزان التسلح في العالم، جريدة العرب، 2013، على الموقع: http://www.alarab.co.uk

(3) سام بيرلو – فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 229 – 232. للمزيد ينظر: مايكا اوهانلون، مواجهة متخيلة بين الصين والهند، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (3)، 2010، ص 86.

وأظهر تقرير ثان في ذات السياق أعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، بعنوان (جيوش العالم 2013) إذ يذكر التقرير أن الصين احتلت المرتبة الثانية عالمياً في حجم إنفاقها العسكري بنسبة 3.8%، في حين وصل حجم الإنفاق العسكري لدى دول شرق آسيا إلى 287 مليار دولار، ومن جانب آخر فقد اشار معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أن تصاعد النمو الاقتصادي للصين قد يجعلها تحقق توازناً عسكرياً مع الولايات المتحدة بحلول العام 2025[1].

يعد جيش التحرير الوطني (الصيني) القوة العسكرية الثانية في العالم، وتعتقد المصادر الغربية إن الرقم الحقيقي هو ثلاثة أضعاف الرقم المعلن[2]، وتتراوح ميزانية الدفاع الصينية الرسمية وفق أسعار الصرف للسوق العالمية ما بين 60–70 مليار دولار، ولكن هذا الرقم مجرد نقطة انطلاق لقياس مخصصات الموارد العسكرية الصينية، فمن ناحية بلغت مشتريات الصين من الأسلحة ومعظمها من روسيا نحو مليارين إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً، كما تصل تكاليف أسلحتها النووية ونفقات البحث والتطوير إلى مستويات قريبة من ذلك الرقم وقد تبلغ قيمة مختلف أنواع الدعم الصناعي الممنوح لصناعة الدفاع نحو 5 إلى 10 مليار دولار سنوياً، وبعد إضافة هذه الأرقام إلى الميزانية الرسمية سيزداد الرقم الإجمالي للميزانية نحو 15 إلى 20 مليار دولار، اما من جانب الحكومة الأمريكية فإن الإنفاق العسكري الصيني يعادل ضعفي إلى ثلاثة أضعاف الأرقام الرسمية المعلنة، وان تقديرات مستوى الإنفاق العسكري السنوي للصين تبلغ من 150 إلى 200 مليار دولار[3].

لقد عملت الصين على تطوير قوتها العسكرية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة فبدأت برفع مستوى إنفاقها العسكري بعدما أبقته شبه ثابت حتى أواسط التسعينات من القرن الماضي، وتضاعف إنفاقها العسكري قرابة خمس مرات بين عامين 1995 – 2010، وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً واضحاً في الإنفاق العسكري الصيني إذ صعد من 59 مليار دولار عام 2005 إلى 98,80 مليار دولار في العام 2009، وتطلق الصين اسم (يوانيانغ) أو الدفاع في البحار البعيدة على استراتيجيتها الجديدة التي تشمل التركيز على تعزيز قدرة القوات البحرية في تأمين مصالحها الاقتصادية المزدهرة في البحار البعيدة ومن ضمنها المحيطين الهندي

(1) سام بيرلو – فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 229 – 232.
(2) مايكل أوهانلون، مصدر سبق ذكره، ص ص 56–58.
(3) نجاح كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 151.

الهادئ اللذين لطالما اعتبرا مجالاً لحركة القوات البحرية الأمريكية، ولا يبدو أن العسكريين الأمريكيين مطمئنون لهذه الاستراتيجية لا سيما في المحيط الهادئ، ففي نيسان عام 2010 نقلت صحيفة (نيويورك تايمز) عن الأدميرال (روبرت ويلارد) رئيس الأسطول العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ قوله (إن ما يشكل القلق بشكل خاص هو وجود عناصر في خطة تحديث الجيش الصيني تبدو مصممة لتحدي حرية حركتنا في المنطقة)[1]، ووفقاً لإحصاءات الحكومة الصينية المعلنة فقد بلغت الميزانية العسكرية لعام 2010 نحو 100 مليار دولار لتكون بذلك ثاني اكبر ميزانية عسكرية في العالم، وفي 4 آذار أعلنت الصين ميزانيتها العسكرية لعام 2011 وهذه الميزانية قيمتها 110 مليار دولار (604,1 مليار يوان) تفوق ميزانية عام 2010 بنسبة 7.12% ينظر جدول رقم (18–19)[2].

جدول (18)

الإنفاق العسكري الصيني بمليارات الدولارات للمدة (2001–2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التقديرات	38,40	44,40	48,50	53,10	59,00	68,80	77,90	86,20	98,80

المصدر: نقلا عن مراد مالك، دلالات النهوض العسكري للصين، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد(11)، 2011، ص 75، بيان الإنفاق العسكري الصيني حسب تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (سيبري) عام 2010–2011 بملايين الدولارات وفقا للقدرة الشرائية للعام 2008.

جدول (19)

الإنفاق العسكري للصين والولايات المتحدة وروسيا بملايين الدولارات للمدة 2010–2012

الدولة / السنة	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	720386	711402	671628
الصين	**136500**	**146200**	**157600**
روسيا	72918	78330	90646

المصدر: سام بيرلو – فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 253–256.

(1) المصدر نفسه.

(2) جوناتان هلسلج، دلالات النهوض العسكري للصين، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (11)، 2011، ص 75.

كما أكد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الصين والهند وباكستان هي الدول النووية الثلاث الوحيدة التي تعزز ترساناتها النووية، في حين أن الدول النووية الخمس الأخرى تخفض من ترسانتها أو تبقي عليها كما هي، وأوضح المعهد في تقريره أن الصين تمتلك نحو 250 رأساً نووياً مقابل 240 رأساً عام 2012، ومن جهة أخرى أشار التقرير أن النفقات العالمية للتسلح تراجعت عام 2012 للمرة الأولى منذ العام 1998 بنسبة 5.0% مع مراعاة التضخم، كما تقدمت الصين على بريطانيا كخامس مصدر عالمي للأسلحة بعد الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا[1].

رابعا: تجارة الأسلحة

في الثامن عشر من آذار عام 2013، أصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) تقريراً جديداً عن الانتقالات الدولية للأسلحة التقليدية، أشار فيه إلى أن تجارة هذه الأسلحة قد سجلت ارتفاعاً قدره 17% خلال المدة بين عامي 2008 –2012، قياساً بالسنوات الأربع السابقة لها بين عامي 2003 –2007، وقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى على صعيد مصدري الأسلحة التقليدية، وشكلت صادراتها ما نسبته 30% من إجمالي الصادرات العالمية، وجاءت الدول الأربع بعدها على النحو الآتي:[2]

روسيا بما يقرب من 20% في صادرات الأسلحة على مستوى العالم، وفرنسا والمملكة المتحدة تسهم كل منهما بنحو 9%، والصين وألمانيا تسهمان بنحو 4%، ومن المفارقات في هذا الشأن أن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والمسؤولة عن حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي هي ذاتها اكبر خمس دول مصدرة للسلاح في العالم[3]، أما على صعيد أكبر خمسة مستوردين للأسلحة التقليدية في العالم خلال المدة بين عامي 2008 – 2012، جاء الترتيب على النحو الآتي: الهند وقد استحوذت على(12%) من إجمالي الواردات العسكرية العالمية، الصين (6%)، باكستان (5%)، كوريا الجنوبية (5%)، وسنغافورة (4%.)[4]' (ويتضمن جدول رقم (20)) بعض الدول التي استوردت أسلحة تقليدية رئيسة في غضون خمس سنوات تبدأ من سنة 2006–2010 وهي مرتبة بحسب وارداتها الإجمالية خلال هذه المدة.

(1) معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام www.sipri.org.

(2) عبد الجليل زيد المرهون، تطورات التجارة العالمية للسلاح، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، المملكة العربية السعودية، العدد (16342)، 2013، ص 8.

(3) فولفجانج هيرن، مصدر سبق ذكره، ص ص 234–235.

(4) المصدر نفسه، ص 9.

جدول (20)

الدول التي استوردت أسلحة تقليدية للمدة (2006–2010) بالمليون دولار

مرتبة الدولة بين عامي 2006–2010	الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2010–2006	حصة الدول المتلقية من إجمالي واردات السلاح العالمي بين عامي 2006–2010
2	الصين	2860	1693	1618	993	559	7724	6
10	الولايات المتحدة	551	752	871	929	893	3995	3
75	روسيا	5	100	–	7	19	130	0

المصدر: سام بيرلو – فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 427–430.

تعد روسيا من اكبر موردي الأسلحة للصين، فما يقرب من 80% من وارداتها تأتي من روسيا من طائرات مقاتلة حديثة من نوع (su– 30) و(su –27) وطائرات استطلاع عسكرية وأنظمة رادار وغواصات من فئة (kilo) ومدمرات من فئة (سوفريميني) وكذلك صواريخ (سام)، في حين زودتها إسرائيل بشكل رئيس بتكنولوجيا الحرب الإلكترونية والاتصالات[1].

ومن ناحية أخرى تعتمد الصين على نزعة أمنية جديدة تقوم على قاعدة التعاون المتعدد الأطراف وذلك عبر المشاركة في عدد من الحوارات الأمنية والدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن بعض القضايا والانتساب لعضوية عدد من المؤسسات الإقليمية ذات الطابع الأمني مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنتدى آسيان للأمن الإقليمي فضلاً عن المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع جيوش من الدول الآسيوية من الهند وباكستان وقيرغيزستان وغيرها، منطلقة من أسلوب المكاشفة والشفافية في التعاون العسكري وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون العسكري مع دول مختلفة من العالم، وتحرص الصين دائماً على تأكيد نواياها السلمية كونها مستمرة في سلوك طريق السلام والتنمية وتعتمد دوماً سياسة عسكرية دفاعية حسب تعبير (جيانغ ان تشو)[2].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن الصين قد عملت في استراتيجيتها للصعود السلمي في النظام الدولي على تحديث قدراتها بدء من العامل البشري والتنمية البشرية مروراً بالسياسة ومن ثم بالاقتصاد وانتهاءً بالعامل العسكري، وعليه استطاعت الصين تحقيق إنجازات كبيرة على المستوى الداخلي ومن ثم على المستوى الإقليمي والدولي، فارتقت بالعامل البشري الذي استطاع بفعل عامل التنمية أن يواكب حركة التطور والتي كانت الصين بحاجة إليها لتطوير اقتصادها وآلتها العسكرية، ثم إنها حققت إنجازات كبيرة في المجال الاقتصادي إذ أصبحت ثاني اقتصاد على مستوى العالم، كما أنها قامت بتحديث قوتها العسكرية وتطويرها وإدخال التقانة عليها كون ذلك يتطلب حماية مصالحها القومية وأهدافها الاستراتيجية الطويلة المدى، وبهذا أصبحت الصين ماضية في صعودها في سلم النظام الدولي وأخذها مكانة دولية يحسب لها كل الحسابات ضمن محيطها الإقليمي أو ضمن موقعها الدولي.

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص ص 67–68.

(2) ابتسام محمد العامري، المخاوف الأمريكية من تنامي القوة العسكرية الصينية، مركز الدراسات الدولية، أوراق دولية، بغداد، العدد (169)، 2008، ص ص 10–11.

المطلب الثاني

القدرات غير التقليدية

أولا: السلاح النووي(*):

يعد السلاح النووي الصيني خياراً استراتيجياً مؤثراً بطبيعة الحال، لكنه يمثل قبل أي شيء آخر أداة لمواجهة القوة العسكرية الأمريكية، فالصين ترى في الولايات المتحدة حاجزاً يقف دون توسع نفوذها في المنطقة ويقف فوق ذلك دون عودة تايوان إلى الصين، فقد قامت الصين بإجراء أول تفجير نووي في 16 تشرين الأول عام 1964 لتصبح خامس دولة في العالم تمتلك السلاح النووي، كما قامت بتفجير قنبلتها الثانية في 14 أيار عام 1965 لتأكيد نجاحها في دخولها إلى الدول المالكة للسلاح النووي، ويقدر أغلب المحللين أن الصين لديها حوالي 80 صاروخاً بالستياً، عشرون منها قادراً على بلوغ الأراضي الأمريكية، وحوالي 140 إلى 400 قنبلة نووية، غير أن التكتم الشديد الذي تحيط به السلطات الصينية سياستها النووية يجعل كل التخمينات عرضة للشكوك[1]، وللمزيد حول الترسانة النووية الصينية ومقارنتها بالدول النووية الأخرى ينظر جدول رقم (21).

(*) يدخل السلاح النووي ضمن أسلحة الدمار الشامل، بيد أنه يتميز عن غيره من الأسلحة في عدة وجوه، **أولها:** الجانب القانوني إذ انه وعلى خلاف غيره من أسلحة الدمار الشامل لا يخضع لأي اتفاقية تحريم عامة ملزمة للجميع، **أما ثانيها:** فتقني إذ إن السلاح النووي هو الوحيد الذي يحدث مفعول تدمير شامل لا يستثني شيئاً إذ يدمر في الآن ذاته البنيات التحتية والأجسام المادية ومثله في ذلك المتفجرات التقليدية والكائنات البشرية وغيرها من الأحياء ومثله الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والإشعاعية، **وثالثها:** هناك الجانب الاستراتيجي إذ انه السلاح الوحيد الذي يستخدم للردع أي من اجل تفادي الحرب. المصدر: برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والحظر، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2011)، ص ص ص 7-8، 105.

(1) برونو تيرتري، مصدر سبق ذكره، ص ص 7-8، 105.

جدول (21)

الترسانة النووية الصينية مقارنة بدول العالم للعام 2007

الدولة	الأسلحة الاستراتيجية المنصوبة	أسلحة أخرى(*)	مجموع ما تملك الدولة من ترسانة نووية
الصين	**.**	**.**	**140 إلى 400**
الولايات المتحدة	4600	5400	10000
الهند	.	.	50 إلى 100
روسيا	3300	11700	15000

المصدر: برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والحظر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، (الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2011)، ص 105.

تشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد الرؤوس النووية الصينية يبلغ (400) رأس نووي منها (113) رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالقواعد الأرضية و(12) رأس كمقذوفات خاصة بالغواصات و(150) رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالقاذفات الجوية و(125) رأس تستخدم كمقذوفات غير استراتيجية، ويعد هذا العدد قابلاً للزيادة مع تطور القدرات النووية الصينية، إذ لم يقتصر الأمر على امتلاك السلاح النووي وإنما تعداه ليشمل تطوير وسائل الإيصال اللازمة لنقل الرؤوس النووية إلى أهدافها بسرعة وبدقة[1].

بالإضافة إلى ذلك فقد أجرت الصين خمس وأربعين تجربة لأسلحتها النووية وهو رقم يماثل ما أجرته بريطانيا ولكنها اقل مما أجرته الولايات المتحدة من تجاربها التي بلغت 1030 تجربة، بالإضافة إلى ذلك فإن القوة النووية للصين قد صممت للقيام بنوعين من المهام الهجومية الاستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى، فقد خصص لها تقريباً ثلثي ما تملك من الرؤوس الحربية والاستخدامات التكتيكية والتي تشمل قنابل قليلة الذخيرة والقذائف المدفعية وألغام التدمير الذرية وصواريخ قصيرة المدى، وإدراكاً لهذه المعوقات تميل الصين إلى تحديث قوتها الصاروخية المتضمنة تطوير مدياتها ودقتها وقابلية بقائها واستمرارها[2].

(*) أسلحة استراتيجية غير منشورة.

(1) سعد علي حسين، القدرات النووية في شرق آسيا تطور القدرات النووية الصينية (أنموذجا)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (2)، 2002، ص 59.

(2) براد روبرتس وآخرون، الصين القوة النووية المنسية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (43)، 2010، ص ص 86–87.

ويعتقد أن لدى الصين ترسانة تناهز 200 رأس نووي يمكن إيصالها بواسطة الصواريخ الباليستية والطائرات وربما توجد رؤوس حربية إضافية في الاحتياط وهو ما يجعل المخزون الإجمالي قريباً من 250 سلاحاً نووياً، وبحسب تقرير سلاح الجو الأمريكي الذي نشر في سنة 2009 (تطبق الصين اكبر برامج تطوير الصواريخ الباليستية نشاطاً وتنوعاً في العالم وقوة الصواريخ الباليستية لديها آخذة في التوسع سواء في أحجام الصواريخ أم في أنواعها)[1].

لذلك يرى فريق من المختصين العسكريين انه رغم امتلاك الصين للقوة النووية فإن الفكر الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدته العسكرية أو مذهبه القتالي بما يربط من خلاله قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى العالمي ليؤهلها لاستخدام تلك القوة في التصدي لأنماط من المجابهات النووية كانت أم تقليدية خارج حدودها الإقليمية كما طورتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا)[2].

ثانيا: الصواريخ الباليستية:

وضّح تقرير أصدرته مؤسسة (راند) لسنة 2011 أن الصواريخ المضادة للسفن من طراز (SS-N22-) و(SS-N-27-) هي في صلب استراتيجية الصين في حالة وقوع عملية طارئة في تايوان، وهذا يشير بقوة إلى أن الولايات المتحدة ستكون الطرف الخاسر في مواجهة قد يشهدها مضيق تايوان، فالصواريخ المضادة للسفن يمكن إطلاقها من السفن والطائرات والبطاريات السطحية، أما الصواريخ الباليستية المضادة للسفن فإن جيش التحرير الشعبي باستطاعته تشغيل صاروخ باليستي قادر على ضرب السفن أثناء إبحارها في المحيط الهادئ وهو ما يشكل انجازاً مهماً في مجال هندسة الأسلحة، أما فيما يخص الأسلحة المضادة للإشعاعات فإن الصين اشترت نظام الدفاع الجوي الروسي من طراز (S-300) ومن المحتمل أن يتم نشر نسخة محلية مضادة للإشعاعات من الصاروخ (S-300) وهو صاروخ (FT-2000) بالقرب من مضيق تايوان بغية استهداف القوات التايوانية وردع أي تدخل عسكري

(1) سام بيرلو – فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 494.

(2) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص ص 284,325. للاستزادة ينظر: فيليب شل، هانز م. كريستنسن، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 413-420.

أمريكي في حرب عبر المضيق، وتفيد التقارير قرب موعد إنتاجه ومهمته هو مهاجمة أجهزة الاستشعار، إذ يتتبع انبعاث الترددات الراديونية بالطريقة ذاتها التي يستخدم بها الملاحون الأمريكيون الصواريخ العالية السرعة والمضادة للإشعاعات لاستهداف الدفاعات الجوية للعدو، أما فيما يخص تحت سطح البحر فإن القوات العسكرية الصينية تستطيع غواصاتها الفتاكة أن تجوب المنطقة البحرية الصينية المتنازع عليها، في حين تتقدم القوارب النووية إلى مدى ابعد وترسل إشارات إلى قادة الجيش عند اقتراب العدو أو تشن هجمات في أعالي البحار، كما إن القوات العسكرية الصينية يمكنها القصف من خلال أسطولها البحري بصواريخ كروز المضادة للسفن[1].

ومن جانب آخر فقد حدد التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية عن القوة العسكرية للصين الصادر في العام 2010 بأربعة مجالات للتطور العسكري (المقلق) وهي الصواريخ الباليستية متوسطة المدى القادر على إصابة أهداف برية وبحرية، والغواصات القتالية الجديدة وامتلاك نظم تسليحية وتكنولوجيا متقدمة في مجال الدفاع الجوي، إضافة إلى حيازة طائرات مقاتلة حديثة، ومن أهم تلك التطورات:[2]

1. القيام ببناء حاملات طائرات متطورة بقدرات ذاتية وبميزانية عسكرية تصل إلى 20 مليار دولار، مع امتلاكها قوات مشاة بحرية وتطويرها صواريخ كروز وحيازتها لطائرات خفيفة.
2. القيام بتطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات وهو مجال عمل يجعل الصين أكثر تقدماً من الناحية العسكرية من دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان.
3. قيامها بتوسيع نطاق تحالفاتها العسكرية الخارجية في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا والمحيط الهندي والقريبة من تايوان.

من ناحية أخرى فإن الصين اندفعت في تطوير جيل ثانٍ من الصواريخ الباليستية نووية التسليح بعيدة المدى عابرة للقارات من نوع (دي إف – 31 ودي

(1) جيمس هولمز، طريقة الصين في الحرب البحرية منطق ماهان وقواعد ماو، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (99)، 2011، ص ص 37–38.

(2) محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011، ص 61.

إف – 40) والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات (جاي إل – 2) التي ستكون مزودة برزم رؤوس حربية متعددة، وعليه واصلت بكين جهودها لتحسين دقتها بدمج بيانات الأقمار الصناعية التي تحدد المواقع على مستوى العالم وتزويد الرؤوس الحربية برزم توجيه طرفية مع إمكانية تطبيق ذلك في المستقبل على النظم العابرة للقارات، وربما تسعى الصين أيضاً للحصول على تكنولوجيا التوجيه والتكنولوجيا المتقدمة من روسيا وإسرائيل من اجل تطوير صواريخ كروز الأسرع من الصوت، وعلى الرغم من معارضة بكين لنشر الدفاعات الصاروخية الباليستية من جانب خصومها إلا أنها اشترت 100 صاروخ روسي ارض جو من طراز (اس أي – 10) تشبه الأنواع المبكرة من نظام الباتريوت الأمريكي، كما قامت بدمج تكنولوجيا (اس أي – 10) مع تلك المأخوذة من صاروخ باتريوت التي يقال إنها اشترتها من إسرائيل لتوليف نظام (اتش كيو – 9) سام المحسن[1].

بالإضافة إلى ذلك فقد أعيد تأكيد منظور تحديث القوات النووية الصينية هذا في آخر الكتب البيضاء الدفاعية التي تصدرها الحكومة الصينية كل عامين والتي نشرت في آذار 2011 وجددت الوثيقة التزام الصين بسياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وبعزمها على قصر قدراتها النووية على أدنى مستوى لازم للأمن القومي لكنها لم تقدم أية معلومات عن حجم القوات النووية الصينية أو تركيبها، لذلك تكهن بعض الأكاديميين والمسؤولين الرسميين الأمريكيين والروس في عامي 2011–2012 بأن الترسانة النووية الصينية يمكن أن تكون اكبر بكثير مما قدر سابقاً والتي يمكن أن تشمل ما يصل إلى 1600 – 3000 رأس حربي لأنها ربما اخفت رؤوساً حربية وقذائف في منشآت تحت الأرض[2].

وتتألف ترسانة القذائف الباليستية الصينية ذات القدرات النووية من قرابة 144 قذيفة من ستة أنواع مختلفة ويجري إحلال القذيفة الباليستية DF-21 الأحدث المتوسطة المدى، وهي قذيفة متنقلة على الطرقات ذات وقود صلب ومرحلتين، محل واحدة من أقدم القذائف الباليستية الصينية وهي القذيفة الباليستية المتوسطة المدى DF-3A Dong Feng - 3A ذات الوقود السائل والمرحلة الواحدة لتصبح القذيفة الجديدة رادعاً نووياً إقليمياً، بالإضافة إلى ذلك تنشر الصين قاذفات باليستية متنقلة

(1) مايكل أي. براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 66.

(2) فيليب شل، هانز م. كريستنسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 414–416.

على الطرقات عابرة للقارات ذات وقود صلب ومراحل ثلاث من نوع DF-31 وهي قادرة على بلوغ غرب الولايات المتحدة (الاسكا) وروسيا وأوروبا، ويجري إحلالها بالتدريج محل القذائف الباليستية العابرة للقارات الهرمة DF-4 ذات الوقود السائل، وتقوم الصين أيضاً بتوسيع البرنامج الخاص بقذائفها الباليستية المتوسطة المدى DF-21 وقد نشرت قذائف باليستية متوسطة المدى مزدوجة القدرة (أي إنها تمتلك قدرة تقليدية وأخرى نووية) من نوع DF-15 - DF-21C[1].

(وفيما يأتي بعض مؤشرات القوة العسكرية للصين مقارنة ببعض الدول الكبرى وهي كالآتي):

(1)

جدول (مكرر)

أهم مؤشرات معيار القوة العسكرية وفقا لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد لعام 2012 بالمليون دولار

القوى العالمية	الإنفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي القوة البشرية النظامية في القوات المسلحة	الترتيب العالمي للقوة النيرانية في القوات المسلحة	إجمالي عدد حاملات الطائرات	إجمالي عدد طائرات القتال	إجمالي عدد القطع البحرية الرئيسة	امتلاك قدرات فضائية عسكرية
الولايات المتحدة	4,12	1,520,100	1	11	2851	173	+
روسيا	3,06	845,000	2	6	1372	96	+
الصين	**1.24**	**2.285.000**	**3**	**1**	**1455**	**118**	-
الإتحاد الأوروبي	1,52	2,206,000	5	5	2618	670	-
الهند	1,98	1,325,000	4	1	618	43	+
اليابان	0,99	247,450	17	2	552	50	-

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 61. أشير إلى هذا الجدول في صفحة رقم (55) من هذه الدراسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصين تأتي في مجال الإنفاق الدفاعي بالدرجة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا وفي إجمالي القوات المسلحة تأتي الأولى وفي القوة النيرانية تأتي الثالثة أيضاً بعد الولايات المتحدة وروسيا، أما في عدد حاملات الطائرات فإنها تتساوى فيها مع روسيا وتأتي بالدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة، وفي عدد الطائرات المقاتلة تأتي بالدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة، وفي مجال القطع البحرية فتأتي أيضا بالدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة، وفي مجال القدرات الفضائية فهي نتيجة سلبية.

جدول (22)

الإنفاق العسكري للصين والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات للمدة 2010–2012

الدولة / السنة	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	720386	711402	671628
الصين	**136500**	**146200**	**157600**
روسيا	72918	78330	90646

المصدر: سام بيرلو – فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 183، 253–256. أشير إلى هذا الجدول في الصفحة 106 من هذه الدراسة.

ونلاحظ أن الإنفاق العسكري للصين في العام 2012 يأتي بالدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة وهو مؤشر جيد بالنسبة إلى الصين.

جدول (23)

القوات النووية للصين مع عدة دول للعام 2013 (جميع الأرقام تقريبية)

البلد	سنة إجراء أول تجربة نووية	الرؤوس الحربية المنتشرة	رؤوس حربية أخرى	المخزون الإجمالي
روسيا	1949	1800	6700	8500
الولايات المتحدة	1945	2150	5550	7700
فرنسا	1960	نحو 290	نحو 10	300
الصين	**1964**	-----	**نحو 250**	**نحو 250**
المملكة المتحدة	1952	نحو 160	65	225
الهند	1974	-----	110 – 90	110 – 90
المجموع		**نحو 4400**	**نحو 12865**	**نحو 17270**

المصدر: شانون ن. كايل وهانز م. كريستنسن، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 385.

ونلاحظ من خلال الجدول (23) أن الصين تأتي في مخزونها للأسلحة النووية في المرتبة الرابعة، والحقيقة أن العبرة ليست في ما تمتلكه الدولة من كم من الأسلحة النووية بقدر استطاعتها توجيه الضربة النووية وامتصاص الضربة الأولى.

جدول (24)

الموردون الكبار للأسلحة التقليدية الرئيسة ووجهاتها بحسب المنطقة (%)

للعام 2008–2012

المنطقة المتلقية	المورد					
	الولايات المتحدة	روسيا	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	الصين
أفريقيا	3	17	4	13	4	**13**
شمال أفريقيا	2	14	–	12	2	**4**
أفريقيا جنوب الصحراء	0	3	4	1	2	**10**
الأمريكيتين	6	6	17	8	28	**6**
أمريكا الجنوبية	3	6	11	4	5	**6**
آسيا وأوقيانيا	45	65	31	54	27	**74**
آسيا الوسطى	0	2	0	–	–	–
شرق آسيا وجنوب شرق آسيا	19	15	12	17	7	–
اوقيانيا	10	–	1	5	2	–
جنوب آسيا	10	36	2	6	18	**63**
جنوب شرق آسيا	7	12	15	27	0	**11**
أوروبا	18	4	35	14	10	–
الاتحاد الأوروبي	17	0	34	11	8	–
الشرق الأوسط	27	9	14	11	31	**7**

ملاحظة: – = لا شيء، 0 = < 0.5

المصدر: بول هولتوم وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 385.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن صادرات الصين من الأسلحة لمناطق التوازن التي تتناولها الدراسة هي كالآتي: في أفريقيا بصورة عامة تأتي الثانية بعد روسيا، أما في منطقة شمال أفريقيا فتأتي بالدرجة الثالثة، أما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء فتأتي بالدرجة الأولى، أما في منطقة آسيا وأوقيانيا تأتي الأولى فيها، أما في منطقة آسيا الوسطى فإن المورد الوحيد فيها هي روسيا، وفي منطقة شرق آسيا وجنوب شرق آسيا فتأتي الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ولا وجود للصين فيها، أما في منطقة جنوب آسيا فتأتي الأولى، وفي منطقة جنوب شرق آسيا تأتي الرابعة، وعلى العموم فهذه نسب ليست بالقليلة وتنم عن أن الصين تتقدم في صناعة الأسلحة وتطويرها.

المبحث الثالث

المقومات الثقافية والسياسية

إن العوامل المعنوية هي التي تحرك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدف ما، وإذا كان قياس القوة المادية صعباً فإن قياس القوة المعنوية أكثر صعوبة، وهنا تكمن أهمية القدرة في توظيف عوامل القوة المادية وغير المادية لصالح الأمة ولصالح القضايا الوطنية والقومية، فيما تتباين عناصر القوة المعنوية من شعب إلى آخر، وعندما تجتمع مقومات القوة المعنوية لدى أية دولة فإنها تصبح نموذجاً في الإبداع وخلق مستقبل واعد للدولة، ولذلك فقوة الدولة لا تظهر إلا من خلال قدرتها على التأثير في غيرها من الدول، ومن هنا فإن الدول تعمل في توظيف عوامل قوتها المعنوية لإدارة عوامل قوتها المادية ومن ثم تسخير كل هذه القدرات في سبيل تحقيق قدر اكبر من المنافع والمصالح الوطنية.

وعليه فإن المبحث الثالث تناول مطلبين، المطلب الأول: المقومات الفكرية والعلمية، إذ اشتمل على المقومات اللغوية والثقافية والحضارية، ومقومات التعليم والتقدم العلمي والتكنولوجي، أما المطلب الثاني: المقومات السياسية، واشتمل على النظام السياسي، والسياسة الخارجية.

المطلب الأول

المقومات الفكرية والعلمية

أولا: اللغة والثقافة والحضارة

1- اللغة

اللغة المستخدمة في الصين عمرها 4000 عام ومعظمها مشتق من اللغة القديمة وبعدها تحولت إلى لهجات ولغات متعددة، وفي حكم سلالة (المنغ) أصبحت (المندرين) اللغة القومية الصينية المكتوبة الكلاسيكية والمستعملة عموماً من قبل المثقفين والعلماء، وتعد دائماً لغة الرموز الصينية منذ القدم حتى الوقت الحاضر أهم وسيلة بل ويمكن القول إنها الوسيلة الوحيدة للتفاهم المتداولة في الصين وعلامة أساسية لتماثل السيكولوجية الثقافية للأمة الصينية، وبالقياس إلى الزمن المشترك تعد الرموز الرابطة الفكرية لمئات الملايين من الصينيين وهونج كونج ومكاو وتايوان وفيما وراء البحار، كما شكّلت لغة الرموز الصينية وغيرها من أنظمة الرموز الأخرى الدلالة الثقافية الخاصة بهم، وفي الوقت نفسه تضمنت الفكر الرئيس للثقافة الصينية[1].

من ناحية أخرى فقد أثرت اللغة التي يستخدمها الصينيون في ثقافتهم لذلك يقول البعض إن الرموز الصينية هي العمود الفقري للثقافة الصينية، والرموز اللغوية والعوامل الثقافية الفطرية والملامح الجديدة المميزة للثقافة الحديثة تشكل معاً عالم الحياة والأوضاع الثقافية للصينيين المعاصرين وتقوم بتنفيذ وظيفة الصورة النموذجية للشخصية القومية لدى الصينيين، ولذلك تمثل (القومية (أو)الوطنية (بالتغيير المستمر للفرد الصيني وتجسد مضمون خصائص العصر، كما تتضمن الأشياء المستقرة التي لا تتغير وتجسيداً للفكر الرئيس للثقافة القومية، والصين التي تسير اليوم على طريق التحديث تشبه بالضبط الفكر الرئيس للثقافة القومية التي أصبحت أو تصبح الآن جزءاً من النظام الثقافي الصيني والفكر الثقافي الصيني الحديث، كما أصبحت الملامح الخالدة للشخصية القومية جزءاً من الطبيعة الفكرية وتركيبة الشخصية للصينيين المعاصرين، وهي جزء من تكوينات الملامح الشاملة للأمة الصينية الحديثة[2].

(1) نجاح كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 204.

(2) وو بن، مصدر سبق ذكره، ص 60.

2- الثقافة:

عرف (فيبر) الثقافة أنها: (إسباغ المعنى والأهمية من وجهة نظر البشر على جزء محدود من الأحداث اللامتناهية وغير ذات المعنى في العالم)، وان أفضل تعبير للثقافة نراه في الحياة الدينية، وعلى الرغم من أن الثقافة هي أفكار في الغالب ضمنية لا يمكن إدراكها إلا من خلال عمل عاطفي للمخيلة، إلا أن (فيبر) أصر على أن المعتقدات والقيم أشياء واقعية مثلها مثل القوى المادية إذ من الممكن أن تغير من طبيعة الواقع الاجتماعي[1].

والصين تعد بلداً متعدد الثقافات إذ تضم عدة لغات وقوميات فضلاً عن عدة أديان ومعتقدات، أبرزها الديانة البوذية والكاثوليكية والبروتستانية والإسلامية بالإضافة إلى الديانة الطاوية، وتحتوي الصين على 56 قومية أبرزها قومية الهان، وعلى 53 لغة منطوقة ومكتوبة، فضلاً عن التنوع الفلسفي الذي يمتد تاريخه إلى 4000 سنة مشكلاً بنية الثقافة الصينية المتضمنة لجميع الأنشطة الإبداعية المتوارثة من جيل إلى آخر، مكونة بذلك نظاماً ثقافياً مستقلاً رفيعاً يتمتع بهيكل مستقر وطبيعة متجانسة على الرغم من التنوعات الدينية والقومية واللغوية والفلسفية التي يحتويها هذا النظام الثقافي[2]، وأصبحت الصين الآن بفعل مجموعة من الخصائص الثقافية والنظام التعليمي قادرة على تخريج علماء ومهندسين على مستوى عالمي في مجال الفيزياء والإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر والبيوتكنولوجي (التكنولوجيا الحيوية) وغيرها من العلوم الأخرى، وامتلكت الصين في العام 2001 ما لا يقل عن 350 ألف مهندس في تكنولوجيا المعلومات[3]، ويكفي التذكير أن الصين فتحت قرابة مائتي معهد في جميع أنحاء العالم خلال المدة 2003 – 2008، إذ حملت جميعها اسم (حكماء الصين كونفوشيوس) تدرس اللغة الصينية وآدابها وتاريخ الصين وفلسفتها والطب والمطبخ والموسيقى، وهاجسها هو إظهار دور الصين في الاكتشافات العلمية التي مهدت السبيل للنهضة الغربية المعاصرة وأبرزها اكتشاف البارود والطباعة والبوصلة والورق وغيرها[4].

---

(1) آدم كوبر، الثقافة التفسير الانثروبولوجي، ترجمة: تراجي فتحي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (349)، 2008، ص 13.

(2) عبد العزيز حمدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 13-14.

(3) دانيال بورشتاين وارني دي كيزا، التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: شوقى جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد (271)، 2001، ص 115.

(4) أندريه شيانغ، الممارسة الصينية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (18)، 2008، ص 191.

ويمكن القول إن المجتمع الصيني تنقل في خمس مراحل مهمة: مرحلة البدائية، مرحلة العبيد، مرحلة الإقطاعية، مرحلة شبه الإقطاعية، مرحلة شبه الاستعمارية ثم مرحلة الاشتراكية[1].

ويتجسد الفكر الثقافي الصيني في بعض العوامل الثقافية الخاصة التي لا تزال تشكل جزءً مهماً في النظام الثقافي التقليدي، ولا يستغنى عنها أيضاً في عملية تشكيل النظام الثقافي الحديث وتطوره في الوقت الحاضر، وتحتل مكانة مهمة للعوامل الفطرية بالنسبة للثقافة الصينية التي تؤدي دوراً مباشراً في تكوين الخصوصية الصينية، وتشتمل عوامل الثقافة الصينية الفطرية على[2]:

1. الصين وتاريخ الأمة الصينية.
2. كل الإبداعات المادية والفكرية والآثار التاريخية القديمة والمؤلفات الثقافية والآداب والفنون وغيرها.
3. المزاج الاجتماعي والعادات والتقاليد.
4. اللغة القومية.
5. البيئة الطبيعية، نظراً لأن الأجيال المتعاقبة اجتازت إعادة البناء فيها وأتيح لها الحياة من جديد لذلك تجسدت بعمق التقاليد الثقافية.

هذه الجوانب الخمسة تركت أثراً تثقيفياً للفرد الصيني جيلاً بعد جيل، وفي مجرى التاريخ الطويل اجتازت الثقافة الصينية من خلال الأنشطة الإبداعية للصينيين التوارث من جيل إلى آخر والتحول والتطور وشكلت تدريجياً الأسلوب المميز والخصائص المميزة والتقاليد والفكر الرئيس للصينيين، وقامت الشخصية القومية التي شكّلها ذلك الفكر الثقافي بتكوين نظام ثقافي مستقل رفيع يتمتع بالهيكل المستقر والطبيعة المتشابهة[3].

لذلك أصبحت إمبراطورية تانج (589–906) مركزاً للثقافة العالمية، كما صنع البوذيون لمعابدهم ومغاراتهم الصخرية تماثيل من الحجر والبرونز ورسومات جداريه وغير ذلك، وعلى المنوال نفسه شهدت الثقافة الصينية العصر الذهبي الأول لفن العمارة والرسم والموسيقى وفي المقام الأول الشعر، وهناك مجموعة من أشعار عهد (تانج) جمعت في بداية القرن الثامن عشر تضم 49000 بيت من الشعر لأكثر من

(1) نجاح كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ص 18، 167.
(2) وو بن، مصدر سبق ذكره، ص ص 59–64.
(3) المصدر نفسه.

2300 شاعر وكان شعاع ثقافة (تانج) ينتشر في جميع البلدان المتاخمة للإمبراطورية في كوريا واليابان وفيتنام إذ تبنت جميعها في ذلك العهد الثقافة الصينية الرفيعة[1].

أما فيما يخص القيم فالصين امتلكت أول نظام قيمي في التاريخ يتمتع بالأسبقية اعتماداً على اتجاه الماضي، وتجسدت هذه الأسبقية في مثالين هما: (عبارة الأسلاف وتقاليد العشيرة القوية)، ولذلك يفتقر الأسلوب الصيني إلى الأشياء الجديدة التي تحدث في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وتعد النزعة الجماعية من اتجاهات القيم الأساسية الأخرى لدى الصينيين وقرارات قاعدة العشيرة في الثقافة الصينية، والصينيين يستطيعون فقط أن يكونوا أفراداً للعشيرة ولذلك يحصلون على الوجود ومغزى الحياة من داخل جماعة العشيرة التي تعتمد على الاتجاه الجماعي وليس على الاتجاه الذاتي لتحقيق هدف النجاح، والاختيار الأنسب للفرد هو أن تكون مصلحة جماعة العشيرة الهدف النهائي له، وأما الأسرة فهي قاعدة حياة الصيني وإن اتجاه القيم من التقاليد والنزعة الجماعية جعلت الصينيين يتمتعون بالفكر الدنيوي العميق وتعاملهم مع الحياة من خلال الأسلوب النفعي الواقعي، ويفتقر الصينيون إلى مشاعر الأفكار الدينية التي تتجاوز الواقع ويهتمون بالقيم الحياتية الواقعية المحدودة، كما أن الفلسفة الصينية هي نتيجة بعض المسائل الواقعية والتي تتضمن نماذج من الأخلاق والسياسات والعلاقات الاجتماعية التي من الممكن رؤيتها في الحياة العادية[2].

3- الحضارة

نشأت الحضارة الصينية من ولايات ومدن في وادي النهر الأصفر وتعد سنة 221 قبل الميلاد هي العام المقبول بشكل عام لاتحاد الصين تحت حكم إمبراطور واحد، وقد استطاعت سلالات التاريخ الصيني المتتالية أن تطور أنظمة بيروقراطية مكنت إمبراطور الصين من السيطرة على الأراضي الشاسعة للبلاد، وادخل (تشين) موحد الصين نظاماً عاماً للكتابة في القرن الثالث قبل الميلاد استطاع من خلاله تطوير إيديولوجية دولة تعتمد على (الكونفوشيوسية)[*] في القرن الثاني قبل الميلاد،

(1) كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 22.

(2) وو بن، مصدر سبق ذكره، ص 146.

(*) ومؤسسها (كونفوشيوس) وهي فلسفة تشير تعاليمها إلى أن الإنسان خير بطبيعته وعليه فإن التربية السليمة تعني توجيه النفس البشرية نحو صنع الخير، كما أنها تحث على الطاعة والانضباط والاحترام وهيبة الوظيفة الحكومية وقداسة الإمبراطور على اعتبار انه من وجهة

وعبر تاريخها الطويل انبرت شخصيات متميزة أسهمت في تطوير البلاد وإغناء مراحلها التاريخية ومنها الإمبراطورة (لي شيمن) من سلالة (تانغ) والفيلسوف (كونفوشيوس) وشعراء أمثال (شو يوان)، ثم تعاليم منشيوس وهي الأخرى كانت مهمة وجاءت بعد (كونفوشيوس) بحدود 150 عاماً، إذ أسهمت في بلورة مبادئ جديدة عبر تطوير وتقنية مبادئ (كونفوشيوس)، وكانت هناك أيضاً تعاليم (ماو تشو) مفكر القرن الخامس بعد الميلاد الذي رسخ العقيدة الفاعلة في (الإيثار العالمي) وحب الغريب كحبهم لقبيلتهم وأسرتهم، ومثلت التعاليم (الكونفوشيوسية) القاعدة الثقافية للصين وحركتها الاجتماعية التي تميزت بأمرين هما **أولا:** العمل الجماعي في العمل الجماعي **وثانيا:** التأسيس لرعاية الإنسان وبناء أواصر التآلف مع أولئك الذين منحت لهم ثقة الحكم والتعاون معهم في إيجاد النظام حولهم[1]، وكان للصين ولفلسفتها الكونفوشيوسية تأثير قوي في السياستين الداخلية والدولية لبقية آسيا الشرقية وان ظل ما كان تعنيه بالصفة الصينية كأفضل طرق لتنظيم المجتمع والحكم عرضة للتعديل والجدل الدائمين داخل الصين نفسها بوصفها حضارة والدولة الأقوى في المنطقة[2].

أما حول الفكر الرئيس للكونفوشيوسية الجديدة في العصر الحديث فقد اشار) تشانغ جون ماي (زعيم المذهب الكونفوشيوسي إلى (أن مذهب الكونفوشيوسية في ذاكرة عامة الناس المذهب أو المقياس القديم ولكن يشير ذلك المذهب إلى التحديث الذي يعني التغيير من القديم إلى الجديد أو التوافق مع البيئة الجديدة، ولكن إذا تعمق الناس في مصدر أفكار الكونفوشيوسية يظهر لهم بجلاء أن أفكارها عبارة عن بعض المبادئ مثل: الاستقلال العقلاني الذاتي وتطور الحكمة وأنشطة التأمل ومحاسبة الذات وأسلوب التساؤل والتحليل)، وإذا كانت هذه الأفكار صحيحة فإن بعض أفكار الكونفوشيوسيين تؤدي إلى أسلوب جديد في التفكير الذي سوف يكون

نظر الشعب في ذاك الوقت هو ابن السماء، إذ يعيش المجتمع والدولة في جو من النظام والانسجام عندما يقوم كل فرد من أفراده بالدور المنوط به ضمن المجموعة وتقديم نصيبه في الالتزامات المتبادلة التي تتطلبها العلاقات الاجتماعية المختلفة. المصدر: إبراهيم الأخرس، مصدر سبق ذكره، ص 19. كذلك ينظر: كونراد زايتس، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(1) نجاح كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ص 10–11.

(2) بيتر جي كاتزنشتاين، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، ترجمة: فاضل جتكر، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (385)، 2012، ص 149.

أساس عملية التحديث الصينية[1]، فهي فلسفة اجتماعية لا تعطي اهتماماً كبيراً للطبيعة أو الميتافيزيقيا[2].

لذلك حققت أفكار (كنفوشيوس) وتعاليمه بعد موته عام 479 قبل الميلاد نجاحاً كبيراً فاق كل التوقعات التي كان يتوقعها مؤسسها، واستطاعت هذه الأفكار والتعاليم أن تسيطر على الشعب الصيني وتشكل فكره السياسي والأخلاقي والديني والتربوي أكثر من خمسة وعشرين قرناً، منذ القرن السادس قبل الميلاد وحتى القرون الحديثة والمعاصرة[3].

لقد كان (لكونفوشيوس) دور بالغ الأهمية والفعالية في خلق المدنية الصينية فقد أعلى من شأن القيم الأخلاقية والفكرية فيها، وربط الاستقامة بالمعرفة وأقام قواعد الأسرة على الفلسفة الواضحة، وهو الذي انشأ نظام الحكم الكامل الذي يحقق للبشرية السعادة والرفاهية، وكذلك تمثل الكونفوشيوسية جوهر الثقافة الصينية إذ استطاع تراثها الروحي والفكري أن يهيمن على أذهان الشعب الصيني منذ أن اقر الجميع بقوة هذا التراث إبان القرن الثاني للميلاد[4].

لذلك تعد الحضارة الصينية واحدة من أعظم حضارات العالم، وتفتخر الصين بان إقليمها الأساس خضع للحكم السياسي قبل أي امة أخرى في التاريخ كما يظهر أهل الصين موهبة عظيمة وجدية عندما تواتيهم الفرصة، وحتى عصر الثورة الفرنسية كانت الصين مجتمعاً لا يضارعه أحد من حيث المستوى والتقدم البيروقراطي والثروة كما كانت لديها مكتبات تنافس مثيلاتها ودور للعرض في مجال الفنون والأدوات والتحف اليدوية[5].

وعليه فإن الفكر الصيني هو نتاج تفاعل مستمر بين ما هو محلي وما هو إقليمي ودولي من خلال المسيرة الشاملة للثقافة الإنسانية وللحضارة الكونية الواحدة التي تشكل خلاصة عامة لمساهمة جميع الحضارات المحلية في إطار حضارة كونية جامعة، إذ يشدد الفكر الصيني على أن العقل لا يعمل منفصلاً عن الجسد، فالإنسان

(1) وو بن، مصدر سبق ذكره، ص ص 246– 247.

(2) عبد العزيز حمدي، التجربة الصينية – دراسة أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، (القاهرة: أم القرى، 1997)، ص 32.

(3) المصدر نفسه. ص 32.

(4) صلاح بسيوني رسلان، كنفوشيوس رائد الفكر الإنساني، (القاهرة: دار قباء، 1998)، ص ص 221 – 223.

(5) روس تيرل، الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد العشماوي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 7.

روح ومادة في آن واحد، ويؤمن الانسجام العضوي نفسه لنظام الكائنات على مختلف الصعد، لذلك تكثر في الفكر الصيني مصطلحات إنسانية تتكرر باستمرار مثل: تعايش، تناغم، ترابط، تكامل، فالعالم ليس جوهراً في حد ذاته بل شبكة من العلاقات المتصلة بين الكل والأجزاء من دون أن يعلو أحدها على الآخر[1].

ثانيا: التعليم والتقدم العلمي والتكنولوجي

1- التعليم:

تعد التعبئة الاجتماعية من أهم خصائص التحديث الاجتماعي الذي له دور كبير في نجاح العملية التعليمية، إذ يعرفها عالم السياسة (كارل دوينشن) أنها: العملية التي تتقوض فيها المجموعات الأساسية من الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ويصبح الناس متكيفين مع أنماط جديدة للتنشئة الاجتماعية والسلوك وهذا يعني تغييراً في قيم أفراد المجتمع التقليدية ومواقفه نتيجة الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام والاتصالات وانتشار مظاهر التمدن وارتفاع مستويات التعليم وازدياد معدل دخل الفرد وتقدم التصنيع إلى غير ذلك[2].

لذلك عمل التحديث الاجتماعي على خفض نسبة الأمية بانتظام في الصين بين البالغين من 34% في العام 1982 إلى 9% في العام 2000، وتشير الاستطلاعات إلى أن عدد الأميين بلغ 118 مليون في العام 2004، ويمثل حاملو الشهادات 96% من الشريحة العمرية المتوسطة، ويضم التعليم الثانوي حلقتين مدة كل منها ثلاث سنوات يبلغ عدد المسجلين فيها 100 مليون تلميذ والحلقة الأولى إلزامية من حيث المبدأ (لكنها غير مجانية) ويتخرج 80% من تلاميذها بالدبلوم، أما بالنسبة للحلقة الثانية فهذه النسبة لا تتجاوز 30%، كما بذلت الصين جهوداً كبيرة لاستدراك تخلفها في نشر التعليم العالي فقد تضاعف عدد طلابها بما يزيد عن أربع مرات خلال عشر سنوات ووصل حتى 13,3 مليون طالبٍ في العام 2005 وغالباً ما كان هذا التحسن السريع في عدد الطلبة على حساب النوعية[3].

---

(1) نقلا عن: مسعود ظاهر، آن شنغ، تاريخ الفكر الصيني، ترجمة: محمد حمود، كتب وقراءات، مجلة المستقبل العربي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، العدد (415)، 2013، ص ص 161-163.

(2) ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(3) فرانسواز لوموان، مصدر سبق ذكره، ص ص 48، 80.

وفي العام 2006 وسعت الحكومة هدفها من التعليم الأساسي بتوفير التعليم الأساسي المجاني تماماً لتسع سنوات دراسية بما في ذلك الكتب المدرسية ورسوم التسجيل، لذلك فإن نظام التعليم الحالي في الصين من حيث التعليم الإلزامي والمجاني لجميع المواطنين الصينيين يتألف من المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة التي تستمر لمدة 9 سنوات (سن 6–15)، وبحلول العام 2007 كان هناك 396,567 مدرسة ابتدائية و94,116 مدرسة ثانوية و2,236 مؤسسة تعليم عال في جمهورية الصين الشعبية[1].

2- التقدم العلمي والتكنولوجي

تولي الصين البحث العلمي والتكنولوجي اهتماماً بالغاً، فقد عرفت الصين أهمية التقدم العلمي والتكنولوجي في تحقيق التنمية، وتقوم الصين بعمليات تبادل ثقافي مع الدول المتقدمة للاستفادة منها، فهناك آلاف الصينيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إذ يبلغ المواطنون الصينيون الذين يدرسون في إطار برامج التبادل الثقافي 18 ألف دارس[2]، كما خصصت 3 مليار دولار من الموازنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، وفي العام 1997 تم إنشاء 53 منطقة للتكنولوجيا رفيعة المستوى ما جعل عدد المؤسسات التكنولوجية عالية المستوى تصل لما يربو على 1500 مؤسسة، من بينها60 مؤسسة مسجلة في تجارة التكنولوجيا[3]، كما تقوم الصين بإنفاق مبالغ كبيرة على الأبحاث وتطويرها، انظر جدول رقم (25)، فقد بلغ حجم الإنفاق حوالي 1.13% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي الصيني عام 2002، وحتى العام 2009 نجد أن الصين أقامت علاقات تعاون علمي وتكنولوجي مع 152 دولة ومنطقة، وأسست 56 اتحاداً من خلال بناء اتحادات إبداع التكنولوجيا الصناعية، وهي تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الاستثمار في المجال العلمي والتكنولوجي، وشهدت المدة بين 2006 –2009 انتعاشاً في طلبات براءة الاختراعات، إذ حققت نجاحاً مهماً في تكنولوجيا الجيل القادم

(1) نقلا عن: وزارة التعليم العالي، الملحقية الثقافية في الصين، على الموقع: http://cn.mohe.gov.sa/ar/studyaboard/aboutcountry/Pages/GeneralInfo.aspx,.hvm

(2) محمود خليفة جودة، أبعاد وتداعيات الصعود الصيني في النظام الدولي، أبحاث سياسية، المركز الديمقراطي العربي، 1990– 2010، على الموقع:
www.democraticac.de/wordpress/archives/4674

(3) هدى متكيس وخديجة عرفة، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، العدد (23)، 2006، ص ص 113–115.

من الإنترنت، واستطاعت بناء تلسكوب (لاموست) الأعلى من حيث معدل تجميع الطيف وأكبر تلسكوب في مجال الرؤية في العالم[1].

جدول (25)

حجم إنفاق القوى العظمى والكبرى على التعليم والبحث العلمي

القوى العالمية	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2011	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2011	عدد الجامعات ضمن أفضل 400 جامعة في العالم لسنة 2012	عدد براءات الاختراع لسنة 2011	عدد الابتكارات المسجلة من كل مليون شخص لسنة 2011
الولايات المتحدة	5,40	2,8	83	224,505	707,6
روسيا	4,10	1,1	5	29,999	212,1
الصين	**4**	**1,5**	**9**	**172,113**	**100,7**
الاتحاد الأوروبي	6,2	1	156	62,112	93,8
الهند	3,3	0,8	5	5,168	5,1
اليابان	3,8	3,4	16	238,323	1,76

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 58.

(1) محمود خليفة جودة، المصدر السابق.

المطلب الثاني

المقومات السياسية

تعد المقومات السياسية للدولة من بين أهم المقومات الأساسية التي ترتكز عليها الدول، إذ يمكّنها ذلك من التفاعل مع محيطها الخارجي وبناء الصداقات وعلاقات الشراكة والجوار، وكلما كانت الدولة ذات سياسة ناجحة ومتزنة على المستويين الداخلي والخارجي كلما زاد ذلك من تقدمها وتحقيق تطورها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم إضفاء الهيبة عليها، ويكمن ذلك من خلال تفاعل مؤسساتها مع مواطنيها في الداخل انطلاقا إلى الخارج في بناء علاقات مع كافة الدول الإقليمية منها أم الدولية وعلى المستوى الحكومي أم غير الحكومي وسواء أكان ذلك على المستوى الرسمي أم غير الرسمي.

أولا: النظام السياسي:

1- الحزب الشيوعي الصيني

تأسس الحزب الشيوعي الصيني في مدينة شنغهاي في تموز عام 1921، وهو الحزب الحاكم في الصين والممثل لمصالح الشعب الصيني كله والنواة القيادية للاشتراكية الصينية، وحكم الحزب الصين منذ العام 1949 ويسيطر المكتب السياسي على ثلاثة أجهزة مهمة وهي: لجنة الشؤون العسكرية التي تسيطر على القوات المسلحة، ومجلس نواب الشعب أو البرلمان، ومجلس الدولة الذراع الإداري للحكومة[1]، وهو طليعة الطبقة العاملة الصينية واتخذ الحزب الماركسية اللينية وأفكار (ماو تسي تونغ) دليلاً مرشداً له، وازداد عدد الأعضاء من 70 عضواً مطلع تأسيسه إلى أكثر من 40 أو 50 مليون عضو في عام 1991[2]، ويؤكد الخبراء على أن استقرار النظام السياسي في أية دولة يعد أهم مقومات صعودها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتطلب تطبيق (الديمقراطية)[*] وجود مدة انتقالية

(1) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(2) إبراهيم الأخرس، مصدر سبق ذكره، ص 220.

(*) فيما يخص الديمقراطية وانعكاساتها على سياسة الصين فإن الصين بالطبع ليست ديمقراطية والحزب الشيوعي الصيني يحتكر السلطة السياسية والبلاد تفتقر إلى حرية التعبير والقضاء المستقل والصفات الأساسية الأخرى لنظام تعددي ليبرالي، أما في ما يخص الانتخابات فإن

متدرجة في ظل التطبيق الطبيعي والطوعي حتى لا تحدث قلاقل واضطرابات قد تدفع الشعوب والصفوات المحيطة بالسلطة السياسية القيام بالثورة أو الانقلاب لإطاحة الحكومات القائمة، ولعلنا نجد أن الصين قد أجّلت بدء الإصلاح السياسي إلى مرحلة تالية إلى حين تقوية النظام الاقتصادي وكانت حجتها في هذا هو أن الشعوب لا تأكل ديمقراطية بقدر ما تحتاج إلى رغيف الخبز وتوفير الحاجات والسلع الضرورية[1].

وإذا كانت الصين تقوم على برنامج الحزب الواحد إلا أنها أحدثت تداول للسلطة بين أجيال القادة بصورة سلمية في ظل حكومة مركزية في حين إن القومية الصينية أصبحت بمثابة وحدة العيش المشترك والعنصر الأساس الذي يستمد النظام السياسي منها شرعيته[2].

وقد أدت الإصلاحات التي تمت بالسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلى نقل صلاحيات أوسع إلى الحكومات المحلية فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من القضايا مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والحفاظ على البيئة في حين تضع الحكومة المركزية الأهداف الرئيسة فإنها تترك العنان للمحليات في تطوير أساليب مختلفة لتحقيق هذه الأهداف، وعندما يثبت احد هذه الأساليب جدارته يتم اعتماده من قبل الحكومة المركزية وتعميمه في مناطق أخرى، ولا يسمح الحزب الشيوعي الحاكم بإنشاء أحزاب سياسية منافسة له كما قام بقمع وبقوة حركات دينية مثل (FALUN GONG)[*] التي من الممكن أن تشكل قاعدة مستقلة لأنشطة

الانتخابات القروية تكتنف مشكلات خطيرة تشمل المحسوبية وشراء الأصوات واختيار القادة غير الأكفاء أو الفاسدين، أما العائق الآخر فنجدة ممثلا بالسطوة التي ما زال المسؤولون يمارسونها على الحكام والتلاعب بهم عند الضرورة. المصدر: جون ثورنتون وآخرون، الصين احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية تجاه (الدول المارقة)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (78)، 2009، ص ص 8–11.

(1) نجاح كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 37.

(2) آلان جرينسبان، مصدر سبق ذكره، ص 365.

(*) فالون غونغ أو فالون دافا: هو الانضباط الروحي ظهر لأول مرة في الصين عام 1992 من خلال المحاضرات العامة على يد مؤسسها (لي هونغ جي) فهو يجمع بين ممارسة التأمل والتي تسير بخطى بطيئة كيغونغ التدريبات مع الفلسفة الأخلاقية، ويؤكد فالون غونغ الأخلاق والفضيلة في زراعة المبادئ المركزي من الصدق، الرحمة، والصبر، ويحدد كممارسة تشيقونغ المدرسة البوذية، على الرغم من تعاليمه أيضا دمج عناصر مستمدة من طاوية التقاليد من خلال الاستقامة الأخلاقية وممارسة التأمل، وظهرت (فالون غونغ) في نهاية "الطفرة *تشيقونغ*" في الصين وهي المدة التي شهدت انتشار ممارسات مماثلة من

مناهضة للحكم، ويحكم الحزب سيطرته من خلال التحكم في تعيين المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات والرقابة على الإعلام الخاص والتحكم في الخطاب الإعلامي الرسمي لمواجهة ما ينشر عبر وسائل الاتصال الإلكتروني والسيطرة على الجيش، كما أن الصين هي دولة واحدة تتعدد بداخلها النظم وان الحزب الحاكم تتعدد بداخله الاتجاهات والرؤى وان كانت تتركز في مجموعتين رئيسيتين **الأولى:** إصلاحية والتي يترأسها رئيس الصين الحالي ورئيس وزرائه التي تأتي من خلفيات اجتماعية متواضعة نسبياً، **والثانية:** هي مجموعة الأمراء الصغار وهي تتشكل من أبناء القيادات الحزبية والحكومية السابقة التي لها خلفية اجتماعية واقتصادية متميزة وتتمتع بنفوذ سياسي واجتماعي وعلاقات وثيقة فيما بينها[1].

أما فيما يتعلق بالسياسة الاستراتيجية العامة للبلاد فإن المؤتمر العام للحزب الذي يعُقد مرة كل خمسة أعوام هو الجهة المعنية بتحديدها، وتعد توجيهات عامة تسير عليها الحكومة بمختلف هيئاتها وأجهزتها التنفيذية وحتى التشريعية والقضائية، فيما يجتمع المكتب السياسي للحزب مرة واحدة في الشهر، وتعقد اللجنة المركزية للحزب – وعدد أعضائها 376 عضواً – اجتماعاً موسعاً مرة واحدة أو أكثر كل عام لمتابعة عمل الدوائر المعنية أو لاتخاذ قرارات جديدة وفق التطورات والمستجدات، وبالنسبة للسياسة التكتيكية اليومية سواء الخاصة بالوضع الداخلي أو بالتطورات على الساحة الدولية وعلاقات الصين الخارجية فإنها موكلة إلى الجهات التنفيذية المعنية كل بما يخصه[2]، وان من أهم أجهزة الحزب الشيوعي الصيني ما يلي[3]:

التأمل، وتمارين بطيئة الحركة والتنفس المنظم، وقد وصف الأكاديميين الغربيين (فالون غونغ) كتخصص تشيقونغ هي "الحركة الروحية" استنادا إلى تعاليم مؤسسها، وفي 20 تموز عام 1999 بدأت قيادة الحزب الشيوعي حملة ودعاية متعددة الأوجه تهدف إلى القضاء على هذه الممارسة، وفي أكتوبر 1999 أعلنت الصين (فالون غونغ) منظمة هرطقة تهدد الاستقرار الاجتماعي، ويعتقد أن مئات الآلاف قد سجنوا خارج نطاق القضاء، والممارسون لها في الاعتقال يخضعون للسخرة، والاعتداء النفسي والتعذيب، وأساليب قسرية أخرى، المصدر: متاح على الموقع: http://www.falundafa.org

(1) كارن أبو الخير، الخصوصية الصينية هل تنجح قيادات بكين في إدارة (تحولات مصيرية)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012، ص ص 161 – 162.

(2) عزت شحرور، صناعة القرار في الصين. مراكزها وتطورها، قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 5. على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(3) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 33.

أ- المكتب السياسي:

ويبلغ عدد أعضاءه 24 عضوا، ولكن السلطة الحقيقية تكمن في لجنته الدائمة المكونة من تسعة أعضاء إذ تعمل كمجلس وزراء مصغر وتضم أقوى زعماء البلاد نفوذاً.

ب- اللجنة الدائمة للمكتب السياسي:

شهدت عملية صناعة القرار السياسي في الصين تحولاً واضحاً بانتقالها من قبضة الفرد إلى يد قيادة جماعية على الرغم من أن) جيانغ زيمين (عاد ليمسك بزمام أعلى ثلاثة مناصب قيادية لأول مرة منذ رحيل (ماو تسي تونغ)، وهي رئاسة الحزب والدولة واللجنة العسكرية المركزية والممثلة بأعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب والمتكونة من ٩ أعضاء تم تقليصها إلى سبعة أعضاء خلال المؤتمر العام الثامن عشر في تشرين الثاني من عام 2012، ورغم ذلك كله ظلت عملية صناعة القرار تتسم بالمركزية والذكورية إذ لم تستطع أية امرأة دخول الحلقة الضيقة للجنة الدائمة للمكتب السياسي منذ تأسيسها[1].

ثانيا: السياسة الخارجية (المبادئ والأهداف)

1- مبادئ سياسة الصين الخارجية:

تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وخلق بيئة أمنية آمنة، وتسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على المبادئ الآتية[2]:

- التعايش السلمي.
- احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.
- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.
- عدم الاعتداء على سيادة الدول.
- التعامل مع الآخرين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.
- تقوية التضامن مع الدول النامية، وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة.

(1) عزت شحرور، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(2) La politique exterieure independante et pacifique de chine. on: http://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/wjzc/639/t1396.shtm

ومن جانب آخر فقد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق(جيانغ) المبادئ الرئيسة لسياسة الصين الخارجية من خلال مراقبة الوضع الدولي بثبات، والتشبث بالموقع الدولي للصين وهو التركيز على فكرة السيادة[1].

2-أهداف السياسة الخارجية الصينية:

تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية مستقلة تهدف إلى صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة، إذ تقوم على:[2]

1. حماية المصالح المشتركة للدول، إذ ترغب في مشاركة المجتمع الدولي لبذل الجهود للتعددية القطبية في العالم، ولدفع تعايش القوى المتعددة في وئام، والمحافظة على استقرار المجتمع الدولي.
2. تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل، إذ يجب أن تحترم كافة الدول بعضها بعضاً، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة، وتسوية النزاعات بين الدول من خلال الحوار دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها.
3. مقاومة الإرهاب بشتى أنواعه وأشكاله، إذ تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد والمعالجة الجذرية للأعمال الإرهابية والعمل على اجتثاث جذوره.
4. تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة انطلاقاً من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب بغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الأيديولوجية.
5. تعزيز علاقات حسن الجوار وتعزيز التعاون الإقليمي.
6. تقوية التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والمساعدة والدعم المتبادلين وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعليته.

---

(1) وليد سليم عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)، ص 30.

(2) عبد الصمد سكان، العالم العربي والصين – التكاليف في ظل التغيرات الخارجية، تقرير عن زيارة الصين للمشاركة في ملتقى العالم العربي والصين، المعهد الصيني للدراسات الدولية، بكين حزب العدالة والتنمية، الرباط، بتاريخ 6 حزيران 2013، ص 3.

7. المشاركة الفعالة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.

وفي 16 كانون الأول من عام 2013 حدد وزير الخارجية الصيني (وانغ يى) أولويات الصين الدبلوماسية لعام 2014، بما في ذلك تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى – الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي– التي يجب أن تتسم بتفاعلات إيجابية وتنمية صحيحة وإقامة علاقات أوثق مع دول الجوار، وتعزيز التعاون مع القوى النامية الأخرى، وأضاف (وانغ) إن الصين سوف تصر على إزالة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية وستكافح من أجل استئناف المحادثات السداسية الخاصة بالقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، وقد أكد (وانغ) على الصداقة التقليدية للصين مع الدول النامية الأخرى مشيراً إلى أن الصين سوف توسع التعاون مع إفريقيا وتنفذ التزاماتها بالمساعدات وتدفع من اجل إحراز تقدم جديد في العلاقات التجارية والاقتصادية مع إفريقيا، كما تعهد بتعزيز محادثات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف والارتقاء باتفاقية التجارة الحرة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا ودفع المحادثات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة بين الصين وجمهورية كوريا واليابان[1].

وتدعو الصين إلى تحقيق مبدأ العدالة في العلاقات الدولية وتنوع أنماط التنمية، إذ يجب أن تتبادل كل الحضارات والأنظمة الاجتماعية طرق التنمية المختلفة في العالم، وأن تستفيد من بعضها في عملية المنافسة والمقارنة، وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانباً، وأن تقرر مختلف الشعوب شؤون دولها الخاصة، وأن تتشاور مختلف البلدان على قدم المساواة في الشؤون الدولية.

ونخلص من كل ما تقدم أن لعوامل القوة المادية وغير المادية دوراً كبيراً في الإسهام بمكانة الدولة في النظام الدولي، كما أن لعامل التأثير دوراً كبيراً في سلوكيات الدول بالشكل الإيجابي أو السلبي إذ يعد انعكاساً لممارسة القوة، فمن خلال العوامل المادية تستطيع الدولة أن تصبح ذات سياسة نشطة ومشاركة فعالة في القضايا الدولية كما أنها تصبح أكثر انغماساً في الشؤون الدولية بعد أن تستغلها الدولة أي (العوامل المادية) وتسخّرها في خدمة مصالحها.

(1) بيان وزير الخارجية الصيني في 17–12–2013 يحدد الأولويات الدبلوماسية للصين لعام 2014 على الموقع: http://arabic.china.org.cn

وبذلك فإن الاقتصاد القوي الذي يتمتع بمعدلات نمو سريعة يتجه بالدولة للتفكير في بناء قوتها العسكرية، ومتى ما شعرت الدول بصلابة قاعدتها الاقتصادية والعسكرية انعكس ذلك إيجاباً في محاولتها لتعديل الأوضاع الإقليمية أو العالمية أو الاثنتين معاً.

وبالنسبة للصين فإنها تبذل جهوداً كبيرة للتعامل مع قضاياها الإقليمية ومحيطها الدولي بأسلوب ينم عن رغبتها في التعامل السلمي وعدم إثارة المشاكل لا سيما مع جيرانها، وبذلك فقد أصبحت الصين اليوم أكثر مسؤولية وتحملاً للقضايا الدولية من خلال مشاركتها ودخولها في المنظمات الدولية والإقليمية لا سيما بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، فقد أثبتت الصين أنها عضو مسؤول في المنظومة الدولية وتحمل الأعباء الدولية ذات الطابع الاقتصادي على وجه الخصوص، فقد عملت الصين على نموها الاقتصادي وتحديثه، ومن ثم فإن هذا العامل – عامل التحديث – انعكس إيجاباً على باقي عوامل القوة لها من نمو ومعالجة لكافة القضايا والمشاكل التي كانت تعاني منها في السابق مثل الفقر، كما اتجهت في تطوير الزراعة والصناعة والتجارة والاستثمار الأمر الذي أدى بها إلى احتلال المرتبة الثانية عالمياً، والأولى عالمياً بالاحتياطي النقدي، وبذلك أصبحت الصين قوة اقتصادية كبيرة.

وعلى هذا الأساس فقد انعكست عوامل القوة المادية لصالح عوامل القوة غير المادية بشكل إيجابي وكبير تمكنت من خلاله الصين أن تؤدي دوراً بارزاً في النظام الدولي من خلال مشاركتها للقضايا الدولية بدبلوماسيتها الفعالة وسياستها الخارجية المبنية على توثيق العلاقات الدولية على أساس مبدأ المساواة بين الدول ضمن خطة استراتيجية مدروسة ومحسوبة بما يسمى استراتيجية الخطوة خطوة.

الفصل الثاني

النظام الدولي بعد عام 2001

المبحث الأول: هيكلية النظام الدولي

المبحث الثاني: تحولات النظام الدولي

توطئة

شهد النظام الدولي تغيرات عدة في نمط وانساق علاقات القوى بأطرافه وطبيعة العلاقة فيما بين الفواعل أنفسهم، ورغم التطورات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي وتسارع الأحداث وترابطها وتداخلها ضمن المنظومة الدولية إلا انه حدثت هناك تحولات كبيرة أثرت في النسق الدولي وحركته الدراماتيكية نتيجة الحرب العالمية الثانية وظهور قطبين رئيسين في النظام الدولي (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي سابقاً) الأمر الذي شكل نظاماً دولياً امتد حتى العام 1990 على أساس توازن القوى الدولي، وعلى هذا الأساس برزت الولايات المتحدة كقطب دولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاَ) في العام 1991، وعليه شهد النظام الدولي تفرداً بقرارات أحادية الجانب الأمر الذي أدى إلى خلق أزمات دولية متكررة. وعليه سيتم دراسة هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول

هيكلية النظام الدولي

بسبب التطورات الهائلة التي يشهدها عالم اليوم من تكنولوجيا وتقنية عالية في مجال الاتصالات والكم الهائل من المعلومات أدى كل هذا إلى عدم قدرة أي دولة من أن تدير لوحدها شؤون العالم من دون مشاركة دولية في ظل المشاكل المتأزمة من انتشار أسلحة الدمار الشامل والاحتباس الحراري والهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان ومحاربة الفقر والكوارث الطبيعية والمشاركة السياسية والديمقراطية وقضايا المرأة... الخ، وفي ظل عودة وصعود دول واحتلالها مكانة كبيرة في النظام الدولي، وظهور المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية التي أصبحت سمة من سمات هذا النظام، وفي ظل التكامل والاندماج الاقتصادي وفتح الأسواق بوجود مؤسسات دولية ذات طابع رأسمالي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة أسهمت هذه القضايا وهذه المؤسسات في تغيير بنية النظام الدولي وطبيعة المشاركة فيه.

وعلى هذا الأساس قسم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: تناول القوى الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي ومقومات القوة، في حين تناول المطلب الثاني: المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية الفاعلة في النظام الدولي.

المطلب الأول

القوى الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي ومقومات القوة

إن الفاعل الدولي لكي يكون مؤثراً لا بد أن يستند إلى مجموعة من الشروط تضفي عليه درجة من المصداقية، فالدولة تؤثر في غيرها من الدول بفعل قدرتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية فحسب كما يذهب الاتجاه التقليدي في التفسير وإنما تشمل كل قدراتها المادية وغير المادية، وعندها تفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين بما يتناسب وأهدافها في السياسية الخارجية وعلى نحوٍ يضمن حماية وتحقيق مصالحها القومية، فالدول تتوزع استناداً إلى معيار القوة إلى نوعين، فهناك دول إما أن تتوزع توزيعاً متوازناً بين الأركان الثلاثة للقوة، القوة العسكرية) العنف (والقوة الاقتصادية (الثروة) والقوة التكنولوجيا والتقنية والثقافية) المعرفة)، وإما أن يكون توزيعاً غير متوازنٍ، أي أن بعض الدول تستحوذ على اثنين من مصادر القوة أو على مصدر واحد فقط، لذلك فالقوى الرئيسة والفاعلة في النظام الدولي تسعى دائما للاستحواذ على عوامل القوة الثلاثة ليمكنها ذلك مزيداً من السيطرة والهيمنة ومن ثم فرض إرادتها على باقي الدول.

وعليه فإننا سوف نتناول في هذا المطلب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي كفواعل رئيسة في النظام الدولي.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

تملك الولايات المتحدة الأمريكية مزيجاً مركباً من القوة العسكرية والاقتصادية والمعرفية بما لا نظير له في الإمبراطوريات القديمة والحديثة، ولعل أهم ما يميزها قياساً بسابقاتها هو تفوقها العسكري الهائل وامتداد نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي الواسع إلى سائر العالم، وقد ساعدت ظاهرة العولمة التكنولوجية والمعلوماتية وانتشار وسائل الاتصال الحديثة على تعميم النموذج الأمريكي بما لم يتح لأي إمبراطورية سابقة إذ كانت الهيمنة جزئية ولم تشمل العالم كله، وإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الزاوية العسكرية يتبين لنا أنها تحوز مواصفات القوة الكبرى في عالم اليوم سواء أكان ذلك من ناحية الإنفاق العسكري أو التسلح أو من الناحية الاقتصادية على حدٍّ سواء، وعليه فإن مقومات القوة للولايات المتحدة الأمريكية ترتكز على الآتي:

1- الموقع والمساحة:

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في القسم الشمالي من القارة الأمريكية، ويحدها من الشرق المحيط الأطلسي ومن الشمال كندا ومن الغرب المحيط الهادئ ومن الجنوب المكسيك والخليج المكسيكي، وتبلغ مساحتها 9,363,000 كلم^2، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عالمياً[1].

وهي بهذا تقترب من مساحة القارة الأوروبية 10 ملايين كلم^2، وهذه الرقعة الشاسعة التي كانت تشكل في وقت ما عائقاً أمام الاستيطان والتعمير أصبح اليوم لها وزنها في السياسة الدولية[2]، أما من حيث الأبعاد فهي تمتد على مسافة 4500 كلم^2 من الشرق إلى الغرب و2500 كلم^2 من الشمال إلى الجنوب، وأما بالنسبة إلى الحدود فحدودها مع كندا 8892 كلم2، ومع المكسيك 3326 كلم2، ومع كوبا 29 كلم^2، وان طول الشريط الساحلي لها هو 19924 كلم2[3]، ينظر خريطة رقم (3).

وتتنوع المظاهر الطبيعة في الولايات المتحدة كما تتنوع أشكال الحياة النباتية والحيوانية فيها، وتتجه المحاور الرئيسة للتضاريس من الشمال إلى الجنوب بحيث تتوغل شمالاً في كندا وجنوباً في المكسيك، ويشكل اتجاه التضاريس حاجزاً صعباً أمام حركة السكان وطرق المواصلات من الشرق إلى الغرب[4].

وتمتلك الولايات المتحدة معظم أنواع المناخ بسبب مساحتها الكبيرة وتنوعها الجغرافي، والتنوع البيئي فيها كثيراً إذ يوجد نحو 17,000 نوع من النباتات الوعائية في البلاد وأكثر من 1,800 نوع من النباتات الزهرية في هاواي، وتمثل الولايات المتحدة أول قوة زراعية على المستوى العالمي سواء من حيث الإنتاج أم من حيث الصادرات إضافة إلى تميز الأراضي الخصبة فيها والمناخ المناسب، كما تمتلك الولايات المتحدة ثروات كبيرة من الموارد المنجمية ومصادر الطاقة من بترول وغاز طبيعي وفحم ويورانيوم، وعلى الرغم من هذه الثروة الطائلة فإنها من أكثر البلدان استيراداً للمحروقات في العالم، بالإضافة إلى ذلك فإنها تتميز بتصنيع كبير إذ

(1) محمد صلاح، الولايات المتحدة الأمريكية دراسة طبيعية وبشرية، على الموقع: www.onefd.edu.dz/3ass/fichiersPDF/322

(2) تفسير القوّة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكيّة، مصدر سبق ذكره.

(3) متاح على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

(4) تفسير القوّة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكيّة، المصدر السابق.

تحظى بأهم المنتجات الصناعية على مستوى العالم ويعود هذا النجاح إلى قدرتها على التجديد واستخدام التقانة (التكنولوجيا) الحديثة ووجود اليد العاملة المؤهلة لذلك، وهي أكبر الدول تصديراً واستيراداً ومع هذا تبقى ديونها أعلى الديون على المستوى العالمي[1].

(1) محمد صلاح، مصدر سبق ذكره.

خريطة (2) موقع الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : http://www.reefnet.gov.sy/reef/index.php?option=com_atlas&view

2- النظام السياسي:

تتكون الولايات المتحدة الأمريكية بفعل اتحاد يجمع 50 ولاية وعاصمتها واشنطن منهما ولايتان لا تتصلان براً بسائر الولايات وهما (ألاسكا وجزر الهاواي)، والنظام السياسي فيها نظام فيدرالي ورئيس الدولة يتم انتخابه في استفتاء عام لمدة أربع سنوات، وتتألف السلطة التشريعية فيها من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ويضم مجلس الشيوخ مائة عضو فيما يضم مجلس النواب 435 عضواً[1].

ويتكون النظام السياسي في الولايات المتحدة من أجهز عدة أهمها ما يأتي:[2]

أ- الكونجرس:

جهاز تشريعي يتكون من مجلسين يضم 435 عضواً في مجلس النواب ومائة عضو في مجلس الشيوخ وينتخب أعضاء مجلس النواب بواسطة المناطق الانتخابية في ولاياتهم، بواقع ممثل واحد عن كل منطقة، وتحظى كل ولاية بعضوين فقط في مجلس الشيوخ تنتخبهما الولاية بأسرها، ولما كان هناك خمسون ولاية فإن هناك مائة عضو في مجلس الشيوخ، مدة العضوية في مجلس النواب سنتان وفي مجلس الشيوخ ست سنوات ومع ذلك فإن ثلث عدد أعضاء مجلس الشيوخ يتم تجديد انتخابهم كل سنتين، أما بالنسبة إلى مجلس النواب فيعاد انتخاب المجلس بكاملة كل سنتين، وطبقاً للدستور الأمريكي يجب أن يكون أعضاء مجلس النواب قد بلغوا سن الخامسة والعشرين على الأقل، وان يكونوا مواطنين أمريكيين لمدة لا تقل عن سبعة أعوام، أما بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ فيجب أن يبلغوا على الأقل سن الثلاثين وان يكونوا مواطنين أمريكيين لمدة لا تقل عن تسع سنين ويجب كذلك على أعضاء الكونجرس أن يكونوا من المقيمين بالولاية التي انتخبوا فيها غير انه لا يشترط بالنسبة لأعضاء مجلس النواب أن يكونوا مقيمين بمناطقهم الانتخابية، إلا انه من النادر أن يكون الممثل النيابي على معرفة تامة بأبناء المنطقة المحلية التي يمثلها ومشاكلهم.

---

(1) الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، تفسير القوّة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكيّة، على الموقع: http://www.onefd.edu.dz

(2) لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)، ص ص 153، 155، 174.

ب- الرئاسة:

حدد الدستور الأمريكي في المادة الثانية من الفقرة الأولى ثلاثة مؤهلات يجب أن تتوفر في الرئيس، فرئيس السلطة التنفيذية يجب أن يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً على الأقل وان يكوناً مواطناً أمريكي بالميلاد وان يكون مقيماً بالولايات المتحدة لمدة أربعة عشر عاماً على الأقل، وتتضمن المادة الثانية من الدستور وصفاً موجزاً للسلطات الرئاسية وأربع فقرات قصيرة تخول الرئيس على التوالي السلطة التنفيذية وتقيم سيطرته على الشؤون الخارجية من خلال دورة كقائد أعلى للقوات المسلحة وسلطات عقد المعاهدات وتحدد مسؤوليته في اطلاع الكونجرس (بحالة الاتحاد) و(الاهتمام بتنفيذ القوانين بأمانة) وتغطي إجراءات الاتهام التي من خلالها يمكن أن يعزل الرئيس من السلطة، ويرسم الرئيس السياسة العامة وله سلطة البت والقرار في كل خططها وبرامجها، ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس وهو من الناحية القانونية رئيس مجلس الشيوخ، ونظراً لبنية النظام الرئاسي إذ لا وجود لمجلس وزراء يهيمن على مصالح الدولة ويقرر السياسة العامة فيها ولا وجود لمبدأ التضامن الوزاري عن القرارات والسياسة العامة فلا يتحمل الرئيس ووزراؤه المسؤولية إلا أمام الشعب الذي انتخبه، كما إن الإطار الدستوري يمنح الرئيس سلطات واسعة في السياسات العامة إذ يؤدي دوراً مهيمناً ليس في إدارة الحكومة فحسب بل في العملية التشريعية أيضاً، كما إنه يتمتع بحق الاعتراض نقض الفيتو وهذه الصلاحية جعلت منه قوة كبيرة في الجانب التشريعي، فمشروع قانون يتم نقضه من جانب الرئيس لا يصبح قانوناً ما لم يتم كسر هذا النقض من قبل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، إضافة إلى هذا فإن الدستور الأمريكي يخول الرئيس عدداً من السلطات في الجانب القضائي من خلال تخويله إصدار القرارات في شأن تعيين قضاة المحكمة العليا بعد مصادقة مجلس الشيوخ عليها، وكذلك الحال في المجال الدبلوماسي إذ كثيراً ما يحدد الرئيس برامج السياسة الخارجية وإبرام الاتفاقيات، ولكن القرار الدبلوماسي للرئيس مقيد بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ لا سيما في حالة عقد الاتفاقيات أو قرارات تعيين السفراء في الخارج والاعتراف بالدول الأخرى[1].

(1) نصر محمد علي، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص ص 228-229.

ج- القضاء:

يتألف الجهاز القضائي في الولايات المتحدة من المحكمة العليا بوصفها ممثلة لهرم السلطة القضائية لمحاكمها وهي محاكم قانونية تتولى النظر في قضايا القانون العام، ومن تلك المحاكم محكمة الادعاءات ومحكمة التجارة الدولية ومحكمة الضريبة، وبشكل عام فإن البنية الأساسية للجهاز القضائي في الولايات المتحدة تتكون من ثلاث محاكم هي: المحكمة العليا وثماني محاكم داخلية وإحدى عشرة محكمة استئناف، وحسب الدستور الأمريكي فإن المحكمة الفيدرالية العليا هي السلطة القضائية العليا في البلاد وتتألف من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ، ولضمان استقلالية الهيأة القضائية يكون تعيين القضاة التسعة مدى الحياة يتقاضون تعويضات مادية عن عملهم بمقتضى الدستور، ومن الناحية البروتوكولية فإن رئيس المحكمة العليا هو ثان شخصية رسمية بعد رئيس الدولة[1].

وبهذا يعد النظام السياسي في الولايات المتحدة عامل قوة لها في سياستها الخارجية وفي إدارة العلاقات الدولية من خلال تماسكه وتداخل سلطاته ومن خلال المؤسسات المرتبطة بالرئاسة وبالسلطات الممنوحة لها وبيروقراطية القرار السياسي وبقوته القانونية.

3- العامل الاقتصادي:

يعتمد نجاح البناء الاقتصادي للولايات المتحدة على العامل السكاني بالأساس، والذي يأتي في المرتبة الثالثة عالمياً (319,020,000)[*] مليون نسمة، وعليه فهي تملك سوقاً استهلاكية داخلية واسعة، وتظهر الفعالية في الشعب الأمريكي بما يملكه من طاقات خلاقة تتمثل في الأيدي العاملة المدربة على وسائل الإنتاج الحديثة، بالإضافة إلى الطاقات المبدعة المهاجرة من العالم الثالث، ولقد انعكس كل ذلك على النجاعة في تسيير المؤسسات الاقتصادية الأمريكية، إن القوة المالية الأمريكية وهيمنة مؤسساتها وشركاتها على الإنتاج والتجارة العالمية قد حقق لها مركز القيادة في الاقتصاد العالمي بدون منازع وسهل لها عملية التخطيط لعولمة الاقتصاد والتجارة والخدمات، وتعد الصناعة من أهم النشاطات الاقتصادية فيها إذ تسهم

(1) المصدر نفسه. ص 248.

(*) مجموعة البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي، 2015، على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

بـ 18% من مجمل الدخل القومي ويعمل بها أكثر من 16% من اليد العاملة[1].

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع استراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو تعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة العالمية للتجارة الحرة (الجات)، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية[2]، إن قوة الولايات المتحدة في هذه المنظمات تنبع من خلال قوتها التصويتية[3].

وبالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، إذ من المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 20% بحلول العام 2025 ما يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سناً سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي[4].

وقد تناولنا العامل الاقتصادي فيما سبق في الفصل الأول ضمن جداول.

5- العامل العسكري:

تأتي أهمية القوة العسكرية إجمالاً من كونها تمثل احد العناصر الأساسية في تحديد مركز الدولة ومكانتها في النظام الدولي فضلاً عما تمثله من مفتاح للأمن والاستقرار، ويكاد الرأي يتفق على أن الولايات المتحدة تمتلك من القدرات العسكرية المتنوعة ما يجعل من الصعب مقارنتها بأية قوة أخرى في الماضي أو الحاضر وربما حتى في المستقبل، إذ تقترن قوة الولايات المتحدة العسكرية من الناحية التقليدية بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة[5]، أما فيما يخص الإنفاق العسكري فقد انخفض بنسبة 1% في العام 2011، فيما انخفض في العام 2012

(1) الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، مصدر سبق ذكره.

(2) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990)، ص ص 104-105.

(3) حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (127)، 1997، ص 119.

(4) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، دراسات دولية، مركز الدراسات دولية، بغداد، العدد (42)، 2009، ص 156.

(5) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 162.

بنسبة 6.5%، ولكن الإنفاق الذي بلغ 685,3 مليار دولار في العام 2012 لا يزال أعلى بنسبة 69% بالقيمة الحقيقية من إنفاق عام 2001 والذي شكل بداية الحرب على الإرهاب كما تدعي في كل من أفغانستان والعراق في عام 2003[1]، وقد أدرجت السقوف المحددة لإنفاق العسكري التقديري في اقتراح الموازنة الدفاعية للسنة المالية 2013 الذي قدم في شباط 2012 وهو يقترح خفض الموازنة الدفاعية الأساسية (إي باستثناء العمليات الطارئة وراء البحار) بمقدار 259 مليار دولار في المدة (2013– 2017) على أن يصل إجمالي الخفض إلى 487 مليار دولار في غضون الأعوام العشرة مقارنة بالخطط السابقة[2]، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر انتشاراً عالمياً، فهي تنشر بما يربو على نصف مليون ما بين عسكريين واستخبارات وتقنيين عسكريين في مختلف إرجاء العالم تقريباً، وإلى جانب ذلك تنفرد بالسيطرة على البحار والمحيطات من خلال إنشاء 13 قاعدة بحرية قوامها 13 بارجة حربية وحاملة طائرات عملاقة فضلاً عن قواعد الرصد والتجسس الكثيرة والموزعة على البحار واليابسة، كما أن الولايات المتحدة تمتلك ما يربو عن 702 قاعدة حربية في الخارج تتوزع بما يقرب من 130 بلداً من بلدان العالم، وهي إلى جانب ذلك تمتلك 6000 قاعدة حربية داخل الأراضي والمياه الأمريكية، وفي إطار هذه الاستراتيجية العسكرية تم نشر مزيد من القواعد العسكرية من بينها قواعد هي بصدد التشييد في العراق فضلاً عن قواعد عسكرية أخرى في الكويت تمتد على مساحة 1600 ميل شمال الكويت[3].

إن ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمثل هذه القدرة العسكرية الكبيرة لا يرجع فقط إلى حجم الإنفاق العسكري الكبير وتطور هذه المؤسسة فحسب، وإنما يرجع أيضاً إلى الغاية النهائية من الاستراتيجية العسكرية العليا، إذ ترمي إلى فرض الهيمنة على النظام الدولي والتأثير الفاعل في البيئة الدولية بما يخدم مصالحها ونظرتها الإمبراطورية المستقبلية[4].

وما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة تعد دولة منتجة وليست مستهلكة في آلتها العسكرية، وقد أخذت الصناعة الأمريكية في هذا الجانب تحتل المرتبة

(1) اليزابيث سكونز، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 191.

(2) المصدر نفسه، ص 193.

(3) رفيق عبد السلالم، مصدر سبق ذكره، ص ص ص 4، 39، 126.

(4) أحمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (171)، 2008، ص 132.

الأولى عالمياً سواء من ناحية حجم الإنتاج أو من ناحية تصديرها للأسلحة، وبذلك غدت واحدة من مسببات الدخل القومي الأمريكي بفضل صادراتها التسليحية للعالم، أما على صعيد التكنولوجيا العسكرية فإنها تملك مجمعاً صناعياً ضخماً يعمل فيه أكثر من 30% من المهندسين في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية يعملون على تطوير وإدخال التقنيات الإلكترونية للأسلحة العسكرية ليظهر لدينا ما يسمي بالأسلحة الذكية والأسلحة ذات التحكم عن بعد والطائرات بدون طيار، الأمر الذي جعلها أفضل من ناحية تقليل الخسائر البشرية ومن ناحية الدقة في إصابة الهدف، فضلاً عن قوتها التدميرية إلى جانب تقليل نسبة التكلفة[1]. وقد تناولنا العامل العسكري فيما سبق في الفصل الأول ضمن جداول.

6- العامل الثقافي والتكنولوجي:

أ- العامل الثقافي:

أما على الصعيد الثقافي ومفردات القوة الناعمة فإن الولايات المتحدة تظل الأكثر نفوذاً وتأثيراً في شعوب العالم، فاليوم هناك عشرات الملايين من البشر ممن تأثروا بالنموذج الأمريكي من خلال وسائل الاتصال الحديثة الواسعة الانتشار، أما على صعيد الاقتصاد فقد أتيح لها استخدام الدولار كعملة رئيسة للتجارة وللأسواق المالية العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، هذا إلى جانب حجم اقتصادها الهائل والمقترن بالقوة العسكرية والذي يشكل وزناً دولياً لا يضاهيها احد فيه، كذلك تتمتع الولايات المتحدة بانتشار وتأثير واسعين سواء أكان ذلك على صعيد الثقافة الشعبية أم على صعيد الثقافة العليا أو ما يعرف بالثقافة العامة المرتبطة بالابتكار العلمي والإنتاج الفكري والأدبي، فبالنسبة إلى الجامعات والمراكز البحثية وحركة الطبع والنشر فستظل هي صاحبة الريادة بامتياز دون منافسٍ، إذ لا يوجد اليوم في أوروبا أو اليابان أو الصين جامعة ترتقي إلى مستوى جامعتي (هارفرد أو ستانفورد)، ليس لكون الأمريكيين أكثر عبقرية وتفرداً علمياً وفكرياً من اقرأنهم الأوروبيين واليابانيين والصينيين وغيرهم فحسب، بل بسبب الميزانيات الضخمة التي يتم ضخها للجامعات وقطاع البحث العلمي بشكل عامة[2].

---

(1) ديفيد جومبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مجلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد(53)، 2004، ص 67.

(2) رفيق عبد السلالم، مصدر سبق ذكره، ص ص 17-44.

وبسبب الهجرة المتوافدة عليها من باقي دول العالم ذهب بعض الباحثين إلى أن الولايات المتحدة ستحتفظ بحيويتها لارتفاع نسبة الشباب فيها، إذ تستمد الولايات المتحدة قدرتها على جذب المهاجرين إليها من أنها بلد الديمقراطية والحرية، ولنجاحها في دمج وصهر المهاجرين في بوتقة الثقافة والتاريخ الأمريكي، فقد ظهرت تجليات ذلك في منافسة أمريكي (باراك اوباما) من أصل إفريقي لأمريكي أبيض على منصب الرئاسة ووصوله إلى البيت الأبيض كأول سابقة في تاريخ أمريكا السياسي[1].

ب- العامل التكنولوجي:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً في قدرتها التكنولوجية، فهي تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دخلت حيز الثورة الصناعية الثالثة أو (ثورة المعلومات) وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والإلكترونيات والهندسة الوراثية وغيرها، لذا تعد التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة في كافة الأصعدة، ويقدر ما تخصصه الولايات المتحدة سنوياً للبحوث العلمية والتطوير التقني مجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها في الثروة، لا سيما وأنها تنفق ما يزيد على 290 مليار دولار في هذا المجال، إذ تمثل 40% من الانفاق العالمي للبحث والتطوير العلمي، ولها 50% من البراءات المودعة في العالم، وأن 30% من المنشورات العلمية العالمية هي منشورات أمريكية، وان أكثر من نصف الأقمار الصناعية هي أمريكية أيضاً[2]، أما فيما يخص مجال تكنولوجيا المعلومات فإن قوة الدولة تكمن في ما تمتلكه من معرفة في التكنولوجيا والبرمجة والاختراعات والتي تتفوق فيها الولايات المتحدة على مثيلاتها من الدول الأخرى، كما حققت عائدات الصناعات التقنية الحيوية فيها أكثر من 50 مليار دولار أي ما نسبته 76% وهو خمسة أضعاف ما حققته أوروبا، فضلاً عن حفاظها على مكانتها المتقدمة في مجالات العلم والثقافة والمعلوماتية، كما تتميز الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الاستثمار في عمليات البحث والتطوير، ففي العام 2007 كانت الولايات المتحدة رائدة في الإنفاق على البحث العلمي بما يقدر بـ 396 مليون دولار،

(1) عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

(2) سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص 165.

تليها آسيا بـ 388 مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي بـ 263 مليون دولار، كما إنها تنفق 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي في حقول البحث والتطوير العلمي، أي نحو ضعف ما تنفقه الصين، ناهيك عن تزايد تسجيل براءات الاختراع والتي وصلت إلى 80 ألف براءة اختراع في العام 2007، وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تتفوق على باقي الدول في الإنفاق على التعليم العالي الذي هو أساس النجاح الاقتصادي للولايات المتحدة في عصر ثورة المعلومات، إذ تنفق على التعليم ضعف ما تنفقه فرنسا وألمانيا واليابان، وفي دراسة Shanghai Jiao Tong University لعام 2010 جاءت سبع عشرة جامعة أمريكية ضمن أفضل عشرين جامعة في العالم، بالإضافة إلى حصول مواطني الولايات المتحدة على أكبر عدد من جوائز (نوبل)، وإن معدل النشر العلمي فيها أعلى من أي دولة أخرى وهو ما يعزز القوة الصلبة والناعمة للولايات المتحدة الأمريكية[1]، ويعتبر (بريجينسكي) أن قوة أمريكا تستمد من مصادر عدة أهمها قدرتها العسكرية، والأهمية القصوى التي يؤديها نشاطها الاقتصادي العالمي والذي يقدر بحوالي20%، بالإضافة إلى القوة التكنولوجية الضخمة والمتطورة وجاذبية ثقافتها المتعددة الأوجه فقد وفر لها هذا تأثيراً ونفوذاً كبيراً في الساحة الدولية إذ أصبحت بفضل كل هذه المقومات موجهه للنسق العالمي[2].

ثانيا: روسيا الاتحادية

سعت روسيا في العقد الأخير إلى استعادة توازنها في السياسة الدولية، وأصبحت أكثر تصميماً على إحياء ماضيها وهيبتها وأمنها وسيادتها، وبذلك تبنت استراتيجيات متعددة لنهوضها وإعادة بنائها من جديد، وعلى الرغم من الكثير من المشاكل التي تكتنفها تظل إحدى أكبر الدول التي تتمتع بمكانة كبيرة ومهمة في النظام الدولي.

1- الموقع والمساحة:

تقع روسيا الاتحادية في نصف الكرة الأرضية الشمالي، إذ تمتد على أكبر جزء قاري على سطح الأرض، فهي تشكل القلب وتقترب جداً من قوس النفط وقوس

(1) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره.

(2) زبغينيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 7.

الأزمات في آن واحد، بالإضافة إلى أن روسيا تشرف على معظم دول العالم وتعد الأقرب حدودياً من جميع دول وعواصم العالم، إذ إن المسافة من روسيا إلى واشنطن هي اقرب من طوكيو أو لندن لواشنطن، وكذلك بالنسبة لطوكيو وجميع العواصم الأوروبية والآسيوية وهذا المركز لم تتمتع به أية دولة في العالم ما يعطيها مركزاً متميزاً تستطيع تفعيله إن رغبت على مستوى الاستراتيجية العسكرية، بالإضافة إلى الإرث السياسي والاستراتيجي المتحقق لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقا) فإن ذلك سيجعل من روسيا الاتحادية أحد الأطراف الرئيسة على المسرح الدولي[1]، كما وتعد روسيا من أكبر الدول مساحة إذ تبلغ مساحتها 170,754 ألف كم^2، وان الجزء الأوروبي من روسيا يمثل ربع مساحة الدولة إذ يقع في أوروبا الشرقية، أما المنطقة الواقعة شرق جبال الأورال فتمثل ثلاثة أرباع مساحة الدولة وتسمى الجزء الآسيوي لروسيا، إن معظم الأراضي الروسية تقع بين خطوط عرض (20 – 70) من النصف الشمالي من الكرة الأرضية في الحزام المعتدل، ويقع حوالي 18% من أراضي روسيا في نطاق الدائرة القطبية الشمالية، وهو ما يسمح بتصنيفها لمناطق قطبية ومناطق متاخمة لها[2]، انظر خارطة رقم (3).

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(2) متاح على الموقع: http://ar.russia.edu.ru/russia/geo/hgaf;m

خريطة (3) الموقع الجغرافي لروسيا

المصدر : http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/europe/eurlarge.htm

2- العامل السياسي:

النظام السياسي في روسيا حدده الدستور الروسي الذي تم اعتماده في التصويت الشعبي العام في 12 أيلول عام 1993، ووضع الدستور على أساس الفصل بين السلطات (السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية)، وهو على الشكل الآتي:[1]

أ- السلطة التنفيذية:

تمثل حكومة روسيا الاتحادية السلطة التنفيذية فيها، وتتكون من رئيس الحكومة ونوابه ووزراء فيدراليين، ويقوم رئيس الحكومة بتشكيل مجلس الوزراء ويعين بعد موافقة مجلس الدوما، كما يقوم بحل الحكومة قبل استلام الرئيس الجديد للبلاد مقاليد الحكم.

ب- السلطة التشريعية:

الجمعية الفيدرالية أو برلمان روسيا الاتحادية يشكل جهازاً تشريعياً وتمثيلياً في السلطة، وتعد الجمعية جهازاً دائم العمل والفعالية وتتكون من مجلسين: المجلس الفيدرالي ومجلس الدوما، ويضم المجلس الفيدرالي عضويين عن كل وحدة فيدرالية في روسيا، أحدهما من أجهزة السلطة التشريعية أو التنفيذية، أما مجلس الدوما فيضم 450 عضواً يتم انتخابهم في تصويت مفتوح لمدة 4 سنوات.

ج- السلطة القضائية:

السلطة القضائية مستقلة وتعمل بشكل منفصل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويتكون القضاء الروسي من محاكم فيدرالية ومحاكم دستورية وقضاة صلح، وهي على الشكل الآتي:

1. المحكمة الدستورية لروسيا الاتحادية: وتعد جهازاً قضائياً يختص بالرقابة الدستورية، ويتمثل دورها في الدفاع عن البنية الدستورية والحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بالإضافة إلى تحقيق إعلاء مبادئ الدستور على كل أراضي روسيا.
2. المحكمة العليا لروسيا الاتحادية: وتعد أعلى سلطة قضائية في الشؤون المدنية والجنائية والإدارية وغيرها من الاختصاصات القضائية العامة،

(1) النظام السياسي في روسيا على الموقع: http://ar.russia.edu.ru/russia/government

وتقوم المحكمة العليا لروسيا الاتحادية بمهمة الرقابة على كل أنشطة المحاكم ذات الاختصاصات العامة بما فيها المحاكم العسكرية والمحاكم الفيدرالية المتخصصة.

3. محكمة النقض العليا لروسيا الاتحادية: وتعد أعلى سلطة قضائية تختص في فض النزاعات الاقتصادية وغيرها من المنازعات الواقعة ضمن اختصاص محاكم النقض، وتقوم بالرقابة القضائية على أنشطتها طبقاً للقواعد الإجرائية في القانون الفيدرالي، كما تقوم بتفسير العملية القضائية.

د- النظام الانتخابي:

يضمن النظام الانتخابي الروسي للمواطنين حرية الاختيار والانتخاب والاستفتاء، ويعترف الدستور الروسي بالتعددية السياسية والحزبية انطلاقاً من هذا المبدأ الدستوري، وتقوم الدولة بضمان المساواة بين الأحزاب السياسية أمام القانون بغض النظر عن المبادئ والأهداف والواجبات الواردة في برامجها ومستنداتها التأسيسية، كما تحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للأحزاب السياسية.

أما فيما يخص السياسة الخارجية الروسية فقد تمثلت من خلال إعلان الرئيس (بوتين) عن أهم ملامحها في 26 كانون الأول عام 2000 مؤشراً مهماً في هذا الاتجاه إذ ركز على عدة نقاط مهمة تمثلت بالاتي[1]:

1. تحقيق أهداف روسيا القومية والدفاع عنها، وبذلك وضع نهاية لسياسة التنازل العشوائي لصالح الغرب.
2. السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وخصوصاً مع الهند وإيران والصين وكانت هذه أهم ملامح هذه المرحلة.
3. الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
4. التوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل الدولية والاقليمية.
5. البراغماتية والتعاون في العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة (CIS).

(1) نبيه الأصفهاني، مستقبل التعاون الروسي الإيراني في ضوء التقارب الأخير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (144)، 2001، ص ص 161-163.

6. إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا لمكانتها التي فقدتها منذ زمن وإنهاء التفرد الأمريكي بموقع القمة، كما انه وحسب رؤية الرئيس (بوتين) لا بد من وضع خطة استراتيجية عقلانية تؤدي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا التفرد وعلى نحو يتناسب أكثر مع اتجاهات العالم الجديد.

ولقد سعى الرئيس (بوتين) بالعمل الجاد لاستعادة الدور الذي احتله الاتحاد السوفيتي (سابقا)، بعد مرحلة من الانحسار في الدور الروسي ومحاولته لإحياء هذا الدور وما احتله من مكانة الدول الكبرى، وفي هذا السياق كان هناك عدة تطورات على المستوى الوطني لتعزيز دور روسيا على المستوى الدولي، ومن أهم هذه التطورات:[1]

1. تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة ودول أوروبا.
2. تقوية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) لممارسة دورٍ رئيسي فيها، وفي الوقت نفسه السعي لمنع التوسع شرقاً للحلف الأطلسي وتقييده من أداء دور رئيس في شؤون الشرق.
3. إحياء استراتيجية الاقتصاد الروسي وتجاوز الصعوبات ولا سيما نقص الأرصدة الرأسمالية وصعوبات الاستثمار وتراكم المشاكل الاجتماعية والبطالة التي وصلت إلى حوالي 10 ملايين شخص.
4. سعى الرئيس (بوتين) إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب، إذ توجهت الدبلوماسية الروسية شرقاً نحو الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون الدولية، فالدبلوماسية الروسية التي سعى إلى تحقيقها الرئيس (بوتين) هي لتحسين العلاقات مع الغرب بالشكل الذي يساعد روسيا في الحد من الضغوط السياسية والأمنية الغربية وتوفير بيئة ملائمة لحل المشاكل بالحوار والمشاورات والسعي إلى الحصول على مساعدات اقتصادية غربية ومواصلة الخطط بعيدة المدى في إعادة توجيه الاقتصاد الروسي.

وبهذا حددت روسيا سياستها الخارجية من خلال مبدأ (بوتين) الذي ركّز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة

(1) عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (35)، 2000، ص ص 165–166.

والعمل على استعادة دورها في آسيا وتقوية علاقاتها مع الصين من خلال بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية معها في إطار منظمة شنغهاي، وتسعى كذلك لتدعيم علاقاتها بالقوى الإقليمية كالهند واليابان، والقوى الصاعدة كالبرازيل وجنوب إفريقيا في تجمع البريكس، ويلاحظ أن روسيا تدير علاقاتها الخارجية في إطار سلمي قائم على الحوار والتعاون والتفاهم والمساواة والتوافق بين كل الأطراف دون أن تدخل في صراع حاد مع الولايات المتحدة والدول الغربية فهي لا ترغب في ذلك ولا تطمح إليه[1].

3- العامل الاقتصادي:

تمتلك روسيا مجموعة من عوامل القوة الاقتصادية التي تؤهلها للقيام بدور عالمي، فهي تمتلك موارد هائلة لم تستغل بعد إذ تعد دافعاً رئيساً لجعلها واحدةً من أغنى دول العالم، إذ تملك من الثروات المعدنية والاحتياطيات الضخمة من النفط والغاز ما يؤهلها لذلك، فهي منتج ومصدر رئيس للنفط والغاز الطبيعي وثاني اكبر منتج لهما وثالث اكبر منتج للوقود السائل في العالم وتمثل إيرادات النفط والغاز 52% من إرادات الميزانية الاتحادية وأكثر من 70% من إجمالي الصادرات في العام 2012 وفقا لـ PFC للطاقة كما إنها ثالث اكبر منتج للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة لعام 2013 وان الاحتياطيات النفطية المؤكدة لروسيا هي 80 مليار برميل اعتباراً من أول كانون الثاني 2013 وفقا لمجلة النفط والغاز وتملك روسيا اكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العام وتمثل احتياطياتها بنحو ربع إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة كما أنها ترسل حوالي 76% من صادراتها من الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية وتركيا كما يتم شحن كميات صغيرة من الغاز الطبيعي أيضاً إلى النمسا وفلندا واليونان[2].

وتجدر الإشارة إلى أن النفط يسهم بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الروسي، كما تشكل الصادرات السلعية الروسية من النفط والغاز الطبيعي والمعادن نحو 80% من إجمالي الصادرات الروسية، وتمتلك روسيا قدرات تصنيعية بارزة في مجالات الفضاء والهندسة النووية والعلوم، وهي أيضا دولة متطورة في مجال امتلاك

(1) أبو بكر الدسوقي، تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (95)، 2014، ص 165.

(2) countries-U.S Energy Information Administration (EIA), 2013. on: http://www.eia.gov/country/index.cfm

تكنولوجيات الطاقة الذرية، وقد انشأت محطات ذرية في مختلف دول العالم ومنها على سبيل المثال في الصين والهند وإيران وتركيا وفي أمريكا اللاتينية وفي عدة دول أخرى[1].

بالإضافة إلى ذلك فقد حققت روسيا المرتبة الأولى عالمياً في صادراتها بنسبة 22% لعام 2011، أما بالنسبة إلى وارداتها فقد استمر نموها بنسبة 24% خلال العام نفسه، كما تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في احتياطي الذهب ناهيك عن احتلالها المرتبة الثانية عالمياً في تصدير القمح للعام 2011، وتمثل الصين الشريك التجاري الأول لروسيا فقد أشار (فلاديمير بوتين) خلال لقائه مع مسؤول في مجلس الشعب الصيني في أيلول عام 2011 أن حجم التبادل التجاري بين البلدين هو 70 مليار دولار، ويقدر له أن يبلغ 100 مليار في العام 2015 و200 مليار في العام 2020، كما أن هناك علاقات تجارية متطورة بين روسيا وإيران فقد ارتفعت نسبة التبادل التجاري بينهما بين عامي 2005–2010 من 1,215 مليار دولار إلى 3,2 مليار دولار، يضاف لها مبيعات عسكرية تتجاوز الـ 400 مليون دولار خلال المدة 2007–2010، ناهيك عن التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية[2]. وقد تناولنا العامل الاقتصادي لروسيا في الفصل الأول ضمن جداول.

4– العامل العسكري:

يعد العامل العسكري الركيزة الأساس التي تستند إليها الدولة في حماية مصالحها القومية وحماية اقتصادها وأمنها الوطني والحفاظ على هيبتها الدولية، وعلى هذا الأساس عملت روسيا في العقد الأخير من تولي الرئيس (فلاديمير بوتن) على تطوير عقيدتها القتالية من خلال تطوير ترسانتها العسكرية، وتعد روسيا واحدة من الدول الكبرى التي تسعى إلى اخذ مكانتها الدولية في النظام الدولي ضمن استراتيجية مدروسة بعد أن تراجعت لعقود من الزمن، الأمر الذي أدى للتفرد بالنظام الدولي لسنوات عدة من قبل الولايات المتحدة.

وعليه قام الرئيس (فلاديمير بوتن) بعدة خطوات لتطوير الترسانة العسكرية الروسية ولعل أول ما قام به هو نشر الشرطة العسكرية بين صفوف الجيش وأوكل

(1) وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 5–8، على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 41.

إلى جهاز المخابرات (F.S.B) حالياً المهام التي كانت تقوم بها وكالة المخابرات (K.G.B) سابقاً، كما انه سعى إلى جمع كل أجهزة الاستخبارات في جهاز واحد مركزي قوي يتلقى أوامره من الكرملين، ومن ناحية أخرى فقد أعلنت روسيا عن برنامج تسليحي حكومي طموح للمدة ما بين عامي 2011–2020 وهو برنامج فريد في تاريخ روسيا المعاصر من حيث حجم التمويل، وبحسب البرنامج المعلن تبلغ الاعتمادات الإجمالية لاقتناء الأسلحة والمعدات الحربية للقوات المسلحة الروسية في السنوات العشر القادمة قرابة 700 مليار دولار 80% منها لإنتاج وشراء الأسلحة الجديدة حتى العام 2020، ومن المقرر بناء 100 سفينة حربية بينها 20 غواصة و600 طائرة مقاتلة و1000 مروحية، إن الأولوية في البرنامج الحكومي المذكور هي لتطوير القوات النووية الاستراتيجية، ومن المقرر في السنوات العشر القادمة بناء 8 غواصات ذرية استراتيجية مسلحة بصواريخ (بولافا) الباليستية العابرة للقارات، ومن المقرر أيضاً تجهيز 10 كتائب لأحدث المنظومات الصاروخية من طراز (أس–500) التي ستغدو بمرور الزمن أساساً لقوات الدفاع الجوي الروسي[1].

وبالإضافة إلى ذلك فقد شملت خطة (بوتين) تزويد الجيش الروسي خلال السنوات العشر المقبلة بأكثر من 400 صاروخ متطور عابر للقارات و8 غواصات مخصصة لحمل صواريخ نووية ونحو 20 غواصة متعددة المهمات وأكثر من 100 سفينة قتالية ونحو 100 قمر اصطناعي عسكري وأكثر من 600 طائر حديثة بينها مقاتلات من الجيل الخامس بالإضافة إلى 1000 مروحية و2300 دبابة ونحو 2000 مدفع وأكثر من 17000 آلية عسكرية وتطوير أنظمة صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، كما حض المصانع المحلية على التحديث ودعا إلى إحياء (أسطول المحيط) الذي يشمل كل متطلبات ومهمات القوات البحرية الروسية في الشمال والشرق الأقصى ومنطقة القطب الشمالي[2]، ومن جانب آخر فقد حدد المذهب العسكري أهداف روسيا بالاتي:[3]

1. الدفاع عن أمن روسيا ضد احتمالات وصول الناتو إلى حدودها الدولية.
2. حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد.

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(2) أحمد دياب، عودة بوتين تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012، ص 107.

(3) نزار إسماعيل الحيالي وعمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (56)، 2013، ص 24.

3. مواجهة النزاعات القومية والانفصالية داخل الاتحاد الروسي.
4. الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الكومنولث المستقلة ومنع التوجهات الاستقلالية عنها.
5. حماية الأقليات الروسية من الاضطرابات المتوقعة داخل منطقة الكومنولث.

إن عملية تطوير السلاح الروسي قد بدأت فعلاً منذ ولاية (بوتين) الثانية، فقد شملت عملية التطوير صنوف القوات البرية والجوية والبحرية والصواريخ سواء أكانت هجومية أم دفاعية، إذ أدخلت روسيا أجيالاً جديدة من الدبابات والمدرعات الصغيرة الحجم والسريعة والمزودة بالأسلحة المتقدمة تقنياً ومدرعات من نوع الـ T3، وجوياً تم تجهيز الجيش الروسي بطائرات (T92-T) للدخول في الخدمة مستقبلاً كطائرات سوخوي 35 وميغ 35، إضافة لطائرة ميغ 29 ذات المناورات السريعة في الجو، وبحرياً تم تزويد الأسطول الروسي بـ 6 حاملات طائرات، و8 غواصات تعمل بالطاقة النووية، أما في مجال الصواريخ فقد تم تجهيز القوة الصاروخية الروسية بأجيال جديدة من الصواريخ الباليستية الهجومية بعيدة المدى من طراز (توبول– م– أراس 24) الذي يحمل رؤوساً نووية عدة، فضلاً عن إدخال نظام راداري صاروخي متطور جداً أطلقت روسيا عليه اسم (أس 12) وهو نظام دفاعي قادر على تدمير الدرع الصاروخي الأمريكي بدقة كبيرة[1]، لقد نجحت روسيا في استعادة قدر كبير من قوتها الاقتصادية والعسكرية، معتمدة في ذلك على مبيعات الصناعات العسكرية والطاقة اللتين مكنتها من تحقيق وفورات مالية، واستطاعت من خلالها تسديد ديونها للمؤسسات المالية وتحقيق استقلالها الاقتصادي وتحقيق مرتبة متقدمة في التنمية البشرية على المستوى العالمي، وذلك كله في إطار رسالة أخلاقية قوامها الالتزام بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول في إطار مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، كما سعت روسيا لتحقيق التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة، وعملت على تأمين جوارها الإقليمي سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، ولديها استعداد لاستخدام القوة المسلحة ضد أي قوى خارجية تحاول العبث في أمنها القومي[2]. وقد تناولنا العامل العسكري لروسيا في الفصل الأول ضمن جداول.

(1) المصدر نفسه، ص 32.
(2) أبو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 165.

ثالثا: الاتحاد الأوروبي

أسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية مثلما كانت تسمى آنذاك في أواخر خمسينيات القرن العشرين نتاج لمشروع ذي طابع سياسي إلى حدٍّ بعيد يمثل بإنشاء مؤسسات ورابط من شأنها أن تشجع الدول على التعاون فيما بينها وبناء مجتمع امني بدلاً من السماح بسيطرة المأزق الأمنية وبمراهنات المحصلة الصفرية التي تمارس بين الدول بشكل متأصل فقد كان مشروع الاندماج الأوروبي ذاته بحكم طبيعته وما يزال كذلك إلى حد ابعد يستهدف التغلب على العوامل والتداعيات الجيوسياسية على الصعيد الأوروبى[1].

أدت محاولات تجاوز مخلفات الحرب العالمية الثانية إلى تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ سنة 1951 من قبل ست دول هى: (فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا) والتى تهدف إلى تطبيق حرية مرور الفحم والفولاذ بين أعضاء المجموعة ودفع نجاح التجربة الأولى إلى توقيع معاهدة روما سنة 1957 والتى أسست بمقتضاها المجموعة الاقتصادية الأوروبية للعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية، وبهذا انضمت عدة دول أوروبية أخرى على مراحل للمجموعة الاقتصادية ليبلغ عدد دول الاتحاد 27 دولة، بعدها تحولت السوق الأوروبية المشتركة سنة 1992 بمقتضى معاهدة ماستريخت إلى الاتحاد الأوروبي[2].

1- الموقع والأهمية:

يقع الاتحاد الأوروبي ضمن قارة أوروبا، انظر خارطة رقم (4)، وتأتي أهمية الاتحاد من موقعة الاستراتيجي ومساحته التي تمتد إلى حوالي 3975000 كم[2]، والتركيبة السكانية للاتحاد ذات كثافة سكانية عالية، وتنوع ثقافي بين دول الأعضاء، وبلغ سكان الاتحاد الأوروبي 501260 مليون نسمة في العام 2010 ويتوقع أن تشهد العديد من البلدان انخفاضاً في أعداد سكانها خلال العقود القادمة، والدولة العضو الأكثر سكاناً هي ألمانيا، بـ 82,100,000 نسمة في حين الدولة الأقل سكاناً هي مالطة بأقل من نصف مليون نسمة تقريباً[3].

---

(1) تيري ناردي، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام لعالمي، دراسات مترجمة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 298.

(2) متاح على الموقع: http://sahih.ibda3.org/t98-topic

(3) متاح على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

ويجنى الاتحاد الأوروبى من المؤهلات الطبيعية له فالأراضى الصالحة للزراعة تغطى السهول وهى نصف مساحة أوروبا تقريباً، والمناخ يتميز بحرارة معتدلة وغطاء نباتى دائم، وتتنوع الموارد الطبيعية بدول الاتحاد الأوروبى إذ تنتج كميات مهمة من مصادر الطاقة والمعادن كما أن القوة البشرية تسهم في استغلال هذه الخيرات الطبيعية إذ إن أغلب السكان حضريون بنسبة 70%[1].

(1) متاح على الموقع: http://sahih.ibda3.org/t98-topic

خريطة (4) موقع الاتحاد الأوروبي

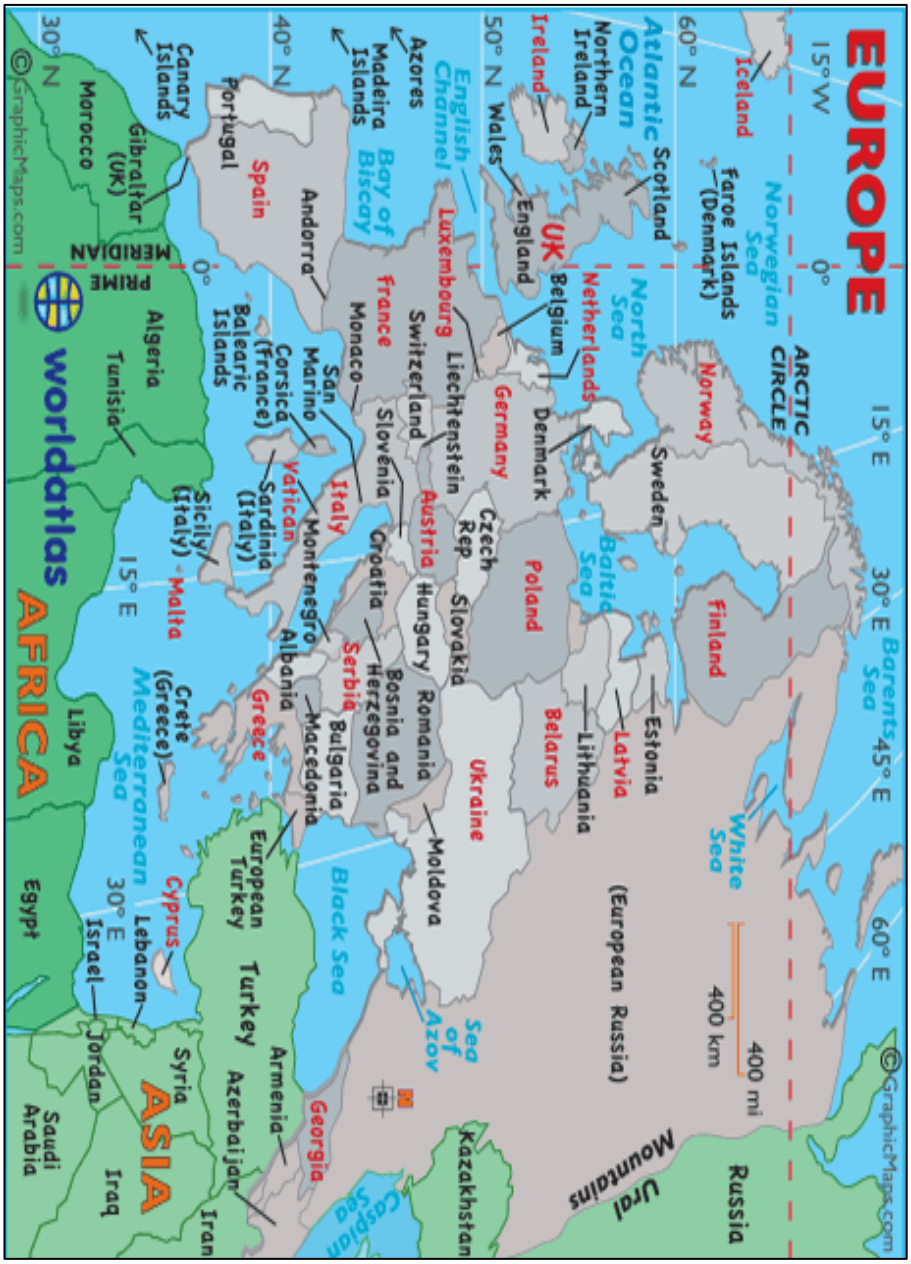

المصدر : http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/asia/cnnewzzzz.gif

2- النظام السياسي:

الاتحاد الأوروبي هو تجمع دولي للدول الأوروبية يضم 28 دولة وآخرهم كانت دولة كرواتيا التي انضمت في 1 تموز عام 2013، وتأسس الاتحاد بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992، وان من أهم مبادئ الاتحاد الاتحاد الأوروبي هي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية, وبالمقابل تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة لذلك لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي إذ إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، ولم يضع الإتحاد الأوروبي بادئ الأمر أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للإتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوربا الوسطى والشرقية ودول الإتحاد دفع مجلس الإتحاد الأوروبي في العام 1993 ليضع شروط عدة أهمها:[1]

- **شروط سياسية:** على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وسيادة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.
- **شروط اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.
- **شروط تشريعية:** على الدولة المرشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

وان أهم مؤسسات الاتحاد الأوربي هي ما يلي:

البرلمان الأوربي:

هو المؤسسة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تجتمع وتناقش بشكل علني، وتقع أمانة البرلمان في لوكسمبورغ، وتجتمع اللجان البرلمانية لمدة أسبوعين في الشهر في بروكسل، ويخصص أسبوعاً شهرياً لاجتماعات المجموعات البرلمانية السياسية، وإن عدد أعضائه 626 عضواً يمثلون نحو 375 مليون مواطن في 15 دولة عضو في الاتحاد، ويعمل البرلمان من خلال المترجمين بإحدى عشر لغة رسمية

(1) متاح على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki.

وهي: (الإنجليزية والإسبانية والهولندية والإيطالية واليونانية والبرتغالية والفرنسية والسويدية والألمانية والفنلندية والدنماركية)، ويستمد شرعيته من الاقتراع العام المباشر الذي يصوت فيه مواطنو الدول الأوروبية[1]، كما ينتخب البرلمان الأوروبي كل خمس سنوات من قبل شعوب الاتحاد الأوروبي لتمثيل مصالحهم، ويتشارك البرلمان الأوروبي المسؤولية مع مجلس الاتحاد الأوروبي، كما يتشارك البرلمان والمجلس سلطة مشتركة للموافقة على الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي[2].

وقد زادت المعاهدات الأوروبية اللاحقة البرلمان الأوروبي قوة في التأثير ولاسيما معاهدة ماستريخت 1992 ومعاهدة امستردام عام 1997 اللتان حولتا البرلمان الأوروبي الى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية[3].

ب- المجلس الأوروبي:

يتكون المجلس الأوربي من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ومن المفيد التفريق بين المجلس الأوربي وبين مجلس أوربا، فالأول أي المجلس الأوربي هو إحدى هيئات صنع القرار في الاتحاد الأوربي، أما الثاني فهو الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تضم في عضويتها معظم الدول الأوربية[4]، ويعد المجلس الأوربي صانع القرار الحقيقي للسياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن المشترك في الاتحاد الأوربي وان قراراته تتخذ كقاعدة عامة بالإجماع، وقد حدد إعلان شتوتغارت صلاحيات واختصاصات المجلس الأوربي على النحو الآتي:[5]

1- يحدد المجلس الأوربي المصالح الإستراتيجية والأهداف ويقرر التوجهات العامة بما فيها الأمور المتعلقة بالقرارات الدفاعية.
2- في ظل بعض التطورات الدولية يدعو رئيس المجلس للانعقاد استثنائياً في سبيل تحديد الخطوط الإستراتيجية لسياسة الاتحاد لمواجهة التطورات.
3- يعد المجلس إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ويتخذ القرارات الضرورية للدفاع والتنفيذ.

(1) متاح على الموقع: http://www.eu-arabic.org/parliament.html.
(2) متاح على الموقع: http://www.eubam-rafah.eu/ar/node/2335.
(3) متاح على الموقع: http://www.eu-arabic.org/parliament.html.
(4) حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004، على الموقع: http://www.ahramdigtal.org.eg/articles.aspx?serial.
(5) حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، 2009، ص 628.

4- يقوم المجلس والممثل الأعلى للسياسات الخارجية والأمنية المشتركة بالتأكد من وحدة وتوافق وفعالية إجراءات الاتحاد.

د- مجلس الاتحاد الأوروبي:

يعد مجلس الاتحاد الأوروبي أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد، ويتكون من اجتماع ممثلي أعضائه الدوري على المستوى الوزراء، ويمثل كل دولة من أعضاء الاتحاد وزير واحد في الاجتماع، وشكلياً يوجد مجلس واحد ولكنه عملياً يختلف أعضائه باختلاف الأمور المطروحة للتداول، وتعقد اجتماعات المجلس حول الأمور التالية: (القضايا العامة، الزراعة، الاقتصاد والشؤون المالية، البيئة، المواصلات والاتصالات، العمل والشؤون الاجتماعية، الثروة السمكية، الطاقة والصناعة، العدل والداخلية والدفاع المدني، السوق الداخلية، شؤون المستهلك والسفر، الأبحاث، الميزانية، الثقافة، التنمية، التعليم وقضايا الشباب، والصحة)، رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي تكون دورية ويتبادل عليها أعضاء الاتحاد كل ستة أشهر، ومقر مجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل[1].

ج- المفوضية الأوروبية:

وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي وهي المسؤولة عن إعداد عمل المجلس وتنفيذ المهام الموكلة إليها من المجلس أو المقررة لها في المعاهدات الأوروبية ذات الصلة، ومن مهامها الأولية تقديم التشريعات وتنفيذها والقيام بدور الوصي على المعاهدات التي تشكل الأساس القانوني للاتحاد الأوروبي وتؤدي المفوضية دوراً أساسياً في منع وقع النزاعات والقيام بإدارة ومعالجة الأزمات[2]، وتتألف المفوضية من 28 مفوضاً بمثابة واحد من كل دولة في الاتحاد الأوروبي ويقع مقرها في بروكسل، ويتم اختيار رئيس المفوضية من قبل 28 من حكومات الاتحاد الأوروبي والمصادقة عليه في البرلمان الأوروبي، ويتم ترشيح المفوضين الآخرين من قبل الحكومات الوطنية بالتشاور مع الرئيس الجديد، ويجب أن يصادق عليه البرلمان الأوروبي، أما المفوضون فهم لا يمثلون حكومات بلدانهم الأصلية، فكل واحد منهم يتحمل المسؤولية عن منطقة سياسية معينة وكلهم يعينون لمدة خمس سنوات[3]، كما

(1) متاح على الموقع: http://ue.eu.int

(2) حسين طلال مقلد، مصدر سبق ذكره.

(3) متاح على الموقع: http://sahih.ibda3.org/t98-topic

تمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة تشمل التشريعات فهي المخطط والمبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي والعمل على تطويرها باستمرار، وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وهي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات ومن ثم فهي مسؤولة عن التأكد من وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به، كما تعد المفوضية الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي وتتحدث باسمه وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية[1].

بالإضافة إلى المؤسسات السابقة فهناك مؤسسات أخرى هي[2]:

- **المجلس الوزاري:** ويقرر السياسات المشتركة ويتبنى مشاريع القوانين التي تمت مناقشتها من طرف البرلمان ويحدد التعاون الخارجي والعدل والشؤون الداخلية ويقتسم سلطة اتخاذ القرار مع البرلمان.
- **اللجنة الأوروبية:** ومهامها اقتراح القوانين والسهر على احترام تطبيق المعاهدة وتمثيل الاتحاد الأوربي لدى دول الجنوب، وتضم 20 شخصاً يعينون من طرف حكومات البلدان الأعضاء ولمدة 5 سنوات.
- **محكمة العدل:** وتعمل على مراقبة القوانين وفصل النزاعات بين الدول الأعضاء وتتكون هيئة القضاء من تسعة قضاة.
- **البنك المركزي:** ويقوم بدور المراقبة المالية وإصدار العملة.

وبهذا فإن الاتحاد الأوروبي يتمتع بمؤسسات سياسية ذات تنظيم عالٍ ما يؤهلها لأداء دور فاعل في السياسة الدولية.

3- العامل الاقتصادي[*]:

يحظى الاتحاد الأوروبي بإمكانات مهمة تجعل منه قوة اقتصادية كبيرة، ويسعى من خلال العامل الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف الآتية: التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى التشغيل وتحقيق تنمية مستدامة من خلال خلق فضاء دون حدود داخلية وتقوية التلاحم الاقتصادي والاجتماعي وتأسيس وحدة اقتصادية ذات عملة موحدة[3].

---

(1) حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره.

(2) الاتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل، على الموقع: http://www.webcours.org/2008

(*) تم تناول العامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الفصل الأول ضمن جداول.

(3) المصدر نفسه.

وفي الأول من كانون الثاني عام 2002 طرحت الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول فيها بين الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي وسحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو في 30 حزيران عام 2002، وبذلك أصبح اليورو العملة الوحيدة المعمول بها، ولقد كان الهدف الرئيس لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، التي تعد بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية الأوروبية المستهدفة، وإلى جانب ذلك يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها:[1]

1. خلق سوق مالية أوروبية تقوم على أسس اقتصادية موحدة.
2. إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي.
3. إتباع سياسية نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسية الزراعية المشتركة في دول الاتحاد.
4. تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
5. خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

من أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية البنك المركزي والذي تم إنشاؤه في العام 1998 ليكون مسؤولاً عن السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الأوروبية ومقره الرئيس في فرانكفورت، ويتألف مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي من محافظي البنوك المركزية الوطنية الأعضاء بالاتحاد ومن اللجنة التنفيذية للبنك المركزي الأوروبي، ويتخذ القرارات الخاصة بتنفيذ السياسة النقدية في الاتحاد النقدي، وتتكون اللجنة التنفيذية للبنك من الرئيس ونائبه وأربعة أعضاء آخرين من الدول المشاركة في الوحدة النقدية، وتؤدي البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد دوراً مهماً تحت قيادة البنك المركزي الأوروبي، ويتألف النظام الأوروبي للبنوك المركزية من تلك البنوك الوطنية علاوة على البنك المركزي الأوروبي، وتشير الاستقلالية للنظام الأوروبي للبنوك المركزية عن حكومات الدول الأعضاء بالاتحاد النقدي، ويتمتع مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي بتفويض صريح في السيطرة على أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى التشاور مع حكومات الدول الأعضاء،

(1) العملة الأوروبية (اليورو)، متاح على الموقع: www.euro.ecb.int

وتتمثل أهم وظائف البنك المركزي الأوروبي في فيما يلي:[1]

1. الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك المركزية الأخرى وهو الهدف الأول والرئيس للبنك طبقاً لمعاهدة ماستريخت.
2. إصدار اليورو العملة الأوروبية الموحدة سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية.
3. تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.
4. تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.
5. إدارة الاحتياطيات النقدية لأعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي.
6. تقديم النصح والإرشاد لمؤسسات وحكومات الاتحاد الأوروبي فيما يخص النظم المالية والنقدية مثل مراجعة السياسة النقدية قبل تقديمها للبرلمان الأوروبى.

ويعد الاتحاد قوة صناعية رغم نقص بعض مصادر الطاقة كما يعد أول قوة تجارية عالمية إذ يحقق 38% من حجم المبادلات العالمية لكون صادراته من المنتوجات الصناعية تبلغ 85%، وتسهم فى هذه المكانة التجارية قوة الاقتصاد واتساع شبكة المواصلات واتساع السوق الداخلية[2].

seإن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من إحداث تغيير في بنية النظام العالمي رغم ثقله الاقتصادي، ومن ثم فوجوده كفاعل دولي لم يغير من قواعد اللعبة السياسية بالأساس، ومن هنا فإن تراجعه لن يؤثر على هيكل النظام العالمي[3]، فضلاً عن ذلك فهو يعاني من الناحية العملية من نقاط ضعف أساسية باتت تمثل عقبات حقيقة أمام مساعيه الرامية إلى التعبير عن قوته وإثباتها، وما يثير القلق هنا هو أن الاحتمالات كلها تشير إلى أن العقود المقبلة ستوجد بيئة دولية لن تعود بالنفع على الاتحاد الأوروبي[4].

أما على ارض الواقع فقد أثبتت الصراعات التي وقعت في يوغسلافيا في تسعينيات القرن الماضي عجز الاتحاد الأوروبي عن التعامل معها بصورة متماسكة ومنسقة وصعوبة تخطي بنود الأجندات الوطنية أو تجسيد مفاهيم وثيقة السياسة

(1) متاح على الموقع: http://www.eu-arabic.org/parliament.html

(2) منى كامل، تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لندن، 2010، على الموقع: http://mpra.ub.uni-muenchen

(3) عبد النور بن عنتر، الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 6. على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(4) تيري تاردي، مصدر سبق ذكره، ص 326.

الخارجية والأمنية المشتركة، ومرة أخرى أثبت الاتحاد الأوروبي عجزه مع اندلاع أزمة كوسوفو إذ حاول بالفعل الإمساك بزمام المبادرة فيها ولكنه ركن جانباً عندما أصبح العمل العسكري هو الخيار المفضل، إن جميع وثائق الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بهذا الموضوع تقر بأن العولمة تسهم في تسريع وتيرة التحولات في ميزان القوى وتجعل الاتحاد أكثر عرضة للمخاطر، وتأسيساً على ما تقدم فإن احد التحديات الرئيسة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي في العقود المقبلة يكمن في تقليل الآثار السلبية التي تفرضها العولمة عليه والسعي في الوقت نفسه لجني اكبر قدر من المنافع التي يحتمل أن تجلبها له[1].

لقد أصبحت الدول الأوروبية أكثر قناعة بأن عليها أن تتكيف مع تحولات النظام الدولي الجديد الذي أصبحت تحكمه مفاهيم جديدة كالتنافس الاقتصادي والتنافس التكنولوجي وبروز ظاهرة التعاون المتبادل والتكتلات الاقتصادية التي وجدت الدول الأوروبية فيها فرصة لتحقيق ذاتها ولكي تثبت للقوى الدولية الأخرى أنها قادرة هي الأخرى على المنافسة الاقتصادية والأمنية والسياسية وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي والاقتصادي بالنسبة لها حقيقة يتعين عليها ترجمتها إلى الواقع لا سيما بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت التي طالبت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بخفض النفقات العسكرية بالنسبة للأسلحة التقليدية والعمل على إدخال تقنيات متطورة إلى المنظومة العسكرية الأوروبية لتكون أكثر قدرة على المناورة لمواجهة التحديات الأمنية من داخل المنطقة الأوروبية، لذلك دعت الدول الأوروبية إلى إنشاء جهاز أمني أوروبي مستقل يجسد وحدتها، وعليه فسرت الولايات المتحدة الدعوة الأوروبية لتطوير المشاريع العسكرية دون إشراكها فيها على أنها تمثل سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الأمريكية –الأوروبية كونها تعد تحديًا للتحركات العسكرية والأمنية الأمريكية في المنطقة الأوروبية، لأن المشروع العسكري الذي طرح برأي الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى مراقبة تحركات القوات الأمريكية (الأسطول السادس) ويستهدف جميع المعلومات الاستخباراتية عن خطط القوات الأمريكية في المنطقة، وهذا ما لا تسمح به الولايات المتحدة لأن وجودها وبقاءها في المنطقة إنما يرمي إلى ضمان أمن شعوب القارة الأوروبية كما تدعي، علاوة على ذلك فإن الدول الأوروبية فوجئت بمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الذي فسرته على أنه مشروع يستهدف وحدتها ومشاريعها الأمنية في المنطقة قبل أن يستهدف روسيا والدول

(1) المصدر نفسه، ص ص ص 205، 299، 322.

النووية الأخرى، وكانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية التي عارضت المشروع الأمريكي الجديد، وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية الفرنسي الأسبق (هوبير فيدرين): إن هدف المشروع الأمريكي هو تطويق أوروبا واحتواؤها عسكريًا لمنعها من القيام بأي دور دولي، وبشكل عام ينطلق موقف فرنسا من أن أوروبا لم تعد بحاجة إلى حماية الولايات المتحدة بعد زوال الخطر الشيوعي، ويجب أن تسعى إلى بناء دفاعاتها المشتركة بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية، كما أن روسيا مثلها مثل دول الاتحاد عارضت مشروع الدرع الصاروخي لأنه مشروع يستهدفها بالأساس، وان روسيا تعارض المشروع الأمريكي ليس فقط لاعتبارات أمنية، بل لأنه يهدد التوازن الاستراتيجي العالمي، ومن جهة أخرى عارضت روسيا إنشاء القوات الأوروبية المتوسطية للتدخل السريع لأنها تشكل تهديدًا لدول المنطقة سيما وأن هذه القوات أصبحت تقترب من المجال الحيوي لروسيا[1].

إن القوى الأوروبية الرئيسة (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) اضعف بكثير من أن تملأ الفراغ، ومن غير المرجح أن يحقق الاتحاد الأوروبي في العقدين القادمين الوحدة السياسية التي تمكنه من إدارة التنافس مع الولايات المتحدة في الميدان السياسي والعسكري[2]، وهو من دون الولايات المتحدة مجرد شبه جزيرة ممتدة تدور في دوامة صراعاتها، وبانفصال الولايات المتحدة عن أوروبا فإنها ستصبح جزيرة معزولة سياسياً وجغرافياً عن اوراسيا مثل بريطانيا في القرن التاسع عشر[3].

(1) خير الدين العايب، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (17)، 2002، ص ص 92، 103.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(3) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 2003)، ص 52.

المطلب الثاني

المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية الفاعلة في النظام الدولي

أضحت التجمعات الدولية إحدى الظواهر الأساسية في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبحت هذه المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية هي السمة التي يمتاز بها عالم اليوم على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، وعلى الرغم من الاختلافات المنشاة لهذه التجمعات إلا أن هناك قواسم مشتركة تجمع بين كل واحدة منها وهو التوازن، فدخول كل وحدة سياسية في منظمة أو تكتل سياسي أو حلف دولي أو إقليمي ينم عن رغبة الدولة في تحقيق قدر معين من التوازن، وعليه برزت مجموعة من المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية ذات طابع سياسي وامني واقتصادي وعسكري... الخ، تنم عن حاجة الدول لهذه التنظيمات لدرء الخطر عنها، ولذلك فإن الصين قد دخلت في مثل هكذا تجمعات لكي تعزز من مكانتها وحضورها الدولي ولكبح جماح الدول الطامحة في تطويقها وتحجيمها وفي الوقت نفسه لتعزيز قوتها المادية والمعنوية.

وعليه فقد قسم هذا المطلب إلى قسمين: تناول الأول: المنظمات والتكتلات الدولية، وتناول الثاني: المنظمات الإقليمية.

أولا: المنظمات الدولية:

لقد برزت خلال السنوات العشر الماضية ونتيجة تراكم التداعيات المترتبة على التقدم العلمي والتكنولوجي منذ الثورة الصناعية وحتى الآن معالم مجتمع كوني أصبحت له سماته ومشاكله الخاصة والتي يستحيل معالجتها بشكل فردي، فقد برزت المشكلات المترتبة على أسلحة الدمار الشامل واختلال الأنساق البيئية والإرهاب والهجرة غير الشرعية والإيدز والمخدرات وغير ذلك باعتبارها مشكلات كونية يستحيل على أي دولة أن تتحصن منفردة منها لما قد يترتب عليها من أخطار، فمما لا شك فيه أن هيكل موازين القوى في النظام العالمي الجديد بعد تفكك المعسكر الاشتراكي افرز جدول اعمال جديد يعاد فيه ترتيب الاولويات.[1].

(1) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (202)، 1995، ص ص 371-372.

وفي عالم اليوم لم تعد الدولة بوصفها وحدة قائمة بحد ذاتها قوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي بل تركت هذا الدور إلى التكتلات الاقتصادية بوصفها ظاهرة جديدة في هذا النظام يتم بمقتضاها إعادة ترتيب الأدوار وتوزيع القوة بين الكتل المتنافسة والمتصارعة طبقاً للأدوات والآليات الجديدة التي يتم بموجبها إدارة هذا الصراع وهي آليات ذات صلة بالبعد الجيو – اقتصادي للعلاقات الاقتصادية[1]، لذلك برزت منظمات وتكتلات ذات طابع اقتصادي امني يقع على عاتقها إدارة بعض قضايا النظام الدولي وحل مشكلاته، ولعل من ابرز المنظمات الدولية المؤثرة في التوازن الاستراتيجي العالمي والتي لها دور ريادي في النظام الدولي الأمم المتحدة.

1- منظمة الأمم المتحدة (U.N)

شكلت منظمة الأمم المتحدة تطوراً بارزاً في التنظيم الدولي في القرن العشرين، فللمرة الأولى في تاريخ المجتمع البشري تقوم منظمة دولية تضم في عضويتها غالبية دول العالم المختلفة من حيث نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعملت هذه المنظمة على حفظ السلم والأمن الدوليين وعلى حل الكثير من القضايا الدولية الراهنة، بعد أن عجزت عصبة الأمم على إيقافها بعد الحرب العالمية الثانية[2].

إن منظمة الأمم المتحدة هي أداة من أدوات تنظيم التعاون الدولي، فهي لم تحل محل الدول ولم تنشأ للقضاء على سيادتها ولم تكن بديلاً عن وسائل التعامل الدولي التقليدية، وإنما كانت وسيلة أخرى أوجدتها الدول لتشبع حاجاتها وتحل مشاكلها، لذلك كان من الطبيعي أن تتأثر بأي تطور يطرأ على النظام الدولي بعد صدور الميثاق[3].

تأسست منظمة الأمم المتحدة كرد فعل للحرب العالمية الثانية بإقرار النص النهائي لميثاق المنظمة في مؤتمر سان فرانسيسكو نيسان لعام 1945، إذ تم التوقيع عليه في 26 حزيران عام 1945 ودخل حيز التنفيذ في تشرين الأول عام 1945[4]،

(1) إبراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013)، ص 49.

(2) إسراء شريف الكعود، إشكاليات منظمة الأمم المتحدة وكيفية إصلاحها، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العددان (23-24)، 2011، ص 83.

(3) إبراهيم مشورب، المصدر السابق، ص 53.

(4) ممدوح شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (27)، 1997، ص 46. للمزيد ينظر: غيل بولينغ، قرارات الأمم المتحدة: دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، جريدة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، العدد (41)، 2010، ص 7.

وكانت الدول الأعضاء آنذاك ما يقرب من 51 دولة بشكل مبدئي، في حين يصل عدد الدول الاعضاء في المنظمة اليوم إلى 192 عضواً في العام 2014، إن الأجهزة الرئيسة في المنظمة هي: الجمعية العامة (والتي يشارك فيها الجميع)، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصايا، والأمانة العامة، كما أن محكمة العدل الدولية (التي تتعامل مع جرائم ضد حقوق الإنسان بشكل أساسي) تعد جزءاً من أجهزة الأمم المتحدة وأعضاؤها ملتزمون بالقرارات على أساس طوعي، ويقوم مجلس الأمن بإصدار القرارات والبيانات حول الشؤون العسكرية، كما أن للأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن (الصين، فرنسا، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) حق تصويت خاص أي حق الاعتراض (الفيتو) بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتضم الأمم المتحدة عدد من الوكالات ذات الاختصاصات والاهتمامات والأهداف المحددة، ويعد برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة الأكثر أهمية إذ يقوم برصد التنمية بشكل عالمي ويدعم المبادرات لا سيما في الدول النامية وحكوماتها ومنظماتها غير الحكومية[1]، أعضاء الأمم المتحدة هي الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد في سان فرانسيسكو والتي وقعت هذا الميثاق وصدقت عليه طبقاً للمادة 110، كما أن العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه[2].

أما بالنسبة إلى اللغات الرسمية المستخدمة في الأمم المتحدة فهي (الإسبانية، والإنجليزية، والروسية، والصينية، والعربية، والفرنسية)، كما أن لغتي العمل في الأمانة العامة للأمم المتحدة هما (الفرنسية والإنكليزية)، كما إن معظم وثائق الأمم المتحدة تصدر باللغات الرسمية الست[3].

وبالنسبة لميثاق الأمم المتحدة فهو يتكون من ديباجة قصيرة و 111 مادة موزعة على تسعة عشر فصلاً، بالإضافة إلى النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية الذي يتكون من 70 مادة تعد جزءاً لا يتجزأ من الميثاق، وتفصل هذه المواد في توضيح الغرض من إنشاء المنظمة ومقاصدها والمبادئ التي تقوم عليها وسبل وآليات تحقيق

(1) انابيل موني وبيتسي ايفانز، العولمة المفاهيم الأساسية، ترجمة آسيا دسوقي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص ص 68-69.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، على الموقع: http://www.un.org/ar/documents

(3) الأمم المتحدة إدارة شؤون الإعلام، قسم الأمم المتحدة للنشر، نيويورك، 2008، على الموقع: http://www.unep.org

أهدافها وفروعها الرئيسة وقواعد التصويت فيها.. الخ، أما فيما يخص ميثاق الأمم المتحدة وصلاحياته فهو ليس مجرد وثيقة منشئة للمنظمة الدولية ومحدداً لقواعد العمل بها، بل هو أكثر من ذلك بكثير، إذ يعد الميثاق من أعلى مراتب المعاهدات الدولية ومن اكثرها لقواعد القانون الدولي سموا ومكانة، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تنص المادة 103 من هذا الميثاق على أنه (إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي يرتبطون به فإن العبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق) ومعنى ذلك أنه لا يجوز لأي دولة أن تبرم أي اتفاق دولي تتعارض أحكامه مع القواعد والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بعبارة أخرى إن أي سلوك أو فعل دولي يتناقض صراحة أو يشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة يصبح بالضرورة فعلاً أو سلوكاً منافياً للقانون الدولي والشرعية الدولية ويعد خروجاً عليهما[1].

إما بالنسبة إلى مبادئ وأهداف الأمم المتحدة فهي كما يلي[2]:

2- مبادئ الأمم المتحدة:

أ. مبدأ المساواة في السيادة.
ب. مبدأ تنفيذ الالتزامات من قبل الدول الأعضاء.
ج. تمتنع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية.
د. على جميع الدول الأعضاء أن تقدم للمنظمة الدولية كل المساعدات الممكنة.
هـ. على الدول الأعضاء الامتناع عن تقديم المساعدة لأية دولة تتخذ بحقها المنظمة الدولية تدابير قسرية أو تدابير وقائية.

3- أهداف الأمم المتحدة:

أ. ضمان السلام والأمن الدوليين.
ب. تطوير العلاقات الودية بين الدول على قاعدة احترام مبدأ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب.

---

(1) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، مصدر سبق ذكره، ص 75.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره.

ج. تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتوسيع وتطوير احترام حقوق الإنسان وحرياته دونما تمييزٍ في الجنس أو اللغة أو الدين، ودونما تمييز بين النساء والرجال.

د. جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الدول وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

كما وتتمثل أجهزة الأمم المتحدة في الجمعية العامة وثلاثة مجالس متخصصة هي: مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يتكون من 27 عضواً ومجلس الوصاية ويتمثل في الدول التي تدير مناطق مشمولة بالوصايا والدول التي لا تدير هذه المناطق بالتساوي والسكرتارية ومحكمة العدل الدولية، إلا أن الجمعية العامة ومجلس الأمن يعدان من أهم أجهزة الأمم المتحدة، وكما يأتي[1]:

أ- الجمعية العامة:

تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة ولا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين فيها، وللجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور، ولها أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو لكليهما، وبالإضافة إلى ذلك فللجمعية أن تناقش أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 35، كما لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً، ولها كذلك أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر[2].

كما تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد مسألتين **الأولى:** إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه،

(1) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص 183.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره.

والثانية: إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، أما بالنسبة إلى التصويت في الجمعية فيكون لكل عضو في الأمم المتحدة صوت واحد فيها، وتصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت، وتشمل هذه المسائل التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولي، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها وفصل الأعضاء، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية، والمسائل الخاصة بالميزانية[1].

أما في مجال الأمن والسلم الدوليين فإنها تنظر في امرين[2]:

أ. النظر في المبادئ العامة للتعاون الدولي بما فيها المتعلقة بنزع السلاح أو معالجة قضايا التسلح.

ب. مناقشة أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو أية دولة ليست من أعضائها وفقا لإحكام الفقرة الثانية من المادة 35، ولها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معا.

إن لكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده، لكن ميثاق الأمم المتحدة وضع قيدين لهما أهمية كبرى في تحديد صلاحيات كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يخص ضمان الأمن والسلم الدوليين، فالجمعية العامة لا تستطيع أن تقدم توصيات بشأن أي نزاع أو موقف يباشر مجلس الأمن بصدده وظائفه إلا إذا طلب منها مجلس الأمن ذلك، ومن ناحية ثانية فإن كل مسألة لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ترفع إلى الجمعية العامة كما نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر، إذ ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة إلى مجلس الأمن قبل بحثها فيها أو بعده[3].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) إبراهيم مشورب، مصدر سبق ذكره، ص ص 59–50.

(3) المصدر نفسه.

ب- مجلس الأمن:

هو الجهاز التنفيذي الرئيس في الأمم المتحدة، ولهذا فهو يتمتع بأهمية خاصة بين أجهزة المنظمة الأخرى، فقد أولاه الميثاق أهمية وعناية خاصة تمثلت في كيفية تشكيله وطبيعة المهمة الملقاة على عاتقة وذلك لتحقيق نوع الاختصاصات التي يقوم بها والوسائل التنفيذية المتاحة له دون غيره من الأجهزة الأخرى، ولعل من أهم وظائفه وصلاحياته هو حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وحفظ السلم والأمن الدوليين، ويتكون مجلس الأمن من 15 مقعداً منها 5 دائمة العضوية تشغلها (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية والصين)، والمقاعد العشرة الأخرى هي مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالانتخاب من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة دورياً لمدة عامين، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي انتهت مدته على الفور، إذ يتعين على الجمعية العامة عند اختيارها للدول التي تشغل مقاعد غير دائمة في المجلس أن تراعي اعتبارين اثنين، **الأول:** مدى مساهمة الدول الأعضاء في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومدى مساهمتها في تحقيق مقاصد المنظمة الأخرى، **والثاني:** عدالة التوزيع الجغرافي، ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية إذ لا تزيد المدة التي تفصل بين الجلستين على 14 يوم، او تبقى على ما هي عليه.، ويمثل كل عضو من أعضائه احد المندوبين، مقر الاجتماعات يكون في نيويورك، كما يمكن للمجلس أن ينعقد في أي وقت يدعوه فيه الرئيس إلى الاجتماع متى رأى ذلك ضرورياً بناءً على موافقة ضمنية من أعضاء المجلس، وتكون رئاسة المجلس دورية كل شهر وبالتناوب بين الدول الأعضاء ووفقاً للترتيب الأبجدي للغة الإنكليزية، ويمكن للأمين العام للمجلس أن يعقد اجتماعاته خارج مقر الأمم المتحدة، والأصل في جلسات مجلس الأمن أنها علنية وليست سرية، ومن ناحية أخرى فقد أجازت المادة 29 من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن أن ينشأ من الفروع الثانوية ما يراه ضرورياً لأداء وظائفه[1]، وهناك لجان يشكلها المجلس وهذه اللجان إما أن تكون دائمة أو تكون مؤقتة وهي:[2]

(1) فتحية اليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 117-120.

(2) يفجيني بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص 112.

● **اللجان الدائمة:**

أ. لجنة الخبراء: وتتألف من قانونيين مختصين مهمتهم تقديم الرأي حول تفسيرات الميثاق إلى المجلس.

ب. لجنة أركان الحرب: وتتشكل من رؤساء أركان الحرب للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو ممن يقوم مقامهم.

ج. لجنة قبول الأعضاء الجدد: وتتألف من جميع الدول الأعضاء في المجلس ومهمتها فحص طلبات الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة التي تحال إليها من المجلس ورفع التقارير إليه في هذا المجال.

د. لجنة نزع السلاح: وتتألف من جميع أعضاء مجلس الأمن ووظيفة هذه اللجنة هي الرقابة للحد من التسلح وتنظيمه كما تضع مشروعات قرارات لعرضها على أعضاء الأمم المتحدة لهذا الشأن.

هـ. لجنة الإجراءات الجماعية: وتقوم بالنظر في الإجراءات الجماعية التي يرى المجلس اتخاذها.

● **اللجان المؤقتة:**

وتقتصر مهمة هذه اللجان فقط على القضية التي أنشأت من اجلها وتنتهي بانتهائها.

إن مجلس الأمن الدولي يعد القوة الرئيسة في كل مرحلة من مراحل تصعيد التدابير ضد من ينتهك السلام بدءاً بتحديد الوضع الذي يتطلب استخدام القوة وانتهاءً بفرض الحظر على استخدامها، لذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بشكل صارم من جهة استخدام القوة في سبيل دعم أو استعادة السلام الدولي[1].

إن حق الفيتو في مجلس الأمن يعد من بين المشاكل الأكثر تعقيداً، فهو سلاح سياسي بيد الدول الدائمة العضوية في المجلس وهو وسيلة لحماية مصالحها، وإذا كان هذا الحق قد عرقل عمل الأمم المتحدة واضعف المجلس في القيام بمهامه فإن بعض الكتاب يرون أن ضعف المجلس لا يعود فقط إلى استعمال الفيتو وإنما يعود أيضاً إلى أن واقع القوة التي يمثلها الفيتو هي المسؤولة بمنع المجلس عن القيام بعمله[2]، لذلك عندما عرض مشروع الميثاق في سان فرانسيسكو وتحديداً المادة

(1) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره.

(2) فتحية اليتيم، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(27) منه حول أحكام التصويت احتدم الخلاف آنذاك وتعرضت امتيازات الدول الكبرى لهجوم من قبل أغلب دول العالم، وبناءً على ذلك تعهدت الدول الكبرى بالصيغة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر يالطا وأكدت بأنها لن تستعمل حق النقض (الفيتو) إلا في حدود ضيقة جداً، وان مسؤوليتها تجاه الدول الضعيفة سيحملها على تقرير مصالح تلك الدول ويمنعها من التعسف في استعمال هذا الحق إلا أنها استخدمته لعدة مرات، انظر جدول رقم (26).

جدول (26)

استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن للمدة 2001–2014

المدة	روسيا الاتحادية	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	الصين	المجموع
2001	–	2	–	–	–	2
2002	–	2	–	–	–	2
2003	–	2	–	–	–	2
2004	1	2	–	–	–	3
2006	–	2	–	–	–	2
2007	1	–	–	–	**1**	2
2008	1	–	–	–	**1**	2
2011	1	–	–	–	**1**	2
2012	2	–	–	–	**2**	4
2014	1	–	–	–	**1**	2
المجموع	**7**	10	–	–	**6**	23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. فتحية اليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 127.
2. عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

وهنالك مشاكل أخرى تعتري منظمة الأمم المتحدة كضعف الأداء الذي يرجع إلى عدة عوامل لعل أهمها قلة اهتمام الدول الكبرى بأنشطة الأمم المتحدة ولا سيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك غياب التواصل والحوار بين الأعضاء مع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، إذ بدأت الأمم المتحدة تنفذ عقود (البيئة والإسكان والمرأة والمناخ وحقوق الإنسان وغيرها) مما ينسجم مع مصالح الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة المنتدى الذي تستطيع أي دولة من الدول الـ (192) الأعضاء أن تعرض قضيتها فيه على العالم فهي بوصفها هيئة المناقشة الرئيسة للأمم المتحدة تشبه لحد كبير برلمان الدولة، وان كل دولة من الدول الأعضاء – بغض النظر عن حجمها – لها صوت واحد وهذا الترتيب جعل منها شبيهة بمجلس الشيوخ الأمريكي، إذ تمثل كل ولاية بنائبين بصرف النظر عن التعداد السكاني أو المساحة للولاية الواحدة، وهذا الموقف عبثي بطريقة ما فجزيرة (توفالو) ضئيلة الحجم إذ يبلغ عدد سكانها 11,600 نسمة لها تمثيل مساوٍ لجمهورية الصين الشعبية والهند اللتين يتجاوز عدد سكان الواحدة منهما المليار نسمة، وهذه مشكلة أخرى من المشاكل التي تواجه المنظمة إذ تكمن في تمثيل الدول في الجمعية العامة[2].

لذلك فقد دار الحديث حول إمكانية إصلاح الأمم المتحدة وارتبط مفهوم الإصلاح عموماً بوجهتي نظر كلاسيكيتين إحداهما ذات صبغة تقليدية تدعو إلى إدخال تعديلات على الأجهزة وعلى الميثاق وسبل التمويل وتوسيع المهام لديها، والأخرى راديكالية يمكن أن توصف بالدستورية تقوم على مراجعة الأفكار التي تأسست عليها المنظمات الدولية المعاصرة من قبيل عدم قابلية الأمن الجماعي وضعف وظيفتها وتقلص الفعل في مقابل اتساع النقاش حول المعايير والفصل بين الاقتصاد والأمن، كما يرى (موريس برنتراند) عضو وحدة التفتيش والمراجعة في الأمم المتحدة بين عامين 1958–1968، إن الإصلاح مشكلة فكرية في الدرجة الأولى مشيراً إلى وجوب التساؤل عن التصورات الأساسية وعن بناء النسق الحالي لأجل التفكير في منظمة عالمية من نوع جديد، ومن ناحية أخرى فإن القسط الأكبر من الاهتمام الظاهر للإصلاح ينصب على جهاز مجلس الأمن لا سيما من حيث

(1) إسراء شريف الكعود، مصدر سبق ذكره، ص ص 90–95.

(2) يوسي أم هانيماكي، الأمم المتحدة، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة، 2013)، ص 41.

توسيع العضوية فيه، والواقع أن هذه المقاربة جزئية برغم مهمتها إذ سيكون من الخطأ الاعتقاد أن أزمة الأمم المتحدة تعالج من هذه الزوايا فقط، إذ تبدى هذا المنظور لدى بعض الدول التي تسمى أحياناً بالقوى الصاعدة[1].

وعليه فقد ازدادت المبادرات خلال السنوات الماضية عن إمكانية إصلاح الأمم المتحدة ولا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن، فقد تم طرح العديد من الحلول إلا أن عملية إعادة طرحها هذه الأيام تحظى باهتمام اكبر ولا سيما بعد أن زادت الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية بصورة غير مسبوقة، فقد تمثل ذلك بغزوها للعراق من دون أي سند شرعي وبمخالفتها لكل القوانين والأعراف الدولية ومن دون أي تفويضٍ من مجلس الأمن، وهنا لا بد لنا من القول إن المطالبات بتوسيع مجلس الأمن لن يكون هو الحل الأنجع لمشاكل الأمم المتحدة التي تفاقمت خلال السنوات القليلة الماضية التي لم تعد تحتاج إلى خطوة واحدة للإصلاح وإنما لعدة خطوات، ومنها على سبيل المثال ضرورة تقوية الجمعية العامة للأمم المتحدة على حساب مجلس الأمن، وذلك بأن يكون لها الحق بالمراجعة فيما يتعلق بتنفيذ قراراته وتوصياته وان لم يتم ذلك فلها الحق في محاسبته، لذلك فإن عملية إصلاح الأمم المتحدة لا بد من أن ينظر إليها بشكل أعمق بمعنى ألا تنحصر في مسألة توسيع العضوية في مجلس الأمن فقط، إذ لا بد من إعادة النظر في حق النقض (الفيتو) بأن يكون له حدود وان لا يكون من حق مجموعة من الدول وحدها دون غيرها في ذلك، وحتى لا يساء استخدامه أيضاً فلا بد من تفعيل قدرة الجمعية العامة وعدم تهميش دورها والاعتماد كلياً على مجلس الأمن كما هو حاصل اليوم[2].

إن عملية التصويت داخل المنظمة تعد من القضايا المهمة بل ومن اعقد القضايا التي تتخذها الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن وعلى وجه

---

(1) كريم مصلوح، الأمم المتحدة تطويرها إداريا وماليا، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد **(11)**، 2011، ص 47. للمزيد ينظر: عادل حمزة عثمان، إصلاح القانون الدولي بين القانون الدولي والهيمنة الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (55)، 2012، ص 137. للمزيد ينظر: نقلا عن: آفاق المستقبل، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (91)، 2009، ص 91.

(2) محمد جواد علي، النظام الدولي الجديد وإمكانية إصلاح الأمم المتحدة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (74)، 2005، ص ص 17–19.

الخصوص في مؤسسات المنظمة الرسمية (مجلس الأمن والجمعية العامة)، إذ إن لهذه الدول الخمس حق النقض (الفيتو) وان الصراع داخل المنظمة يتمثل بهذا الحق لتحقيق التوازن فيما بينها من خلال التصويت على القرارات المهمة داخل المنظمة ذات العلاقة بالقضايا الكبرى التي تمس مصالحها بصورة مباشرة، ولذلك يعد مجلس الأمن من بين أهم أجهزة المنظمة وذلك لما يتضمنه من (حق النقض)، وكما هو معروف فإن هذا الحق مقتصر على الدول دائمة العضوية فيه، وبهذا فإن هذه الدول تستخدم هذا الحق من اجل مصالحها، وعليه يمثل مجلس الأمن انعكاساً لتوازن القوى للدول الكبرى من خلال الصراع بين أعضائه الدائمين على التصويت للقضايا المهمة التي تخص مصلحة كل دولة أو كتلة منها، والكتل تتمثل بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة والكتلة الثانية تتمثل بروسيا والصين من جهة أخرى، وتعمل كل كتلة من هذه الكتل على تمشية القضايا الجوهرية والتحكم بالنظام الدولي من خلال التصويت وتمرير القرارات الدولية، ولهذا باتت المنظمة الدولية أسيرة هذا الحق بمجلس الأمن فتارة لا احد من الدول العظمى يأخذ بميثاق المنظمة كما فعلت الولايات المتحدة في احتلال العراق دون تفويض منها، وتارة تستخدم هذه الدول حق النقض لعدم تمرير أي قرار ترى فيه عدم موافقته لمصلحتها، ولذلك تعمل الولايات المتحدة لان تحصل الهند على هذا الحق حتى تضم صوتها إلى صوتها في تمرير القرارات أو نقضها وهذا بالتأكيد يعكس حالة التوازن بين الدول الكبرى في النظام الدولي وعلى سبيل المثال ما هو حاصل اليوم في سوريا، ومن ناحية أخرى فإن الصين تسعى جاهدة لحصول أفريقيا على الأقل على مقعدين دائمين في مجلس الأمن وللسبب نفسه، وكما هو الحال بالنسبة إلى الجمعية العامة فإن الصين ساعدت القارة الإفريقية في كثير من القضايا مثل تخفيض وإلغاء بعض الديون وبناء بعض الصروح للقارة مثل مقر منظمة الوحدة الإفريقية والتضامن مع قضايا القارة وغير ذلك، وان الغاية من ذلك كله هو ضمان صوت الأفارقة في الجمعية العامة إذ من المعروف أن للأفارقة عدد ليس بالقليل داخلها.

إذن نخلص من كل ذلك إن من أشكال توازن القوى يتجسد في مجلس الأمن الدولي من خلال مسألة التصويت.

إن إصلاح الأمم المتحدة يعد موضوعاً مهماً وشائكاً ومتعدد الجوانب، فضلاً عن أن عملية الإصلاح في ضوء المتغيرات الدولية تبدو أحيانا غير مجدية لما لها من سلبيات عدة، غير أن أخطاء المنظمة وكثرة تهميشها جعل من الإصلاح أمراً معقداً رغم كونه أمراً ملحاً وضرورياً وذلك لمرور مدة طويلة على إبرام الميثاق

ولوجود مواقع كثيرة للضعف والخلل في هذا الميثاق والتي ظهرت عيوبه من خلال الممارسة العملية، والمشكلة الأخرى التي تواجه المنظمة هي عدم وجود تعريفات محددة في الميثاق لما يمكن أن يعد من الأمور الإجرائية التي تسهل في كثير من الأحيان على الدول في شؤون المنظمة ومؤسساتها، إلا أن هذه المحاولات كانت دائما تصطدم بحقيقة انه من الصعوبة الاتفاق على مضمون التعديل لأنه من شأن أي تعديل المساس بحقوق مكتسبة وأوضاع مستقرة، وذلك يجعل المتضرر من التعديل يملك الوسائل القانونية أو الدستورية أو السياسية لعرقلة أي محاولة للتعديل[1].

وعليه فإن من غير الممكن أن تكون الأمم المتحدة (الضمان الحاسم للسلام) على النحو الذي أراده (وودرو ويلسون) من عصبة الأمم، فما زال مفهوم الدولة القومية هو الصورة الأساسية لتنظيم الكيانات المختلفة التي نعرفها كدول وما يسمى بالمصالح القومية والحكومات المسؤولة عن سعادة مواطنيها، لذلك فستفقد الأمم المتحدة سبل العمل على نحو مستقل، بمعنى آخر ستظل الأمم المتحدة أداة في يد الدول حتى ونحن في عالم تنبثق فيه تهديدات الأمن ليس من الدول نفسها بل من جماعات متعددة تتجاوز الحدود القومية، وعليه فقد طورت الأمم المتحدة على مر أكثر من ستين عاماً من الوجود هياكل وهيئات بيروقراطية تعد بصورة ما أسوأ أعداء الأمم المتحدة نفسها، كل هذا جعل من الأمم المتحدة هدفا سهلاً للشجب والإدانة ولكن الأهم من ذلك هو أن الأمم المتحدة لا تميل إلى الإصلاح بل إلى بناء هياكل جديدة فوق الهياكل الموجودة، وهو بمنزلة تحدٍ للأمين العام الحالي (بان كي مون) وفريقه عليهم أن يواجهوه، لذلك لا تستطيع الأمم المتحدة الاستمرار بدورها الإيجابي من دون دول العالم الأكثر ثراءً، والمفارقة واضحة هنا فهذا يعني أن تدفع القلة الغنية لقاء العمليات والسياسات الموجهة بالأساس لمساعدة الآخرين، وإن إحدى أعظم التحديات المستقبلية للأمم المتحدة سيتمثل في تبرير الدول الأعضاء الأكثر ثراء –وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – لمواطنيها سبب استخدام حصصها مهما كانت ضئيلة من دخلها القومي في تمويل عمليات الأمم المتحدة، ولأجل مجابهة هذا التحدي بنجاح تسعى لتحديد مقدار فاعلية الأمم المتحدة لوجودها المستقبلي بالكامل[2].

(1) عادل حمزة عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(2) يوسي ام هانيماكي، مصدر سبق ذكره، ص 166.

ثانيا: التكتلات الدولية:

1- مجموعة البريكس

تمثل مجموعة البريكس المبادرة العالمية المهمة الأولى غير الغربية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فهي محصلة التغييرات المستمرة في القوى الدولية، إذ لديها الإمكانات لتتطور إلى أداة رئيسة تسهم في تشكيل هيكل الحوكمة العالمية، وكمجموعة متحدة فإنها يمكن ان تؤدي دورا كبيراً في وقت إعادة الترتيب النوعي للقوى لحظة انبثاق نظام دولي جديد[1].

ظهرت تسمية بريك في تشرين الثاني عام 2001 حين عبر كبير اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي غولدمان ساكس (جيم اونيل) لأول مرة عن رأيه بان اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن نفسه، وقد استخدم (اونيل) مصطلح بريك كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية باتجاه دول العالم النامي بزعامة روسيا والصين والهند والبرازيل[2].

والبريكس هي اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، فقد بدأت المجموعة بالدول الأربع الأولى، وبعدها عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في (بيكاتير ينبرج) في روسيا عام 2009[3]، وتوسعت البريك لتصبح خمس دول بانضمام جنوب أفريقيا في العام 2010 لهذا التكتل العالمي ليصبح اسمه مجموعة دول البريكس[4].

ويعيش على أرض دول البريكس نحو 43% من سكان العالم، وتشكل مساحتها ربع مساحة العالم تقريباً، كما تشكل اقتصاديات الدول الخمس فيها نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وخلال العام 2012 بلغت استثمارات دول البريكس ما نسبته 11% من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم 465

(1) محمد عبد العاطي، بريكس وأفريقيا، مجلة أفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد (4)، 2013، ص 33.
(2) المصدر نفسه.
(3) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 230.
(4) محمد عبد العاطي، المصدر السابق.

مليار دولار أمريكي، ومثلت تجارتها البينية نسبة 17% من حجم التبادل التجاري العالمي خلال العام 2012، ومن المتوقع أن تنافس هذه الدول اقتصادات أغنى الدول في العالم[1].

وبهذا أصبح البعض يتنبأ بزعامة (البريكس) العالمية نحو سنة 2030، إذ إن دول هذه المجموعة هي دول كبيرة ومهمة في العالم من حيث عدد السكان، فالصين يبلغ عدد سكانها ما يزيد على 1,3 مليار نسمة، والهند 1,2 مليار نسمة، والبرازيل 193 مليون نسمة، وروسيا 140 مليون نسمة وجنوب أفريقيا 49 مليون نسمة، والمساحة الجغرافية والثروات الطبيعية الهائلة والإنتاجية القوية التي تتمتع بها هذه المجموعة جعلت منها في الريادة، فهي تستحوذ على 18% من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقرب من 10 تريليونات دولار أمريكي سنوياً، وحسب إحصائيات عام 2010 بلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول كالآتي: الصين 5 تريليونات دولار ونصف والبرازيل تريليونان دولار، وتجاوز احتياطي النقد الأجنبي فيها 4 تريليونات دولار، ومتوسط نمو الناتج الإجمالي في دولها قرابة 4%، مقابل 7% في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى في العالم، وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في العام 2020، وحسب المعطيات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان (آفاق نمو الاقتصاد العالمي) فإن معدلات نمو روسيا والهند والصين لسنة 2011 كانت على التوالي (1.4%، 4.7%، 2.9%) وهو ما يزيد على متوسط النمو الاقتصادي العالمي الذي يبلغ حوالي 8.3%، أما البرازيل وجنوب أفريقيا فإن معدل نموهما كان اقل بقليل من متوسط النمو العالمي، وهكذا فإن دول البريكس تحقق معدلات نمو متقدمة لا تستطيع أن تجاريها فيها المجموعات الدولية الأخرى (ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي) وهذا يدل على الأهمية الكبرى لدول البريكس بوصفها عاملاً قيادياً في النمو الاقتصادي العالمي، وقد ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير له حول توقعات الاقتصاد العالمي للعام 2012 انه من المتوقع ارتفاع الإنتاج العالمي بنسبة 4.4% فيما تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية نموا أعلى بكثير قد يصل إلى 5.6%[2].

---

(1) براهما تشلاني، بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص 4–5، على الموقع:

http://studies.aljazeera.net\reports\2012\04\201241873334191590.htm

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص 233–234.

وتميزت بلدان مجموعة البريكس بنمو اقتصادي غير مسبوق أتاح لها أن تشغل موقعاً قيادياً في العالم، إذ يصف السفير فوق العادة لروسيا الاتحادية في جمهورية الصين الشعبية (رازوف) مجموعة البريكس بقوله (إن روسيا التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة البريكس تنظر إليها ليس فقط كعامل هام في تشجيع وتوسيع الشراكة المتعددة الأبعاد مع الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ولكن أيضاً كأداة لدعم صيغ متعددة الأطراف في السياسة الدولية وتسريع عملية تشكيل نظام أكثر توازناً لإدارة الاقتصاد العالمي، أما السفير الهندي (جايشانكار) فيعبر عن موقف الهند في البريكس بما يلي (منذ الاجتماع الأول لبلدان البريكس توسعت دائرة المسائل التي نوقشت وهي تشمل الآن ليس فقط الموضوعات الاقتصادية ذات المصلحة المتبادلة وإنما أيضاً القضايا العالمية الملحة مثل: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، تبدلات المناخ، الأمن الغذائي والطاقوي، وكذلك الوضع الدولي في حقل الاقتصاد والمال)، وكان على رأس أولويات مجموعة البريكس أهداف استراتيجية أبرزها[1]:

1. الحفاظ على استقلاليتها والحرص على إنشاء مؤسسات مشتركة تسمح لها بتجنب الارتباط التبعي بالنظام المالي العالمي الذي يهيمن عليه الغرب.
2. سعت دولة جنوب أفريقيا لتأسيس مصرف إنمائي لتمويل جزء من حاجتها المتزايدة للتوظيف في البنى التحتية.
3. حققت دول البريكس مكانة اقتصادية بارزة وباتت مؤهلة لتؤدي دوراً اكبر في القضايا الدولية فتحولت إلى قوة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية وتدعيم الديمقراطية في العلاقات الدولية.
4. أجرى زعماء الدول الخمس مناقشات معمقة – تحت شعار من اجل الاستقرار والأمن والرخاء في العالم – بشأن التنمية المستدامة والأمن الغذائي وامن الطاقة والقضايا الدولية والإقليمية الساخنة.
5. قدمت الصين إلى قمة البريكس اقتراحاً من أربع نقاط بشأن التعاون فيما بينها وهي:

أ. الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 235.

ب. التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.
ج. تطوير التعاون المتبادل والمحافظة عليه ووضع الأسس القانونية السليمة له.
د. الالتزام بمبدأ التعاون وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني.

ومن جانب آخر فقد أسفرت المناقشات في قمة نيودلهي التي عقدت تحت شعار (شراكة البريكس من أجل استقرار وأمن ورخاء عالمي) اتفاقاً على تكثيف التجارة البينية وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء لبلدانها، وبهذا أبرمت الدول الخمس اتفاقاً لتمديد التسهيلات الائتمانية باستخدام عملاتها المحلية، كما تم الاتفاق على تبادل التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدامها، كما دعى قادة البريكس لبناء استقرار الاقتصاد الكلي من أجل تيسير وتعافي الاقتصاد العالمي، فقد نادى القادة بأن تتبنى الدول الغنية سياسات مالية مسؤولة وأن تتجنب خلق سيولة مالية عالمية مفرطة وقد أعربوا عن قلقهم بشأن المخاطر التي تواجه الاقتصادات الناشئة بسبب التقلب الشديد في التدفقات الرأسمالية، أما على صعيد التعامل مع تحديات الاقتصادات البينية لبلدان البريكس فبالنسبة للبرازيل وجنوب إفريقيا وروسيا والهند فإنها تعد بمثابة منتدى لتأكيد نفوذها الاقتصادي المتزايد ومعرضاً لإظهار دورها الجديد كقوة فاعلة على الصعيد العالمي، أما بالنسبة للصين والتي لا تحتاج إلى الاعتراف بها كقوة عالمية صاعدة فإن مجموعة (البريكس) تتيح لنفسها فوائد ملموسة، ففي الوقت الذي تتعرض فيه للضغوط لاستمرارها في التلاعب بقيمة عملتها من أجل خفض أسعار منتجاتها من السلع والخدمات في الخارج فإن البريكس تقدم لها مساندة لتعظيم دور عملتها على المستوى الدولي وكجزء من سعيها لجعل (اليوان) عملة دولية، فإن الصين ستقدم قروضاً باليوان إلى أعضاء البريكس وبالمقابل فإن الإقراض والمتاجرة باليوان سيعزز مكانة الصين ونفوذها دولياً، فالعملة الصينية المقومة بأقل من قيمتها والدعم الخفي لصادراتها من شأنه أن يقوض بشكل منهجي الصناعات التحويلية لدول البريكس الأخرى ولا سيما الهند والبرازيل[1].

كما أبدت المجموعة مخاوفها من بطء وتيرة الإصلاح الإداري ونظام الحصص في صندوق النقد الدولي وطالبوا بمراجعة شاملة قبل كانون الثاني 2014 لصيغة الحصص لكي تعكس على نحو أفضل الثقل الاقتصادي وتعزيز تمثيل الاقتصادات الناشئة، وبذلك تسعى دول البريكس إلى إعادة هيكلة الحوكمة في البنك الدولي

(1) براهما تشلاني، مصدر سبق ذكره، ص ص 6-10.

لتعكس الواقع الاقتصادي والسياسي الحالي، إذ تسعى لتحول وظيفة البنك الدولي من مؤسسة دورها الأساس هو التوسط للتعاون بين الشمال والجنوب لتصبح مؤسسة شراكة متكافئة بين كل الدول، وذلك من أجل التغلب على الفروق بين المانح والمتلقي، ومع ذلك فإن اقتصادات بلدان البريكس حتى الآن لم تتمكن من صياغة موقف موحد يحتوي على التغييرات التي ترغب في اتخاذها بشأن البنية المالية العالمية أو الحصص في صندوق النقد الدولي أو الحوكمة أو حتى هيكل البنك الدولي[1].

وفي تشرين الأول 2003 أعد فريق من الخبراء في التحليل الاقتصادي وبرمجة الاستثمار لدى مجموعة (اولدمان) الأمريكية تقريراً تحت عنوان (مشاركة البريكس) في الحلم الطريق المؤدي إلى العام 2050، وأشار التقرير إلى أن دول البريكس ستدخل في عداد أقوى الكيانات الاقتصادية الست في العالم مع حلول العام 2050، إذ تقوم الآن بتغيير موازين القوى العالمية من خلال تعزيز وتقويم قواها الذاتية وان ما لا يمكن الاستهانة به أو تجاهله هو قيام الدول الأربع بتقوية وتعزيز ما لديها من إمكانيات وقدرات على تغيير موازين القوى العالمية من خلال نفوذها وقواها الذاتية، لذا سميت (الدول الكبرى حديثة النهضة)[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن البريكس تشكل تحدياً للنظام الدولي الراهن القائم على مؤسسات تخضع بالفعل للهيمنة الأمريكية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما تدعم البريكس مشروعاً كبيراً عبر عنه وزير التجارة الهندي (انانـد شارما) بأن المجموعة لا تسعى لأقل من بناء شكل عالمي جديد مناهض لسياسات الأمركة، وبالنظر إلى غياب اتفاق سياسي واضح بين دول المجموعة يبقى ذلك رغبة في الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية العالمية من خلال هدف موحد لـ (البريكس)[3].

إن دول البريكس في الكثير من الجوانب تبقى في إطار التنافس الاستراتيجي، ففي آسيا تعد الهند وروسيا عقبتين محتملتين أمام طموحات الصين في الهيمنة على القارة، وعلى الصعيد الدولي تطمح روسيا والبرازيل والهند في ظهور نظام دولي

(1) المصدر نفسه.

(2) كونج يو هيو، الصين والهند: على رقعة شطرنج الدول الكبرى، 2006، على الموقع:
http://www.arabsino.com/articles/10-05-10/1239.htm

(3) نقلا عن الغارديان: قمة (بريكس) نظام عالمي جديد أم محاولة استبدال أقطاب، ترجمة هيثم صالح، جريدة النهار، الكويت، العدد) 1521)، 2012، ص 6.

متعدد الأقطاب يمكنّها من تأدية دور رئيس فيه، كما تسعى الهند أيضاً إلى توسيع مجلس الأمن الدولي للحصول على مقعد دائم فيه، ولكن ما زالت الصين تعارض الطموحات الهندية في حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن، وهي تهدف إلى بناء عالم ثنائي القطب تمثل فيه القطب المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن البريكس تكتل عالمي الطابع ضمن المشروع الاوراسيوي للتمدد الاقتصادي والجيواستراتيجي، إذ يتوزع على أربع قارات ويعد مؤشراً لنهاية اللاقطبية من خلال توضيح مناطق النفوذ للدول العظمى اقتصادياً وسياسياً، وحسب الدراسة التي قدمها (اونيل)[*] فقد يمكننا التكهن فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم للبريكس مستقبلاً، فالبرازيل سوف تتجاوز ايطاليا سنة 2025، وكذلك الحال بالنسبة إلى فرنسا في سنة 2031، وروسيا سوف تتجاوز بريطانيا سنة 2027 وكذلك المانيا ستتجاوزها في عام 2028، والهند سوف تتجاوز اليابان سنة 2032، ومن المحتمل جداً أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2041 وتصبح الدولة الاقتصادية العظمى في العالم، لذلك فقد أكد زعماء دول البريكس مجدداً دعمهم الكامل لحماية الاقتصاد العالمي كما دعوا لإجراء إصلاحات جذرية في النظام المالي العالمي وتسريع الإصلاحات في صندوق النقد الدولي وزيادة تمثيل الاقتصادات الصاعدة والدول النامية فيه، كذلك تعهدوا بالمشاركة الفاعلة في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية والعمل على حل النزاعات بالوسائل الدبلوماسية وفق مبادئ القانون الدولي واحترام تعددية الآراء في المنظمات الإقليمية والدولية[2].

---

(1) المصدر نفسه.

(*) يعود إلى كبير الاقتصاديين في بنك (جولد مان ساكس) سابقاً وله الفضل في ابتكاره الاسم المختصر لمجموعة البريكس، ولتوقعه نموها المذهل ولزيادة أهميتها في مشروعات المستثمرين والعالم بشكل عام، وقد ذهب (جيم اونيل) في فحوى دراسته التي قدمها إلى أن عصر القيادة الاقتصادية الأمريكية للعالم قد ولى، وأن دول البريكس تمتلك بالوقت الحاضر نسبة 8% من الموارد الاقتصادية العالمية وتوجد فيها نسبة 45% من الأيدي العاملة في المعمورة وبلغت نسبة تشغيل السكان القادرين على العمل في هذه الدول نحو 70% أما الناتج الإجمالي فيها فيبلغ 15 تريليون دولار أمريكي ما يعادل 25% من الناتج الإجمالي العالمي. المصدر: اميل أمين، هل تنتزع دول البريكس قيادة العالم اقتصاديا من الغرب، 2014، على الموقع: http://www.uabonline.org/en/nws/article

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص 231–236.

ثالثاً: المنظمات الإقليمية

1- منظمة الآسيان (ASEAN):

شهد العالم نشاطاً واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في الإطار الثنائي أو الإقليمي أو شبه الإقليمي أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة أو تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي واحد مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية كبيرة تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة تضم دول متقدمة وأخرى نامية، لذلك لا تزال آسيا هي إحدى المناطق المهمة في العالم التي من المنتظر أن تشكل تكتلاً اقتصادياً عملاقاً يضاهي تكتل الاتحاد الأوروبي أو(النافتا)، لا سيما إذا ما نظرنا إلى الدولتين القويتين في المنطقة (الصين واليابان)، لذلك فيمكننا اليوم أن نميز التكتل الاقتصادي في منطقة شرق الباسفيك والذي يتمثل في رابطة جنوب شرق آسيا والمعروفة بالآسيان (ASEAN)[1].

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصاراً بـ الآسيان في 8 آب سنة 1967 بهدف تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ يتكون هذا التكتل من 13 دولة بعد أن انضمت فيتنام إليه سنة 1995، وهدف التكتل ليكون حلفاً سياسياً مضاداً للشيوعية، إلا أن القلق المشترك الذي ساد مختلف دول المجموعة نتيجة الأضرار التي لحقت بها جراء الإجراءات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول جعلها تركز على التعاون الاقتصادي فيما بينها، لذلك طرح رئيس وزراء ماليزيا (مهاتير بن محمد) عام 1990 فكرة إنشاء تكتل اقتصادي تجاري بين دول الآسيان، وقد أرسى هذا التكتل خطوة مهمة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الأخرى في جنوب شرق آسيا، ومع محدودية النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل الأسواق بين دول التكتل أصبح من الملاحظ أن دوره في التجارة الدولية يتزايد باستمرار، فبعد أن كانت المجموعة لا تمثل إلا حوالي) 1.3%) من إجمالي الصادرات العالمية وحوالي (3.11%) من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى (2.3%) من إجمالي الصادرات العالمية و(8.16%) من إجمالي صادرات الدول النامية[2].

---

(1) علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد (7)، 2010، ص 107.

(2) فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد(43)، 2011، ص 11.

لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي فيما بينها، إذ بدأت تركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة لا سيما بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطلقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول، كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل بل فضلت عليه منهجاً تعاونياً إذ لم تحدد تاريخاً محدداً لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، لذلك ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي في مجالات أخرى خصصت لها لجاناً قطاعية[1].

وتعد الرابطة قطباً اقتصادياً مهماً في شرق آسيا وانموذجاً لتكتلات دول الجنوب لمواجهة تحديات العولمة لما تملكه من ميزات، إذ تمتد دول الآسيان فوق مساحة تبلغ 4,495,553 كلم^2، وتتمتع بموقع استراتيجي مهم، وتقع في جنوب شرق آسيا على طول خط الاستواء وبين المحيطين الهادئ والهندي، ويحدها من الشمال جمهورية الصين الشعبية وجنوباً أستراليا وتغطي الغابات الاستوائية معظم أجزاء المنطقة التي تضم مجموعة من النباتات المدارية يسودها مناخ استوائي يتميز بارتفاع درجات الحرارة والرطوبة وشدة الأمطار، وتستفيد الرابطة من ملائمة الظروف المناخية المتمثلة في تعرض البلاد للتأثيرات البحرية وسيادة المناخ الاستوائي والمناخ المداري الرطب اللذين يتميزان بتساقط أمطار تتجاوز الـ 3000 ملم^3 سنويا، ويسكنها أكثر من 567 مليون نسمة إذ يعيش اكثر من سدسهم في جزيرة إندونيسيا التي تعد الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، وتستفيد رابطة الآسيان من ثرواتها الطبيعية المتنوعة إذ تنتج 7.78% من الكاكاو، و8.34% من الأرز، و7.6% من إنتاج الصيد البحري، وتتبوأ إندونيسيا المرتبة السادسة عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي وتحتل تايلاند المرتبة الرابعة عالمياً في زراعة قصب السكر والخامسة في إنتاج السكر، أما على مستوى الرواج التجاري فالآسيان تعد مركزاً مالياً مهماً للشركات متعددة الجنسية، إذ سجلت الرابطة تطوراً مهماً للاستثمارات الخارجية التي وصلت العام 1997 إلى 85 مليار دولار، كما تحتل بورصة سنغافورة المرتبة الثالثة عالمياً بين

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 أيلول، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص 135.

بورصات العالم، بالإضافة إلى ذلك فإن تجارة ست من دول الرابطة تمثل 5.6% من التجارة العالمية[1].

وتقترب فكرة هذه الرابطة من النادي الاقتصادي الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية دون التزام مقنن مسبقٍ فيما بينها، وبناء على ذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي يقع في وضع الوسط ما بين التكتل الاقتصادي في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) والتكتل الاقتصادي في أمريكا الشمالية (النافتا)، ولكن يجمع بين التكتلات الثلاثة مفهوم مشترك يتلخص في أنه لا يمكن إحراز المزيد من التقدم والتطور بدون التعاون الاقتصادي فيما بين الدول بعضها مع بعض في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يرسخ عالمية الاقتصاد أو العولمة، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن قوة الدفع إلى التكتل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا على نطاق كبير ستأتي من اليابان بشكل مستمر، على أمل أن يتم تكوين تكتل اقتصادي باسيفيكي واسع النطاق ليعزز قوة التنافس بين هذا التكتل والتكتل الاقتصادي الأوروبي، وإن تحقيق ذلك يتوقف على تفهم اليابان لمعطيات القوميات الآسيوية وطبيعة شعوب المنطقة التي تأبى الهيمنة والسيطرة والاستغلال الاقتصادي[2].

وقد شكّل الصينيون في معظم الدول التي هاجروا إليها عدداً من الجمعيات التطوعية لأداء خدمات اجتماعية لهم، إذ اندمجوا في الأنشطة التجارية والاقتصادية ولحد ما في الأنشطة السياسية وهو الأمر الذي انسجم مع ظروف الحرب الباردة، كما ساعد عليه عمل حكومات الدول التي هاجروا إليها لمواجهة وحصر الأفكار الشيوعية، فضلاً عن أن تكوين الآسيان كان الهدف الأساس منه تكوين جبهة مشتركة بين دولة تحول دون انتشار الشيوعية وبين دول المنطقة لا سيما بعد أن تبنت الصين في ذلك الوقت مبدأ تصديرها وهو ما تضمن تقديم الدعم لعدد من الأحزاب الشيوعية في دول المنطقة مثل ماليزيا والفلبين وأندونيسيا وتايلند، ومن المعلوم أن هناك أقليات صينية في كل دولة من هذه الدول وقد يكون لها ثقل في التغيير الديمغرافي (وكما بينا سابقا)[3].

---

(1) حشماوي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 108–109.

(2) علي الهلالي، دول جنوب شرق آسيا قطب اقتصادي في تطور متصاعد، على الموقع: www.hgschool.com/ali/wpcontent/uploads/asean.pdf

(3) ماجدة علي صالح، قضايا الأقليات الصينية في دول الآسيان، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (83)، 2011، ص 102.

كان الاستراتيجيون الصينيون قلقين من احتمال تحول الآسيان إلى منتدى خاضع لسيطرة القوى الكبرى كالولايات المتحدة واليابان التي ستكيفه بما يخدم مصالحها ويضر بمصالح الصين، ولكن وبعد عدة لقاءات أقدمت الصين عليها[1]، أدى ذلك إلى تطور علاقتها بالآسيان ولا سيما في العقدين الآخيرين بسرعة كبيرة، فقد أصبحت شريك حوار كاملاً لها اعتباراً من الاجتماع الوزاري في 29 تموز 1996 بجاكرتا، ثم تصاعدت هذه العلاقات بشكل كبير بتوقيع الإعلان المشترك لرؤساء دول وحكومات الآسيان والصين حول الشراكة الاستراتيجية للسلام والرخاء في اجتماع القمة السابعة للآسيان في تشرين الأول من العام 2003 في بالي باندونيسيا، ثم أعقب ذلك تبني خطط العمل الخمسية (2005–2010) لتنفيذ هذا الإعلان في الاجتماع الثامن للقمة الآسيانية–الصينية في تشرين الثاني من العام 2004 في (فنتيان) عاصمة لاوس من اجل توسيع وتعميق علاقات الحوار بطريقة شاملة وتحقيق المصالح المتبادلة وتطوير الشراكة الاستراتيجية من اجل السلام والتنمية والرخاء، كما اتفق الجانبان على التعاون في احد عشر مجالاً تشمل الطاقة والنقل والثقافة والصحة العامة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستثمارات المتبادلة بتطوير الموارد البشرية والبيئية وتطوير مجرى نهر ميكونج، وفي العام 2006 احتفل الجانبان بمناسبة مرور 15 عاماً على بدء علاقات (شريك الحوار) ليصدر عن الاحتفالية التي جرت في نانتج بالصين بيان مشترك يدفع بمجالات الجانبين إلى مستوى علاقات الشراكة الاستراتيجية المتسارعة، وفي هذه المدة القصيرة أصبحت الصين والآسيان يرتبطان بعدد من المواثيق المهمة في المجالين السياسي والأمني ومنها:[2]

1. الإعلان المشترك حول التعاون الصيني– الآسياني نحو الألفية الجديدة في العام 1997.
2. الإعلان المشترك حول الشراكة الاستراتيجية من اجل السلام والرخاء في العام 2002.
3. الإعلان المشترك للقمة الصينية–الآسيانية لسنة 2006.

---

(1) باتسي غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 61.

(2) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011، ص ص 98–100.

وبذلك تعد الصين أول دولة شريك حوار للآسيان تنضم إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا، وقد رحبت بدور الآسيان كقوة تقود وتبادر في دعم التعاون الإقليمي كمبادرة الآسيان+3 ومنتدى الآسيان للتعاون الإقليمي وقمة شرق آسيا، كما عقدت اجتماعات حول قضايا الأمن غير التقليدية وعليه وقع الجانبان مذكرة تفاهم في كانون الثاني عام 2004 في بانكوك[1]، وفي تشرين الثاني 2004 وقع الجانبان اتفاقية لتسوية المنازعات حول التجارة في السلع التي بدأت في النفاذ في 2005[2]، ولتفعيل إعلان الأطراف حول السلوك في بحر الصين الجنوبي عقد اجتماعات متبادلة بين الصين والآسيان في العام 2006، كما عقدت جلسات تشاور منتظمة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود إضافة إلى جهودهما المشتركة في مكافحة المخدرات[3].

وعلى هامش القمة الآسيانية – الصينية العاشرة في (سيبو) في الفلبين في كانون الثاني 2007 وقع الجانبان اتفاقية التجارة في الخدمات التي دخلت حيز التنفيذ في تموز 2007، وفي العام 2008 بلغت التجارة بين الجانبين 193 مليار دولار في حين كانت تقدر بـ 59,6 مليار دولار فقط في سنة 2003، كما واختتم الجانبان مفاوضات اتفاقية الاستثمار في تشرين الثاني عام 2008 إذ تم توقيع الاتفاقية في آب 2009 في بانكوك وهو ما يعني أن الجدول الزمني للاتفاق الاقتصادي الشامل يسير في موعده، ما يجعل الصين الشريك التجاري الثالث للآسيان في 2009 بإجمال 3.11% من إجمالي تجارة الآسيان[4]، وعليه وثقت الصين علاقاتها التجارية مع دول القارة الآسيوية باتفاقيات التجارة الحرة لا سيما مع الآسيان التي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني للعام 2010، إذ تعد أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بكونها تشمل 1,7 مليار مستهلك بناتج محلي إجمالي مشترك قدره 1,3 تريليون دولار[5]، ولتقوية التعاون الاقتصادي بين الجانبين أعلنت الصين عن إنشاء صندوق استثماري بقيمة 10 مليار دولار يختص بمشروعات التعاون الاستثمارية بمجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية، كما وتتواصل مشاورات الجانبان بعقد

(1) محمد عبد الله يونس، تحول جيو استراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012، ص 176.

(2) عبد الحكيم الفلالي، دول جنوب شرق آسيا: قطب اقتصادي في تطور متصاعد، على الموقع: www.madariss.fr/hg/2eme/filali_2/asian.pdf

(3) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص 176.

(4) عبد الحكيم الفلالي، مصدر سبق ذكره.

(5) محمد عبد الله يونس، المصدر السابق.

مذكرات تفاهم حول إنشاء المركز الصيني– الآسياني والتعاون في مجال الملكية الفكرية والقيود الفنية على التجارة، بالإضافة الى ذلك فان أجل تحقيق اتفاقية منطقة التجار الحرة بين الصيني والآسيان تمتد لسنة 2015 لتشمل كمبوديا ولاوس وماينمار وفيتنام، وبالإضافة إلى ما تقدم فقد وقع الجانبان العديد من مذكرات التفاهم التي تغطي الكثير من مجالات الصحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والثقافة والإعلام والشباب والعلوم والتكنولوجيا[1].

ومن ناحية أخرى بلغ حجم التجارة بين الطرفين (الصين والآسيان) 5,136 مليار دولار في النصف الأول من العام 2010 بزيادة قدرها 55% عن العام الماضي، ما أنقذ الاقتصادات الآسيانية من أعباء الركود الذي مر به الاقتصادان الأمريكي والأوروبي، لذلك فقد زادت واردات الصين من الآسيان بنسبة 64% في العام 2010 وزادت صادراتها إليها بنسبة 45% من العام نفسه، الأمر الذي جعل الآسيان تلجأ إلى محاولة موازنة تصاعد النفوذ الصيني لدعوة الولايات المتحدة وروسيا إلى حضور قمة شرقي آسيا في العاصمة الفيتنامية في تشرين الأول من العام 2010، إذ دعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تسوية نزاعات بحر الصيني الجنوبي وكفالة حرية المرور فيه، في حين نشط الآسيان بتفعيل صيغة (الآسيان+3) لتدخل معها إلى جانب الصين كل من كوريا الجنوبية واليابان للموازنة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، وبالمقابل فإن الصين لجأت إلى تهدئة مخاوف الآسيان من خلال زيادة تعاونها معها عبر التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة عبر الحدود وعبر بحر الصين الجنوبي وبين دول نهر الميكونج، وفي العام 2010 أصبحت 7000 سلعة يتم تداولها بين الصين ودول الآسيان (المرحلة الأولى) بدون جمارك، لذلك فإن الآسيان تتخوف من تهديد الصادرات الصينية لبعض قطاعاتها الاقتصادية، وعليه فقد أثبتت الصين مساندتها لدول الآسيان وتصرفت بطريقة مسؤولة لا سيما حيال البرنامج النووي لكوريا الشمالية، لذلك أدى التشابك الاقتصادي بين الطرفين إلى أن الكثير من حلقات الصناعة الواحدة يتم بين الجانبين، في حين يضع ذلك سقفاً قريباً يحول دون تصاعد أي خلافات تؤثر في معدلات النمو لكلا الجانبين، إذ إن البيئة الإقليمية الآمنة تعد شرطاً أساساً لاستمرار هذا النمو[2].

(1) عبد الحكيم الفلالي، المصدر السابق.

(2) سنية محمد الفقي، رابطة دول الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (159)، 2005، ص 254.

وبذلك أصبحت الآسيان من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها اقليمياً في القارة الآسيوية التي تهدف إلى تحقيق تكامل اشمل بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، ولعله يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية كما يكون لها صوت مسموع ومؤثر في التكتلات الاقتصادية المنتشرة في أقاليم عدة من العالم[1].

أما فيما يخص تنفيذ منطقة التجارة الحرة فإنها قد تأخرت نظراً للهدف الذي قامت من أجله الآسيان الذي كان سياسياً بالدرجة الأولى، فمنذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجدياً بعد أن كانت ترفض أن تصبح مغلقة في ظل معدلات النمو المتزايدة، وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة التي أدت إلى تناقص معدلات النمو وتزايد معدلات البطالة شعرت الآسيان بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، وعليه ترغب بعض الدول مثل الهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة ومن ثم إقامة سوق آسيوية موحدة بحلول العام 2020[2].

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن لرابطة الآسيان مبادئ تتسم بها وتتمثل بالآتي:[3]

1. احترام سيادة البلدان الأعضاء وحل الخلافات بطريقة سلمية.
2. التخلي عن التهديد بالقوة.
3. تحقيق الرقي والرخاء الاجتماعي.

كما أن لرابطة الآسيان أهداف تتمثل بما يأتي[4]:

1. تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية من خلال بذل مجهودات متكاملة في إطار المساواة والشراكة.
2. إحلال السلام والاستقرار بين بلدان المنطقة في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.
3. تأمين التعاون والمساعدات المتبادلة في إطار المصلحة المشتركة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية.

---

(1) خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، العدد (6)، 2009، ص 82.

(2) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 280.

(3) علي الهلالي، مصدر سبق ذكره.

(4) عبد الحكيم الفلالي، مصدر سبق ذكره.

4. تأمين شبكات النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء.
5. محاربة الجريمة وتجارة المخدرات والقرصنة.
6. التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع التجارة بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
7. تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.
8. إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.
9. إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي والإقليمي لمواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينها ومراعاة احترام العدل وسيادة القانون بين دول الإقليم.

وانطلاقاً من هذه النقاط فإن رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، وهي تهدف أيضاً إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة مناطق تجارة حرة معها كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرهما، وهذا ما يدل على أن التكتلات الاقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي[1].

كذلك فإن لتكتل رابطة الآسيان أهمية تتمثل بالآتي[2]:

1. تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وان ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيتها وقدرتها المتزايدة لتأدية دور متنام في العلاقات الاقتصادية الدولية.
2. تتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة فيما بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) النافتا (ومن ثم تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.
3. تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من ناحية عدد المستهلكين، الأمر الذي يسهم كثيراً في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل

(1) عبد الحكيم الفلالي، مصدر سبق ذكره.

(2) سامي غفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، (القاهرة: جامعة حلوان، ط4، 2003)، ص 411.

والتأمين، ما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه.

وبهذا تتمثل أهمية الآسيان بفتح آفاق واسعة للتبادل التجاري بإزالة الحواجز الجمركية بشكل تدريجي بين دول الرابطة، كما تسعى الرابطة إلى إقامة تكتل جهوي في أفق عام 2020 مبني على أساس الوحدة الأمنية وذلك بتحقيق السلم وحل الخلافات باعتماد الحوار واحترام الاتفاقات والوحدة الاقتصادية وتحقيق الاندماج الاقتصادي وإنشاء جهة اقتصادية مستقرة تنافس باقي التكتلات الاقتصادية باعتماد التبادل الحر للخدمات والبضائع وتخفيض نسبة الفقر في أفق 2020 وتدعيم الوحدة الثقافية بخلق هوية جهوية موحدة بين دول الرابطة وتحسين مستوى عيش السكان ومن ثم رفع مستوى التنمية البشرية لدول الرابطة وتأهيل اليد العاملة للانخراط في الحياة الاقتصادية وخلق مناصب للعمل واعتماد الحماية الاجتماعية، وبذلك حققت بلدان (الآسيان) نمواً اقتصادياً كبيراً بفضل تعاونها الجهوي، ما ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع بارتفاع مؤشرات التنمية البشرية، وإن هذه الدول أدركت بأنه لا مكان لها في القرن الواحد والعشرين إلا في إطار تكتل جهوي على غرار ما قام به الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأمريكي[1].

أخيراً، فإن أعضاء الرابطة تطمح إلى دعم المبادلات التجارية فيما بينها وإنجاح فرص التكامل الاقتصادي لتصبح قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما ترغب الرابطة في تقوية العلاقات الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وعليه وضع بلدان الرابطة لتكتلها الاقتصادي في أفق 2050 أهداف سياسية وأمنية من خلال الاعتماد على الحوار السياسي في حل الخلافات البينية والأهداف الاقتصادية وتقليص الفوارق بإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر[2].

2- منظمة شنغهاي (SCO):

شكّلت اتفاقية شنغهاي الموقعة يوم 26 نيسان عام 1996 إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون يوم 15 حزيران عام 2001 بدعوة وتشجيع من الصين، إذ كان هدفها الأول متواضعاً للغاية وبسيطاً وهو حل الخلافات الحدودية فيما بينها وبين جمهوريات الاتحاد السوفيتي (سابقاً) المحاذية لها، وتعميق الثقة العسكرية ما بين الأطراف

(1) عبد الحكيم الفلالي، مصدر سبق ذكره.
(2) علي الهلالي، مصدر سبق ذكره.

الموقعة على الاتفاقية ولا سيما ما بين (الصين وروسيا)، أما بالنسبة لتسميتها فقد سميت هذه الاتفاقية باسم (شنغهاي) نسبة إلى المدينة التي تم فيها الاجتماع وتوقيع الاتفاقية فيها وهي مدينة شنغهاي الصينية، وفي العام 2001 تم إعلان إنشاء منظمة شنغهاي، وهي منظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق التعاون في مجالات عدة كالمجال الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي، ويلاحظ أنها تضم في عضويتها دول اوروآسيوية مهمة وهناك رغبة في توسيع عضويتها، إذ تمتلك المنظمة إمكانيات تنموية ضخمة كما أن هناك احتمالية لان تصبح واحدة من أهم المنظمات الإقليمية التي تمتلك تأثيرات عميقة في العملية التنموية بالمنطقة[1].

وتتألف المنظمة من ست دول دائمة العضوية وهي: روسيا والصين وطاجكستان وقيرغزستان وكازاخستان واوزبكستان، وأربع دول تملك صفة المراقب تحضر الاجتماعات السنوية وهي: الهند وإيران ومنغوليا وباكستان، أما تركيا وأفغانستان فقد تحولتا من صفة الضيوف إلى صفة المراقب في عام 2012 وهناك دولتان هما بمثابة شركاء حوار وهما: سريلانكا وبيلاروسيا، كما أن دول المنظمة تشتمل على أربع دول نووية[2].

وفي حزيران 2002 اجتمع رؤساء دول هذه المنظمة في سان بطرسبرغ بـ (روسيا) ووقعوا على نظام المنظمة وقوانينها ومبادئها وهيكلتها وطرق عملها وبذلك تم تأسيسها رسمياً وفق رؤية القانون الدولي ومبادئه، وتعد المنظمة تحالفاً جديداً صاعداً في قلب آسيا يضم حوالي نصف سكان العالم (في حالة انضمام الهند وباكستان وإيران إليها بشكل دائم) وعندها يرتفع عدد سكان دولها إلى حوالي 3 مليارات نسمة، على مساحة تصل إلى 37 مليون كم^2، واللغتان الرسميتان للمنظمة منذ تشكيلها في العام 2001 هما: الروسية والصينية، وقد عملت (شنغهاي) على تثبيت السياسات الاستراتيجية لها، كما عملت على أن يكون لمواقفها دور واضح في السياسة الدولية ومحيطها الجيوبولتيكي، ومن ناحية أخرى فقد سعى قادة دول المنظمة لإقناع الهند بالانضمام إليها (كعضو عامل) مع تحفظ الصين على ذلك في الوقت الذي رفض فيه طلب للولايات المتحدة بالانضمام للمنظمة في العام 2005، كما منحت عضوية (المراقب) إلى كلٍ من الهند وإيران وباكستان ومنغوليا،

(1) جبار علي عبد الله، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، الكوفة، العدد (2)، 2009، ص 25.

(2) فتحي محمد سليم، الاستراتيجية الدولية، ص ص 166–167، على الموقع:
http://www.al-waie.org

في الوقت الذي بدأت فيه كل من الصين وروسيا بتنسيق جهودهما للحد من النفوذ الأمريكي والغربي على مناطق آسيا الوسطى[1]، لذلك فإن المنظمة كان لها أهدافها الاستراتيجية التي قامت عليها في الجوهر إذ نص الإعلان عن تأسيس المنظمة بأنها وجدت لتحقيق الأهداف الآتية[2]:

1. مواجهة المخاطر التي تواجهها دول المنظمة والمتمثلة بالإرهاب والتطرف الديني والاثني والحركات الانفصالية في دولها، والتركيز على محاربة تجارة المخدرات وفق آلية مشتركة.
2. التصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
3. تعزيز سياسات التعاون وحسن الجوار بين الدول الأعضاء.
4. ترسيم الحدود بين الصين وروسيا من جهة وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى بما يعزز امن الحدود وإجراءات بناء الثقة.
5. السعي لتقليص النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية.
6. تطوير التعاون الفاعل بينها في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتربية والسياحة والطاقة وحماية البيئة.
7. بذل الجهود المشتركة لإرساء قيم الديمقراطية وتحقيق الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي.
8. إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنظمة.
9. إقامة مشاريع مشتركة في قطاعات النفط والغاز والموارد المائية.

وفيما يخص الجانب الاقتصادي للمنظمة فقد أخذت المنظمة تركز جهودها منذ خمس سنوات نحو تعزيز أسس التعاون الاقتصادي أكثر من غيرها من الجوانب، لا سيما بعد أن أقرت المنظمة برنامجاً للتعاون التجاري والاقتصادي طويل الأمد حتى العام 2020 لا سيما وان بلدان المنظمة تتوافر لديها إمكانات كبيرة للعمل المشترك، كما إن الجانب الاقتصادي للتعاون يوفر التوازن الأكثر إيجابية ضمن مجموعة مصالح الدول الأعضاء في المنظمة من دون أن تطغى المصالح العسكرية الاستراتيجية على تلك العلاقات المتعددة الأطراف وهو ما يؤدي بدوره إلى ظهور تصورات غير إيجابية كبيرة من جانب الدول الأعضاء في المنظمة، ومن جهة أخرى فإن المنظمة تجتهد في شتى السياسات ولا سيما الاقتصادية منها وعلى كافة

(1) المصدر نفسه، ص ص 165–170.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص 171–176.

المستويات، فبحسب ما نشرت وكالات الأنباء الصينية والروسية وغيرها عن نمو تجارة الصين السنوية مع باقي أعضاء المنظمة من 12 مليار دولار أمريكي في العام 2001 إلى حوالي 90 مليار دولار أمريكي في العام 2011، لذلك فإن الصين تستخدم (شنغهاي) لزيادة نفوذها الاقتصادي في دول آسيا الوسطى فيما نجد الأخيرة مهتمة بتنامي النفوذ الصيني في منطقتها بهدف الموازنة بين هذا الدور وكل من الدورين الروسي والأمريكي المؤثرين في منطقة آسيا الوسطى، أما بالنسبة لروسيا فإن المنظمة تشكل لها وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية وتعزيز قوتها والإبقاء على وجودها وتأثيرها في أهم منطقة من مناطق نفوذها ألا وهي آسيا الوسطى[1].

أما فيما يتعلق بالجانب العسكري فيعد بعض المحللين أن منظمة شنغهاي تسعى جاهداً لتصبح منافساً لحلف (الناتو) – على الرغم من نفي مؤسسيها لذلك – أو لتشكيل حلف جديد على أنقاض حلف وارسو الذي تفكك بتفكك الاتحاد السوفيتي(سابقا) ليقف بوجه حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، ومن جهة أخرى فإن التقارب الصيني– الروسي في المنظمة يفسر محاولة بكين وموسكو الاهتمام بمصالحهما في آسيا الوسطى واهتماماتهما الأخرى كقطبين بارزين، فروسيا بثقلها السياسي الكبير وخلفيتها التاريخية والصين العملاق الإقليمي الصاعد، ومن ناحية أخرى تحاول المنظمة عبر القطبين الرئيسيين فيها تكريس مواقف واضحة لها فيما يخص شؤون أعضائها ومراقبيها وشركائها وحساب كل التحولات والتطورات فيها محلياً وإقليمياً ودولياً وهو ما يبين الأهمية التي تأخذها المنظمة خارج جغرافيتها لا سيما لدى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أجرت المنظمة الكثير من المناورات العسكرية، فقد كان أولها في كازاخستان في العام 2003، وثانيها اجريت في الصين في العام 2005 (مهمة السلام 2005)، ثم في العام 2007 (المعروفة باسم بعثة السلام 2007)، كما أجريت مناورات مشابه لها في العام 2009، أما أهمها ما جرى في 25\9\2010 والتي سميت ببعثة السلام في منطقة كازاخستان للتدريب والتي شارك فيها أكثر من 5000 عسكري من الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، كما جرت مناورات (بعثة السلام 2013) بتاريخ 27 تموز إلى 15 آب بمشاركة (1500) عسكري وزهاء 250 قطعة من المعدات القتالية بما فيها 20 طائرة ومروحية إذ كانت المناورة مخصصة للتدريب على مكافحة الإرهاب، وعليه قامت المناورات بالقضاء على قاعدة للإرهابيين الذين تربصوا بقرية باشينو التي انشأت في

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص 171–176.

حقل تشيباركول للتدريب العسكري في مقاطعة تشيلا بينسك[1].

ويشير خبراء الأحلاف العسكرية والأمنية إلى أن وجود منظمة شنغهاي وإلى جانبها معاهدة الأمن الجماعي التي تضم أغلب دول المنظمة يهدف إلى نشوء صيغة جديدة لتوازنات القوى الدولية، فمنظمة شنغهاي ومعاهدة الأمن الجماعي تسيطران على المسرح الدولي الاستراتيجي الشرقي، في حين يسيطر حلف شمال الأطلسي على المسرح الدولي الاستراتيجي الغربي، إضافة إلى أن المنظمة ومعاهدة الأمن الجماعي تملكان القدرة على الردع النووي في مواجهة حلف شمال الأطلسي، ناهيك عن الإمكانيات الاقتصادية لدول المنظمة، فأميركا وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية أصبحت أكثر حاجة إلى الصين التي لها سندات هائلة في الخزانة المالية الأميركية، وفي حالة سحب الصين لهذه السندات فإن تداعياتها ستكون كارثية على الاقتصاد الأميركي، ونتيجة لذلك أصبح هناك ما يطلق عليه الخبراء صيغة (المعادلة الصفرية) التي يعادل كل طرفٍ فيها الآخر، ومن ثم فإن تغيير موازين القوى الدولية لا بد أن يتبعه تغيير في المعادلات الدولية وهو ما لمسناه في القمة الروسية– الأميركية الأخيرة التي تم التوصل فيها إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل[2].

لذلك فإن هناك من يعتقد أن منظمة شنغهاي يمكن أن تقوم ببعض الوظائف الاستراتيجية من منظور العلاقات الأمريكية – الصينية، والبعض الآخر ينظر إليها كآلية لحل بعض القضايا المحددة، فهي منظمة موجهة بصورة أساسية نحو منطقة آسيا الوسطى، وهذه إحدى التوجهات المهمة في الاستراتيجية الخارجية الصينية، لذلك فإن تحديد المصالح الصينية في المنظمة يعتمد على إمكانيات المنظمة ذاتها مثلما يعتمد على أهداف وتوجهات السياسة الخارجية للصين[3].

ومن ناحية أخرى فإن التحالف بين الصين وروسيا بدأ يأخذ اتجاهاً جديداً بتشكيل منظمة شنغهاي منذ العام 1996 كتحالف مضاد لحلف الناتو يتصدى لاختراق الناتو للمجال الحيوي الروسي وتمدده نحو شرق أوروبا، لذلك استهدفت المنظمة منذ نشأتها تشكيل تكتل إقليمي يهدف إلى الرفاهية الاقتصادية لشعوب آسيا

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 173.

(2) عدنان برجي، تنامي قوة منظمة شنغهاي واحتمالات المستقبل، على الموقع: http://mail.almothaqaf.com/index.php/araaa/3009.html

(3) هاني الياس الحديثي، منظومات التعاون الإقليمية في آسيا، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(4)، 1998، ص 62.

الشمالية والوسطى، إلا أن الأهداف الرئيسة للمنظمة كانت ذات طبيعة أمنية وعسكرية، إذ بدأت دول المنظمة بتخفيض عدد قواتها على حدودها المشتركة، كما دفعت توسعات حلف الناتو في شرق أوروبا وآسيا الوسطى بـ (روسيا) لتحويل منظمة شنغهاي من منتدى اقتصادي إلى تحالف شبه عسكري من خلال سلسلة من المناورات العسكرية بين أعضائها – كما اشرنا سابقاً – وصياغة وثيقة مبدئية للتعاون العسكري ومكافحة الإرهاب الدولي والحركات الانفصالية، ومع نهاية العام 2011 بدأت منظمة شنغهاي في بحث التوسع في القارة الآسيوية جنوباً بضم كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية ومنحها العضوية الكاملة بدلاً من صفة المراقب بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية وتخفيف حِدة التوترات بين الهند والصين وكذلك توطيد العلاقة مع باكستان واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية، وبذلك تكمن خطورة هذا التحول نحو جنوب شرق آسيا في استدعائه لتحالف دولي مناوئ للولايات المتحدة واختراقه لمنطقة حيوية بالنسبة لمصالحها، ما دفع الأخيرة لدعم وجودها العسكري وتوطيد منظومة تحالفاتها الإقليمية[1].

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن تنامي تباينات موسكو – بكين حول تنازع السيطرة على زعامة المنظمة يأخذ بعداً آخر، فبكين تسعى لدفع الخطر الأميركي في الباسفيك، في حين تسعى موسكو إلى تأمين منطقة آسيا الوسطى مع الإشارة إلى أن موسكو هي عضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي فيما تغيب الصين عن هذه المنظمة، لكن هذا التباين لن يؤدي إلى فرط عقد المنظمة، كما أن المعلومات تشير إلى أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي تتقدم أكثر فأكثر باتجاه التحول لحلف عسكري استراتيجي دولي على غرار حلف وارسو بعد نجاح موسكو في إقناع أعضاء المنظمة بتشكيل ما أطلق على تسميته قوة الانتشار السريع والتي تتكون من 20 ألف جندي مجهزين بأحدث الأسلحة للقيام بعمليات التدخل السريع لمواجهة الظروف والمستجدات الطارئة[2].

لقد أصبحت منظمة شنغهاي بقيادة روسيا والصين قوة إقليمية حقيقية في الشرق، وباتت تشكل خطراً وتهديداً واقعياً للمصالح والاستراتيجيات الأمريكية في منطقة وسط آسيا وأفغانستان، وترغب العديد من الدول في اكتساب عضوية هذه المنظمة التي تقودها اكبر قوتين في القارة الآسيوية وفي العالم بعد الولايات المتحدة[3].

(1) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص 181.
(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 179.
(3) عدنان برجي، مصدر سبق ذكره، ص 180.

ورغم أن إعلان تأسيس المنظمة في عام 1996 قد احتوى على بيان يشدد على أن المنظمة ليست تحالفاً موجهاً ضد دول أو مناطق بعينها إلا أن معظم المحللين يعتقدون أن أحد أهم أهداف هذا التجمع هو العمل كموازن للقوة الأميركية وتجنب النزاعات التي تسمح من خلالها لواشنطن بالتدخل في مناطق قريبة من حدود الصين وروسيا، كما يعتقد آخرون أن المنظمة ما هي إلا رد مباشر على التهديدات التي باتت يفرضها تمدد القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى إحياء مشروع أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكي، بعد أن غيرت الولايات المتحدة سياساتها النووية وبدأت بتعزيز ما بات يعرف بـ (الدفاع الصاروخي القومي) أو حرب النجوم في أوروبا، لذلك فإن قمة بيشكيك خطت خطوة كبيرة إلى الأمام نحو البدء بتحويل المنظمة من تكتل إقليمي محدود الأهداف إلى حلف عسكري في المستقبل، وهذا كان واضحاً من خلال أمرين اثنين **الأول:** تعَهد قادة المنظمة بتعزيز الأمن الإقليمي وإقامة نادٍ للطاقة، **والثاني:** إجراء أول مناورة عسكرية مشتركة شارك فيها جنود معظمهم من روسيا والصين في جبال الأورال الروسية مع وعود جنرالات موسكو بأن تجرى مناورة مثلها سنوياً[1].

إن موازين القوى في هذه اللعبة تميل لصالح بكين وموسكو وليس لصالح واشنطن، فبعد قرار قمة شنغهاي الشهير عام 2005 الذي دعا واشنطن إلى تحديد موعد لإغلاق قواعدها العسكرية في آسيا الوسطى عمدت جمهورية أوزبكستان إلى إخراج القوات الأمريكية من قاعدة (كارشي خان أباد الجوية)، وتعمل كل من الصين وروسيا الآن على قدم وساق لإغلاق آخر قاعدة عسكرية أمريكية في آسيا الوسطى وهي قاعدة (ماناس) في مطار بيشكيك، وتعد كازاخستان الجمهورية الوحيدة التي لا تزال واشنطن تتمتع بنفوذ قوي فيها وهي الغنية بالنفط، يدفعها موقعها الجغرافي الواقع بين العملاقين الصيني والروسي إلى محاولة ممارسة لعبة التوازنات[2].

ولذلك فإن الصين لها مصالح استراتيجية في المنظمة يمكن إيجازها بما يأتي[3]:

1. المصالح الأمنية للصين والتي تتمثل في المنظمة بمستويات ثلاثة، **الأول:** ضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها، و**الثاني:** منع الجريمة عبر الحدود، والاستقرار على الحدود الشمالية والشمالية الغربية

(1) سعيد محيو، قمة معاهدة شنغهاي: نحو نظام عالمي جديد، على الموقع:
http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/952.htm

(2) المصدر نفسه.

(3) جبار علي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 88.

للصين، والثالث: تعزيز الأمن في مناطقها الحدودية وخلق بيئة أمنية ملائمة، فضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها هو الشاغل الأساس للصين وهو ما يواجه تهديداً من الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف، ويتجلى ذلك بصورة أساسية في الأنشطة الانفصالية في إقليم (زينيانج) الصيني، إذ ترى أن محاولة القضاء على كل هذه القضايا يتم من خلال التعاون مع الدول الأعضاء في المنظمة، وبذلك ترى الصين ضرورة التعاون مع الدول المجاورة لمواجهة تلك المشاكل.

2. تحقيق المصالح الاقتصادية لا سيما في مجالات الطاقة، ويعد ضمان توفيرها قضية استراتيجية تؤدي دوراً مهماً في مستقبل الأمن الاقتصادي للصين.
3. أن الصين بحاجة لتقوية وتوسيع وجودها بثبات في منطقة آسيا الوسطى، فالمنطقة قريبة جغرافياً من الصين ولديها اتصالات مباشرة معها تاريخياً، وبهذا فإن منظمة شنغهاي يمكنها أن توفر إطاراً مميزاً للتعاون بين الصين ودول المنطقة، ويمكن من خلالها أن تطور تعاوناً طويل الأمد ومستمراً مع دول آسيا الوسطى في كل المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.
4. إن لكل من روسيا والصين مصالح حيوية في آسيا الوسطى، فبالنسبة للصين فهي تشترك مع دول آسيا الوسطى في حدود تصل إلى سبعة آلاف كيلو متر لذا فهي بحاجة لتطوير علاقات قوية مع دول المنطقة وزيادة نفوذها فيها، لذلك فمن غير المستبعد أن تتلاقى المصالح الروسية – الصينية في آسيا الوسطى، أما بالنسبة لروسيا فمنطقة آسيا الوسطى تحتل مكانة مهمة في السياسة الروسية، فبعد وصول (فلاديمير بوتين) للسلطة قررت روسيا استعادة وضعها الخاص في المنطقة، وفي هذا الإطار فإن عدد من المحللين يعتقدون أن آسيا الوسطى ستكون منطقة تنافس بين روسيا والصين إذ من الممكن أن تتعارض مصالح الطرفين فيها، ولهذا السبب فإن الدولتين بحاجة للتعاون لتجنب إمكانية التنافس فيما بينهما، وعليه فإن منظمة شنغهاي وفرت آلية لتوازن المصالح الروسية – الصينية في المنطقة، فالدولتان يمكن أن تقلا أو تجنبا نفسيهما تناقض المصالح ولتحقيق ذلك لا بد ان يتعاونا في إطار هذه المنظمة[1].

(1) المصدر نفسه.

وبذلك تدين منظمة شنغهاي في نموها السلس إلى ولائها الثابت لفلسفة المنظمة والقائم على الثقة المتبادلة والفائدة والمساواة والتشاور واحترام تنوع الثقافات والتطلع إلى التطور المشترك، إذ إن هذه الروحية هي الفلسفة التي تقف وراء المنظمة والمبدأ الأهم الذي تتبعه المنظمة في مدونة سلوكها، فهي تثري العلاقات الدولية المعاصرة من حيث المبدأ والممارسة، وتجسد التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي نحو اعتماد الديمقراطية في العلاقات الدولية، ومن هنا فإن للمنظمة أهمية حاسمة في حث المجتمع الدولي نحو نموذج جديد بعيد عن المواجهة في العلاقات الدولية، إذ تدعو إلى نبذ عقلية الحرب الباردة وتجاوز الخلافات الإيديولوجية[1].

وهناك من المحللين من يشير إلى التوترات داخل المنظمة بين روسيا وأوزبكستان وبين موسكو والجمهوريات السوفيتية (سابقاً) في المجموعة إذ إن الخلافات على الجغرافيا السياسية وأنابيب النفط المقترحة في آسيا الوسطى عبر الصين والاضطرابات في أفغانستان والعلاقات العسكرية الأمريكية في دول آسيا الوسطى والتوترات التي تتعلق بمعاملة الأقليات المسلمة أدت كلها إلى إمكانية الحد من تطور المنظمة كفاعل إقليمييمتلك نفوذاً حقيقياً لكن المنظمة رغم كل ذلك تستمر في تعزيز نشاطات التعاون فيما بينها وتبقى منصة للقادة الصينيين يدافعون عنها بدبلوماسيتهم الأمنية الجديدة[2].

(1) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص ص 84–85.

(2) المصدر نفسه.

المبحث الثاني

تحولات النظام الدولي

إن المتغيرات الجديدة في البيئة الدولية أصبحت بمثابة مدخلات أساسية للتحول في هيكل النظام الدولي، تلك المتغيرات تمحورت حول ثلاثة جوانب رئيسة في ثالوث القوة (الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية)[1]، ولقد ارتبط التغيير في أي نظام دولي بحالات النهوض والتراجع بالنسبة للدول القوية التي سيطرت عليه من خلال استبدال القوة المهيمنة المتدهورة بقوة مهيمنة ناهضة وفقاً لعوامل القوة والاقتصاد والتكنولوجيا، فالنظام الدولي وما يتضمنه من قطبية وترتيب للقوى يدور ضمن محور يدعى بالتغيير، إذ يجري من خلال قواعد التحول تغيرات عدة على صعيد النظام الدولي من حالة إلى أخرى كالانتقال من هيكلية قطبية إلى هيكلية قطبية أخرى[2].

لذلك فإن التغيير في النظام الدولي عبارة عن نهاية نظام دولي وبداية لتبلور ملامح نظام دولي جديد، ويمكن اعتبار النظام الدولي الذي تبلور منذ نهاية الحرب الباردة بوصفه انقطاعاً كيفياً عن النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية إذ حدثت تحولات النظام بشكل سلمي عكس معظم التغيرات الجذرية التي حدثت في أعقاب حروب مسلحة[3]، وعليه فقد تغيرت بسببه القضايا والأولويات بالنسبة للنظام الدولي الجديد عن تلك التي كانت تهم النظام الدولي السابق، فقد دارت اهتمامات النظام الدولي ثنائي القطبية حول الحرب الباردة والصراعات الإقليمية وسباق التسلح ومحاولات ضبطه[4].

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg\aricles.aspx?serial

(2) حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (43)، 2013، ص 4.

(3) خليل عرنوس سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(4) عبد المنعم سعيد، ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار 1993، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1994)، ص 6.

ومن هنا يرى (كاغان) أن النظام الدولي يعكس قيم ومبادئ ومصالح القوى العظمى المهيمنة والمسيطرة عليه، إذ يرى أن النظام الدولي تحت القيادة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا جاء ليعكس قيم ومبادئ الولايات المتحدة وليشهد انتشاراً للديمقراطيات والازدهار الاقتصادي العالمي، إضافة إلى تراجع عدد الحروب بين القوى الكبرى، ويرجع (كاغان) انتصار الديمقراطيات على ما عداها من أشكال الأنظمة السياسية الأخرى ليس لرغبة الأنظمة السياسية في تبني القيم والمبادئ الديمقراطية بل لأن الولايات المتحدة هي ذاتها دولة ديمقراطية وإن انتشار الديمقراطيات عالمياً لم يحدث إلا بالدعم والتأثير الأمريكي، لذلك فقد استمرت الديمقراطية واتسع نطاقها مع الدعم الأمريكي المستمر لتوسيع رقعة انتشارها وتعزيز حرية التجارة[1].

وللنظام الدولي عدة تعريفات منها ما عرفه (موريس ايست) بأنه يمثل أنماطاً من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي توجد خلال وقت محدد، في حين ركّز (كينيث بولدنغ) في تعريفه للنظام الدولي على الأبعاد السلوكية الناجمة من عملية التفاعل بين الوحدات السياسية، فهو من وجهة نظره (مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً والتي توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية على أنها مجموعة من المتغيرات التي تفترض وجود علاقات معينة فيما بينها)، فيما ذهب (هولستي) في تعريفه للنظام الدولي بأنه (تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدناً، دولاً، أمماً كانت أم إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقاً لعمليات منتظمة)، أما (مورتن كابلان) فقد وصف النظام الدولي بأنه (مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها وتستند هذه المتغيرات على قيادة سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الخارجية)[2].

ومع أهمية التعاريف السالفة الذكر يمكننا الإشارة إلى تعريف (ستانلي هوفمان) للنظام الدولي ويعد الأهم إذ عرفه بقوله (النظام الدولي نمط من أنماط العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة العالمية يتميز باتساع الأهداف التي تسعى تلك الوحدات

(1) نقلا عن: علاء بيومي، عودة التاريخ ونهاية الأحلام، كتب استراتيجية، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، 2009، ص 3، على الموقع: www.alkashif.org

(2) محمد سيف حيدر، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 22.

إلى تحقيقها والمهام التي تؤديها بالوسائل المستخدمة في بلوغ هذه الأهداف وتنفيذ تلك المهام ويتحدد هذا النمط إلى حد كبير تبعاً للهيكل العالمي ولطبيعة القوى التي تتفاعل فيما بين الوحدات الرئيسة أو داخل هذه الوحدات وتبعاً للقدرات المتاحة وشكل السلطة والثقافة السياسية لتلك الوحدات)[1].

كما إن (هنري كيسنجر) يرى في النظام الدولي (عبارة عن مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي ما زالت في طور التكوين الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل)[2]، لذلك فإن النظام الدولي يشهد تحولات مستمرة مع تغيير في موازين القوى العالمية، إذ تم الانتقال من نظام أحادي القطبية في عهد الإمبراطورية الرومانية إلى نظام متعدد الأقطاب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم إلى نظام القطبية الثنائية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قبل تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في العام 1990، ليدخل العالم مرحلة جديدة تتسم بهيمنة القطب الأمريكي، الذي بات هو الآخر يواجه تحدي الانهيار بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي ضربت العالم في أواخر العام 2008[3].

إن إحدى الخصائص الأساسية المميزة للنظام الدولي المعاصر هي التعقيد والتجديد في ذات الوقت واللذان أفصحا عن نفسيهما في تطور واتساع نطاق الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية المعاصرة[4].

ومن هنا يقول (كاغان) إن التنافس في المدة ما بعد القطبية الأحادية يتميز بخصال مختلفة عن فترة الحرب الباردة، فهو صراع غير إيديولوجي، والواضح أن الصين وكذلك روسيا لم تعدا معنيتان بأيدلوجية معينة، فما يحركهما الآن هو المصلحة الاقتصادية والمشاعر القومية، فهمهما الأساس هو العودة إلى العهد القيصري إذ تمتعت كل من الصين وروسيا بإمبراطورية واسعة يسيطر عليها القيصر الروسي أو الإمبراطور الصيني، فاهتمامهما الحالي هو توسيع نفوذهما الاقتصادي والسياسي والعسكري ومصالحهما الوطنية دون تبني أيديولوجية معينة، إذ يقدمان

(1) محمد سيف حيدر، المصدر السابق، ص 29.

(2) هنري كيسنجر، الدبلوماسية في الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: فاضل مالك البديري، (عمان: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1995)، ص 527.

(3) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص ص 3-5.

(4) نادية مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (82)، 1985، ص 12.

إنموذجاً مختلفاً للنمو الاقتصادي يقوم على الحكومة المركزية القوية القادرة على إحداث تقدم اقتصادي كبير دون السماح بانفتاح سياسي يوازيه وهو انموذج يتنافى مع انموذج الحكومة الضعيفة نسبياً والذي تروج له الولايات المتحدة وأوروبا ضمن إيديولوجيتها الديمقراطية الليبرالية[1].

لذلك فإن النظام العالمي الجديد يشهد العديد من الحقائق المهمة التي يجب التنبيه لها والتركيز عليها عند الحديث عن هذا النظام ومنها[2]:

1. إن مفهوم النظام الدولي الجديد يعد في واقع الأمر مفهوماً بسيطاً ومعقداً في الوقت نفسه، فهو يتسم بالبساطة نظراً لتفاعلاته وتطوراته منذ بداية تبلوره في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.
2. إن النظام الدولي الجديد لا يزال في طور التشكيل إذ إن القواعد المنظمة لمجموعة التفاعلات الدولية لم تستقر بعد بصورة نهائية، وفي ضوء هذه الحقيقة يتضح أنه ليس نظاماً ثابتاً ولا قائماً على مبادئ دائمة وإنما هو شيء مرحلي يتعلق بموازين قوة دولية معينة وبظروف وملابسات تاريخية معينة.
3. إن النظام الدولي الجديد شأنه في ذلك شأن الأنظمة التي سبقته، فهو لا يعني الالتزام المطلق بالشرعية الدولية أو القانون الدولي على صعيد التفاعلات والعلاقات الدولية، وعليه فإن كلمة نظام في مصطلح النظام العالمي الجديد لا تعني بأي حال من الأحوال انتفاء مظاهر العنف والفوضى كما أن استخدام القوة هو الذي يميز بالفعل جانبا مهماً من العلاقات والتفاعلات الدولية الحالية.
4. إن النظام الدولي ما هو إلا امتداد في جوانب كثيرة منه لأنظمة دولية سبقته على اعتبار أن معظم التطورات الهائلة التي يشهدها العالم اليوم هي تغيرات في شكل ومضمون التفاعلات الدولية بين دول الشمال فقط، في حين تظل أسس وقواعد النظام الدولي السابق هي التي تحكم علاقات الشمال الجنوب.

---

(1) روبرت كاغان، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 4، على الموقع: www.alkashif.org.

(2) نقلا عن: عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول والنظريات والخصائص المعاصرة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، 1995)، ص 8.

إن النظام الدولي يشهد تحولات عدة للحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة حين ساد الاعتقاد بانتصار النموذج الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي نحو حالة جديدة لم يكن منظرو العلاقات الدولية لا سيما المنحازين منهم لليبرالية الجديدة يتوقعونها حينذاك، ويمكن القول إن التحولات الجارية قفزت إلى الواجهة بدء من اندلاع الأزمة المالية للنظام الرأسمالي العالمي في خريف عام 2008، إذ زعزعت هذه الأزمة النظام الرأسمالي العالمي على الصعيد الاقتصادي وامتدت أيضاً إلى النظام السياسي الدولي نظراً للارتباط الوثيق فيما بينهما، وتأتي في مقدمة هذه التحولات الدول أي (صعود أو هبوب الدول في النظام الدولي)، ومعها أيضاً التكتلات والتجمعات والمنظمات الدولية والإقليمية، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية[1].

ومن هنا فقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: التحول بمناطق التفاعل الدولي، والمطلب الثاني: التحول بأدوات التفاعل الدولي.

(1) وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (187)، 2012، ص 127. للمزيد ينظر: خميس كعروت، تصادم المجتمعات الغربية نحو نظام عالمي جديد، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (77)، 1996، ص 8.

المطلب الأول

التحول بمناطق التفاعل الدولي

إن تطور النظام الدولي وانتقاله من مرحلة إلى أخرى لا يتوقف على عدد الأطراف الفاعلة فيه فقط، وإنما يقوم أيضاً على منظومة القيم والنسق الأيديولوجي والقدرات القومية لكل طرف فيه ونمط التحالفات القائمة بين القوى المسيطرة عليه والموجهة له ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ – إلى حد كبير – توازن القوى داخله.

وبذلك اتجهت التفاعلات الدولية في ظل المتغيرات الحاصلة في النظام الدولي وما شهدته من أحداث وتبدلات على كافة الأصعدة وما رافق ذلك من تطورات هائلة في وسائل الإعلام والاتصالات والمواصلات في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية وما صاحب ذلك من تبدل نوعي في المجال الاقتصادي والعسكري وحتى الثقافي منه وما عكسته أحداث 11 أيلول عام 2001 على واقع العلاقات الدولية وتأثيرها الكبير في نسق النظام الدولي إلى أن تجعل من النظام الدولي يتجه بأنساق مغايرة عما كان عليه في السابق، وعليه قسم هذا المطلب إلى، أولاً: تأثير أحداث 11 أيلول عام 2001 في النظام الدولي، ثانياً: انتقال التفاعلات الدولية.

أولاً: تأثير أحداث 11 أيلول عام 2001 في النظام الدولي

إن الدولة الهشة تشكل خطراً استراتيجياً يهدد الشمال العالمي نسبياً حسب الرؤية الأمريكية، وفي واقع الحال فإن الدولة القوية كانت على امتداد فترات طويلة من القرن العشرين تسعى لتوسيع مناطق نفوذها سواء أكان ذلك بالضم أو بحكمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بالأسلوب الذي يعرف بما بعد الكولونيالي والشمال العالمي، ويوم أمسى (الإرهاب) ظاهرة عالمية بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 احتلت الدول الفاشلة بشكل مفاجئ موقع الصدارة على الأجندة السياسية، وفي إطار وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 تم ما إقراره أن الدول الهشة تشكل تهديداً رئيساً على الولايات المتحدة إذ إنها ليست مهددة من دول غازية بقدر ما هي مهددة من الدول الفاشلة[1].

(1) كاتي كليمان، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، دراسات مترجمة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص ص ص 115– 118 – 126.

وبذلك تجتذب مسألة الدول الهشة أو الفاشلة اهتمام العالم منذ تسعينيات القرن الماضي، إذ انتشرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) النزاعات العرقية والإثنية التي هددت وقوضت تماسك الدول في أنحاء مختلفة من العالم، إن دمج هذه الدول في شبكة العولمة وربط اقتصاداتها بالاقتصاد العالمي يعد الحل – من وجهة نظر بارنيت – لمشاكل التخلف بها ولتحقيق الأمن والاستقرار على المستوى العالمي، وعلى هذا الأساس تشكلت عقيدة المحافظين الجدد[1].

وترتكز وجهة نظر المحافظين الجدد حول ضرورة امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية القدرة والقيادة بشكل مطلق كشرط مسبق لعالم يسوده السلام والنظام، وقد أشار (روبرت كاغان) وهو من ابرز مفكري المحافظين الجدد إلى أن (الهيمنة الأمريكية المطلقة هي النظام الدفاعي الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه ضد أي تهديد للأمن والسلام العالميين)، وبهذا تم تصوير التفوق الأمريكي على انه شيء مفيد لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، وكما أورد (روبرت جيرفس) إن التزام الولايات المتحدة بتأسيس إمبراطورية أمريكية أو هيمنة أمريكية مطلقة يعد احد عناصر ما يعرف بعقيدة بوش[2].

وبهذا جاءت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 لتؤكد على مسألة الإرهاب، ويمكن إجمال أهم ما جاء بها كالآتي:[3]

1. تعزيز التحالفات لهزيمة الإرهاب العالمي والعمل على منع وقوع هجمات ضد الولايات المتحدة وضد أصدقائنا.
2. سندافع عن السلام ضد تهديدات الإرهابيين والطغاة، وسنحافظ على السلام من خلال بناء علاقات جيدة بين القوى العظمى، وسنعمل على تمديد السلام من خلال تشجيع المجتمعات الحرة والمنفتحة في كل بلد.
3. الدفاع عن الولايات المتحدة وعن مصالحنا في الداخل والخارج من خلال تحديد وتدمير التهديد قبل أن يصل إلينا، وإننا سوف نعمل باستمرار

(1) كارن أبو الخير، تقديم: صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي مقاربات مختلفة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (177)، 2009، ص ص 70–74.

(2) نقلا عن: المحافظون الجدد وعقيدة بوش، ترجمة: فارس تركي محمود، جريدة دنيا الوطن، فلسطين، 2003، على الموقع:

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/262367.html

(3) The national Security of the United States of America, the Whit house Washington, September, 2002. on: www.state.gov/documente/organiztion/63562.pdf

لحشد الدعم الدولي ولن نتردد في العمل إذا لزم الأمر لممارسة حقنا في الدفاع بشكل استباقي ضد الإرهابيين لمنعهم من القيام بالضرر ضد شعبنا وبلادنا.

4. يجب أن نكون مستعدين لوقف الدول المارقة وعملائها الإرهابيين قبل أن تكون قادرة على التهديد أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدنا وضد حلفائنا وأصدقائنا.
5. جهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل لمنع الدول المارقة والإرهابيين من الحصول على المواد والتقنيات والخبرة اللازمة والحد من التسلح وضوابط التصدير المتعدد الأطراف.
6. التنسيق مع حلفائنا لتشكيل تقييم مشترك للأخطار والتهديدات ومواصلة تطوير قواتنا العسكرية لضمان قدرتها على إجراء رد سريع وعمليات دقيقة لتحقيق نتائج حاسمة.

كما شددت الضغوط السياسية والاقتصادية على بعض الدول التي صنفتها بالدول المارقة مثل (سورية وإيران وكورية الشمالية)، وكذلك على بعض الدول التي صنفتها بالصديقة مثل (السعودية ومصر وباكستان)، لتغيير سياساتها بما يتوافق والأجندة الأمريكية الجديدة الرامية إلى فرض السيطرة الأمريكية على المنطقة والعالم، لذلك يبقى خيار الحرب الاستباقية ضد كل من تعتقد الولايات المتحدة أنه يرعى الإرهاب أو يدعمه وضد كل من يرفض الخضوع للإملاءات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب[1].

ومن هنا فإن أحداث 11 أيلول عام 2001 وما ترتب عليها من سلوكٍ أمريكي غلب عليه الانفرادية في إدارة عدد من الأزمات الدولية حسم – إلى حد كبير – الرأي بأحادية النظام السياسي الدولي، ومن ناحية أخرى وضمن المشاهد الاستثنائية التي برزت بشكل لافت للنظر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهو عودة ظاهرة التحالفات الدولية المقنعة في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن كوسائل ابتكارية لمواجهة التحديات التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية العالمية واستمرار الهيمنة والامبريالية العالمية وتراجع دور المركزية الأميركية[2].

(1) خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص 153. للمزيد ينظر: ماثيو رودس، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، دراسات مترجمة، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 180.

(2) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 4–8.

لكن وعلى الرغم من تصنيف الإرهاب في خانة تهديد السلم والأمن الدوليين وإبداء مجلس الأمن استعداده لاتخاذ كافة الترتيبات للرد على أحداث 11 أيلول ومحاربته للإرهاب أكد قرار مجلس الامن على حق الدول في ممارسة حق الدفاع عن النفس، وربما بذلك ترك الباب مفتوحاً لتبرير ما أعلنته الولايات المتحدة من حرب على الإرهاب بالأسلوب الذي ارتأته، وبالمقابل فإن العمليات العسكرية للولايات المتحدة المنفردة أو بالاشتراك مع القوات المسلحة التابعة للدول الأخرى في التحالف العسكري ضد الإرهاب لم تخضع لأي تحديد زمني أو لأية رقابة من قبل مجلس الأمن[1].

وعليه يمكن ملاحظة ابرز معالم التغيرات في الاستراتيجية الجديدة التي تبلورت بعد أحداث 11 أيلول:[2]

1. الانفراد بالتفوق العسكري المطلق بما يحقق السيطرة الاستراتيجية الكاملة.
2. التخلي عن (استراتيجية الردع والاحتواء) التي حكمت السياسة الأمريكية إبان فترة الحرب الباردة وتبني استراتيجية الهجوم الوقائي، وهذه الحرب بالنسبة (لهانز مورجنثاو) هي وسيلة ضرورية لحفظ التوازن في النظام الدولي أو الإقليمي، وعليه فقد أوردت صحيفة (واشنطن بوست) يوم 2002/6/10 إعلان الرئيس (جورج بوش الابن) صراحة أن الولايات المتحدة على وشك الانتقال من استراتيجية (الردع والاحتواء) إلى استراتيجية (الهجوم الوقائي) إذ قال (إذا ما انتظرنا حتى تتضح التهديدات سنكون قد انتظرنا طويلاً، إن أمننا يتطلب من كل الأميركيين أن يتحلوا ببعد النظر والتصميم وان يكونوا مستعدين للقيام بهجمات وقائية استباقية حين يكون الأمر ضرورياً للدفاع عن حريتنا وعن أرواحنا)، وهذا يعني أن الولايات المتحدة ستمنح لنفسها حرية اتخاذ القرار وتطبيقه ضد أي دولة دونما الرجوع للشرعية الدولية.
3. صياغة تعريف جديد للأخطار التي على الولايات المتحدة مواجهتها، وفي هذا الصدد تحدث الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) في 1 حزيران عام 2002 عن ضرورة القيام بعمليات عسكرية احترازية في إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب، وبحسب ما أوردت صحيفة واشنطن بوست يوم 2002/6/10، وفي حديث له أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش

(1) نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد (4)، 2011، ص 41.

(2) صالح ياسر، مصدر سبق ذكره.

الابن) صراحة أن الولايات المتحدة على وشك الانتقال من استراتيجية الردع والاحتواء إلى استراتيجية (الهجوم الوقائي).

4. إعادة تقييم الوضع النووي، وقد وردت هذه المعلومات في تقرير أعده البنتاغون وقدمه للكونغرس في 8 كانون الثاني عام 2002 بعنوان إعادة تقييم الوضع النووي يكشف أن الولايات المتحدة تعتزم استخدام أسلحة نووية لمواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات، **الأولى:** ضد أهداف قادرة على الصمود أمام هجمات غير نووية **والثاني:** رداً على هجمات بالسلاح النووي أو البيولوجي أو الكيميائي **والثالث:** حصول تطورات عسكرية مفاجئة، ويبدو أن التقرير يبين مدى التحولات النوعية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي التي تركتها أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 ويوضح في الوقت ذاته بعداً خفياً جديداً لتأثيرات تلك الأحداث على حروب المستقبل.

5. توظيف المفاهيم والشعارات الإيديولوجية واعتمادها كأدوات أساسية في خدمة الاستراتيجية الأمريكية في الخارج، وهذا التوجه بدا واضحاً في التقرير الذي رفعته اللجنة الأمريكية للأمن القومي إلى البيت الأبيض، فقد ذكرت اللجنة أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ينبغي أن تراعي التوازن بين هدفين أساسيين، **الأول:** هو جني ثمار العولمة بهدف توسيع نطاق الحرية والأمن والازدهار للأمريكيين ولغيرهم، **والثاني:** يجب أن تسعى الاستراتيجية الأمريكية للقضاء على القوى المسببة لفقدان الاستقرار العالمي، وهذه إشارات واضحة إلى ضرورة نشر الديمقراطية وبناء علاقة طردية وثيقة بين التقدم المحرز على صعيد التحولات الديمقراطية وحجم المعونات الاقتصادية المقدمة للبلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية، وفي حال ضعف التقدم المحرز في الحقل السياسي يجب أن تكون مطرقة الضغوطات الاقتصادية جاهزة لمعاقبة المترددين.

6. تكامل بناء أدوات السيطرة العسكرية على مراكز الطاقة في العالم بدء من الشرق الأوسط وصولاً إلى نفط آسيا الوسطى وغاز بحر قزوين، وبهذا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في السياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية[1].

(1) صالح ياسر، مصدر سبق ذكره. للمزيد ينظر: إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 أيلول من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005)، ص 15.

إن أحداث 11 أيلول عام 2001 فتحت الباب على مصراعيه أمام الوجود العسكري الأميركي المتزايد وغير المحدود في منطقة آسيا الوسطى، تحت غطاء مكافحة الإرهاب في أفغانستان، بيد أن مدة بقاء هذه القوات تثير الكثير من الشكوك والجدل لدى دول مثل روسيا والصين وإيران حول طبيعة النوايا الأميركية في المنطقة سيما وأن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك مجموعة من القواعد العسكرية في منطقة آسيا الوسطى التي يمكن تحديدها بالآتي:[1]

1. مطار خان آباد أول قاعدة أميركية في منطقة آسيا الوسطى ويقع في أوزبكستان، ويبعد عن العاصمة طشقند .500 كم وعن الحدود الأوزبكية الأفغانية .200 كم فقط، وهو أول قاعدة عسكرية أميركية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي (سابقاً) على الإطلاق.
2. مطار توزيل في أوزبكستان والقريب من طشقند أيضاً وهو قاعدة عسكرية أميركية مصغرة جرى فيها تنسيق بين القائد الأفغاني (عبد الرشيد دوستم) والأميركيين حول الدور الذي يمكن أن تقوم به أوزبكستان في الهجوم على أفغانستان وحكومة طالبان.
3. قاعدة كارشي الأميركية التي ألغي استخدامها من قبل الولايات المتحدة الأميركية عام 2005 إذ كانت قاعدة للاتحاد السوفيتي (سابقاً) قبل تفككه.
4. مطار مناس الدولي الموجود في العاصمة بشكيك والذي يعد أكبر مطار في قيرغيزستان، وقد اختارته الولايات المتحدة الأميركية عام 2001 لطول مدرجه البالغ 4270 متراً، وبذلك تسعى واشنطن لإخراج دول المنطقة المنتجة للطاقة من دائرة النفوذ الروسي ومحاولة احتواء التحركات الصينية والقوى المنافسة الأخرى التي تستهدف جميعها زيادة نفوذها في المنطقة لا سيما وإن التوجهات الأميركية تندرج في إطار اعتراف واشنطن لمنافسيها في الحضور في اسيا الوسطى لاعتبارات وهواجس الأمن ولكنها ترفض في الوقت نفسه الاعتراف بمجالات ومناطق نفوذ المنافسين فيها[2].

وعلى هذا الأساس فإن هناك من يرى أن أحداث 11 أيلول عام 2001 ما هي إلا احد الأحداث السابقة المشابهة لتبرير حروب شنتها الولايات المتحدة والعديد من

(1) المصدر نفسه، ص 43.

(2) إدريس لكريني، مصدر سبق ذكره، ص 15.

هذه الأحداث تمت بتخطيط أمريكي أو بتواطؤ الاستخبارات الأمريكية كقصف البارجة الأمريكية في خليج (تو نكين) لتبرير الحرب على فيتنام الشمالية[1]، ولذلك تقول (سوزان ليندارو) إن الولايات المتحدة كان لديها علم مسبق بالحادث من خلال عملاء لها في وكالة الاستخبارات إذ كانت هناك مواد جاهزة للتفجير زرعت في المبنى (ربما تكون عبوات نووية محدودة)، وذكرت أن هناك مصدراً رفيع المستوى كان يعمل في وزارة الخارجية يملك حق الاطلاع على الوثائق السرية في مكتب التحقيقات الفدرالية ووكالة الاستخبارات الأمريكية كان واثقا من ان الامريكيين انفسهم – صناع القرار هم من تجاهل المعلومات – من فعل ذلك من الاستخبارات الامريكية الذين رغبوا بشن الحرب على العراق في إشارة إلى المحافظين الجدد[2].

وبالإضافة إلى ذلك فإن الكاتب الأمريكي (غور فيدال) ذكر أن غزو أفغانستان لم يكن له صلة (بأسامة بن لادن) وإنما كان هو مجرد ذريعة لاستبدال طالبان بحكومة أكثر استقراراً تستطيع أن تسمح لشركة (nion oil of California) بمد خط الأنابيب الذي يحقق الأرباح لعصبة (تشيني– بوش الابن) ضمن أطراف أخرى، وقد استضافت الشركة المذكورة وفداً من حكومة طالبان للبحث في كيفية مد خط أنابيب لبترول وغاز نفط قزوين من الحقول إلى شواطئ باكستان، وفي هذا الصدد أوردت محطة (بي. بي. سي) في 4 كانون الأول 1997 خبراً عن تلك المباحثات إذ قالت فيه: إن اقتراح إنشاء خط الأنابيب عبر أفغانستان هو جزء من مشروع دولي للاستفادة من تنمية موارد الطاقة الغنية في بحر قزوين، وان مسألة محاربة الإرهاب ليست إلا الوجه الظاهر لتلك الحرب، ولإتمام الصفقة البترولية جيء بـ (حميد قرضاي) رئيساً لأفغانستان بعد الإطاحة بحكومة الطالبان، الذي كان يعمل في شركة يونوكال الأمريكية التي كانت تفاوض حكومة الطالبان على مد أنبوب البترول من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان، كما تم استغلال الحدث للخروج من المأزق الاقتصادي الذي وصل إليه الاقتصاد الأمريكي قبل الأحداث، إذ بدأ التراجع في الاقتصاد الأمريكي يبرز جلياً في مؤشرات البطالة التي وصلت في الثامن من أيلول عام 2001 إلى ما يقرب من 3,5 مليون شخص، وانخفضت مؤشرات الإنتاج الصناعي ففي شهر آب من عام 2001 انخفض قطاع المعادن إلى 8.0% عن

(1) زبير سلطان، أحداث الحادي عشر من أيلول صناعة وأهدافاً والحرب على العراق، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (17)، 2002، ص ص 127–130.

(2) سوزان ليندارو، لماذا لم يقتل أي صهيوني في 11 أيلول عام 2001، قناة روسيا اليوم (TR)، بتاريخ 2013/9/12، على الموقع: http://www.youtube.com/watch?v=ejeNoXDrLrk

الشهر الذي سبقه وانخفضت السعة التشغيلية إلى 2.76% وهو أدنى انخفاض منذ تموز عام 1983، أما بالنسبة للأرباح التي نتجت عن أحداث الحادي عشر من أيلول في تصفية الحسابات مع أعداء سابقين، فقد كشفت وسائل الإعلام الغربية أن (رامسفيلد) وزير الدفاع الأمريكي طلب الإعداد للهجوم على العراق بعد ثلاث ساعات فقط من أحداث 11 أيلول، كما خرج الرئيس جورج بوش بإطلاق الحملات على العديد من البلدان تحت ذريعة الإرهاب باسم محور الشر والدول الشريرة وغيرها من هذه التسميات[1].

وعلى صعيد آخر استغل (فلاديمير بوتين) أحداث أيلول عام 2001 في تخفيف الضغوط والانتقادات الأمريكية الموجهة له شخصياً وللجهد العسكري الروسي في جمهورية الشيشان، على اعتبار أن حرب روسيا في الشيشان هي جزء من حربها على الإرهاب الدولي، وقد تبين للقادة الروس لاحقاً في المدة ما بعد عام 2004 أن احد الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في آسيا الوسطى وفي القوقاز هو تمهيد الأرضية المناسبة أمام الشركات البترولية الأمريكية العملاقة حتى تستثمر في بترول المنطقة التي تعد اليوم هي الثانية من حيث الاحتياطي البترولي في العالم بعد الخليج العربي، وسعي الولايات المتحدة الحثيث لتدشين خط جديد لنقل البترول والغاز الطبيعي عبر خط (باكو–تبليسي–جيهان) التركي على البحر المتوسط من اجل الالتفاف على خطوط البترول الأخرى العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ثم إلى أوروبا الغربية[2].

لقد خلفت أحداث 11 أيلول وتداعياتها آثاراً عالمية بالغة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية كافة، وجعلت هناك ما يشبه الاتفاق بين دارسي العلاقات الدولية والنظام الدولي على فكرة أساسية مؤداها أن اعتداءات 11 أيلول قد أوجدت عالماً جديداً مغايراً لما قبله، وقد شكلت الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب تحدياً حقيقياً لمنظومة ومعايير حقوق الإنسان في العالم، وألقت بتداعيات متزايدة على قضية الديمقراطية والتحدي الديمقراطي[3].

---

(1) غالب أبو مصباح، جورج فريدمان فارس الأحلام الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (412)، 2013، ص 146.

(2) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000–2008، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (358)، 2008، ص 86.

(3) هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 116.

ثانياً: انتقال التفاعلات الدولية

اختفى الصراع بين الشرق والغرب بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) عام 1991، ولم تكن سمة هذا الصراع هي السمة الوحيدة للنظام الدولي ثنائي القطب، إذ تضمن هذا النظام أيضاً محوراً آخر للصراع وهو الصراع بين الشمال والجنوب، وهناك من يرى أن اختفاء الصراع بين الشرق والغرب في ظل النظام العالمي الجديد سيضاعف من حدة الصراع بين الشمال والجنوب، ومن ثم فإن هذا الصراع سيأخذ أشكالاً عدة وسوف يمارس بوسائل وآليات مختلفة كلياً.

ويسوق (جيرار شاليان)(*) البراهين على أن اتجاه مراكز القوة في النظام العالمي الجديد قد تحول عن الغرب نحو آسيا تحديداً وعلى رأسها الصين والهند، متبوعة ببعض القوى الإقليمية الصاعدة كالبرازيل وغيرها، وإن الولايات المتحدة هي قوة عظمى لن تغيب نهائياً عن الساحة الدولية، ويؤكد أن القرون التي هيمن فيها الغرب (أوروبا وأميركا) على النظام العالمي لم تكن إلا قوساً في التاريخ الحضاري الطويل، وأإننا اليوم بصدد العودة لعالم متعدد الأقطاب تؤدي فيه آسيا(الصين والهند) بشكل خاص والعالم الإسلامي وبعض دول أميركا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية دوراً مهماً في تشكيل الرقعة الجديدة للعلاقات الدولية كهياكل ومؤسسات وقيم[1].

وقد عكست هذه المرحلة تعدد وتنوع المشكلات والتحديات التي تواجه الدول لا سيما في نصف الكرة الجنوبي وما رافقها من تنامي اتجاهات التطرف والصراعات الداخلية وظهور أنماط من الصدامات في النظام القيمي والفكري، فقد ارتبط مفهوم العولمة بهيمنة النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبيرة لمنتجات الشركات الصناعية الكبرى، أما في المجال الثقافي فالأمر يظهر وكأنه انتصار لثقافة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف وفرض الذوق والثقافة الأميركية والغربية على العالم[2]، لذلك فقد ذهب مفكرون أوروبيون في النصف الأول من هذا

(*) هو احد الباحثين الاستراتيجيين فرنسي الجنسية متخصص في دراسة النزاعات المسلحة والعلاقات الدولية، لدية عدة كتابات منها كتابه هو وميشال جان بعنوان (باتجاه نظام عالمي جديد) للعام 2013. المصدر على الموقع: http://www.maghress.com/alittihad/203159

(1) عبد الخالق الزومري، نحو نظام عالمي جديد، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 5، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(2) نظام بركات، مصدر سبق ذكره.

القرن تغييراً باتجاه الشرق في المركز الجيوبوليتي للجاذبية لا سيما منطقة المحيط الهادئ إذ تكون الولايات المتحدة واليابان الوريث المحتمل للسيطرة الأوروبية المتلاشية فيها، وعلى نحو مماثل في أن الصين فاعلاً رئيساً فيها لديها طموحات أوسع في ضوء تاريخها العريق ونظرتها إلى الدولة الصينية الكبرى بوصفها مركزاً عالمياً، وإن الخيارات التي تضعها الصين بدأت فعلاً تؤثر في التوزيع الجيوبوليتيكي للقوة في آسيا في حين ترتبط قوتها المحركة الاقتصادية بإعطائها قوة مادية أكبر[1]، أما بالنسبة إلى انتقال القوة من الغرب إلى الشرق، فإن ما يشهده هذا القرن هو عودة آسيا للمعدلات الطبيعية فيها (نصف سكان العالم ونصف إنتاجه) ولهذا يطلق عليه عودة الانتعاش إلى آسيا، وهذا الانتعاش بدأ باليابان مروراً بكوريا الجنوبية ثم إلى دول جنوب شرق آسيا بداية من سنغافورة وماليزيا ويتركز الآن في الصين وعلى نحوٍ متزايد في الهند التي ارتفعت معدلات نموها إلى 8 أو 9%[2]، لذلك فإنه بحلول العام 2020 سوف تنتج آسيا ما يزيد على 40% من إجمالي الناتج القومي العالمي في آسيا، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين سوف تصبح 16 مدينة من مجموع 25 من اكبر مدن العالم موجودة في آسيا[3].

إن النظام الاقتصادي العالمي هو من الشمول بحيث لا توجد دولة من دول الجنوب خارج نطاق هيمنة هذا النظام، وان الشركات الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات تقع في قلب هذا النظام الاقتصادي العالمي، ولعل هذه الشركات هي من أبرز آليات الاستعمار الجديد، فهي التي تشرف على إدارة النظام الاقتصادي العالمي وتحتكر التجارة الدولية والتقنيات الحديثة وتتحكم في مصادر السيولة النقدية الدولية وتسيطر على وسائل الاتصال والإعلام بل إنها كما يقول (هربت شيللرا): إنها تطوع الشعوب وتتلاعب بالعقول، إذ يقوم النظام الاستعماري العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة أساساً على التسلط الاقتصادي والثقافي والتقني وذلك خلافاً للاستعمار التقليدي الذي كان قائماً على أساس التسلط السياسي والعسكري المباشر، ويرتبط الاستعمار الجديد بالنظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يهيمن

(1) زبغنيو بريجنسكى، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، ترجمة: أمل الشرقي، (بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص ص 39–45.

(2) Joseph Nye, The Future of Power, Chatham House, 2011, p. 6. on the site: http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290_100511nye.pdf

(3) اناتولي اوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 170.

عليه الشمال هيمنة مالية وتقنية وتجارية مطلقة على دول الجنوب[1].

لذلك فإن تبعية بلدان الجنوب للعولمة الاقتصادية وأدواتها يشق وحدة هذه البلدان ويحول دون ظهور تكتلات تجارية فيها تسعى للمشاركة في صنع القرار الاقتصادي الدولي، كما وإنها تبقي بلدان الجنوب بعيدة عن حركة التصنيع وتبقيها في قطاع الزراعة المتخلف، ومن ثم تظل بلدان الجنوب أسواق مفتوحة أمام البضائع المصنعة في الشمال وتظل ثرواتها نهبا للشركات المتعدية الجنسية[2].

وعليه فإن الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب تجلت بعدم المساواة والاختلال الكبير في حجم ما تملكه كل منها من ثروات العالم، فدول الشمال هي الدول الصناعية المتقدمة وهي الدول الغنية وتحتكر ما مجموعه 80% من ثروات الأرض، في حين أن دول الجنوب فيها أكثرية سكانية لا تحصل إلا على20% من إجمالي الناتج القومي العالمي، ولذلك فإن هذا الاختلال الكبير في توزيع الثروة العالمية بين الشمال والجنوب هو محصلة لاحتكار وتحكم الشمال في مجمل الإنتاج والنشاط الصناعي والتجاري والمالي في العالم، فصناعياً يتحكم الشمال في 90% من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي، في الوقت الذي يبلغ فيه نصيب الجنوب بكل طاقاته وموارده وثقله السكاني 10% من القيمة الصناعية المضافة في العالم[3].

واليوم تنتشر عمليات إنتاج الصناعات التحويلية عبر الحدود نتيجة لتراجع الحواجز التجارية وانخفاض تكاليف النقل، وتقوم بلدان عدة بتداول السلع الوسيطة وسهلة التغيرات في تكنولوجيا المعلومات، فقد طرح المزيد من الخدمات وكانت النتيجة زيادة في المبادلات التجارية داخل القطاعات وداخل الشركات استفادت (البلدان النامية)[*] منها ولا سيما بلدان آسيا من هذه التحولات إلى أقصى الحدود، ففي المدة من 1980 إلى 2010 تمكنت هذه الدول من زيادة حصتها في تجارة البضائع على الصعيد العالمي من زهاء 25 إلى 47%، وحصتها من الناتج العالمي من 33 إلى 45%[4].

---

(1) عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص 130–159.

(2) حسن محمد، العولمة جذورها، مضامينها، آثارها رؤية قومية في العولمة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (14)، 2001، ص 128.

(3) عبد الخالق عبد الله، المصدر السابق، ص 152.

(*) تشكل البلدان النامية اليوم ثلث القيمة المضافة في الإنتاج العالمي للسلع المصنعة، ففي المدة من 1990 إلى 2010 زادت صادرات البضائع في ثمانية بلدان نامية أعضاء في مجموعة العشرين 15 ضعفًا، إذ ارتفعت من حوالي 200 مليار دولار إلى 3 تريليون دولار.

(4) تقرير التنمية البشرية 2013، مصدر سبق ذكره.

لـذلك عملـت دول الجنـوب علـى التحـرك السـريع فـي المجـال الاقتصـادي وأصـبحت التفـاعلات الدوليـة تنتقل إليهـا بسـرعة، ففـي العـام 2011 كانـت هنـاك 61 شركة صينية و8 شركات هندية و7 شركات برازيلية من أكبر شركات العالم، إذ ينتقل الجنوب إلى قلب العالم من خلال الاستثمار في الخارج وعمليات الدمج والحيازة وان قيام الشركات في البلدان المتوسطة الدخل بحيازة الماركات الشمالية المعروفة هو دليل على نهضة الجنوب، كما أن تملكها للماركات الشمالية المعروفة- ولو في حالة صـعبة- يعطـي شـركات الجنـوب مـوطئ قدم فـي الأسـواق القويـة، واليـوم تتخـذ كـل شركة من أصل أربع شركات عابرة للحدود من الجنوب مقراً لها، فعدد الشركات المتعـددة الجنسـيات الصـينية يفـوق عـدد الشـركات الأمريكيـة، كمـا تنفـتح شـركات الجنوب على العالم بخطى أسرع من شركات البلدان المتقدمة التي هي في مرحلة مماثلـة مـن النمـو، وتزيـد قـدرتها التنافسـية عبـر حيـازة الأصـول الاسـتراتيجية مثـل الماركات والتكنولوجيات وشبكات التوزيع، ويسـهم الجنـوب فـي انتعـاش الشـمال بعـد الركود الاقتصادي، وقد أدى بروز شبكات الإنتاج المتكاملة داخل آسيا وحدها إلى ثورة في صادرات التكنولوجيا العالية بين عامي 1995 و2005، إذ بلغت قيمتها 320 مليار دولار[1].

(1) تقرير التنمية البشرية 2013، مصدر سبق ذكره. للمزيد ينظر: إبراهيم سيف، هل تتجه استثمارات العالم نحو آسيا، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (7)، 2010، ص ص 89-91.

المطلب الثاني

التحول بأدوات التفاعل الدولي

فى عالم اليوم لم يعد مفهوم قوة الدولة يرتبط فقط بمساحتها وعدد سكانها ومواردها الاقتصادية وقوتها العسكرية فحسب وانما هناك عوامل أخرى زادت من قوة الدولة ولا سيما فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية التى باتت أعقد وأوسع من ذلك بكثير، لذلك ارتبط مفهوم قوة الدولة بعدة مؤشرات انعكست على سياساتها العامة وتوجهاتها تجاه بيئتها الخارجية ولعل من أكثرها أهمية هو العامل الاقتصادي والتكنولوجى، إذ بات هذان المؤشران يستدل بهما اليوم كتعبير عن القوة وربما يعود السبب فى ذلك إلى ابتعاد الدول عن الحروب العسكرية لما تخلفه من تكلفة ودمار شامل وآثار نفسية واهتمام هذه الدول أكثر بالعاملين الاقتصادي والتكنولوجى لما يضفيانه على الدولة من قوة وازدهار وتقدم، ومن مؤشرات التحول في أدوات التفاعل الدولي:

أولا: التحول بعناصر القوة

لقد أصابت المقاربة الجزئية لمفهوم القوة عدة انتقادات أهمها إن مقياس القوة ليس بمقارنتها بما لدى الآخرين، بل بما يترتب على امتلاك هذه القوة من نتائج، فما الفائدة من القوة العسكرية إن لم يكن لها نتيجة في تحقيق الأمن لا سيما في مواجهة التهديدات الجديدة غير العسكرية، وإن تداخل الكيانات السياسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. الخ وبروز مفهوم الاعتماد المتبادل أدى إلى ظاهرة الترابط بين الكيانات ليصبح هذا الترابط بحد ذاته مقوماً من مقومات القوة التي لم يكن لها مكان في الحسابات التقليدية للقوة[1].

كما ويستخدم مصطلح القوة بنفس المعنى المرادف له على الصعيد الداخلي (السلطة)، إذ تثير هذه المسلمة كما يراها (Weber) رغم البساطة النسبية لها تبعاً للعصر وطبيعة المتحدين، فالقوة ليست شيئاً مطلقاً إذ يزداد الأمر تعقيداً نتيجة التباين في العناصر المطلوب أخذها في الاعتبار، فثمة عناصر يمكن قياسها بين العناصر التقليدية كالديموغرافيا والقدرة الصناعية والاحتياطات النقدية والقدرة

(1) وليد سليم عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص ص 31-32.

العسكرية، في حين يتعذر قياس العديد منها كالترابط الوطني ونوعية الدبلوماسية... الخ[1].

والقوة هي القدرة لدى شخص أو مجموعة أشخاص على تغيير سلوك شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين، والسلوك يمكن تغييره من خلال الإقناع أو الإرغام أو التحذير الذي يتطلب مع حامل القوة موارد اقتصادية ومؤسساتية وبشرية وسياسية وتكنولوجية واجتماعية وغيرها، وقوة الدولة أو قوة مجموعة هي مقدرة بقياس الموارد التى لديها فى مواجهة دول أخرى أو جماعات أخرى تحاول التأثير فيها[2]، كذلك فإنها تعنى كما عرفها (إسماعيل صبري مقلد) القدرة فى التأثير على سلوك الدول الأخرى بالكيفية التى تخدم أهداف الدولة المالكة لها، ومن غير ذلك قد تكون الدولة غنية أو كبيرة أو عظيمة ولكنها ليست قوية[3].

ولقد كان التحدي لقياس القوة وكيفية توزيعها بين الدول الكبرى يعد مؤشراً في النظام الدولي كما نجده عند (سمول وسنجر)[4]، فمفهوم القوة مفهوم عام وشامل يستند إلى عوامل عدة اقتصادية وسياسية وعسكرية وبشرية تؤثر في بعضها البعض وهي عامل مؤثر لتحقيق سياسة الدولة، وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية أهمها: التدخلات المباشرة (كالحرب العسكرية) والتحالفات الجماعية (تحالفات سياسية عسكرية كالحلف الأطلسي)، وتحالفات سياسية اقتصادية (كالاتحاد الأوروبي)، والتدخلات غير المباشرة (كالعقوبات الاقتصادية والسياسية)، ومن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية هي استخدام التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة التي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية ولا سيما في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكيل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة، كما إن مجالات

(1) بتران بادي، ماري – كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998)، ص ص 320–321.

(2) صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999)، ص 171.

(3) نقلا عن: نعيم إبراهيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2001)، ص 209.

(4) عدنان محمد هياجنة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد(29)، 1999، ص 34.

تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية المختلفة[1].

إن القوتين العسكرية والاقتصادية مثالان للقوة الصلبة إذ يمكن استعمالهما للتهديد أو للإقناع في الوقت نفسه، ولكن هناك طرق غير مباشرة لممارسة القوة إذ بإمكان دولة ما أن تنال النتائج التي تريدها من خلال التأثير على بقية الدول بقيمها وجعلها تتشبه بها، وهذا النوع من القوة يجعل من الآخرين يمتثلون لما تريده هذه الدولة من خلال القوة الناعمة[2]، وهي مصحوبة بموارد القوة غير المادية مثل الثقافة والأيديولوجيا والمؤسسات، على العكس من القوة الصلبة التي ترافقها عادة الوسائل المادية، وينشأ هذا النوع من القوة من موارد مثل الجاذبية الثقافية أو الأيديولوجية أو من خلال قواعد ومؤسسات النظام الدولي[3].

كما أن القوة الناعمة تتلخص في القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة دون الحاجة إلى اللجوء لاستخدام القوة أو بما يغني عن استخدام سياسة العصا والجزرة أصلاً، وهي تفسر جانبين مهمين، **الأول:** الأهمية القصوى التي توليها الدول الكبرى لتوسيع نفوذها الثقافي واللغوي والدبلوماسي بالمقدار ذاته الذي توليه لتعظيم قدراتها القتالية وتعزيز مكانتها الاقتصادية، **والثاني:** الخشية الكبرى التي تنتاب هذه القوى عند شعورها بتراجع نفوذها الثقافي واللغوي والدبلوماسي بما من شأنه أن يؤثر في مكانتها العامة ودورها في النظام الدولي[4].

وبالنسبة للصين يرى عدد من المراقبين أن هناك زيادة في قوتها الناعمة في آسيا وأجزاء أخرى من العالم النامي لا سيما بعد الأزمة المالية، ولا يخفى على احد انه كان للصين على الدوام ثقافة جذابة كما إنها الآن تدخل أيضاً حقل الثقافة الشعبية العالمية، فمن ناحية تضاعف تسجيل الطلبة الأجانب في الصين ثلاث مرات على مدى العقد المنصرم، وازداد عدد السياح وكذلك اجتهدت الصين في

(1) محمد ماجد شدود، العلاقات السياسية الدولية، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ط2، 1991)، ص 104.

(2) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011)، ص ص 17–44.

(3) Joseph S. Nye, Jr.: Limits of American Power, Political Science Quarterly, Vol. 117, no, the academy of political science. 4 (winter, 2002-2003), p. 522.

(4) جوزيف س. ناي، حتمية القيادة الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان، (عمان: مركز الكتب الأردني، 1991)، ص ص 32–170.

تأسيس معاهد كونفوشيوسية حول العالم لتعليم لغتها وثقافتها، وفي العام 2009 أعلنت بكين عن خطط لصرف مليارات الدولارات لتطوير الإعلام للتنافس مع (بلومبرج وتايم ورنر وفياكوم) لاستخدام القوة الناعمة بدلاً من القوة العسكرية للظفر بأصدقاء لها في الخارج، وفي عامي 2009–2010 استثمرت الصين 8,9 في العمل الإعلاني الخارجي وكان بضمنها قناة أخبار (شينخ) والمصممة لمحاكاة قناة الجزيرة[1].

وهناك أنواع أخرى من القوة مثل القوة الذكية والقوة الافتراضية، وعلى هذا الأساس فإن مجالات القوة في عصرنا الراهن قد تغيرت من المفهوم التقليدي للقوة وراحت تأخذ أشكالاً أخرى من أشكال القوة ولعل أهمها يتمثل في القوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية:

1- على المستوى الاقتصادي:

شجّعت القوى الاقتصادية على استبدال الحواجز القومية بالحواجز الطبقية وأنشأت في هذه العملية كيانات ذات سلطة مركزية قوية، وان هذه القوى الاقتصادية نفسها تشجع الآن على انهيار الحواجز القومية من خلال إنشاء سوق عالمية متكاملة واحدة[2]، فظهرت الفواعل الاقتصادية جلية في زيادة حجم التجارة الدولية وتحرير التبادل التجاري والخدمات، وتحرك رأس المال بحرية وبدون حواجز واتساع دور الشركات المتعددة الجنسية، وظهر ما يسمى بالاقتصاد المتشابك وقيام الكثير من الشركات في إنتاج السلع الكونية واشتداد حدة المنافسة بين الدول والشركات وشيوع حركة الخصخصة في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية على حد سواء[3].

إن الاقتصاد يدخل في كافة الجوانب السياسية والاستراتيجية والتكنولوجيا، ومع ذلك يمكن القول إن ابرز سمات النظام الاقتصادي الدولي هو ما يأتي:[4]

---

(1) جوزيف س. ناي، القوة الأمريكية والصينية بعد الأزمة المالية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، ترجمات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (46)، 2010، ص ص 170–186.

(2) حسن محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 124–127.

(3) حيدر محمود، تحولات الدولة الأمة في سجاليات الفكر الغربي استئناف التأويل، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (18–19)، 2003، ص 153.

(4) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2012)، ص ص 70–74.

1. استمرار صراع الشمال والجنوب مع استمرار صراع الشرق والغرب بسبب الموارد الأولية.
2. بروز التكتلات الاقتصادية.
3. بروز ظاهرة الاعتمادية الدولية المتبادلة.

وعليه فقد صرح (بن برنانكي) رئيس البنك المركزي الأمريكي في محاضرة مهمة له في شباط 2010، أن مجمل إنتاج الاقتصادات الصاعدة في الربع الثاني من العام 2010 قد زادت بنسبة 41% عما كانت عليه في بداية العام 2005، وقد بلغت الزيادة ما نسبته 70% في الصين، ونحو 55% في الهند، أما في الاقتصادات المتقدمة فقد كانت الزيادة لا تتجاوز الـ 5%، في حين تجاوزت الاقتصادات الصاعدة الأزمة الاقتصادية بسهولة ولكن آثارها كانت كارثية على الدول المتقدمة، كما اضطرت الدول الغربية تحت ضغط مشكلة الديون إلى تقليص حجم قواتها العسكرية وإنفاقها على التسلح، بينما اتجهت الدول الصاعدة في آسيا والشرق الأوسط إلى استخدام قوتها الاقتصادية في تدعيم قدراتها العسكرية من خلال صفقات التسلح الضخمة، ودفعت هذه التغيرات السريعة العديد من المحللين لمناقشة تداعياتها المنتظرة على تماسك النظام الدولي، ولذلك فقد وضع تقرير مجموعة أوراسيا عن أهم المخاطر التي ستواجه العالم في العام 2011 هو التغير في النظام الدولي نفسه على رأس القائمة، ويشير التقرير إلى أن العالم على أعتاب نظام عالمي جديد ما يعني ذلك التفاعل بين الدول على المستويين الاقتصادي والسياسي[1].

إن العولمة دخلت في كافة مجالات الحياة ولا سيما في المجال الاقتصادي أي الدخول في مرحلة من الاندماج العالمي الأعمق على عدة مستويات ولعل أهمها يتمثل في المنظومة المالية، إذ أصبحنا نعيش في إطار سوق واحدة لرأس المال وبورصة عالمية واحدة رغم تعدد مراكز نشاطاتها[2].

وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية فى ظل العولمة والإيديولوجية الليبرالية الجديدة أصبحت خاضعة تماماً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية (الجات)، في الوقت الذي أضحى فيه صندوق النقد الدولي شاملاً للعالم بأسره إلى جانب مجموعة البنك الدولي وتعاظم دور منظمة التجارة العالمية، وهي التي تتكفل مجتمعة

(1) كارن أبو الخير، مصدر سبق ذكره.

(2) برهان غليون وسمير أمين، حوارات القرن الجديد: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، (لبنان: دار الفكر المعاصر، ط2، 2002)، ص ص 17–16.

–أحياناً– في التضييق على الاقتصادات الوطنية وذلك بإغراقها في الديون تحت مظلة الإقراض على المدى القريب أو البعيد، والوصول إلى إحكام السيطرة على اقتصاد الدول ومصادرة قرارها السياسي والاقتصادي لحساب الشركات والبنوك متعددة الجنسيات والعابرة للقوميات والتي يحول إليها الأمر في النهاية، إذ تسيطر على التفاعلات الاقتصادية والتدفقات المالية العالمية كما يخضع الجميع لأجنداتها التي تخفي بدورها مآرب سياسية للقوى الكبرى صانعة الامبريالية العالمية[1].

وإذا كانت العولمة الاقتصادية تقود لهيمنة العالم الصناعي ولاسيما عالم الشمال، فإن مخاطرها على دول الجنوب تتلخص في إبقائها محصورة في قطاعات الإنتاج الزراعي والمعدني إذ ترتبط بالشركات الكبرى وكذلك بالسيطرة على أنماط التصنيع والتكنولوجيا في دول الجنوب من خلال تعميق اندماجها في السوق العالمية والسيطرة على شبكات الإنتاج والتسويق والتوزيع ومن ثم الخضوع التام لرأس المال الصناعي المعولم، ومع وضوح الهيمنة الاقتصادية من خلال أدواتها المتمرسة والمتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية برزت للعيان مشكلة دور الدولة القومية وفكرة السيادة الوطنية ومن ثم دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية[2].

إن العولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته لا سيما فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال وأصبحت الآن عملية دخول الأموال وخروجها تتم على نطاق واسع وبأسرع مما سبق من خلال التقنيات الحديثة، وباتت السلطة النقدية عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وعن أسعار الفائدة وعن أسعار الأوراق المالية في البورصات، وهكذا تحول العالم إلى رهينة في قبضة كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، كما تؤدي الشركات العملاقة المتعددة الجنسية دوراً ضاغطاً على حكومة البلدان في عالم الجنوب ولا سيما في التأثير على سياساتها وقراراتها المتعلقة بالسيادة ولا سيما إذا ما علمنا أن رأس مال شركة واحدة من هذه الشركات يفوق إجمال الدخل القومي لعشرة أو لخمسة عشر دولة أفريقية مجتمعة، لذلك فإن قدرة الدولة لممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي للسيادة بدأ يتغير ولا سيما في إطار

(1) لطفي العبيدي، العولمة وتحديات النظام الدولي الجديد، جريدة القدس العربي، مؤسسة القدس العربي للنشر والإعلان، لندن، العدد (7677)، 2014، ص 11.

(2) حسن محمد، مصدر سبق ذكره، ص 128.

الانتشار الواسع للشركات ولأدوات العولمة الاقتصادية الأخرى[1].

وهذا يشهد بوجود أزمة حقيقية تعاني منها الدولة/الأمة، إذ تضاعف عدد الشركات العملاقة إلى درجة تغلب وزن هذه الشركات على وزن الدول لاندماجها مع بعضها البعض أو اتحادها وتجمعها، فهذه الشركات العملاقة تسيطر على 70% من التجارة العالمية، ويمتلك رؤساء هذه الشركات المجموعات المالية والإعلامية وبذلك تمتلك السلطات الحقيقية من خلال قوتها كمجموعات ضغط لوبي عالمية، وهي بذلك تحط بثقلها على القرارات السياسية الصادرة عن الحكومات الشرعية والمنتخبة وبهذا فإنها تصادر الديمقراطية لصالحها وهذا المشروع يسمى بـ (العولمة)، فهي تنتج عن الترابط الاقتصادي أكثر فأكثر في جميع البلدان مع ترابط وثيق بالحرية المطلقة لانتقال رؤوس الأموال، وعلى إزالة الحواجز الجمركية وعلى التنظيمات وتكثيف التجارة والتبادل الحر وعلى تشجيع كل ذلك من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة الدولية[2].

وعليه فقد ظهر اتجاه واضح ضمن النظام الدولي الجديد نحو تغيير وظيفة الدولة الاقتصادية لا سيما في دول العالم الثالث فبدلاً من التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل أصبح التركيز على الإصلاح الاقتصادي الذي يعني زيادة نصيب القطاع الخاص على حساب القطاع العام في مختلف المجالات من استثمارات وتشغيل وإطلاق آلية السوق لتحقيق إنتاجية أكبر وتحقيق التوازن على المستوى الكلي[3].

لذلك فمن غير المحتمل أن توجد في القرن الحادي والعشرين قوة اقتصادية يكون لها من الهيمنة بقدر ما كان لبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر وللولايات المتحدة في القرن العشرين، وعليه فإن القرن الواحد والعشرين مهيأ لأن يكون قرناً اقتصادي ولكن ليس قرناً تهيمن فيه دولة واحدة[4].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) موسى الزعبي، الوجه الجديد للعالم، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، سوريا، العدد (17)، 2002، ص ص 81–84.

(3) نظام بركات، مصدر سبق ذكره. للمزيد ينظر: أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (46)، 2013، ص 16.

(4) لستر ثرو، الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (204)، 1995، ص 297.

2- على المستوى التكنولوجي

عرف العالم تغييراً جديداً وكبيراً أطلق عليه اسم الثورة الرأسمالية الثانية، وهي كالأولى تبحث عن تضافر حزمة من التغييرات التي ظهرت في ثلاثة حقول: في المقام **الأول:** في المجال التكنولوجي، إذ جعل هذا التغير أو التبدل جميع قطاعات النشاطات المعلوماتية بما فيها المرور الى النشاطات الرقمية اكثر سرعة ودقة. وفي المقام الثاني: في المجال الاقتصادي، إذ شجعت التقانات الجديدة على التوسع في المجالات المالية، وفي المقام الثالث: في المجال الاجتماعي، إذ تسببت هذه التغييرات بإحداث الضرر في المزايا التقليدية للدول/الأمم متسببة في تخريب بعض مفاهيم التصور السياسي والسلطة، وقد بدا ذلك على أنها مركبة أو مبنية على شكل شبكة أفقية بحيث تسمح لوسائل الإعلام الكبرى الجماهيرية بالتلاعب في الأذهان، وعليه فإن هذه التبدلات والتغييرات الكبرى الثلاث قد نتجت في تغييرٍ كبيرٍ في آنٍ واحد وهذا ما يزيد من تأثير الصدمة، يضاف إلى ذلك الثورة المعلوماتية التي عملت على تفجر المجتمع المعاصر، إذ تسببت في تشويش انتقال الخبرات وشجعت على توسع الاقتصاد المعلوماتي والعولمة، وهذا دفع بتوجيه المجتمع نحو طراز اقتصادي وحيد من خلال إقامة شبكة عالمية لخدمة ذلك الطراز، إذ أقام نوعاً من الرابط الاجتماعي/الليبرالي مشكّل بالكامل من شبكات فاصلة الإنسانية إلى أفراد معزولين الواحد عن الآخر في عالم جديد فائق التقانات[1].

إن هذا العالم الجديد تصوغه التكنولوجيا وليس الايدولوجيا وهو نظام مالي عالمي حقيقي يسمح للأموال والبضائع وكذلك العديد من الأشخاص باجتياز الحدود دون عراقيل، وقد تبنت الصين والهند وروسيا رأسمالية هذا النظام وهو الأمر الذي ألحت عليه الولايات المتحدة على مدى عدة عقود، ونتيجة لذلك تشهد اقتصادات هذه الدول نمواً كبيراً ونفوذاً واسعاً في الوقت نفسه، ومن ناحية أخرى فقد زادت التكنولوجيا من فاعلية تهديدات الهجمات من غير الدول، وباتت دول صغيرة مثل كوريا الشمالية قادرة على استخدام ذلك النوع من القدرات المدمرة التي كانت يوماً ما حكراً على أقوى دول العالم[2].

---

(1) موسى زغبي، مصدر سبق ذكره، ص ص 82-90.

(2) نينا هاتشيغيان ومنى سوتفن، التعاون الاستراتيجي كيف يمكن للولايات المتحدة أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، على الموقع: http://www.souriaalghad.me

إن القوة التكنولوجية هي امتداد – إلى حد كبير – للقوة الاقتصادية، ولكنها تتجه إلى ما هو أبعد من ذلك، فهي لا تهدد الثراء فحسب بل إنها تعرض لخطر استقلالية القرار العسكري والنفوذ السياسي والثقافي، وهي في النهاية قد تهدد أنماط التنظيم الاجتماعي من خلال نشر نماذج سلوكية جديدة وخلق توقعات جديدة، وهكذا أصبحت القدرة على خلق تكنولوجيات جديدة وإنتاجها واستيعابها هي معيار النمو الذي يحدد أوضاع السيطرة والتبعية على الصعيد العالمي[1]، لذلك يرى (كوتر) إن التكنولوجيا قد جعلت العالم أكثر تداخلاً من ذي قبل إذ عززت من واقع الاعتمادية الدولية المتبادلة وعمقتها إلى حدٍّ ما[2].

بالإضافة إلى ما تقدم فإن القدرة التكنولوجيا تعد من أهم معايير القوة وذلك من خلال دورها الحاسم في إحداث التغير الشامل، فالتكنولوجيا من خلال حافاتها الأمامية شأنها شأن الثروات الطبيعية، ليست موزعة على العالم بالتساوي فالقليل من البلدان قادرة على ابتكارها، كما أن السرعة التي تتم فيها التغيرات التكنولوجيا في شتى الميادين مسألة أخذت تعيد ترتيب كثير من المعادلات والمسلمات في العلاقات الدولية، وتضع أثقالاً جديدة في ميزان القوة وتجعل منها سلاحاً للمنافسة في القرن الواحد والعشرين من اجل النفوذ وبلوغ أعلى مراتب القوة، وإن التغيير الأساسي الذي أوجدته التكنولوجيا لم يقتصر على بلورة مشكلة الاستقطاب الدولي في النظام الدولي الجديد فحسب، وإنما اتجه في إيجاد طبقية دولية جديدة وهرمية دولية تتجاوز دول العالم كافة إلى عالم متقدم في الشمال وعالم متخلف في الجنوب غارق في مشاكل التنمية والفقر، وفي إطار هذه الثنائية تحتدم المواجه إلى حد الصراع الذي يأخذ طابع التنافس بين دول الشمال والى الصراع بين دول الشمال والجنوب مع نزوع شديد للهيمنة على النحو الامبريالي الذي عرفه القرن الماضي، إذ إن هذه المواجهة ستغدو معلماً أساسياً في خارطة العلاقات الدولية، ومن ناحية ثانية فقد أدت الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة إلى تراجع الدور الذي تؤديه الايدولوجيا باعتبارها الدافع والقوة المحركة للتفاعلات الدولية، إذ تركت مكانها لعنصرين أكثر جاذبية وفاعلية وهي التكنولوجيا والاقتصاد، لذلك لم تعد القدرات النووية والقدرات العسكرية هي الآلية الوحيدة والمركزية في تفعيل الدور الإقليمي والدولي للدولة، بل حلت محلها عناصر

(1) بتران بادي/ماري – كلود سموتس، مصدر سبق ذكره، ص 338.

(2) W. Bowan Cutter and Others: New World New Deal a Democratic an Approach to Globalization, Foreign Affairs, 2000, p. 80.

أكثر حداثة تنتمي إلى البعد الجيو– اقتصادي في العلاقات المعاصرة[1].

كذلك فمن فضائل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم الآن أنها أسهمت إلى حدٍّ كبير في تقليل حجم الفجوة المعرفية بين القوى الكبرى، بحيث أصبح التفوق التكنولوجي الآن يعني في الأساس تفوقاً نوعياً وليس تفوقاً كمياً كما كان في السابق أثناء الحرب الباردة وما سبقها، وذلك يعني أن الولايات المتحدة وتفوقها وهيمنتها العلمية والتكنولوجية ستكون محل توازن ومنافسة كبيرة في المستقبل العاجل، كما أن القيادة الأمريكية للعالم قامت في الأساس على التفوق العلمي والتكنولوجي مقارنة ببقية الدول (لا سيما في مجالات التكنولوجيا الدقيقة) إلا أن المتابع لأحدث الإصدارات العلمية المتخصصة سيلاحظ مدى التقدم الذي حققته بقية القوى الكبرى الأخرى وكم باتت تهدد الهيمنة الأمريكية[2].

أما فيما يخص انعكاسات التكنولوجيا على النظام الدولي فيرى بعض الباحثين أن التكنولوجيا السائدة هي التي تحدد شكل النظام الدولي لما لها من تأثير كبير عليه، وبذلك يمكن التوصل إلى أهم سمات النظام الدولي على الصعيد التكنولوجي في الآتي:[3]

1. انعدام الندرة والوفرة التي ميزت النظام التكنولوجي السابق وحلت محلها المعرفة والأفكار اللامتناهية.
2. تعزيز النمط الفردي للقوة على مستوى الدولة إذ إن بإمكان دولة واحدة التأثير بتحالفاتها في حالة ريادتها لهذه الثروة.
3. الانفتاح العالمي وتأثير وسائل الاتصال عليه والتي لا يمكن وضع رقابة عليها لأنها باتت تخترق الحدود السياسية ما يتطلب خلق الوعي الوطني والتحصين من قبل المجتمع.
4. إمكانية إعادة خلق التوازنات الدولية الجديدة باكتشاف مصادر بديلة للطاقة تؤثر في القيم الاستراتيجية التي تمتلكها دول العالم الثالث ومن ثم تؤثر في بعض جوانب العلاقات بين الشمال والجنوب.

---

(1) خالد المعيني، الحافات الجديدة التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 206–223.

(2) روبرت كيوهان، مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ترجمة: أحمد محمد أبو زيد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (404)، 2012، ص 53.

(3) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ص 70–74.

5. أصبح الأمن صعباً بسبب التطور التقني للسلاح وان انعكاسات ذلك تمثلت بما يأتي:
   أ. نظم السلاح التقليدي من خلال إمكانية اكتشاف الهدف وتتبعه والدقة في الوصول إليه والقدرة على تدميره.
   ب. استخدام تكنولوجيا الفضاء في الاستطلاع والتصوير والمراقبة والاختراق والتجسس.
   ج. استخدام تكنولوجيا التخفي والذكاء الصناعي واختراق الدفاعات المضادة والتهرب من الرادارات.
   د. التفنن في الحصول على المعلومات والوصول إليها بسهولة ويسر.

ومن جانب آخر فقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى تهيئة الفرصة لأنصار الثقافات ضمن البوتقة العالمية وزوال الحدود بين الشعوب والأمم ومن ثم بين القيم والحضارات، ومع عصر الإنترنت والتحاور عبر الحاسوب أصبح هناك مفهوم جديد للزمان والمكان، إذ اخذ الخطاب الثقافي للنظام العالمي يركز على أن العصر القادم هو عصر تداعي الإيديولوجيات في محاولة لتعميم قيم ومناهج ونماذج النظام الرأسمالي الغربي وفرص النموذج الغربي للديمقراطية بعد أن ثبت أن الأنظمة الشمولية لا يمكن استمرار فرضها على الشعوب بالقوة[1].

وبالنسبة لتأثير التكنولوجيا على ثقافات الشعوب فإن التطور في مجال الاتصالات أتاح المجال أمام الثقافات لكي تنفتح على بعضها الآخر وتتأثر ببعضها، ولم يعد بإمكان المجتمع أن ينعزل أو يعزل ثقافاته عن المجتمعات الأخرى، فأصبحت المجتمعات منفتحة ومنكشفة بشكل لم يحصل من قبل، ذلك أن الهدف النهائي للعولمة الثقافية في ظل التكنولوجيا ليس خلق ثقافة عالمية واحدة بل خلق عالم بلا حدود ثقافياً، وعليه فإن تطور وسائل الاتصال (الفضائيات، الكمبيوتر، الإنترنت، البريد الإلكتروني) يضمن انتقال الثقافات من مكان إلى آخر في العالم ويسهل الحوار الثقافي والتلاقي الثقافي في ظل نظام يحترم التوازن بين الأمم والشعوب وبين الدول الكبرى والصغرى على حدٍّ سواء، كما عملت ثورة الاتصالات على انفتاح الحدود الإقليمية وانكشافها أمام بعضها بشكل غير مسبوق، فلم يعد بإمكان الحكومات السيطرة على ثقافة الأفراد أو سلوكياتهم الحياتية على

(1) سمير أمين، بعد حرب الخليج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد (170)، 1993، ص 17.

اعتبار أن الكثير من وسائل الاتصال مثل الانترنيت والأقمار الصناعية جعلت من الشعوب المختلفة تبني ثقافاتها وأفكارها خارج الأطر الرسمية لدولها لذلك تراجع موقع (الدولة القومية) كمنتج للثقافة أو المصدر الأساس المكون لها، ومن ثم باتت الثقافة السياسية تتشكل وفق متغيرات عالمية أكثر ما تبنى على الأسس التي تتبناها الدولة، وبدأ المواطن يجد نفسه مندمجاً مع مواقف وسلوكيات عالمية كأحد مظاهر التنميط التي أفرزتها العولمة، ما جعل الكثير من المفكرين يتحدثون عن (المواطن العالمي) كإشارة إلى تشابه السلوكيات وتماثل التطلعات ووجود وحدة في الاتجاهات العامة لدى الكثير من الفئات الاجتماعية التي تنتمي إلى دول مختلفة[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن التكنولوجيا تقوم بدور المضاعف للثورة لتحسين الإنتاج نوعاً وكماً مثلما تسهم في تعويض جزء كبير من التخلف الاقتصادي والتي يمكن استخدامهما أيضاً للمكافأة والعقاب والتهديد بالحرمان وللتعويض عن جزء كبير من القوة العسكرية[2].

وبذلك وصل عدد الدول التي تستخدم الإنترنت إلى عدد كبير حول العالم وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت حتى أيار 2010 نحو 2,5 مليار شخص بنسبة 28% من إجمالي سكان العالم، ورغم أن الإنترنت ظهر في الولايات المتحدة وانتشر فيها وفي أوروبا بشكل كبير، فإن اكبر الأعداد المستخدمة للإنترنت اليوم هي في آسيا بسبب ضخامة عدد السكان فيها، إذ يعيش نحو 3 مليارات شخص في هذه القارة يستخدم ما يقرب من مليار شخص منهم الإنترنت يمثلون نسبة 43% من مستخدمي الإنترنت حول العالم، في حين أن أمريكا الشمالية– بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية– التي يقطنها نحو 350 مليون نسمة يستخدم فيها الإنترنت نحو 270 مليون شخص بنسبة 77% من السكان أي 5.13% من مستخدمي الإنترنت حول العالم، أما في أوروبا فيصل عدد السكان إلى نحو 850 مليون نسمة ويستخدم الإنترنت منهم نحو 480 مليون بنسبة بلغت 58% من السكان تقريباً أي 5.24% من مستخدمي الإنترنت حول العالم، أما في الشرق الأوسط فإن عدد السكان الذي يصل إلى نحو 220 مليون نسمة فإن نسبة الاستخدام بينهم تصل إلى 8.29% نحو 65 مليون شخص يمثلون 4% تقريباً من مستخدمي الإنترنت حول العالم فقط، وبذلك وصل عدد المواقع

(1) بول هيرست وغراهام طومبسون، ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: فالح عبد الجبار، (بغداد: توزيع منشورات الجمل، 2009)، ص 469.

(2) محمد جواد علي، التكنولوجيا وإشكاليات التنافس على المستوى الدولي (دراسة مستقبلية)، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (13)، 2001، ص 252.

المسجلة في الإنترنت في نهاية 2010 إلى نحو 205 مليون موقع[1].

وهناك عولمة اتصالية تبرز أكثر ما تبرز فيه من خلال البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية وبصورةٍ أكثر عمقاً من خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر بكل أنحاء العالم، ولكن من المؤكد أن نشأتها وذيوعها وانتشارها سيؤدي إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان، وهكذا فبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تطرح إيديولوجيا العولمة في ظل التكنولوجيا الحديثة حدوداً أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك[2]، وبهذا فإن العامل التكنولوجي يعد المصدر الأكثر تنوعاً وفعالية من بين مصادر التغيير السياسي الدولي[3].

ثانيا: التحول بالمنظومة الإيديولوجية

1- تأثير العولمة:

لعل من ابرز المؤثرات فى نشوء العوامل الجديدة والمؤثرة فى النظام الدولى هي (ظاهرة العولمة)[*]، فقد أسهمت في تسارع وتوسيع الفوارق بين الدول بحيث إن

(1) عمر سامي، انتهاء الخصوصية مخاطر إدارة الإنترنت على الأمن الشخصي المعلوماتي، مجلة العلوم السياسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012، ص 111.

(2) علي عقلة عرسان، العولمة والثقافة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (4 – 5)، 1999، ص ص 224–225.

(3) محمد جواد علي، المصدر السابق، ص 252.

(*) عند التحدث عن ظاهرة العولمة يجدر التميز بين العولمة كعملية تاريخية يشير إليها مصطلح (Globalisation) وبين العولمة كإطار فكري أو كنظام قيمي أو إيديولوجي، إذ يشير إليها مصطلح (Globalism)، فالتقدم العلمي والتكنولوجي ولا سيما في مجال الاتصالات والمواصلات غيّر من أنماط ودرجة وكثافة التفاعلات بين الدول والمجتمعات والشعوب وانفرادها بطريقة جعلت من العزلة مسألة شبه مستحيلة، وبالطبع فإن درجة تأثر الدول والمجتمعات بهذه العملية التي تدفع أجزاء العالم الجغرافية المتناثرة نحو التقارب وربما التوحد تختلف من حالة إلى أخرى وتتوقف على موقع الدول والمجتمعات من شبكة التفاعلات الناجمة عن هذه العملية ومدى قربها أو بعدها من مركز هذه الشبكة، أما العولمة (Globalism) كإيديولوجية أو كنظام قيمي والتي جسدتها بعض النظريات مثل نظرية فوكوياما حول (نهاية التاريخ) أو نظرية هنتنغتون حول (صراع الحضارات) فهي أطروحات قابلة للجدل والاختلاف إذ تدخل في نطاق الفلسفة وليس في نطاق العلم، والعولمة ما هي إلا نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة بوعي وإرادة الحكومات التي وقعت على القوانين التي

ما يحدث داخل دولة معينة باتت تأثيراته تبلغ دولاً أخرى، ومعنى ذلك أن مسارات هذه العولمة عززت من تآكل مجال سيادة الدولة الوطنية لصالح الدول الكبرى المهيمنة على صور العولمة (التكنولوجية والمالية والعلمية) ومساراتها، ويحصل ذلك لا سيما في المجالات الاقتصادية والسياسات المالية والأمنية ولعل أكثرها تأثيراً هو في المجال القيمي، وبهذا لم تعد الدول في عصر العولمة قادرة على التفرد بسياساتها الخارجية أو القيام بأنشطة أمنية داخل حدودها أو خارجها من دون مراعاة تأثير ذلك على النظام الدولي[1].

إن العولمة هي عملية تاريخية تتسم بميزات خاصة بها في كل مرحلة، وفي الوقت الحاضر أصبحت القوة الأساسية لها متمثلة بالانجازات العملية التكنيكية في كل ميادين الاتصالات والمعلوماتية ما أتاح عولمة سيولة الأموال، والتأثير المرن على تقسيم العمل الدولي وبهذا اتسعت العولمة بقدر كبير[2].

ولذلك فإن العولمة هي نظام أو نسق ذو أبعادٍ تتجاوز دائرة الاقتصاد لِتعولم الإنسان في كل مجالاته متحدية خصوصياته القومية والفردية، كما تجري عولمة القيم والأخلاق وأنماط العيش ومناهج التفكير وهي ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وإيديولوجية[3].

طبقت السياسات الليبرالية الجديدة وألغت الحدود والحواجز أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال وسحبت المكاسب التي حققها العمال والطبقة الوسطى وانتهت بالتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) التي تولت توقيع العقوبات على كل من لم يذعن لسياسات حرية التجارة. المصدر: حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، وكذلك ينظر، هانس – بيترمارتين – هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (238)، 1998، ص 10. كذلك ينظر: جيمس روزناو، دينامية العولمة: نحو صياغة عملية، ترجمة: أسامة أمين، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997)، ص 195. كذلك ينظر: حسين جمعة، ثقافة الحوار في مواجهة تحديات العولمة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العددان (34–35)، 2009، ص 16. كذلك ينظر: عبد العزيز ركح، الدولة الوطنية التقليدية واستحقاقات العولمة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (13)، 2013، ص ص 84–85.

(1) حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، على الموقع: http://www.afkaronline.org

(2) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 53.

(3) حسن محمد، مصدر سبق ذكره، ص 120.

إن مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي ويكون تلاحمها غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، أي الارتباط بين ما هو محلي وبين ما هو عالمي، وهذا الارتباط لا يعني إلغاء المحلي لحساب العالمي ولكن أن يصبح العالم الخارجي حاضراً بنفس حضور العالم الداخلي في تأثيره على سلوكيات وقناعات وأفكار الأفراد في الداخل، فالعالمي يتعايش مع المحلي ويغنيه ويقويه بحيث يصبح المحلي عالميا والعالمي محليا[1]، كما أن الزيادة في تكامل الأسواق العالمية جاءت كنتيجة لزيادة انتقال البضائع والخدمات ورأس المال والمعلومات والإفراد، لذلك فالعولمة تتسبب في تآكل الحدود والتنظيم التقليدي للدولة[2]، وبهذا فهي تقود العالم من مكان واحد مع سيطرة أنماطها السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية وربما التقنية والإعلامية والعسكرية، وهذا يعني أن يغدو العالم واحداً لا خصوصية فيه لأي أحد كان واتساع دائرته ليشمل العالم كله حزباً أو فئة مذهباً أو عقيدة[3].

والعولمة هي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وهي حلقة من حلقاته وهي نتاج تطور الحداثة التي هي حصيلة النهضة الأوروبية وما قامت عليه من أسس حققت لها ما حققته من تقدم علمي وفكري وثقافي وما ولدته من قوة مادية كبرى من رأس المال، لدرجة أن ابرز سمة للاقتصاد العالمي في هذه المرحلة تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية وهي ترتبط بما حققته تكنولوجيا الاتصال والمواصلات والمعلوماتية التي جعلت العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة[4].

إذ يشير مفهوم العولمة إلى جملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمتد تفاعلاتها لتشمل معظم دول العالم، إذ ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من

(1) يفجيني بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص 180.

(2) رايس مبروك ورايس عبد الحق، الليبرالية الجديدة ووهم العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (25)، 2012، ص ص 62–65.

(3) فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، (عمان: الوراق للنشر، 2002)، ص ص 58 – 78. للمزيد ينظر: مارسيل بازين، العولمة وصيغها العديدة ومدى التأثير السياسي والاقتصادي للشركات العالمية الكبرى عليها في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود، ترجمة: سالم سليمان العيسى، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (18–19)، 2003، ص ص 253–260.

(4) موسى الزغبي، مصدر سبق ذكره، ص 77. للمزيد ينظر: عزت السيد أحمد، انهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2000)، ص ص 40–43.

القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي وإعلاء الشرعية الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية[1].

لذلك فإن عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة والفن والعلم والتكنولوجيا هي حقائق لا يمكن القفز عليها، فهناك دول وشركات تدفع بالعولمة الاقتصادية على نحو خاص والعولمة في المجالات الأخرى على نحو عام إلى الإمام، ويؤكد العلماء أن تكنولوجيا الاتصالات والتكنولوجيا الإلكترونية ستشكلان الوعي العالمي وتكونا الثقافات الجديدة، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الثورة المعلوماتية والعولمة بأشكال مغايرة، فالكاتبة (سوزان سترانج) ترى أن الثورة المعلوماتية تعني انخفاض كلفة الاتصالات كواسطة لانتشار العولمة، أما (دون تابسكوت) فيعتقد أن العولمة مدفوعة بتكنولوجيا جديدة، وذكر الباحث (فرانسيس كارنكروس) أن اكبر عاملين في نمو الاقتصاد العالمي هما الثورة المعلوماتية والعولمة، وفي رأيه إن العامل الأول يولد الثاني وينتج انهيار الحدود أمام التجارة الخارجية والدولية[2].

وبحسب تأويل (برتراند بادي) فإن العولمة هي قوة قاهرة وسالبة لقانون الجماعة الدولية، إذ إنها تتجه نحو إعلاء شأن التفرد، على أن فلسفة الفرد التي جاءت بها العولمة لا تحتاج إلى كثير من العناء لإقناع الدول والمجتمعات بموضوع التبعية، إذ يرتكز توحيد النظام الدولي الذي تنبري لتشييده على إمكانات تقنية راسخة تساعد على سهولة الحركة وعلى الاتصال والاختراق المتبادل، وفي ظل هذا الاحتمال تكون الفوضى الدولية مزدوجة فهي تنبع من نتائج منهج الاستيراد التي تزعزع الاستقرار، وحين يفضي فشل الدولة المستوردة إلى أزمة في الإنتاج الوطني فإنه يحبذ ازدياد التدفقات العابرة للأوطان، وعندئذٍ تتفادى مؤسسات الدولة المستوردة وتتجاهل عمداً ادعاء هذه المؤسسات باحتكارها للوظيفة الدبلوماسية والعسكرية[3].

لذلك بدا مبدأ السيادة في الدولة هزيلاً حين قامت النظريات السياسية المستوردة بتطبيقه على نظم سياسية ظرفية لم تكن ثقافتها تتوافق مع التكوين الثقافي للقانون الدستوري الغربي الذي كشف سير عملها الحقيقي عن علامات التبعية والموالاة، لذلك فقد زادت الولايات المتحدة أيضاً – بخلاف مقدرتها على ممارسة قوة الإرغام –

(1) نظام بركات، مصدر سبق ذكره.
(2) سلمان رشيد سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 72–129.
(3) حيدر محمود، مصدر سبق ذكره، ص ص 147–154.

في قوتها الناعمة لأن التغييرات الاقتصادية التي سببتها العولمة عكست النواحي التي يفضلها مجتمع الولايات المتحدة وأيديولوجيتها[1].

من خلال ما تقدم يمكننا القول إن العولمة اتجهت لترمي بكل ثقلها لتنميط العامل الثقافي وفق إطار عام وشامل لا حدود له، الأمر الذي جعل من العامل الثقافي ذو خطورة بمكان في ظل ثقافة العولمة والأدوات المساعدة لها من تكنولوجيا المعلومات وتقنية الاتصالات، وإن كل ذلك أدى إلى تقارب الشعوب وتداخل الثقافات بعضها مع بعضٍ.

2- التحول بالمنظومة الثقافية:

يفضي الصراع بين العولمة والخصوصية الثقافية إلى نتائج متباينة ترضي مسوقي العولمة حيناً، والمدافعين عن الخصوصية الثقافية حيناً آخر، ويتجسد التباين في نتائج الصراع بين العولمة والخصوصية الثقافية في ثلاثة محاور، **أولا:** نجاح العولمة في إذابة الخصوصية الثقافية وفي هذا تحقيق لهدفها الأقصى وهو خلق منظومة قيم إنسانية مشتركة ونمط تفكير بنيوي مستمد من سياسات عليا للدول المسيطرة والمروجة للعولمة، **ثانيا:** نجاح الخصوصية الثقافية في صد تيار التغريب العولمي وفي هذا يتحقق الهدف الأسمى للثقافة الوطنية، **ثالثا:** نجاح العولمة في خلق خلايا فكرية وجيوب اجتماعية ثقافية في مجتمع ما[2]، ومن ثم فالثقافة تقع في رأس الحاجات العليا للبشرية وتغدو أداة ووظيفة وهدفاً في آن واحد، لذلك تعددت مفاهيمها وتعريفاتها وأشهر تعريف لها هو: إنها مجموع المعارف والخبرات والعادات والتقاليد والطقوس التي تتحول إلى أنساق فكرية وسلوكية، أو هي مجموع النشاطات الاجتماعية والإنسانية المادية والمعنوية، فالثقافة في هذا المقام تجسد محطة الوعي الكبرى لدى الإنسان بكل ما يحتاج إليه وتؤسس لاستثمار العقل البشري في اتجاهات ثقافية متنوعة ومتعددة تبعاً لأنماطها الروحية والشعبية والرسمية والتربوية والعلمية والأدبية والفنية والاجتماعية، وهناك أيضاً ثقافة القيم الخلقية والجمالية وثقافة الإبداع والاختراع وثقافة المساومة والهزيمة والاستسلام والثقافة المضادة، وبهذا فإن الثقافة تمتد إلى المضامين الفكرية في مجمل المعارف وإلى بعض الظواهر المادية

(1) حيدر محمود، مصدر سبق ذكره، ص ص 147-154.

(2) عمر عتيق، الترجمة والعولمة في سياق التواصل الثقافي، ص 13، على الموقع:

www.pdffactory.com

والتقنية والفنية للحياة، في حين تمتد الحضارة إلى كل جوانب الثقافة ومفاهيمها وإلى الحياة بكل أبعادها ووجودها[1].

إن العولمة الثقافية هي أبطأ أشكال العولمة كونها تصيب خصوصيات الشعوب والأمم ما يعد خط الدفاع الأخير لدى هذه الشعوب، ويشير بعض المحللين إلى أن هناك اتجاهاً متسارعاً لدى الشعوب في مجال العولمة اللغوية لصالح اللغة الانجليزية كونها أداة ثورة المعلومات والاتصالات، فتشير الإحصاءات إلى أن حوالي 75% من حركة البريد الإلكتروني والفاكسات في العالم، و60% من البرامج الإذاعية والتلفزيونية في العالم، و90% من حركة الإنترنت تجري باللغة الإنجليزية[2].

لذلك فقد أخذت العولمة تمس الثقافة بمعناها العام من تصورات ونظريات وممارسات، والمشكلة هي في اتجاه صياغة ثقافية عالمية لها قيمها ومعاييرها، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب، فهي تستهدف الهويات القومية ومقوماتها الرئيسة (اللغة والدين) والسمات التاريخية وأنماط العيش والسلوك والعادات والتقاليد، وعليه فإن الغرب سياسياً وثقافياً واقتصادياً يرمي إلى تحقيق أهدافه بكل الوسائل الممكنة، إذ يضعها على رأس مشاريع سياساته ومنها فرض التبعية من خلال الاختراق والغزو الثقافي وتخريب القيم واستقطاب الأجيال الصاعدة من خلال محاكاة غرائزهم وتوجيه ميولهم والتركيز على ما هو سطحي في الاهتمامات البشرية لديها لحصرها في حيزٍ ضيق مستفيداً من فاعلية التفوق والقوة والسيطرة والثروة لديه في هذا المجال للوصول إلى زعزعة الثقة ومن ثم محو الشخصية والمقومات الأخرى والتي تتمثل في: اللغة والدين والعادات والتقاليد والأعراف ومكونات الذاكرة التاريخية للأمة[3].

إن لثقافة العولمة تحديات كبيرة على الشعوب والأمم والدول لأنها تفرض أنساقاً مختلفة مستفيدة من كونها مركز النظام العالمي الجديد ومرتكز الإنتاج بكل أشكاله المادية والمعنوية، ومنها الأشكال الثقافية والفكرية والعلمية والأدبية والنقدية والسياسية والاجتماعية مستمدة قوتها من امتلاكها لمراكز الإعلام والبحوث والفضائيات

(1) حسن جمعة، مصدر سبق ذكره، ص 16. للمزيد ينظر: محمد سعدي، كيف تؤثر العولمة في الهوية والقطبية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (7)، 2010، ص ص 80–84.

(2) علي أحمد الطراح، وسائل الإعلام والهوية الوطنية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص 139.

(3) علي عقلة عرسان، مصدر سبق ذكره، ص ص 224–225.

والتقنيات والقوة العسكرية، لذلك فهي تتجلى في الأمركة، إذ تهدد الهوية الثقافية للدول والشعوب بمثل ما تهدد به الدولة الوطنية لما تملكه من أدوات فاعلة كالمعلوماتية والإعلام والتقنيات والاقتصاد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات غير الحكومية وشبكات كبرى من العلاقات الدولية، فضلاً عن نظريات شتى في الثقافة والسياسة كالديمقراطية والحقوق المدنية والحريات العامة، وهي تتفرع وتتناسل وتتشابك وتتداخل بمفاهيم كثيرة كالهيمنة والاستغلال والاستعمار الذي تروج له بعض الدوائر الغربية بحجة الاحتواء ومحاورة الآخر، أو بحجة الواقعية السياسية والإعلامية والتقنية والعسكرية... الخ، إذن العولمة كما تظهر اليوم توظف المجتمعات لما لديها من قوة مادية وقوة ناعمة وقوة معرفية وعلمية وقوة تقنية وقدرة عسكرية لفرض ثقافاتها ورؤيتها على الآخرين، لذلك لا تهدد ثقافة العولمة هذه الثقافات فقط وإنما تهدد وجود كيان الدول والأمم لأنها تنزع عنها خصائصها الثقافية وتجعلها تابعة لثقافة مركزية واحدة تقودها إدارة واحدة[1].

من جانب آخر فإن الدول والمنظمات الداعية والعاملة لفرض ظاهرة العولمة تعمل على استثمار منجزات ثورة الاتصالات والتقدم التقني والتكنولوجي في نشر ثقافة جماهيرية واحدة وبقوالب محددة مسبقة الصنع عمودها الفكري الاستهلاك، وهذا ما نجده في المحطات الفضائية وكأنها مخصصة للإعلان والترويج عن البضائع الاستهلاكية، إذ شكلت المواد الإعلانية هذا الهاجس والبوصلة التي توجه الأجيال الجديدة في التفكير والتعامل والبيع والعرض والترويج وأسلوب الحياة بأكمله، وبهذا فإن عولمة الثقافة ستؤدي إلى تغيير القيم والخصوصية الموجودة في مجتمعاتنا ما ستؤدي إلى حدوث تغييرات اجتماعية عميقة[2].

وعليه فالعامل القيمي هو أحد الجوانب المهمة للعولمة لأنه أساس الحضارة وقاعدته المتينة، لذلك نجد أن الطرف القوي يحاول نشر مفاهيمه القيمية الخاصة وفرضها على الطرف الضعيف غير آبهٍ بخصوصية الآخر بل ويحاول إخضاع أفكاره عبر الأجيال الناشئة إلى ما يريده والتسلل إلى العقول والمناهج والقناعات التي يؤمن بها وتغييرها والتدخل في مسارها لأن ثقافة الأمم وأفكار شعوبها وقناعات أبنائها هي اللبنة الأساسية في صنع حضارتها، وتستخدم الأمم القوية وسائل مختلفة لعولمة الثقافة القيمية للطرف الآخر، ولعل أهمها الوسائل الإعلامية المختلفة

(1) تركي صقر، الإعلام العربي وتحديات العولمة، (دمشق: وزارة الثقافة، 1998)، ص 204.
(2) حسين جمعة، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(المرئية، والمسموعة، والمقروءة) التي بات من الصعب حجبها عن المجتمعات، كما يعد التأثير في قيم الشعوب أمراً في غاية الخطورة لأن زحزحة القيم من مكانها والعبث بها ومحاولة تغييرها هو هدم للحضارة وعولمة للشعوب من اجل الاقتناع بقيم الآخر حتى وإن كانت تتنافى مع خصوصيتها[1].

لذلك وإلى جانب التحولات البنيوية في النظام الدولي حدثت تحولات قيمية، فبعد سقوط الشيوعية حدث تراجع كبير في الأفكار الاشتراكية بمختلف مدارسها، وبالمقابل انتشار الليبرالية الاقتصادية والسياسية انتشاراً واسعاً، وتحديداً التعددية السياسية واقتصاد السوق والخصخصة وانتعاش القيم الاستهلاكية إلى جانب انتعاش الولاءات الأصلية من قومية وإثنية ودينية[2].

من ناحية أخرى فقد صارت القيم اللصيقة بالنظام الرأسمالي كالديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان هي القيم العليا التي تسمو على قمة النظام الدولي، وتحولت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة إلى قيادة النظام الدولي كله ومؤسساته السياسية المتمثلة في (الأمم المتحدة) والتجارية (منظمة التجارة العالمية) والقانونية والعسكرية والمالية والنقدية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وتحولت العقيدة الأمريكية إلى بناء نظام عالمي جديد أساسه الرأسمالية بالمفهوم الأمريكي، ومضمونه الديمقراطية التمثيلية/النيابية، وغايته تنفيذ الرؤية الأمريكية لنظام يخضع خضوعاً شبه مطلق للقوة الأمريكية المتنامية غير المحدودة، وساعد على ذلك وكرسه وصول المحافظين الجدد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة[3].

إن تطور النظام الدولي وانتقاله من مرحلة إلى أخرى لا يتوقف فقط على عدد الأطراف الفاعلة فيه، وإنما أيضاً على منظومة القيم والنسق الأيديولوجي الذي يقوم عليه والقدرات القومية لكل طرف ونمط التحالفات القائمة بين القوى المسيطرة عليه والموجهة له ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ – إلى حد كبير – توازن القوى بداخله[4].

---

(1) السيد ياسين، العالمية والعولمة، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2000)، ص ص 47–48. للمزيد ينظر:
Tony Spybey, Globalization and World Society, Cambridge: Polity, 1996, pp. 78-79.

(2) ناصيف يوسف حتى،، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (165)، 1992، ص 30.

(3) حسن محمد، مصدر سبق ذكره، ص 139.

(4) عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (178)، 2009، ص ص 193–197.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول إن النظام الدولي مر بتحولات عدة في ميادين مختلفة لعل أهمها وكما سبق ذكره يكمن في عناصر القوة بشقيها الاقتصادي والتكنولوجي اللذين كان لهما التأثير الأبرز والبالغ في حركة وديناميكية الوحدات الدولية فيما بينها، كما طرأت عليه ظواهر وأحداث أثرت في طبيعة هيكلته وتركيبته تمثلت في العولمة وما جلبته من مفاهيم ترتب على تبنيها تغيير في نسق المنظومة الدولية، ومن هنا يمكننا القول ما الضير في تبادل الثقافات والخبرات والمعارف ومعرفة عادات وتقاليد الشعوب والأمم وفتح الأسواق وتبادل التكنولوجيا، وكذلك ما الضير في الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطيات والمشاركة السياسية والتبادل السلمي للسلطة.... الخ، فهذه مفاهيم جمة تدفع بالبشرية باتجاه التطور كما تدفع بها نحو الأفضل والأحسن، بغض النظر عن نوايا وأهداف ومشاريع العولمة والجهات والمؤسسات الدافعة والممولة لها.

الأمر الآخر تمثل في أحداث الحادي عشر من أيلول وما ترتب عليها من تداعيات دولية وإقليمية أحدثت تغييرات هائلة في بنية النظام الدولي، إذ أخذت مسألة محاربة الإرهاب أبعاداً وأشكالاً وصوراً مختلفة زادت من حدة التنافس بين الأطراف المتصارعة فاتجهت التفاعلات الدولية صوب الجنوب، الأمر الذي أدى لانضواء المزيد من الدول في التكتلات والتنظيمات الدولية والإقليمية بقيادة الوحدات الفاعلة والرئيسة في النظام الدولي.

الفصل الثالث

الصين والتوازنات الاستراتيجية الإقليمية والدولية وآفاق المستقبل

المبحث الأول: الصين والتوازن الاستراتيجي الإقليمي

المبحث الثاني: الصين والتوازن الاستراتيجي الدولي

المبحث الثالث: الصين وآفاق التوازن الاستراتيجي العالمي

توطئة

يشـهد القـرن الواحـد والعشـرين تغيـرات عـدة علـى المسـرح الـدولي، فانتقـال التفاعلات الدولية إلى منطقة آسيا (آسيا الوسطى ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا) جعل منها من اكثر المناطق عرضة للصراع والتنافس في العالم، ومن ناحيتها تعد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا منطقة نفوذ صيني فضلاً عن منطقة جنوب آسيا لما تتمتـع بـه المنطقـة مـن موقـع استراتيجي مهم يتمثل بممرات الطاقـة واحتوائهـا علـى الموارد الاولية، كما أن القارة الأفريقية أصبحت هي الاخرى ساحة منافسة بين الدول الكبرى، وبمـا ان التوازنـات الإقليميـة والدوليـة تشـكل عامـل اسـتقرار لأيـة دولـة فـان الصـين أولـت اهتمامـاً خاصـاً بهـذه المنـاطق لحمايـة أمنهـا القومي ولتـامين مصـادر الطاقـة فيهـا وأخـذ مكانـة دوليـة فـي النظـام الـدولي، لـذلك تعمـل الصـين علـى تسـوية النزاعـات والخلافـات فـي منطقـة آسـيا، لاسـيما مـع الولايـات المتحـدة والمتمثلـة فـي البرنامج النووي الكوري، كما أسـهمت في ايجاد حلول مشاكلٍ عدة تأتي في مقدمتها الأزمة الاقتصادية الآسيوية.

المبحث الأول

الصين والتوازن الاستراتيجي الإقليمي

تبقى مسألة الأمن القومي والمصالح الحيوية والحدود الوطنية مطلب كل الدول وشغلها الشاغل في ظل تحولات النظام الدولي والمتغيرات التي يشهدها بالنسبة للإقليمية الجديدة، إذ اتجهت الدول نحو محيطها ضمن بيئتها الإقليمية صوب التحالفات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الطابع الإقليمي، الأمر الذي انعكس على طبيعة التوازنات فيها، ويعد التوازن الاستراتيجي الإقليمي الركيزة الأساس بالنسبة لأي دولة فمن خلاله تتطلع الدولة نحو بيئتها الدولية بعد أن تتمكن إقليمياً فيه.

المطلب الأول

الصين والتوازن الاستراتيجي في شرق وجنوب شرق آسيا

إن منطقة شرق آسيا مرشحة وبقوة لتكون مسرحاً لمواجهة محتملة بين الولايات المتحدة والصين، فشرق آسيا في ظل هذه الظروف تعد منطقة مؤهلة لمواجهة مباشرة أو غير مباشرة بين الولايات المتحدة أو احد حلفائها الإقليميين وبين الصين، من جانبها تعمل الصين جاهدة على احتواء خلافاتها الإقليمية وتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها تحقيقاً لسياسة (الصعود السلمي)، ولكن مسار الأمور لا تحكمه السياسات الصينية وحدها بل إن هناك تصرفات منافسيها من الدول الآسيوية والمحاولات الأمريكية لحشد الدعم الإقليمي ضدها والضغط عليها لتحقيق أهداف استراتيجية[1].

فالصين أبرمت – أو هي تفاوض لإبرام – اتفاقيات لتحرير التجارة مع 25 بلداً علماً انه لم يكن لديها أي اتفاقية من هذا القبيل قبل ثلاث سنوات من عام 2001 في شرق آسيا[2].

لذلك تخشى الصين من تضرر علاقاتها التجارية مع الكوريتين في حال اشتداد المنافسة بينهما، مع ملاحظة أن حجم التبادل التجاري مع كوريا الجنوبية يعادل (ستة أضعاف حجم التبادل التجاري مع كوريا الشمالية)(*)، أضف إلى ذلك أن النزاع بين الكوريتين قد يؤدي إلى تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة من كوريا الشمالية إلى

(1) كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011، ص 46.

(2) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2019، مصدر سبق ذكره، ص 175. للمزيد ينظر: باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص 236.

(*) بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكوريا الجنوبية، ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 23% سنويا، وفي العام 2012 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 256 مليار دولار أمريكي، والصين حاليا أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية وأكبر سوق للصادرات الكورية الجنوبية، أما كوريا الجنوبية فهي ثالث أكبر شريك تجاري للصين ومن المتوقع أن يزداد حجم صادرات كوريا الجنوبية إلى بر الصين الرئيس بمعدل 76,27 مليار دولار سنويا، ليصل إجمالي حجم التبادل التجاري الصيني بين البلدين إلى ثلاثمائة مليار دولار أمريكي بحلول العام 2015. المصدر: يوي ينغ لي، مفاوضات منطقة التجارة الحرة بين الصين وكوريا الجنوبية، الصين اليوم، على الموقع المتاح:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-10/31/content_648249.htm

منشوريا الصينية[1]، كما يؤدي العامل الاقتصادي بالإضافة إلى العامل الجغرافي أثره في توجه الصين نحو كوريا الجنوبية، فالصين لا ترغب في أن يكون توحيد الكوريتين هو امتداد للنفوذ الأميركي والياباني على حدٍّ سواء، كما لا ترغب في أن تكون كوريا الموحدة منطقة عازلة بين الصين واليابان[2].

من هنا بدأ سباق التسلح النووي في منطقة جنوب شرق آسيا مع إجراء كوريا الشمالية لأول تجربة نووية لها في عام 2006 ما أدى إلى تعقيد المعضلة الأمنية لدول الإقليم الذي تقع على أطرافه فهي دول مالكة للسلاح النووي مثل الصين والهند وباكستان، الامر الذي دفع بعض الدول للسعي لامتلاك برامج نووية ذات تطبيقات عسكرية مثل ميانمار وفيتنام التي تلقت عرضا من الولايات المتحدة لدعم برنامجها النووي[3]، لذلك يشكل تصاعد سباق التسلح النووي بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية احد هواجس السياسة الصينية والتي تعد من بين أهم قضايا منطقة جنوب شرق آسيا، ومن المعروف أن لدى الولايات المتحدة واليابان شكوكاً بان كوريا الشمالية في طريقها لإنتاج أسلحة غير تقليدية ولا سيما في المجال النووي[4].

من ناحية اخرى فإن للصين حصة هائلة في حصيلة الوضع الآخذ في التطور في شبه الجزيرة الكورية، إذ تتشارك الصين وكوريا الشمالية حدوداً طويلة 1,416 كم وهي الحدود الأطول لكوريا الشمالية في مقابل 283 كم فقط مع كوريا الجنوبية[5]، ولهذا فإن على الصين أن تتوقع في حال عدم الاستقرار في كوريا الشمالية بسبب الاضطراب السياسي أو الحرب من احتمال استخدام كوريا الشمالية لأسلحتها النووية ومن انتقال المواد والمهارات النووية الكورية الشمالية إلى الجماعات الإرهابية[6].

ومن جهة ثانية يدرك الصينيون إن تطوير كوريا الشمالية للأسلحة النووية والصواريخ الباليستية سيحفز برامج التطوير العسكري في نواح أخرى في المنطقة

(1) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 91–92.

(2) هيبرت ديتر، اتفاقية التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا – المحيط الهندي اشكالياتها ونتائجها، ترجمة: عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (76)، 2008، ص 12.

(3) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، مصدر سبق ذكره، ص 205.

(4) وليد سليم عبد الحي، المصدر السابق، ص 175.

(5) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(6) المصدر نفسه، ص ص 235–237.

وتحديداً في اليابان، بل إن لاستفزازات كوريا الشمالية وفيما يتعلق ببرامجها النووية والصواريخ الباليستية التي عززت الحجج بضرورة إقامة برنامج تطوير دفاعي وعسكري ياباني أكثر نشاطاً واستعداداً ليشمل تحالفاً أمريكياً – يابانياً أقوى، وتدعو بعض الدوائر في اليابان إلى البحث حول امكانية امتلاك قدرة هجومية تقليدية وحتى نووية وهذا ليس في مصلحة الصين، إذ يمكن لأي نزاع مسلح في كوريا الشمالية أن يشكل عامل من عوامل عدم الاستقرار ويفتح الباب واسعاً أمام كل الاحتمالات من تدفق لاجئين وعدم استقرار سياسي في المنطقة واحتمال تمركز قوات أمريكية وأخرى حليفة لها على الحدود الصينية أو بالقرب منها، كما يمكن لأي تمدد للوضع السياسي في بيونغ يانغ وفي شبة الجزيرة الكورية أن يحرك ردة فعل للقومية الاثنية الكورية في الصين على طول إقليم (jilin) عند الحدود الشمالية لكوريا الشمالية، إن الهدف الأهم للصين هو كبح فاعلية التحالفات الأمريكية الثنائية وإزالة التوترات بين واشنطن وبيونغ يانغ ودفع الولايات المتحدة نحو موقف تسوية أكثر تجاه كوريا الشمالية والحث على مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية أو مفاوضات ثنائية ضمن هيكلية واسعة ومتعددة الأطراف يكون للصين دور رئيس في رسم نتائجها، وبالفعل أبدت واشنطن بعض الاهتمام في هيكلية دائمة متعددة الأطراف لأمن شمال شرق آسيا لكنها من دون شك ستبقي اهتمامها على أحلافها الأمنية الثنائية ولا سيما مع اليابان وكوريا الجنوبية لضمان الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية[1].

وتبين قضية كوريا الشمالية النووية تعقيد البيئة الأمنية لشمالي شرق آسيا، إذ تقود الولايات المتحدة واليابان بصورة علنية الدعوة ضد تطوير القدرات النووية الكورية الشمالية، ومع هذا فإن الصين تجد أن القدرات النووية لكوريا الشمالية يمكن أن تتسبب في بعث اهتمام اليابان بتطوير قدراتها النووية وتعرف الصين أنها لا تستطيع بمفردها منع اليابان من تطوير قدراتها النووية كما تعرف بصورة أكثر جوهرية أن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على ذلك، ومن هنا فإن الصين تعارض من حيث المبدأ الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة الأمر الذي يخيفها أكثر من انسحاب الولايات المتحدة عسكرياً وهو ما يمكن أن يشجع اليابان على امتلاك أسلحة نووية خاصة بها[2]، كما تستدعي المسألة الكورية حساب العامل

(1) المصدر نفسه، ص ص ص 101، 119، 238.

(2) كيشور محبوباني، هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 158.

الصيني في استمرار هذا التحالف من خلال موازنة الصين بوصفها قوة إقليمية صاعدة، فضلاً عن قرب الصين الجغرافي لشبة الجزيرة الكورية والروابط الثنائية بينها وبين كوريا الجنوبية التي ترغب في بقاءها كعامل رئيس في الشؤون الكورية بما فيها مسألة الوحدة الكورية[1].

وعلى مستوى تأثير الملف النووي الكوري على طبيعة العلاقات الأمريكية – الصينية يمكن القول ابتداءً إن الصين قلقة من احتمالات تداعيات هذه القضية، إذ إن نموها الاقتصادي مرهون باستقرار المنطقة وسلامها وان انتشار أسلحة الدمار الشامل – ولو كانت مملوكة من بلد جار صديق لها – يتعارض مع تطلعاتها ويدخل المنطقة في عدم استقرار، وكما هو معروف إن الاستقرار يتطلب بيئة آمنة نسبياً، وبذلك فإن الصين ترى في تقدم كوريا الشمالية في برنامجها النووي العسكري تعقيداً للوضع في المنطقة وانه سيصعد من حالة التوتر فيها وبقوة بين واشنطن وبيونغ يانغ وسيزيد من احتمالات النزاع، كما أن السلاح النووي قد ينتقل إلى بلدان أخرى، ولكن الصين تحاول في نفس الوقت الإبقاء على نوع من التوازن في علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية رغم الفوائد الكبيرة التي يمكن للصين أن تجنيها لا سيما على المستوى الاقتصادي إذ ما تدخلت في هذه القضية لصالح الولايات المتحدة[2].

فقد أعلنت الصين عن رغبتها في تسوية الأزمة الناتجة عن اعتراف كوريا الشمالية بامتلاكها الأسلحة النووية ودعتها إلى تجنب إجراء تجارب صاروخية لان ذلك من شأنه زيادة التوتر وإطلاق سباق تسلح في المنطقة ولا سيما مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وعليه خرجت الصين عن صمتها تجاه الأزمة واستضافت المحادثات السداسية في آذار 2007 ومارست ضغوطها على حكومة بيونج يانج للاستجابة لمتطلبات الحل السلمي[3]، إلا أنها من ناحية أخرى تسعى إلى مراعاة مصالحها مع كوريا الشمالية، لذلك فهي ترى ضرورة حصول كوريا الشمالية على ضمانات أمنية معقولة في إطار المنظومة الدولية مقابل تخليها عن برنامجها النووي العسكري سيما وان الصين ترى في كوريا الشمالية درعاً دفاعياً لها[4] وأن آخر ما

(1) Taeho Kim, balancing U.S. alliance and Chinese cooperation: Korea's emerging security challenge, on the Asian perspectives on the challenges of china, Washington D.C, national defense university press, 2001, p. 31.

(2) ناهض حسن جابر، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(3) أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة، مصدر سبق ذكره، ص 149.

(4) ناهض حسن جابر، مصدر سبق ذكره، ص 94.

تريده الصين هو اندلاع حرب في شبه الجزيرة الكورية، إذ من شأن هذه الحرب أن تضع عقبات أمام نموها[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن حرص الصين على تعزيز الاستقرار في آسيا دفعها رغم كل محاولاتها للتقريب بين الكوريتين إلى تفضيل خيار بقاء كوريا مقسمة لا موحدة لان ذلك يعد بنظرها أفضل وسيلة للحفاظ على توازن القوى في المنطقة ومساعدتها في الوقت ذاته في تعزيز مصالحها الإقليمية، فظهور دولة موحدة في شبه الجزيرة الكورية لا يمثل منفعة لها، كما أن كوريا موحدة قد تؤدي إلى حالة من عدم التوازن في المنطقة، لذلك فإن الصين ترى أن أفضل وسيلة تحافظ بها على توازن القوى في المنطقة هو إتباعها لنهج جيواستراتيجي إقليمي متوازن تضمن من خلاله تحقيق أغراض التفوق الإقليمي سلمياً وتجنب الصدام مع جيرانها تحت أي ذريعة في ظل معرفتها بأهمية وقيمة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع جيرانها، لذلك وجدت الصين في التغيرات التي طرأت على النظام الدولي أنه وفر لها أفضل الفرص لتحقيق أهداف سياستها الخارجية والمتمثلة في السيادة والمكانة والأمن، ومن ثم طرح وجهة نظرها الخاصة بشأن إقامة نظام امني لآسيا والمحيط الهادئ يقوم على المعالجة الثنائية للنزاعات القائمة دون مشاركة أي قوة خارجية[2].

وتمثلت النقطة الخلافية الأبرز في مراعاة الأوضاع في المناطق المحيطة باليابان، إذ توحي هذه المسألة برد عسكري ياباني أقوى في حالات تتجاوز الدفاع الأساس عن الجزر اليابانية، فالمحللون الصينيون فهموا هذه اللغة على أنها إشارة مبطنة لاحتواء الصين، وابعد من ذلك تخوف الاستراتيجيون الصينيون من أن الهدف الجديد للحلف هو التعامل مع التهديدات الصينية لتايوان بما في ذلك التدخل العسكري والمواجهة النووية العسكرية المباشرة مع الصين، وبقدر ما كان صبر القادة الصينيون ينفد بما يتعلق بإعادة توحيد تايوان والصين كان الإدراك يكبر بخصوص

(1) كيري براون، سعي إلى تجنب الحرب في شبه الجزيرة الكورية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (8)، 2010، ص 40. للمزيد ينظر: كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرقي أسيا (الصين واليابان والكوريتين)، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (23)، 2004، ص ص 38-46.

(2) ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (79)، 2005، ص ص 16-24.

الالتزامات الدفاعية الأمريكية لتايوان على العمليات والدعم اللوجستي من قبل اليابان[1].

لذلك سعت الولايات المتحدة إلى حث اليابان على إعادة التسلح لتوظف هذا الأمر ضد الصين في شرقي آسيا، ففي خطابه في طوكيو في 13 آب سنة 2004 حث (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكي آنذاك اليابان عن التخلي عن دستورها السلمي إذا أرادت أن تنضم إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وفي الوقت نفسه تدعم الولايات المتحدة الهند في جنوب آسيا كورقة ضد الصين ايضاً[2].

ومنذ أيلول عام 2012 أخذت العلاقات اليابانية – الصينية بالتوتر المتزايد بسبب أرخبيل صغير يقع في بحر الصين الشرقي تديره اليابان وتطلق عليه اسم (سنكاكو) في حين تطالب به الصين وتطلق عليه اسم (دياويو)، وقد اخذ هذا النزاع منحاً تصاعدياً خطراً في أواخر شهر تشرين الثاني عندما نشرت الصين إحداثيات جغرافية لهذه المنطقة وأعلنتها منطقة دفاع جوي وطلبت من جميع الطائرات الأجنبية التي تعبر أجوائها التعريف عن نفسها للسلطات الصينية، وهو إجراء قوبل بالرفض ليس من اليابان فقط بل ومن الولايات المتحدة وتايوان وحتى من كوريا الجنوبية، بعد ذلك أخذ هذا النزاع بعداً دولياً وإقليمياً في غضون أسبوع، فقد لاحت نذر حرب إقليمية في المنطقة عندما أعلنت أمريكا وقوفها إلى جانب اليابان برفض منطقة الحظر الجوي الصينية فوق الجزر المتنازع عليها وأرسلت طائرات بي 52 غير مسلحة إلى أجواء المنطقة، بيد أن الصين هي الأخرى نشرت مقاتلات حربية في المنطقة وبعثت طائرات إنذار مبكر إليها، وعلى الرغم من إعلان الصين في 29 تشرين الثاني أن السلاح الجوي قد وضع في حالة الاستعداد التام لحماية المجال الجوي الصيني حسب ما صرح به متحدث رسمي فإن طائرات يابانية وكورية جنوبية تحدت – شأنها في ذلك شأن طائرات أمريكية – منطقة الدفاع الجوي التي أعلنتها الصين من دون أن يؤدي ذلك إلى مواجهة[3]، وكانت الصين تسعى من كل ذلك

(1) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص ص 232–234.

(2) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011، ص 53. للمزيد ينظر: كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرقي آسيا (الصين واليابان والكوريتين)، مصدر سبق ذكره، ص ص 38–46.

(3) نقلا عن: مجلة آفاق المستقبل، نزاع الصين واليابان إلى أين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (21)، 2014، ص ص 23–24.

إلى تأكيد دورها الفاعل في المنطقة وتفويت الفرصة على خصومها.

والمفارقة انه ربما يكون في مصلحة الصين أن ترى التحالف الأمريكي – الياباني مستمراً لأنه إن انتهى هذا التحالف فهذا يعني أن تدافع اليابان عن نفسها بمفردها وعندها يتحتم على اليابان أن تفكر بشكل أكثر جدي في تسليح نفسها[1].

إن الدور الأمريكي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة في التفاعلات الإقليمية لا يمنع من استمرار وتطوير العلاقات الثنائية التحالفية كما هو الحال مع اليابان وكوريا الجنوبية، بل إن هذا الدور تجده في الولايات المتحدة يدعم تحالفاتها الثنائية ويمنع من بروز قوى منافسة لها في مناطق مصالحها الحيوية من خلال اعتمادها على العلاقات الثنائية كأساس لعمل تلك التجمعات وكذلك العمل على بناء نظام إقليمي جديد بقيادتها[2].

ولهذا فمن أهم مصالح الصين الاستراتيجية منع عودة اليابان لسابق عهدها كقوة عسكرية عالمية لأنها وبسبب ما تملكه من عناصر قوة يمكن أن تؤثر في طبيعة التوازن الاستراتيجي في الإقليم[3]، وفي الوقت نفسه تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على وجودها الاستراتيجي في بعض مناطق شرق وجنوب شرق آسيا، والتي يتواجد فيها قرابة الـ 37 ألف جندي منتشرين في دول عدة في هذه المنطقتين، ويرتكز عدد كبير من هذه القوات في جزيرة اوكيناوا في اليابان وكوريا الجنوبية، لاسيما إزاء تطور قدرات الصين واليابان لفرض هيمنتهما الاقتصادية والتجارية على المنطقة فضلاً عن استمرار نفوذهما العسكري فيها[4]، لذلك تضع الصين هدفها الرئيس وهو منع اليابان من أن تصبح قوة منافسة لها بمساعدة الولايات المتحدة التي تؤدي دوراً مهماً في هذه المعادلة كونها احد العوامل الرئيسة في عودة العقيدة العسكرية اليابانية[5].

---

(1) كاتسوهيكو سويتسوجو، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 257.

(2) هاني الياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، (دمشق: مركز الشرق للدراسات، 2007)، ص 150.

(3) كريستيان كوخ، توازن القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 150.

(4) هاني الياس خضر الحديثي، المصدر السابق، ص 149.

(5) كريستيان كوخ، المصدر السابق، ص 105.

وتدرك الصين أن تحقيق النفوذ الاستراتيجي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا يعتمد على نهج دبلوماسي فعال يقوم على الاستقلالية في السياسة الخارجية عبر استغلال التنافس القائم في البيئة الآسيوية المعقدة والمتعددة الأطراف وإيجاد توازن في العلاقات بين الدول الكبرى من اجل مصلحتها الإقليمية والعالمية، كما أن الهدف الذي تبتغيه الصين من وراء هذه الجهود هو إضعاف القوى المهيمنة في المنطقة كالهند واليابان أو تفكيك أي تحالف قد يقوم بين هاتين القوتين والحيلولة دون ظهور أي تحالف موجه ضدها[1].

فمنطقة جنوب شرق آسيا تمتاز بخاصية جيوستراتيجية حيوية للصين لكونها تحتوي على كل طرق العبور الحيوية لنقل الطاقة إلى الصين من الشرق الأوسط وأفريقيا ومختلف أنحاء العالم، ما يجعلها منطقة ذات أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني من جهة وكمصدر حساسية من جهة أخرى، فالمنطقة لا تحتوي فقط على ما يعرف بـ (نقاط الاختناق) التقليدية لخطوط المواصلات البحرية بل وتمثل أيضاً فرصاً بديلة لطرق بحرية وبرية لنقل واستيراد الطاقة، ولان جنوب شرق آسيا منطقة محاطة بشمال شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب الباسفيك فقد ضمت كل طرق الشحن والنقل لواردات الطاقة الصينية من الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فهناك (12) مضيقاً استراتيجياً ومسطحات مائية في هذه المنطقة مثل مضايق سوندا وغاسبار ولومبوك وماكاسار ومالوكو وبحر الصين الجنوبي ولعل أهمها على الإطلاق هو مضيق ملقا[2].

وقد تمثل ذلك في إعلان اليابان في كانون الأول 2005 أن الصين تشكل تهديداً لأمنها نتيجة تزايد إنفاقها العسكري تلى ذلك اعلان اليابان عن إنشاء حائط للصواريخ بالتعاون مع الولايات المتحدة موجه ضد كوريا الشمالية ولكنه قد يكون موجها بالأساس ضد الصين، وقد أكد رئيس الوزراء الياباني (هاتوياما) في 19 كانون الثاني عام 2010 أن تحالف بلاده مع الولايات المتحدة هو تحالف لا يمكن الاستغناء عنه لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ على أساس برنامج يقضي بإنهاء وجود القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان[3].

---

(1) عبد القادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014، ص 153. للاستزادة ينظر: محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(2) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص ص 232–234.

(3) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 49.

أضف إلى ذلك الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على اليابان من اجل إعادة تسليحها وتحويلها إلى بريطانيا الشرق، أي أن تكون الحليف الأساس للولايات المتحدة في آسيا على غرار وضع بريطانيا في أوروبا، وإن كان الهدف المعلن من تسليح اليابان هو مواجهة التهديد الكوري الشمالي ولكن المستهدف بالأساس هو الصين[1].

من ناحيته ربما لا تضع ا الولايات المتحدة نفسها في مأزق الضد الكلي من الصين لصالح اليابان لأن كليهما عنصر مهم في السعي نحو تحقيق الأمن الدولي، لا سيما بعد أن تحولت الصين تحولاً هائلاً نحو الاندماج في النظام العالمي إلى حد إرسالها قوات عسكرية ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وكذلك امتناعها عن استخدام قدراتها النووية كقوة ردع في آسيا أو في أي مكان في العالم، ولا شك في أن انضمام الصين إلى كل من منظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) كمراقب وإلى منظمة شنغهاي للأمن والتي تضم كلاً من روسيا ودول وسط آسيا، يشير إلى سعي الصين لتحقيق استقرار سياسي واستراتيجي في المحيط الذي تعيش فيه، كما أنها تقدم أنموذجاً مهماً يجمع ما بين التقدم الاقتصادي الملحوظ والتقدم التكنولوجي المتطور[2].

لقد أصبح (المحيط الهادئ)[*] مسرحاً لاستعراض القوة بين قوى مختلفة، وعلى

(1) المصدر نفسه، ص 50.

(2) زبيغنيو بريجنسيكي وبرنت سكوكروفت، أمريكا والعالم، ترجمة: محمود عبد الناصر جمعة وخالد عبد الرحمن العوض، (الرياض: دار السيد للنشر، 2009)، ص 184.

(*) يمثل بمسطحاته المائية الواسعة وما يتضمنه من بحار وخلجان وقنوات ومضايق ممراً حيوياً لإمدادات الطاقة العالمية لامتداده من الكتلة القارية لإفريقيا من الغرب وآسيا من الشمال وأستراليا وانتراكتيكيا من الجنوب، وهو في الوقت نفسه متصل بأجزاء أخرى من محيطات العالم عبر العديد من الطرق المائية الاستراتيجية أي رأس الرجاء الصالح والبحر الأحمر من الجانب الغربي ومضيق ملقا المؤدي لأرخبيل إندونيسيا والفلبين والمفتوح على بحر الصين الجنوبي في الجانب الشرقي وتسيطر شبه القارة الهندية على المياه الشمالية على المحيط الهندي وتقسمه إلى بحر العرب وخليج البنغال وتقع في هذا المحيط ثلاث نقاط اختناق شديدة الخطورة بالنسبة إلى حركة التجارة والطاقة العالمية وهي: باب المندب ومضيق هرمز ومضيق ملقا الذي تمر من خلاله 40% من حركة التجارة العالمية، بينما يمر عبر مضيق هرمز 40% من تجارة النفط الخام، ويحظى المحيط الهندي والنفط العابر له من غرب آسيا نحو مضيق ملقا بأولوية عليا، فأكثر من 80% من الواردات النفطية الصينية تمر حاليا بذلك المضيق إضافة إلى كونه معبرا لـ 25% من الصادرات الصينية نحو أوروبا ومنطقة الخليج، وللصين مصالح تجارية حيوية في المحيط الهندي لكونها تستورد من دول منطقة المحيط الهندي ما قدره 36,2 مليار دولار بينما تقدر السلع المصدرة من الصين لدول تلك المنطقة

وجه الخصوص بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي وبين الصين ودول أخرى في بحر الصين الجنوبي وكذلك بين اليابان وكوريا الجنوبية في بحر اليابان، وقد يؤدي ذلك إلى تبعات وتداعيات على منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا بأسرهما[1].

ولإطلالة أوسع على المنطقة فإن بحر الصين الشرقي هو جزء من المحيط الهادئ، إذ تبلغ مساحته حوالي مليون وربع المليون كم^2 ويتصل مع بحر الصين الجنوبي عند مضيق تايوان ومع بحر اليابان عبر مضيق كوريا وينفتح شمالاً على البحر الأصفر، وتطل على شواطئه كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان، وإن جزر (دياو يو داو) حسب التسمية الصينية لها وجزر (سنكا كو) مثلما تسميها اليابان هي من أبرز النزاعات المهدِدة للسلام في بحر الصين الشرقي، وان الجزر المتنازع عليها هي عبارة عن مجموعة تضم ثماني جزر صخرية أكبرها مساحة تصل إلى 4 كم^2 وتبعد 76 ميلاً بحرياً عن شواطئ تايوان وحوالي 92 ميلاً بحرياً عن شواطئ اليابان فيما تبتعد عن شواطئ البر الرئيس للصين قرابة 100 ميل بحري[2].

ومن ناحية أخرى فإن منطقة بحر الصين الجنوبي تشكل هي الأخرى إحدى المعضلات الأمنية التي تجابه عموم منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك بفعل الطموح الصيني الذي يصطدم بطموحات دول الإقليم، إذ تتقاطع فيه مطالب سبع دول على كل أو جزء من تلك المجموعات الإرخبيلية التي تتكون من 400 جزيرة[3]، وكان التوتر بين الصين والفلبين من جهة وبين الصين وفيتنام من جهة أخرى قد وصل إلى مرحلة غير مسبوقة من التهديد باستخدام القوة العسكرية لحسم نزاع مماثل على مجموعة جزر أخرى هي: سبراتلي وبارسيل والتي تتنازع السيادة عليها بشكل كامل أو جزئي ست دول هي: الصين وفيتنام وماليزيا وبروناي وإندونيسيا والفلبين بالإضافة إلى تايوان، كما تعد قضايا النزاع في بحر الصين الجنوبي واحدة من بؤر

بـ 28,2 مليار دولار، ويعد العديد من دول هذه المنطقة شركاء تجاريين مهمين للصين كما أن انتشار الأسلحة النووية والزيادة في القوة البحرية للدول المطلة عليه خاصة تلك المنتمية لجنوب آسيا يقلقان الصين وعليه تعمل الصين على إقامة قواعد عسكرية وبحرية لها في خليج البنغال. المصدر: عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(1) عزت شحرور، الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والمآلات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص 3-5، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(2) عزت شحرور، مصدر سبق ذكره.

(3) ناهض حسن جابر، مصدر سبق ذكره، ص 82.

التوتر في شرق آسيا إلى جانب قضيتي تايوان وكوريا الشمالية[1].

إن بحر الصين الجنوبي هو احد قضايا النزاع في المحيط الهادئ إذ يمتد من سنغافورة حتى مضيق تايوان فيرتبط هناك ببحر الصين الشرقي، وتقارب مساحته حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون كم^2، ويعد ثاني أكثر ممرات العالم البحرية ازدحاماً بسفن التجارة الدولية، ومن جانبها ترى الصين أحقيتها بالسيطرة على 80% من بحر الصين الجنوبي وهذا ما ترفضه معظم الدول المطلة عليه، وهو ما يتناقض مع قانون الحدود البحرية الذي أقرته الأمم المتحدة، وقد كان للوجود العسكري الأميركي في المنطقة مؤخراً أهمية في زيادة حدة تلك التوترات أيضاً، وما زاد من حدة التوترات أيضاً اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز[2].

ويقع بحر الصين الجنوبي في الممر الملاحي الذي يربط جنوب شرق آسيا بشمالها عبر مضيقي ملقا وتايوان، ويتكون هذا البحر من عدد من الأرخبيلات التي تضم عدداً كبيراً من الجزر منها أرخبيل سبراتلي الواقع في الجزء الجنوبي من البحر، ويضم البحر أيضاً أرخبيل جزر بارسيل الواقع في الجزء الشمالي منه وجرف ماكسل والحيد البحري باتراس ويحتدم الصراع حول حقوق السيادة على بعض الجزر بين الدول المتنافسة رغم افتقار دعواها للتحديد الواضح، لكنها قامت باستثناء بروناي بتدعيم تلك المطالب عبر إقامة المنشآت والتسهيلات العسكرية والمدنية على أراضي بعض الجزر التي احتلتها وتشجيع هجرة أبنائها إلى هذه الجزر كنوع من سياسة فرض الأمر الواقع فضلاً عن تنظيم دوريات بحرية مستمرة في المنطقة ما يثير الخشية من اندلاع مواجهات مسلحة لا سيما إذا ما أقدمت الصين – أقوى أطراف النزاع – على استخدام قوتها العسكرية بداعي مطالبها السيادية في البحر، ما يعني أن النزاع مرشح للاتساع والاستمرار نظراً للعلاقات التي تربط بعض أطراف النزاع بالولايات المتحدة أقوى الأطراف الفاعلة في منطقة شرق آسيا التي لها مصلحة في الحفاظ على امن الممرات البحرية التي تعد واحدة من أهم الممرات المائية في العالم، فطرق الملاحة الدولية الرئيسة فيها تمر من خلال بحر الصين الجنوبي من جزر سبراتلي، وان اثنين من الموانئ الاستراتيجية في العالم (سنغافورة وهون غونغ) تقع بالقرب من خطوطها الجنوبية والشمالية فضلاً عن أن 90% من إمدادات النفط الياباني تمر من خلال هذه المنطقة[3].

(1) عزت شحرور، المصدر السابق.

(2) المصدر نفسه.

(3) ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص ص 19–27.

ويربط بحر الصين الجنوبي العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا، ويساوي النفط القادم من المحيط الهندي عبر مضيق ملقا باتجاه شرق آسيا مروراً ببحر الصين الجنوبي حوالي ثلاثة أضعاف الكمية التي تعبر من خلال قناة السويس، وحوالي 15 مرة مقارنة بالكمية التي تعبر قناة بنما، أضف إلى ذلك أن حوالي ثلثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية و60% لليابان وتايوان و80% من واردات الصين النفطية تأتي عبر بحر الصين الجنوبي، كما انه ملتقى لخطوط التجارة البحرية الدولية الأكثر ازدحاماً في العالم[1].

ويعزز من ذلك موقعه الاستراتيجي إذ يقع عند أكثر الممرات الملاحية الدولية أهمية في العالم فيمتد من مضيق ملقا في الجنوب إلى أندونيسيا والصين، وتمر من خلاله ممرات الإبحار الضيقة الرئيسة عبر بحر الصين الجنوبي قرب سبراتلي، كما انه يشهد نمواً متزايداً لأسطول الصين الجنوبي الذي يترافق مع نمو قدراتها العسكرية إلى جانب قيام الصين ببناء طريق بحري الأمر الذي أثار دول الآسيان وعموم دول جنوب شرق آسيا، فضلاً عن القوى التي لها مصالح في المنطقة ولا سيما الولايات المتحدة وذلك لأهمية البحر الجيوستراتيجية كون القوة التي تسيطر على تلك المنطقة تستطيع أن تمنع معظم واردات اليابان من البترول والغاز الطبيعي وتقطع الطريق على العمليات البحرية الأمريكية التابعة لحلفائها في الإقليم، وعليه تختلف وجهة نظر الصين والولايات المتحدة تجاه هذه المنطقة، فبينما تصر الأولى على انه ليس للولايات المتحدة أية مصلحة في الجزر وأن عليها أن لا تتدخل أو تقحم نفسها في المنطقة، فإن الاخيرة ترى أن من مصلحتها الحفاظ على الاستقرار وحرية الملاحة في البحر[2].

إن المشكلة الإقليمية الخاصة بالصين في هذه المنطقة تتمثل حالياً في قبضة السيطرة على بحر الصين الجنوبي ولا سيما الجزر المهمة فيه وكما هو موضح في (جدول رقم (27))، يمكن القول إن جوهر الخلاف بين هذه الدول على بحر الصين الجنوبي ناجم عن أن هذا الطريق البحري يمد اليابان وكوريا الجنوبية بشطريها بحوالي 70% من احتياجاتها النفطية[3].

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2019، مصدر سبق ذكره، ص 181.

(2) ناهض حسن جابر، مصدر سبق ذكره، ص 82. للمزيد ينظر: عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(3) علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

جدول (27)

الجزر المهمة في بحر الصين الجنوبي

الجزيرة	أطراف النزاع مع الصين
ميستشيف	الفلبين
سبراتلي	تايوان، فيتنام، الفلبين، بروناي، ماليزيا، اندونيسيا
بارسيل	فيتنام
ناتونا	أندونيسيا

المصدر: علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

إن احتواء البحر على هذه الجزر حوله إلى مسرح للنزاعات الإقليمية بشأن أحقية ملكيتها، فبروناي تدعي أحقيتها بالشعاب الجنوبية لجزر سبراتلي، وماليزيا تدعي أحقيتها بثلاث جزر من جزر سبراتلي، فيما تدعي الفلبين أحقيتها في ثمان منها وفي السيادة على قسم من بحر الصين الجنوبي، في الوقت الذي ترى فيه كل من تايوان وفيتنام والصين أحقيتها في كل من جزر سبراتلي وبارسيل والجزء الأكبر من بحر الصين الجنوبي. من الواضح أن جميع هذه الدول وضعت في الغالب مشاكلها الشرعية الداخلية وبناء الدولة خلفها وأصبحت مستعدة للنظر إلى حقوقها الإقليمية التي تتجاوز شواطئها، وان هذا الضغط الناشئ باتجاه التطلع إلى المياه وراء الحدود يأتي من ثلاثة اتجاهات مختلفة هي: شرق آسيا فهناك الصين والكتلة الديموغرافية الأكبر في العالم، وشبه القارة الهندية بواقع حوالي 1,5 مليار نسمة وجنوب شرق آسيا بحوالي 600 مليون نسمة، وإذا ما نظرنا إلى منطقة التقاء هذه الاتجاهات الثلاثة فسنجد أنها تتمحور حول المنطقة الوسطى الواقعة فيما بينها والمتمثلة في منطقة بحر الصين الجنوبي[1].

أما فيما يخص النزاعات الواقعة فيه بشكل عام فإن أطرافه تتكون من سبع دول هي: (الصين، تايوان، الفلبين، فيتنام، وماليزيا، وبرناوي، وأندونيسيا) وكما مبين في جدول رقم (28).

(1) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

جدول (28)

أطراف النزاع الواقع في بحر الصين الجنوبي للدول السبع

نوع النزاع	أطراف النزاع
حول الحدود البحرية	فيتنام والصين وتايوان
حول الحدود البحرية	اندونيسيا والصين وتايوان
حول الحدود البحرية	بروناي وفيتنام والصين وتايوان وماليزيا
حول جزر سبراتلي	فيتنام وماليزيا والفلبين وتايوان والصين وبروناي واندونيسيا
حول الحدود البحرية	الفلبين والصين وتايوان
حول جزر بارسيل	فيتنام والصين
حول تداخل المنطقة الاقتصادية الخالصة	الصين وبروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام

المصدر: مدحت أيوب، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014، ص 150.

وبفعل الطموح الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا الذي يصطدم بطموحات دول الإقليم الأخرى شهدت جزر بحر الصين الجنوبي صدامات عدة بين الصين وفيتنام في نزاعهما على جزيرتي (سبراتلي وبارسيل) كان آخرها في 29 أيار 2011 عندما أغرقت الصين سفينة لاستكشاف البترول تابعة لفيتنام وأصبحت القضية أكثر تعقيداً اثر مطالب دول أخرى مثل تايوان وماليزيا والفلبين وبروناي[1]، ولذلك فإن الصين تتخوف من ارتفاع مبيعات السلاح الروسي لدولتي فيتنام والفلبين اللتين لهما نزاعات حدودية مع الصين في بحر الصين الجنوبي، ومن المؤكد أنه إذا تواصل التعاون العسكري الروسي مع خصوم الصين ومنافسيها فإن العلاقة بين البلدين لن تصل إلى مستوى التحالف[2].

وفي 20 تموز 2011 اتفقت كل من الصين وبروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام على وضع خطوط استرشادية أولية يمكن أن تساعد في حل النزاع بينها حول السيادة على الجزر، ووصفت الصين هذا الاتفاق بأنه حجر الزاوية المهم للتعاون بين الصين والآسيان ومع ذلك فإن مسائل حقوق البحث عن النفط والغاز بقيت دون حل، وفي 22 تموز من العام 2011 قامت سفن حربية هندية بزيارة لفيتنام ف

(1) هاني الياس خضر الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص 143.

(2) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 91–92.

فاعترضت الصين على الزيارة وعدتها اختراقاً لمناطق تخصها، وفي أيلول عام 2011 قامت الصين وفيتنام بتوقيع اتفاق يتضمن احتواء النزاع في بحر الصين الجنوبي، ومنذ العام 2012 أصبحت كل جزر بارسيل تحت السيطرة الصينية وثمان من جزر سبراتلي، فيما أحكمت القوات الفيتنامية سيطرتها على العدد الأكبر من جزر سبراتلي، وغدت ثمان جزر أخرى تحت السيطرة الفلبينية وخمس جزر تحت السيطرة الماليزية وجزيرتان لبروناي وجزيرة لتايوان[1].

بعد حوالي عقدين من التحديث والتطوير أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في آسيا فقد امتلكت ثلاثة أساطيل هي: أسطول البحر الشمالي وأسطول البحر الجنوبي وأسطول البحر الشرقي، كما تمتلك أسطولاً من الغواصات يعد الأكبر في آسيا[2].

وبالإضافة إلى مركزية الموقع الذي يتمتع به بحر الصين الجنوبي فهو يتمتع أيضاً بأهمية اقتصادية من جهة أخرى لاحتواء باطنه على العديد من الثروات التي تمكن الصين في حال السيطرة عليه من تعزيز مركزها الإقليمي[3]، فقد أدى ظهور وتراكم الموارد الطبيعية في جزر سبراتلي وبارسيل مثل النفط والغاز إلى أن تصبح ملكية هاتين الجزيرتين مثاراً للنزاعات المستمرة[4]، إذ يحتوي البحر على حوالي 7 مليارات برميل نفط كاحتياطي، وحوالي 900 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، فيما يعتقد الصينيون أن باطنه يحتوي على كميات من النفط تفوق أية منطقة في العالم باستثناء السعودية[5]، ولذلك فإن كل من الصين وفيتنام تواصلان من جانبهما التنقيب عن البترول كل على حدة في المياه المتنازع عليها، ولا تستجيب أي منهما للنداءات والدعوات الإقليمية لإيقاف مثل هذه الإجراءات، وإن احتمالات اندلاع المواجهات المسلحة أصبحت ممكنة أكثر من ذي قبل لا سيما بعد تنويه الصين بإمكانية توفيرها الحماية البحرية لشركات النفط التي تقوم بالتنقيب عن النفط لصالحها[6].

---

(1) مدحت أيوب، مصدر سبق ذكره، ص 151.

(2) عبد الرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 3–6، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(3) ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص ص 19–27.

(4) ناهض حسن جابر، مصدر سبق ذكره، ص 96.

(5) علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مصدر سبق ذكره.

(6) ابتسام محمد عامر، مصدر سبق ذكره، ص 28.

ويرى بعض المهتمين بالشأن الصيني أن المطالب الإقليمية للصين في بحر الصين الجنوبي هي جزء من استراتيجيتها الطموحة لتكوين نفوذها الإقليمي على المدى البعيد عبر استخدام البحر كقواعد للقيام بعمليات في أعالي البحار ضد الولايات المتحدة واليابان وملاحة السفن، لذلك اندفعت بكين في عملية واسعة لتحديث قدرتها العسكرية ومعالجة نقاط الضعف في هذه القدرة من خلال بناء عدد من المواقع العسكرية في جزر سبراتلي وربطها بالقاعدة الجوية في جزيرة وودي التابعة لارخبيل بارسيل وتطوير قدراتها البحرية من خلال تحسين بنيتها العسكرية، ما مكنها من تحقيق تكامل القاعدة البحرية لأسطولها في بحر الصين الجنوبي[1].

أما الولايات المتحدة فإنها تعد النزاع في بحر الصين الجنوبي واحتمالية تفاقمه بالشكل الذي يهدد طرق الملاحة في المنطقة من أهم مبررات تمسكها بشبكة تحالفاتها مع إقليم شرق آسيا الهادئ، وهي تستبعد التورط في هذا النزاع ما لم ينطوِ الأمر على تهديد مباشر لمصالحها، إلا أنها في الوقت نفسه تحاول منع الصين أو أي قوة أخرى من السيطرة على هذا البحر، ويعود ذلك في أن أي قوة تسيطر على هذه المنطقة سوف يمكنها من أن تمنع مرور القطع البحرية للولايات المتحدة وحلفائها ومنع معظم واردات اليابان من النفط والغاز الطبيعي[2].

لذلك تولي الولايات المتحدة حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا أهمية قصوى بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لحركة التجارة الدولية، إلا أن الصين بدأت بإحكام قبضتها على الملاحة في بحر الصين الجنوبي بإقامة قاعدة بحرية استراتيجية في جزيرة هاينان وتسيير دوريات بحرية بواسطة غواصاتها النووية للسيطرة على أنشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط، لذلك أصبح الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يحظى بموافقة دول آسيوية عدة باتت تخشى من تصاعد المد الصيني، لا سيما بعد إقدام الصين على منع إقامة أي مناورات عسكرية في بحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر، وفي حزيران عام 2010 أجبرت الصين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على نقل مناوراتهما المشتركة إلى بحر اليابان مصدرة تحذيراً رسمياً ضد أي أنشطة عسكرية فيها تتخطى المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها دون إذنٍ مسبق[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص 31.

(2) ناهض حسن جابر، مصدر سبق ذكره، ص 83. للمزيد ينظر: عادل محمود مظهور، مصدر سبق ذكره، ص ص 58–77.

(3) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 91–92. للمزيد ينظر: عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

من ناحية أخرى، تعمل وزارة الدفاع الأمريكية على رفع قدراتها العسكرية في المحيط الهادئ في إطار استراتيجية سرية لتقوية موقعها ومواقع الدول الحليفة لها استعداداً لمواجهة التهديد الذي يشكله تطور الجيش الصيني موضحة أن جزيرة جوام ستكون رأس الحربة في استراتيجية تطويق الصين التي تتضمن وضع حاملات طائرات نووية وقاذفات قريبة من أهداف في الصين وأخرى في آسيا، وكانت واشنطن قد سعت خلال السنوات الماضية إلى تحديث وتغيير مواقع قواتها العسكرية، فقد عززتها في منطقة (آسيا – المحيط الهادئ) على حساب (أوروبا – المحيط الأطلسي) كما أعادت تنظيم تحالفها العسكري مع اليابان وعززت علاقاتها العسكرية مع الهند ودول أخرى في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وقامت بتدريب جنود أمريكيين على تعلم اللغة الصينية وأرسلت البحرية الأمريكية سادس حاملة طائرات لها إلى المحيط الهادئ وقررت نشر 52 غواصة هجومية تحتوي كل واحدة منها على 150 صاروخ كروز أي ما يعادل 60% من أسطولها في هذه المنطقة بحلول العام 2010[1].

ولكن التطور الأهم حدث خلال القمة السادسة عشر لمنظمة دول جنوب شرق آسيا في العاصمة الفيتنامية هانوي في نيسان عام 2010 عندما ألقت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون وقتئذ كلمة عدت فيها أن استمرار التوتر في بحر الصين الجنوبي يقوض المصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وطالبت بضرورة إيجاد آلية دولية لحل النزاع ووافقت على ذلك 12 دولة ليس لها علاقة بالنزاع الجاري لكنها رأت في أن القوة المتصاعدة للصين تجعل من المنطقة عرضة للتهديد حسبما ترى، وعليه عدت الصين ذلك أول تدخل أميركي علني سافر بقضايا المنطقة وعودتها إلى سياسة فرق تسد[2]، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة إلى زيادة تواجدها العسكري في المنطقة وبذلك سعت لإعادة توزيع أسطولها الحربي لارتكاز جانب أكبر من المدمرات والغواصات وحاملات الطائرات في المحيط الهادئ، فبينما تنقسم هذه القوات مناصفة حالياً بين المحيطين الهادئ والأطلسي فإن إعادة التوزيع ستعني تركيز 12% من الأسطول في منطقة المحيط الهادئ بعد عام 2011، بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة الدفاع الأميركية زادت من عدد المناورات المشتركة مع دول المنطقة،

(1) أحمد دياب، العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008، ص 126.

(2) عزت شحرور، مصدر سبق ذكره.

كما زادت من مناورات سفن الأسطول الأمريكي للموانئ الآسيوية، وفي العام 2012 أجرى الأسطول الأميركي مناورات واسعة مع الفلبين التي لها نزاعات حدودية مع الصين في بحر الصين الجنوبي، ودعّمت صلاتها العسكرية بفيتنام التي لها أيضاً نزاعات حدودية مع الصين، كما قامت بتدعيم تواجدها العسكري في قواعدها في اليابان وكوريا الجنوبية ونشر مشاة بحريتها في غرب أستراليا، وهذا كله جزء لا يتجزأ من مبدأ عسكري جديد للبنتاجون وهي المعركة الجو- بحرية التي تنصب على تكامل القوات البحرية والجوية بهدف ردع الصين أو أي عدو محتمل من إعاقة العمليات العسكرية الأميركية في المحيط الهادئ[1].

من جانب آخر نقل الجيش الأمريكي نحو 8 آلاف جندي في العام 2012 منتشرين في جزيرة اوكيناوا في جنوب اليابان إلى قاعدة جوام، وبموجب الاتفاق تعهد الأمريكيون واليابانيون بالتنسيق فيما يتعلق بنشر نظم صواريخ باتريوت وبي اي سي 3 المضاد للصواريخ في اليابان في أسرع وقت، ويأمل الأمريكيون في تحويل قاعدة جوام إلى مركز حيوي للقاذفات من نوع بي 12 وطائرات الاستطلاع والصواريخ الباليسيتية فضلاً عن مقاتلات أف 22 التي سبقتها إلى الجزيرة غواصات نووية وطائرات مقاتلة من طراز بي 2، كما يتم الإعداد لاستقبال حاملات الطائرات في موانئ الجزيرة، وكجزء من اتفاق أمني بين واشنطن وطوكيو ستقوم الأخيرة بدفع 6,1 مليار دولار كتكلفة إسكان قوات المشاة الأمريكية في قاعدة جوام[2].

إن عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة تعد نقطة تحول مهمة في الاستراتيجية العسكرية الأميركية ومؤشراً واضحاً على تنامي أهمية المنطقة في الرؤية الاستراتيجية لمرحلة قادمة ربما تكون طويلة، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) عندما قال بوضوح (إننا هنا لنبقى)، وهذا ما كشف عنه أيضاً وزير الدفاع الأميركي (ليون بانيتا) عندما صرّح من فيتنام حول نية الولايات المتحدة نقل 60% من قدراتها العسكرية البحرية إلى منطقة آسيا-الباسيفيك بحلول العام 2020 بما في ذلك توزيع السفن العابرة للمحيطات والسفن المدمرة والغواصات، كما إنها ستزيد من عدد حاملات الطائرات في المنطقة إلى 6 حاملات، وزادت من عدد قواتها في أستراليا لتصل إلى 2500 جندي بالإضافة إلى قواتها المرابطة في اليابان وكوريا

(1) محمود حمد، أميركا والتوجه الاستراتيجي شرقا.. الفرص والتحديات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 3-4، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(2) أحمد دياب، مصدر سبق ذكره.

الجنوبية والفلبين ومناطق أخرى في المنطقة[1].

وبالمقابل فإن الصين ماضية في تطوير قدراتها البحرية ما يثير مخاوف دول المنطقة التي تعد أصغر من ناحية الحجم والقوة، وهو ما يدفعها أيضاً إلى مواكبة الصعود الصيني في المنطقة بتوقيع المزيد من عقود التسلح العسكري والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة على أمل أن يردع ذلك محاولة الصين التوغل في المنطقة على حساب جيرانها لا سيما وإنها تدعي وصايتها عليها دون منازع، وهو أمر رأى (روبرت كابلان) أنه من الصعب على الولايات المتحدة المحافظة عليه على المدى البعيد في ظل التخفيض المستمر للموازنة العسكرية، وعليه شهدت المنطقة بين الأعوام 2009 – 2011 توقيع ما لا يقل عن 19 اتفاقية دفاعية، وبذلك أصبحت فيتنام جارة الصين مركزاً لعدد كبير من هذه الشراكات الدفاعية الجديدة التي ربطتها بالهند وكوريا الجنوبية واليابان والفلبين وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وأستراليا[2].

بيد أن هذه المخاوف لا تخلو من المبالغة لا سيما عندما نضع في الاعتبار أن آسيا ليست كياناً واحداً بل إنها تتمتع بتوازن داخلي للقوى، فاليابان والهند وفيتنام وغيرها من البلدان لا تريد من الصين أن تهيمن على المنطقة، ومن ثم فهي ترحب بوجود الولايات المتحدة فيها، وعلى سبيل المثال بدأت الصين في الدفع بمطالبات إقليمية في بحر الصين الجنوبي فضلاً عن تصعيد نزاع حدودي قديم مع الهند وكانت النتيجة أن تسببت الصين على مدى العامين المنصرمين في إفساد علاقاتها باليابان والهند وكوريا الجنوبية وفيتنام ودول أخرى، ولكن من الخطأ أن نركز فقط على الجزء الخاص بالتحوط من الاستراتيجية الأميركية فمن الممكن أن تكسب الولايات المتحدة والصين – وكذلك بلدان أخرى– الكثير من التعاون فيما يتصل بقضايا عابرة للحدود الوطنية يتصل بقضايا عابرة للحدود الوطنية وبذلك يتمكن العالم من ابتكار وتنفيذ[3].

وعلى اثر ذلك أرسلت بكين عدة سفن تابعة لهيئة المراقبة البحرية إلى المناطق المتنازع عليها، وأعلنت العلامات الرئيسة وخطوط الأساس للمياه الإقليمية المحاذية،

(1) نقلاً عن: عزت شحرور، مصدر سبق ذكره.

(2) علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مصدر سبق ذكره.

(3) جوزيف س. ناي، هل يتحتم علينا أن نحتوي الصين، ترجمة: إبراهيم محمد علي، بروجيكت سنديكيت، 2011، على الموقع: www.project-syndicate.org

ما يعني أنه بات لزاماً على السفن العسكرية والمدنية غير الصينية طلب رخصة السلطات الصينية والحصول على موافقتها لدخول المنطقة، كما أطلقت بكين سلسلة تحذيرات حول قدرة قواتها العسكرية على حماية السيادة الوطنية وأتبعتها بسلسلة مناورات عسكرية في مناطق مختلفة وأرفقتها بسلسلة من التصريحات تفضي بأن الصين لن تساوم اي شبر من اقليمها الوطني.[1].

وعليه فإن الاستراتيجية الكبرى للصين التي تقود سياسة الطاقة تهدف إلى تحقيق الأمن البحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الهندي ومضيق ملقا، لذلك طورت الصين استراتيجية عقد اللؤلؤ التي تتضمن قواعد عسكرية وروابط دبلوماسية لحماية مصالحها النفطية الاستراتيجية، إذ تتضمن قائمة اللآلئ المكونة لتلك السلسلة القاعدة العسكرية سانيا في جزيرة هاينان الصينية بكل ما تحويه من منشآت عسكرية ومهبط الطائرات في جزيرة وودي في أرخبيل بارسيل البعيدة عن فيتنام بـ 300 ميل بحري وكلاهما تقعان في بحر الصين الجنوبي وتشرفان على بحر الصين الشرقي بالإضافة إلى منشآت لشحن الحاويات في ميناء شيتاجونج في بنغلادش وبناء ميناء بحري عميق في سيتوا بميانمار وبناء قاعدة بحرية في جوادار في باكستان وخط أنابيب عبر إسلام آباد وطريق كاراكورام السريع إلى كاشجار في مقاطعة كسينجيانج الذي ينقل الوقود إلى الصين، ومنشآت استخباراتية على جزر في خليج البنغال قرب مضيق ملقا وميناء هامبا نتوتا في سيرلانكا وهي متركزة في المحيط الهندي[2]. انظر خريطة رقم (5).

(1) عزت شحرور، مصدر سبق ذكره.

(2) عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص 154. للمزيد ينظر: زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جكتر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص 105.

خريطة (5)

عقد اللؤلؤ نقاط الارتكاز المدنية والعسكرية للصين على مسارات نقل النفط

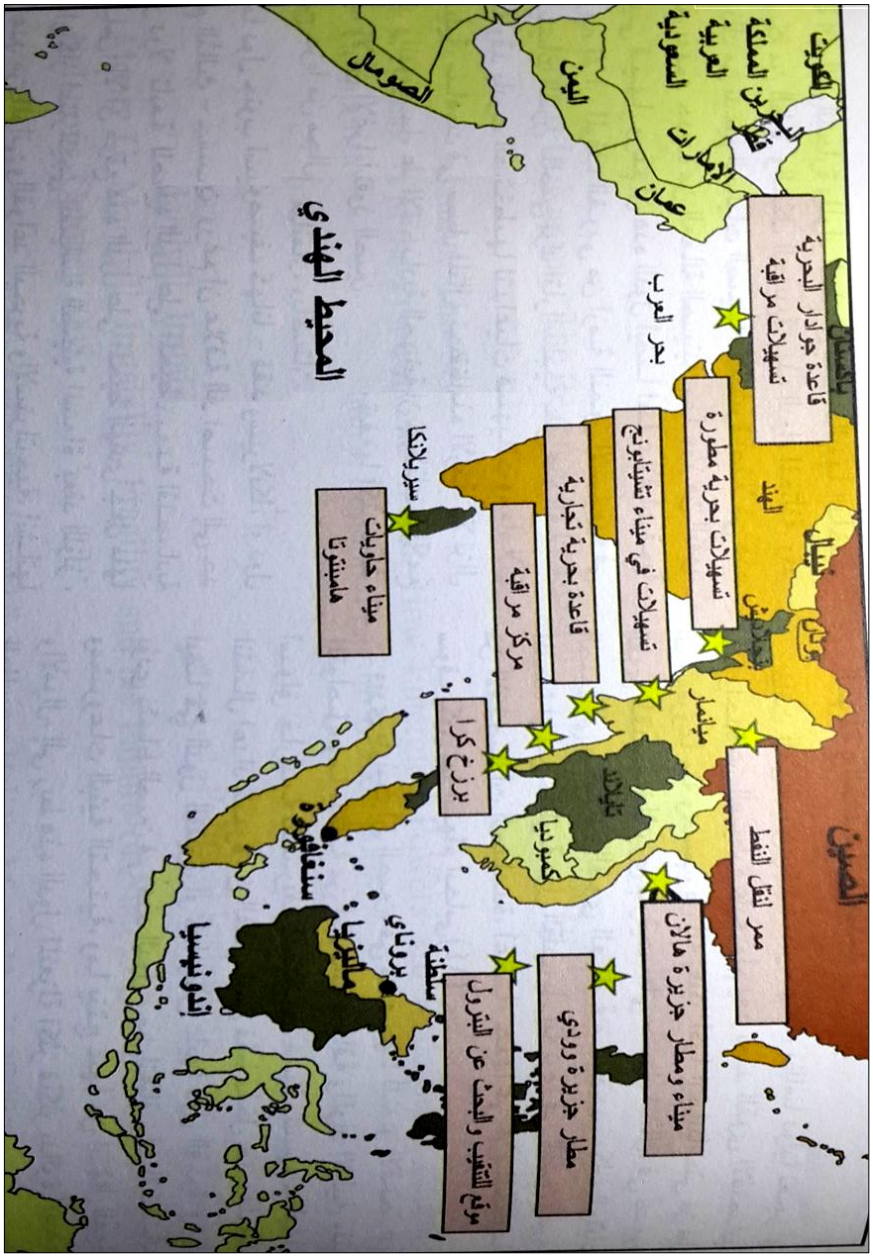

المصدر: نقلا عن: كارن أبو الخير، تقديم صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي: مقاربات مختلفة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (77)، 2009، ص 73.

ومن ناحية أخرى فإن من بين القضايا المهمة التي تعد محور التوازن في جنوب شرق آسيا قضية تايوان، إذ تعد الصين تايوان إقليماً منشقاً يجب عودته للسيادة الصينية وتعد دعم الولايات المتحدة لتايوان تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية هدفه ممارسة الضغوط على حكومة بكين للامتثال للسياسات الأمريكية، ويبدو أن لتايوان أهمية استراتيجية لدى الولايات المتحدة، إذ تعدها حلقة مهمة في سلسلة الجزر الاستراتيجية التي تمتد من جزر (ريوكيو) في الشمال إلى الفلبين، وان فقدانها يؤدي إلى كسر حلقة الجزر وتهديد القواعد الأمريكية في اليابان والفلبين وكذلك إلى فقدان التأثير السياسي الأمريكي في بقية دول آسيا، ما يضر بمصالح الولايات المتحدة بقدر يفوق أي مزايا يمكن أن تجنيها من علاقاتها بالصين نفسها، كما أن تايوان تشرف على مضيق تايوان الذي يبلغ عرضه 100 ميل وعلى الساحل الصيني ووضع تايوان هذا يهدد الصين باستمرار ويقيد حريتها في المجال العسكري، أما الصين فإنها حذرة وحساسة تجاه رد الفعل الأمريكي لموقفها حيال تايوان كونها تدرك أن الولايات المتحدة تمتلك رداً سريعاً وحاسماً لتصعيد الموقف في أي وقت لتطويق التحركات الصينية، لذلك أصبحت بكين تبدي مرونة كافية تجاه هذه القضية[1].

ويشكل عدد سكان تايوان اقل من 2% من عدد سكان الصين فيما لا تتجاوز مساحتها 5.0% من الأراضي الصينية ورغم ذلك تبرز النزاعات عبر مضيق تايوان، والمقاربة الصينية تجاه تايوان ودور الولايات المتحدة وحضورها في قضية تايوان تعد عوامل بارزة لصعاب محتملة في وجه السلام والاستقرار في المنطقة، ويقوم الموقف الصيني تجاه تايوان من المبدأ الجوهري صين واحدة والمفهوم الجوهري دولة واحدة ونظامان، فبالنسبة إلى الغالبية الساحقة من الصينيين والى القيادة الصينية ككل قضية السيادة على تايوان هي ليست موضع شك وليست قابلة للتفاوض بل إن النتيجة الوحيدة التي تراها الصين هي إعادة التوحيد وبالقوة إن لزم الأمر، وغالباً ما يلقى باللوم في الانفصال المستمر لتايوان عن الصين إلى دور الولايات المتحدة والتحالف الأمريكي – الياباني في الدفاع عن تايوان في مواجهة الصين[2].

وبذلك قد أشار التقرير السنوي الذي نشره البنتاجون في العام 2008 إلى أن الصين عززت بنائها العسكري بمزيد من الصواريخ المتطورة وأجهزة الليزر التي تعطل عمل

(1) ناهض حسن جابر، مصدر سبق ذكره، ص 90.

(2) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص 225. للمزيد ينظر: زبيغنيو بريجنسيكي وبرنت سكوكروفت، مصدر سبق ذكره، ص 184.

الأقمار الصناعية ومنشآت تحت الأرض وكلها تهدف إلى كسب صراع محتمل مع تايوان، ويعد التقرير أن الاستعداد لأحداث محتملة في مضيق تايوان بما فيها إمكانية التدخل الأمريكي في حالة نشوب أزمة من ابرز دوافع الصين لتحديث قواتها العسكرية، ومن ناحيتها جددت الصين تحذيرها لواشنطن من تزويد تايوان بالصواريخ مقابل وفائها بعدم استخدام أسلحة نووية ضد تايوان واعتبرت أن المسألة التايوانية تدخل في صميم المصالح الخاصة بها فضلاً عن اعتبارها مسألة داخلية بحتة[1]، إن الإحداث الأبرز في القضية تمثلت في موافقة الولايات المتحدة على صفقات التسلح لتايوان بقيمة 12 مليار دولار، ما أثار احتجاج بكين ودفعها في العام 2010 إلى تجميد العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة واتهامها بمناوئة وحدة الصين[2].

في الحقيقة، إن واشنطن تحتاج لأي تدخل لها في مضيق تايوان للاعتماد على دعم حلفائها ولا سيما اليابان، والى حد بعيد بقيام الكثير من التحالفات الإقليمية وتعزيزها كتلك التي بين الولايات المتحدة واليابان وبين الولايات المتحدة واستراليا عسكرياً وسياسياً على حدٍ سواء بهدف التدخل بمضيق تايوان أو للحيلولة دون توحيد تايوان مع الصين، الأمر الذي ينفر الصين من التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة وغيرها من العلاقات الأمنية في المنطقة[3].

ويتحدث (روبرت كابلان) عن تايوان في هذا المجال وكيف أن الصين قد تتمكن في النهاية من التفوق على تايوان إذا ما أرادت الدخول في حرب معها وإن ذلك سيكون مختلفاً عن التحضير لغزوها وهو أمر بالغ الصعوبة من الناحية العملية نظراً للمعطى المائي، لذلك فإن التركيز في القرن الواحد والعشرين في شرق آسيا سيكون على المياه على عكس القرن العشرين الذي تركز في أوروبا على اليابسة[4].

إن الهدف الرئيس للاستراتيجية الصينية هو منع الولايات المتحدة من أن تكون القوة المهيمنة الوحيدة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وان الصين ستبقى على ارتياب كبير من الدوافع الأمريكية إزاء تايوان ولا سيما بعلاقتها مع اليابان[5].

---

(1) أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(3) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص 230.

(4) نقلا عن: علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مصدر سبق ذكره.

(5) كريستيان كوخ، مصدر سبق ذكره، ص 106. للمزيد: محمود حمد وديفيد سكيدمور، العلاقات الأميركية – الصينية وجولات الحوار الاستراتيجي، تقارير، 2012، ص 5، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

إذ تشكل تايوان بعد اليابان الهاجس الرئيس الثاني للصين رغم أن احتمالات الصراع بشأن قضية تايوان لا تعد تهديداً مباشراً للصين إلا أنه يلزم اعتبارها من الأولويات، فالصين تعد جزيرة تايوان جزءاً من الوطن الأم وهي لن تتردد لحظة واحدة في استعمال القوة ضدها إن هي أعلنت استقلالها رسمياً[1]، وعليه فإن الصين إذا ما نجحت بمد سيطرتها على تايوان فإنها ستسيطر على الطرق الجنوبية المؤدية إلى اليابان وهي تايوان ومضيق لزون القريب من الفلبين[2].

فضلا عن ذلك فإن تايوان وسنغافورة هما حليفان مقربان من الولايات المتحدة، وفي حالة وقوع حرب بين الولايات المتحدة والصين فإن لكل من سنغافورة وتايوان برامج طارئة لاعتراض النفط المتجه إلى الصين، ومع أن مضيق (ملقا) يقع ضمن المياه الإقليمية لماليزيا فإن التسلح السريع لسنغافورة هدفه التحكم بنقل النفط وإيقافه عند الضرورة، ما يعني وقف تزود الصين بالطاقة في حال الحرب ضد الولايات المتحدة فضلاً عن أن قواعد سنغافورة البحرية عالية التخصص في خدمة السفن الحربية والغواصات وهي مستخدمة بكثافة من قبل البحرية الأمريكية[3].

ولهذا فإن الوحدة بين الصين وتايوان سوف يكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على الولايات المتحدة بسبب ما تفرزه هذه الوحدة من خطورة وما سيحققه من مكاسب استراتيجية بالنسبة إلى الصين، والتي تؤدي إلى تعزيز قدراتها في مجالات الابتكار والأمن لذلك فالولايات المتحدة تعترف بوحدة الصين لكنها لا تقر بكامل سيادتها على كل أراضيها[4]، كما تؤثر عملية الاندماج بين الصين وتايوان إلى إفرازات لها تأثيرات كبيرة على طبيعة التوازن الاستراتيجي في الإقليم لا سيما في ظل التوترات العالمية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 والتطورات الاقتصادية التي حققتها الصين لاحقاً[5].

ويرى بعض المحللين أن الولايات المتحدة لن تسكت أمام أي محاولة صينية لضم تايوان، وان ردة فعلها ستكون شديدة لا سيما وان هناك معاهدات سرية دفاعية

(1) كريستيان كوخ، مصدر سبق ذكره، ص 105.
(2) ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص 20.
(3) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 69.
(4) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 296.
(5) ستيف اتش. هانكي، الصين تحل محل اليابان ككبش فداء، جريدة المدى، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، العدد(1170) بتاريخ، 18/آذار/2008، على الموقع: http://www.almadapaper.net/ar/archave

بين الجانبين، يضاف إلى ذلك أن الإدارة الأمريكي لا توافق الصين وسياساتها الداخلية فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وهذا كله يصب في مصلحة تايوان، وقد اتفقت دول شرق وجنوب شرق آسيا إزاء المناورات الصينية قرب سواحل تايوان على ضرورة اجتناب آثار ردة بكين وتجنب الكثير من التوتر في المنطقة وان أولى الدول وأقربها إلى ميدان المناورات الصينية هي اليابان، إذ تقع أهداف الصواريخ المثبتة إلى الشمال من جزيرة تايوان على بعد 650 كم من الجزر اليابانية[1].

وبذلك تستخدم الولايات المتحدة قضية تايوان كأحد الإجراءات التي تتبعها في تطويق الصين، ولهذا فإن الاستراتيجية الأمريكية تعزز تعاونها مع استراليا وسنغافورة والفلبين واليابان من اجل استكمال تطويقها للصين، كما أن صواريخ كوريا الشمالية النووية تستخدم كذريعة لمزيد من تطويقها، وقد نشر موقع مقر قيادة الباسيفيكي الأمريكية (باكوم) تفاصيل عن القوات العسكرية الأمريكية المنتشرة في منطقة آسيا الهادئ وهي على النحو الآتي:[2]

1. نحو 350 ألف عسكري يشكلون خمس مجموع القوات الأمريكية.
2. أسطول الباسيفيكي الأمريكي التابع لقيادة (باكوم) يتضمن ستاً من مجموعات حاملات الطائرات الضاربة الإحدى عشرة، ولديه نحو 180 سفينة و1500 طائرة و100 ألف جندي.
3. القوات البحرية القتالية في الباسيفيكي تتكون من ثلثي القوات البحرية القتالية الأمريكية وقوة حاملات بحرية تضم 85 ألف عسكري.
4. القوات الجوية الأمريكية في الباسيفيكي تضم أكثر من 40 ألف طيار وملاح وأكثر من 300 طائرة إضافة إلى 100 طائرة متمركزة في جزيرة غوام.
5. القوات البرية في الباسيفيكي تضم أكثر من 60 ألف عسكري وخمسة ألوية.
6. تعمل تحت أمرة (باكوم) ثلاث قيادات موحدة تابعة هي: قيادة القوات الأمريكية في اليابان وقيادة القوات الأمريكية في كوريا وقيادة القوات الأمريكية في ألاسكا.

---

(1) إبراهيم نافع، مصدر سبق ذكره، ص 151.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص 72–73. للمزيد ينظر: تايلار مارشال، تنافس أميركي – صيني على جنوب شرق آسيا، مجلة الاتحاد الإماراتية، 2006، على الموقع: http://www.siironline.org

أما في استراليا فقد توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مهم يقضي بزيادة حجم القوات الأمريكية المرابطة هناك لتصل إلى وحدة تدخل كاملة نحو 2500 جندي بحلول العام 2016، وتعد هذه الخطوة بمثابة دعم قوي للوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك، وبهذا فإن التمركز المحتمل للقوات الأمريكية في استراليا يجعل منها عنصراً فاعلاً رئيساً في هذا الصراع وحليفاً قوياً محققاً توازناً للقوى يجب أن تضعه الصين دوما في الحسبان، كما استغلت إدارة (أوباما) مواقف الصين لتشكيل تحالفات مناوئة لها مثل دعم الروابط الأمريكية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية، ويعتبر نزول القوات الأمريكية جنوب استراليا اعتباراً من العام 2012 بمثابة إحكام الحلقة حول الصين آخذاً في الاعتبار عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين المنتشرين في اليابان وكوريا الجنوبية[1].

وتأميناً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه المنطقة المهمة من العالم اعتمدت الولايات المتحدة وسائل عدة للحفاظ على تواجدها فيها واستمراراً لهيمنتها وللحفاظ على الوضع الراهن وأبرزها[2]:

1. ربط دول شرق وجنوب شرق آسيا مع حركة الولايات المتحدة ضمن إطار المجلس الآسيوي – الباسيفيكي إذ تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والباسفيك (أبيك) اثر اجتماع سياتل الأمريكية لعام 1994 لتشكل اكبر تجمع اقتصادي قائم بمجموع تجارته البالغة 46% من حجم التجارة الدولية وإنتاجه البالغ نصف الإنتاج العالمي وضم ما يقرب من 20 دولة من دول الأمريكيتين وآسيا ومن ضمنها الولايات المتحدة والصين واليابان واستراليا بهدف إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتعزيز الروابط التجارية بينهما، وتعتقد الولايات المتحدة أن هيمنتها على هذه المنطقة يتيح لها فرص اكبر لاستمرار الهيمنة على النظام الدولي لمدة أطول وبشكل يمنع طموحات الصين أو حتى اليابان من أن تنال مقاصدها لتشكل بديلاً لها في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا.
2. تدرك الولايات المتحدة أن الثقل الإقليمي للصين في منطقة الباسيفيكي قد يجعل لها وضعية تتفوق بها على الولايات المتحدة في محيطها الإقليمي

(1) يسرا الشرقاوي، مواجهة بكين: أبعاد جولة أوباما في منطقة آسيا – الباسيفيك، مجلة العلوم السياسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/newscontent

(2) هاني الياس خضر الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص 138.

وهو ما يهدد المصالح والوجود الامريكي في المنطقة حول مستقبل ازدهارها الاقتصادي. وبالمقابل تسعى الصين لتعزيز نفوذها عبر مساعيها لتطوير وجودها العسكري في أرخبيل سبراتلي وبارسيل الغنيين بالبترول في بحر الصين الجنوبي، وفي مواجهة ذلك أكدت وثائق البنتاجون أن الولايات المتحدة ستكون طرفاً في هذا النزاع لان لها مصالح استراتيجية في الحفاظ على امن الممرات البحرية.

كما تعتمد الولايات المتحدة في استراتيجيتها تجاه منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ على تفعيل وجودها العسكري من خلال القواعد العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية وجزيرة جوام وجزيرة دييجو جارسيا في المحيط الهندي، فبالإضافة إلى وجود 28 ألف جندي أمريكي في كوريا الجنوبية و50 ألف جندي في اليابان تجري الإدارة الأمريكية مفاوضات جادة لنشر سفن بحرية انطلاقاً من الفلبين التي يوجد فيها نحو 600 من جنود العمليات الخاصة يقومون بدور استشاري وتدريبي لفائدة القوات المحلية منذ العام 2002، كما قامت الولايات المتحدة بتكوين نواة تحالف إقليمي جديد مناوئ للصين بافتتاح حوار استراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في كانون الأول لعام 2011[1].

بالإضافة إلى ذلك تعد الولايات المتحدة منطقة المحيط الهادئ والهندي من اكبر واهم المجالات الحيوية لها، فهي منطقة ذات مزايا جغرافية وبشرية واقتصادية، وتكمن مصالح الولايات المتحدة الأمنية في منع أي دولة معادية من الهيمنة على هذه المنطقة وتوفير الأمن في شبة الجزيرة الكورية وضمان الوجود التجاري والسياسي والعسكري فيها ومنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ، أما الصين فتسعى إلى ممارسة سيادتها على كافة أراضيها، كما تسعى إلى ممارسة دور اكبر في توازن الأمن الإقليمي الأمر الذي يجعلها تسعى للاستحواذ على قوة عسكرية تمكنها من ممارسة هذا الدور[2].

ولعل أهم التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة آسيا–المحيط الهادئ هي:[3]

1. انتشار السلاح النووي في كوريا الشمالية أو انهيار نظامها أو الحرب بين شمالها وجنوبها.

(1) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 91–92.

(2) ناهض حسن جابر، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(3) المنصف الخروبي، تحالفات أميركا في منطقة آسيا – المحيط الهادئ: جاهزون للتهديدات المقبلة، جريدة العرب، 2012، على الموقع: http://www.alarab.co.uk

2. اشتداد التوترات بسبب النزاعات الحدودية وبالتحديد وضع تايوان وهو شيء يطرح خطر اندلاع صراع مفتوح بين الولايات المتحدة والصين، أو الصراع على الطاقة في جنوب بحر الصين.
3. التهديدات التجارية المتعلقة بالطاقة.
4. التطرف واستعمال العنف ولا سيما في جنوب شرق آسيا، وان من شأن ارتفاع التهديدات أن يجر الولايات المتحدة والصين للدخول في صراع دائم.

وبذلك توجه الولايات المتحدة نحو منطقة آسيا – المحيط الهادئ تغييراً استراتيجياً واضحاً ولا شك أن التنافس بين الصين والولايات المتحدة سيزداد نتيجة لذلك، ويمكن وصف العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والصين في أفضل الأحوال بـ (الصداقة السطحية)[*] التي تتجسد باستراتيجية مزدوجة، كما يفترض مفهوم الصداقة السطحية وجود علاقات ثنائية واستراتيجية معينة بين البلدين، وعليه ستضطر الولايات المتحدة نظراً إلى تراجع قوة البلد الوطنية إلى تضييق نطاق استراتيجيتها واستعمال مواردها الاستراتيجية في المناطق الحيوية من العالم، وعلى صعيد آخر أدى نشوء قوة الصين إلى تحويل منطقة آسيا والمحيط الهادئ تدريجياً إلى مركز قوة عالمي من خلال تضييق نطاق الاستراتيجية الأميركية، ويمكن أن تتوقع الولايات المتحدة تعزيز هيمنتها في منطقة غرب المحيط الهادئ ونتيجةً لذلك لن تنشأ أي حرب باردة بين الصين والولايات المتحدة قبل أن يتخلى البلدان عن استراتيجيتهما المشتركة المبنية على مبدأ الصداقة السطحية حتى لو اتبع الفريقان هذا المسار في نهاية المطاف[1].

ومن هنا فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه آسيا تتجلى في:[2]

(*) تشير الصداقة السطحية إلى أن أياً من الطرفين لا ينظر إلى الطرف الآخر كشريك استراتيجي، بل يدّعي الفريقان وجود شراكة استراتيجية، وعلى سبيل المثال تعد الصين والولايات المتحدة أن هناك شراكة تجارية تجمع البلدين لكن عند مواجهة خلل تجاري معين، تضغط الولايات المتحدة على الصين كي ترفع قيمة عملة اليوان بهدف تعزيز المصالح الاقتصادية الأميركية ما يزيد مصاعب الصين في قطاع التصدير، كما تشير استراتيجية الصداقة السطحية إلى وجود فريقين يبالغان في مقاربة طبيعة صداقتهما الثنائية ويكتفيان بالتحدث شفهياً عن ضرورة تحسين العلاقات بهدف تعزيز أهمية التعاون المستقبلي وتطوير العلاقات الثنائية مؤقتاً. المصدر: يانغ زويتونغ وكي هايزيا، كيف يمكن تجنب حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين، 2012، على الموقع: http://www.aljarida.com/news/print_news

(1) المصدر نفسه.

(2) هالة خالد حميد، الدور الأمريكي في تحديد مدركات الأمن والاستقرار في آسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (18)، 2002، ص ص 153–155. للمزيد ينظر: أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 124.

1. اعتبار سلسلة آسيا من أهم سلاسل القوة الكونية التي تضم دولاً ذات اقتصاديات كبيرة ولكنها تفتقر إلى كيان سياسي أمني متكافئ، لذلك فهي تحمل توازنات إقليمية تمثل ثغرة جيوسياسية وحلقة وصل بين أوروبا وآسيا والإسلام.
2. حماية المصالح الأمريكية في آسيا ويتم ذلك عبر إيجاد نظام معتدل لتوازن القوى يرتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية متكافئة ويتم تحقيقه عبر تعميق السيطرة بكل أشكالها لإيجاد وتثبيت القطبية الأحادية.
3. تجزئة آسيا بخلق تكتلات تجارية منفصلة عن بعضها من جهة، وإثارة الخلافات الأمنية والعرقية من حين لآخر لاستبعاد فكرة التوحيد الآسيوي لمواجهة الغرب من جهة أخرى.
4. إتباع الولايات المتحدة أسلوب المصالحة وتوثيق التعاون مع الأطراف الإقليمية وزجها في إطار تعاون امني جماعي يتضمن إطاراً جديداً للأمن متعدد الأطراف في الإقليم مع التأكيد على التزام الولايات المتحدة اتجاه المنطقة ولا سيما اتجاه اليابان.

من ناحية أخرى يمثل التنافس الصيني لمصالح الولايات المتحدة والصدام المحتمل مع الدول الصاعدة في المنطقة مثل (النمور الآسيوية)(*) الدافع الرئيس لتكثيف الوجود العسكري الأمريكي للإقليم بالنظر إلى أن الصين باتت على أعتاب تخطي الولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي، وعلى الرغم من تصاعد التوترات الإقليمية نتيجة النفوذ الصيني المتصاعد فإن العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا آخذة في التطور المطرد[1]، وربما لا تستطيع الولايات المتحدة أن تكون العصا التي تعيق سير عجلة النهوض الصيني، وان كان بإمكانها تقديم يد العون في مقابل ضمان أن تمارس الصين قوتها في نطاق المؤسسات والأحلاف التي أسستها الولايات المتحدة وشركاؤها على مدى القرن الماضي[2].

(*) النمور الآسيوية هو لقب يطلق على اقتصاد الدول: (تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، وكوريا الجنوبية) وذلك لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال المدة ما بين الستينيات والتسعينيات، وفي بداية القرن الواحد والعشرين تحولت هذه البلدان إلى بلدان متقدمة، وساعدت في نمو اقتصادات بعض الدول الآسيوية. المصدر متاح على الموقع: http//ar.wikipedia.org/wiki

(1) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 91–92.

(2) جاي جون ايكنبيري، نهوض الصين ومستقبل الغرب هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(43)، 2010، ص 22.

كما أن من غير المستبعد أن تبدأ الولايات المتحدة بتوسيع نطاق هذا التحالف مستقبلاً ليصبح نظيراً آسيوياً لحلف شمال الأطلسي هدفه الأساس احتواء المد الصيني إقليمياً بمظلة دفاعية تمتد عبر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، ويستدل على هذا التوجه المناوئ للصين بقيادة الولايات المتحدة ما لا يقل عن 300 مناورة بحرية كبرى عام 2012 بمشاركة دول الإقليم كان من أهمها التدريبات العسكرية الأمريكية في خان كويست بمنغوليا على الحدود الشمالية للصين بمشاركة كندا وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة بما عد ذلك تحدياً مباشراً للصين في محيطها الإقليمي[1].

ولكن في حقيقة الأمر يسعى الأمريكيون إلى تطويق الصين ومحاصرة نفوذها المتنامي من خلال التغلغل داخل مجالها الحيوي وتطويقها اقتصادياً وامنياً بالأحلاف والمعاهدات وعسكرياً بالقواعد في كل من اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، إذ بدأ هذا التحول الاستراتيجي منذ العام الأول لإدارة الرئيس (باراك اوباما) بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في يوليو 2009 إيذاناً بعودة الولايات المتحدة إلى جنوب شرق آسيا، إلا أن وتيرة الانغماس الأمريكي في قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا اكتسبت قوة دافعة باستضافة الولايات المتحدة لاجتماع منتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا – المحيط الهادئ في جزر هاواي الأمريكية في منتصف تشرين الثاني عام 2011 والإعلان من خلاله عن مبادرة للشراكة عبر المحيط الهادئ، كما تمثل المؤشر الثالث في استحداث أول حوار استراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في 19 كانون الأول عام 2011 بما يؤكد رؤية الإدارة الأمريكية أن القرن الواحد والعشرين هو قرن منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا[2].

ومنذ إعلان الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) عن إعادة توجيه السياسية الخارجية لواشنطن للتركيز أكثر على منطقة آسيا–الهادئ، اتخذت الولايات المتحدة عدة مبادرات أمنية واقتصادية لتجعل من آسيا مركزاً محورياً في السياسة الخارجية لواشنطن، فعلى المستوى العسكري تعمل الولايات المتحدة على تقوية تحالفها العسكري مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، وتعزز حضورها العسكري في كل من سنغافورة والفلبين وجزيرة غوام، أما على المستوى الاقتصادي فتعمل الولايات

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 65.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 67.

المتحدة على إنشاء شراكة اقتصادية ومنطقة تبادل تجاري حر عبر معاهدة الشراكة العابرة للباسيفيك (TPP) مع دول آسيا– الهادئ من اجل إقصاء الصين عن هذه المعاهدة، وفي إطار سياسة التوجه نحو آسيا أعلنت واشنطن عن دعمها الكامل لكل الدول التي لديها نزاعات حدودية مع الصين سواء الدول الحليفة تقليدياً للولايات المتحدة كاليابان والفلبين أم الدول غير الحليفة كفيتنام، وقد رحبت معظم الدول الآسيوية بهذه الاستراتيجية في حين رأت الصين في ذلك تهديداً لمصالحها ومحاولة أميركية لاحتوائها ومنعها من تحقيق هيمنة إقليمية مع تزايد قوتها العسكرية والاقتصادية، لذلك توجهت بكين لمنافسة واشنطن في مناطق أخرى من العالم، ومع تدهور علاقات الصين مع جيرانها بفعل النزاعات الحدودية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي وتدخل الولايات المتحدة على الخط توجهت الصين نحو روسيا لمواجهة التوجه الأميركي الهادف إلى تطويقها واحتوائها[1].

ونتيجة لذلك فقد اخذ التحالف بين الصين وروسيا اتجاهات عدة بدأت منذ مدة طويلة من خلال تشكيل منظمة (شنغهاي للتعاون) عام 1996 كتحالف مضاد لحلف الناتو، وفي العام 2011 بدأت المنظمة في بحث التوسع في القارة الآسيوية جنوباً بضم كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية ومنحها العضوية الكاملة بدلاً من صفة المراقب بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين وتوطيد العلاقات مع باكستان واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية[2]، وتدل الاتفاقيات الموقعة خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في 20 أيار 2014 إلى شنغهاي على أن البلدين يتجهان للارتقاء بحجم العلاقات بينهما على مستويات الدفاع والاقتصاد ولا سيما في مجال الطاقة الذي حقق فيه البلدان تقدماً كبيراً، وعلى صعيد آخر أثارت المناورات العسكرية البحرية التي جرت بين البلدين خلال زيارة الرئيس (فلاديمير بوتين) العديد من التساؤلات ولا سيما حول أسباب التوجه الصيني نحو روسيا وإمكانية بروز تحالف روسي – صيني موجه ضد الولايات المتحدة الأميركية[3]، لذلك تتوجه الصين إلى توفير إمدادات الطاقة التي لا تمر عبر مضيق ملقا الذي يشكل نقطة ضعف استراتيجية كبرى لها، ومن ناحيتها الولايات المتحدة هي الأخرى منتشرة عبر كل مسالك الملاحة البحرية

(1) عبد الرحمن المنصوري، مصدر سبق ذكره.
(2) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 91–92.
(3) عبد الرحمن المنصوري، مصدر سبق ذكره.

عبر العالم، لذلك تُدرك الصين أن إغلاق المضيق أو فرض حصار بحري عليه من طرف القوى المعادية لها سيحول دون وصول مصادر الطاقة اليها، لذلك تحاول الصين توفير مصادر بديلة لا تمر عبر هذه الخطوط[1]، وهي ترى في روسيا المصدر الذي سيوفر لها إمدادات الطاقة عبر البر وسيتيح لها تجاوز أي حصار بحري محتمل[2]، وعليه وثقت الصين علاقاتها التجارية مع دول القارة الآسيوية باتفاقيات التجارة الحرة لا سيما مع الآسيان، وهي تدرك أن صعودها يتطلب اختراق مجالها الحيوي[3].

إن الرغبة الكبيرة للصين وروسيا في تمتين وتعزيز علاقاتهما الثنائية على كل المستويات ورفضهما الواضح للرؤية الأميركية الأحادية للعالم وتقاسمهما للرؤية العالمية الموحدة بالإضافة إلى الشعور السائد لدى الطبقة السياسية في كل من بكين وموسكو بأن واشنطن ماضية في عملية احتواء مزدوج لهما من أجل تحجيم نفوذهما الإقليمي والعالمي يوحي بأن ملامح حلف روسي – صيني بدأ يلوح في الأفق[4].

وبذلك تلتقي المصالح الصينية– الروسية على خمس نقاط أساسية تأتي في مقدمة جدول أعمالهما المشترك بشكل دائم ويتم تكرارها والتأكيد عليها كلما سنحت الفرصة لذلك وهي:[5]

1. يرغب الطرفان في تدعيم قوتهما مقابل قوة الولايات المتحدة.
2. إن الطرفين قلقان جداً من مسألة عدم الاستقرار السياسي ومستعدان للجوء إلى إجراءات سلطوية في الداخل والخارج، فعلى الصعيد الداخلي يواجه الطرفان مشكلة في التعامل مع الأقليات، أما على الصعيد الخارجي فإن كلا الطرفان يرفضان التدخل في المناطق الحيوية لهما.
3. إن الطرفين يرفضان المظلة الدفاعية الصاروخية الأميركية ويخشيان من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن استخدامها ضدهما سواءً عبر دول أخرى أو جماعات.

(1) علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا أنموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports

(2) عبد الرحمن المنصوري، المصدر السابق.

(3) محمد عبد الله يونس، المصدر السابق.

(4) عبد الرحمن المنصوري، المصدر السابق.

(5) علي حسين باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، وزارة الدفاع، بيروت، العدد (56)، 2006، ص 23.

4. تلتقي المصلحتان في مواجهة السياسات الأميركية الهادفة إلى نشر الديمقراطية وتعزيز احترام الحريات وحقوق الإنسان وتغيير الأنظمة واستعمال القوة لحل الخلافات، فالصين وروسيا تريان أن احترام سيادة الدول ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أولى من نشر الديمقراطية على الطريقة الأميركية.
5. يتخوف البلدان من السياسة الخارجية اليابانية وتوجهها نحو إعادة تسليح البلاد لا سيما وأن للبلدين نزاعات حدودية معها، فالصين لديها نزاع حول جزر سنكاكو/دياويو، وروسيا لديها نزاع حول جزر الكوريل[1].

خلاصة القول إن الصين تعمل على إقامة شراكات اقتصادية مع كافة الدول النامية في آسيا لا سيما في ظل اعتقاد القيادة الصينية في أنها أصبحت مكوناً مهما من مكونات نهوض دول العالم النامية وذلك في إطار من المساواة والكفاءة دون التدخل في الشؤون الداخلية ودون التورط في مشاكلها الإقليمية، كما تهدف الصين من وراء هذه السياسة إلى فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة والاستثمارات الصينية والاعتماد عليها وتزويدها بالنفط والموارد الطبيعية والى جانب الاستفادة من دعم هذه الدول في المحافل الدولية لا سيما في التصويت في الأمم المتحدة، وكذلك في تأييد سياستها الرامية إلى خلق نظام دولي يقوم على المساواة وترسيخ مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية، كما تعتمد الصين في هذه السياسة على المشاركة في عضوية المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي أو رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) وكذلك على مد جسور التعاون مع رابطة الآسيان ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا الباسيفيك وغيرها[2].

(1) عبد الرحمن المنصوري، مصدر سبق ذكره.
(2) أبو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 150.

المطلب الثاني

الصين والتوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا

إن المقصود بمنطقة جنوب آسيا هي الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (السارك) وهي: (الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسيريلانكا، ومالديف، وبوتان، ونيبال)[1]، ويقع إقليم جنوب آسيا جنوب جبال الهمالايا وتحده شمالاً أوراسيا ويلتقي من جهة الشمال الشرقي مع الصين ويحده من الجنوب (المحيط الهندي)[*] ممتداً إلى بحر العرب غرباً وإلى الجزر الإندونيسية والفليبينية شرقاً، وتحده ميانمار من جهة الشرق وكل من أفغانستان وإيران من جهة الغرب[2].

(1) محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (177)، 2009، ص ص 76–92.

(*) يمر من خلال المحيط الهندي نحو 50% من حركة النقل البحري بالحاويات، ونحو 70% من التجارة العالمية في المواد البترولية، إذ تأتي من منطقة الشرق الأوسط في طريقها إلى منطقة المحيط الهادئ وتقع بالمحيط الهندي ثلاث نقاط اختناق شديدة الخطورة بالنسبة لحركة التجارة والطاقة العالمية هي: باب المندب، مضيق هرمز، ومضيق ملقا، وتمر 40% من حركة التجارة العالمية كلها من خلال مضيق ملقا، في حين تمر 40% من تجارة النفط الخام العالمية عبر مضيق هرمز، ولذلك يمثل عدم الاستقرار في مناطق الخليج والقرن الإفريقي وحول مضيق ملقا تهديدا مباشرا لمصالح أطراف عديدة يأتي في مقدمتها القوتان الصاعدتان: الصين والهند، فالصين تعاني معضلة مضيق ملقا الذي يشكل نقطة اختناق لحركة التجارة الصادرة منها بالإضافة إلى وارداتها النفطية، وبذلك يشير روبرت كابلان إلى أن أحد أهم دوافع الصين لتسوية خلافاتها مع تايوان هو إمكانية أن توفر إمكانيات أكبر لمراقبة حركة الملاحة في هذا المضيق، كما أن الهند تشعر بالتهديد لأن وارداتها النفطية تمر عبر مضيق هرمز بالقرب من سواحل غريمتها باكستان، فقد أنشأت منافستها الصين نقطة ارتكاز لأسطولها في ميناء جوادار، كما تسعى من خلاله كل من الهند والصين لتأمين وارداتهما النفطية في خلق مسارات برية بديلة عبر شبكة من الطرق وخطوط الأنابيب لتفادي نقاط الاختناق البحرية ويشمل ذلك على سبيل المثال مد خطوط الأنابيب من إيران إلى الهند عبر باكستان ومد خطوط الأنابيب من حقول النفط في إيران إلى ميناء شاه باهار الذي طورته الهند على ساحل إيران الجنوبي لتفادى مضيق هرمز، ثم ينقل النفط بعد ذلك إلى الهند عبر المحيط الهندي، كما تسعى الصين أيضا إلى مد خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز إليها مباشرة من جمهوريات آسيا الوسطى. المصدر: كارن أبو الخير، مصدر سبق ذكره، ص ص 70–74.

(2) محمد سعد أبو عامود، إقليم جنوب آسيا: قراءة استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (177)، 2009، ص ص 96–102.

ويتسم الإقليم بمساحة واسعة وعدد هائل من السكان يصل إلى ربع سكان العالم تقريباً، ويمثل هذا التجمع سوقاً هائلة، إن الأهمية الاستراتيجية للإقليم في مجاورته للدول المتقدمة في شرق وجنوب شرق آسيا التي تتمتع بأهمية اقتصادية وأمنية وسياسية بحكم ما يمكن أن يتوافر بها من فرص للاستثمار، كما تتصل أهمية الإقليم بكونه يضم عدداً من الممرات البحرية المهمة ذات الحركة التجارية الدولية، إذ تزداد أهمية المنطقة الاستراتيجية كممر لخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي من الدول المنتجة للنفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك التي يتنامى فيها الطلب على الطاقة باطراد، ومن ثم تزداد أهميتها في مجال التجارة وأمن الطاقة على مستوى القارة الآسيوية، بالإضافة إلى ذلك فقد زادت أهمية المنطقة بوصفها ممراً لنقل الغاز والنفط من دول آسيا الوسطى عبر خطوط أنابيب تمتد من أراضي هذه الدول إلى أفغانستان فباكستان أو عبر إيران إلى باكستان والهند، ويمكن أن تمتد إلى الصين الأمر الذي يضعف من القدرة الأمريكية في التحكم في إمدادات النفط والطاقة لكل من الصين والهند[1].

تتمثل الصورة الاستراتيجية العامة في منطقة جنوب آسيا بظهور معسكرين متصارعين **أولهما:** المعسكر الأمريكي – الهندي وتدعمه اليابان واستراليا، **والثاني:** هو المعسكر الصيني – الروسي وتدعمه جزئياً باكستان ودول آسيا الوسطى مع محاولة روسيا إبقاء خطوطها مفتوحة مع الهند بحكم المصالح الاقتصادية والحفاظ على مسافة بينها وبين باكستان[2]، فإلى الشرق من باكستان تقع الهند التي اتسمت علاقاتها مع باكستان بالحدة والتوتر طوال معظم تاريخها البالغ 68 عاماً، إذ خاضت الدولتان الممتلكتان للسلاح النووي غمار ثلاثة حروب[3]، ونتيجة لغياب التعاون بينهما أضحت المنطقة عرضة للتدخلات الخارجية، وأصبح من الصعب على كلتا الدولتين السعي إلى أهداف استراتيجية مشتركة داخل المنطقة وخارجها، الهند من ناحيتها نادراً ما ترحب بعروض النوايا الحسنة للتوسط بين الدولتين وتسوية الصراع بينهما كما أنها لا تقبلها قط إلا مرغمة، ولذلك تعرضت المنطقة للتمزق وأصبحت عاجزة عن إقامة وحدة استراتيجية فيها[4]، وبالإضافة إلى ذلك فإن باكستان يشغلها

(1) محمد سعد أبو عامود، مصدر سبق ذكره، ص ص 96–102.

(2) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص 76–92.

(3) فرحان بخاري، سيناريو تحول باكستان إلى شرطي إقليمي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد(3)، 2010، ص 89.

(4) نجم رفيق، مصدر سبق ذكره، ص 87.

سياسة الولايات المتحدة إزاء الهند الرامية إلى دعم قدراتها في محاولة منها لصياغة علاقة استراتيجية حتى تكون ثقلاً مضاداً للصين[1].

كما تعتقد الهند أن ميزان القوى في جنوب آسيا قد تأثر بوضع الصين كقوة نووية[2]، لا سيما وأن الحدود الصينية–الهندية هي أطول الحدود في العالم، إذ تبلغ مساحتها 4004 كم وهي الحدود الوحيدة التي لم توضح بعد رغم أن الصين قد استطاعت التفاوض بشأن حدودها مع كل من روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى وفيتنام في أواخر التسعينيات[3]، ولذلك فإن قادة الهند يعبرون عن قلقهم من أن الصين قد تستخدم تفوقها العددي والنوعي في الأسلحة النووية لتهديد شبه القارة والتحكم بها، ويبدو أن مصلحة الصين لا تكمن في توسيع سيطرتها السياسية لتتجاوز حدودها فقط، وإنما في تثبيت الأسواق واستغلالها، ومهما افرز تنامي (القوة النووية)[*] في الهند من شكوك فإن الصين قد تشعر ببعض الارتياح بان مساعي الهند للحاق بها عسكرياً يمكن أن تؤدي إلى إصابتها بالركود الاقتصادي، وعليه فإن ما تريده الهند هو أن تحيد القوى الأخرى والمتمثلة بالدور الباكستاني – إضافة إلى الصين – في أفغانستان وكذلك أن توقف باكستان عملياتها السرية داخل الهند[4].

لذلك ترغب الهند في تحقيق تعاون امني مع الولايات المتحدة، فالأخيرة تركز على الهند لأنها دولة تمتلك قدرات عسكرية كبيرة كما تقع عبرها خطوط بحرية تهمها، وهي تتاخم الصين التي تهدد المصالح الأمريكية على المدى البعيد، ومن جهة أخرى فإن وجهة النظر الهندية تنطوي على تحويل هذا الاهتمام الأمريكي بها

---

(1) مارفين جي. فاينباوم، توازن القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص ص 31–37.

(2) جوزيف س. ناي، هل تتخطى الصين أميركا، 2011، على الموقع:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3052.html

(3) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص 113.

(*) أدرج بنيامين جلمان رئيس لجنة العلاقات الدولية والعضو في مجلس الصداقة الأمريكية – الهندية الأسباب التي أدت بالهند إلى حيازة السلاح النووي في النقاط الآتي:
1. العداء الهندي – الباكستاني بشأن إقليم كشمير المتنازع عليه.
2. احتلال الصين منطقة التبت شمال الهند.
3. قيام الصين بتجهيز الحركة الانفصالية العسكرية في ميانمار بالسلاح ضد المصالح الهندية. المصدر: نادية عباس فاضل، مخاطر الانتشار النووي في جنوب آسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (18)، 2002، ص 166.

(4) جوزيف س. ناي، هل تتخطى الصين أمريكا، مصدر سبق ذكره.

إلى قبول استراتيجي أوسع بالدور الهندي كعامل استقرار للمنطقة، لذلك سعت الهند نحو تحقيق هذه الغاية إلى كبح جماح التطلعات الصينية للهيمنة على المنطقة، كما تسعى للظهور بمظهر الدولة التي تعزز روابطها تبعاً للمصالح الاستراتيجية الواسعة للولايات المتحدة على طول الطرف الجنوبي لآسيا[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن الهند تحاول بدافع من التهديد والمتمثل في تنامي العلاقة بين الصين وجاراتها في جنوب آسيا جاهدة إلى اختراق حيز النفوذ التقليدي لبكين، كما أن للصين مخاوفها من حصار قوس الدول الديمقراطية كما أشار إليها الرئيس الأميركي (جورج دبليو بوش) وهي: الهند واليابان وأستراليا والولايات المتحدة، وبالنتيجة تأججت هذه المخاوف عندما أعلن الرئيس الأميركي (باراك أوباما) عن تمركز قوات بحرية في أستراليا لمساعدة وحماية المصالح الأميركية في آسيا[2].

لذلك أصبحت الاستراتيجية الصينية تقوم على إبقاء الهند عند حدودها وعدم السماح لها بالانفلات من خلال إبرام التحالفات مع جيرانها، كما راحت تتبع استراتيجية الاحتواء غير المباشر لتطويقها، وعليه ركزت الصين على إقامة روابط عدة مع سريلانكا والنيبال وميانمار بهدف عزل الهند[3]، وبذلك أصبحت الصين من أكبر الشركاء التجاريين لبنغلاديش وزادت من استثماراتها فيها، كما عمقت علاقاتها بجيش وشرطة النيبال، وساعدت في إنشاء طريق جديد يؤدي إلى التبت، وزودت سريلانكا بأسلحة ساعدت الحكومة في التغلب على التمرد وإنهاء حرب أهلية استمرت 26 عاماً، كما بنت ميناء جديداً كبيراً جنوب الجزيرة[4]، وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهمت الصين وبشكل فعال في إنشاء البرنامج النووي الباكستاني، إذ قدمت لإسلام أباد تقنية تضمنت صورة تفصيلية لوسيلة نووية فعلية، إذ لم تكن باكستان لتتمكن من ان تمتلك صاروخاً واحداً أو قدرة نووية أو حتى يورانيوم مخصباً لولا مساعدة الصين، فعلى مدى نحو أربعة عقود ساعدت الصين القدرة العسكرية الباكستانية عبر صادراتها التقليدية من الطائرات والمدرعات والمدفعية والمركبات البحرية إلى جانب توفير الخبرات والمساعدات التقنية وتطوير المنشآت وإنتاج

(1) نادية عباس فاضل، مصدر سبق ذكره، ص 162. للاستزادة ينظر: المصدر نفسه، ص 174.

(2) سيمون دنير، الهند والصين: الرقص السياسي الخطير في آسيا، جريدة الشرق الأوسط، الشركة السعودية البريطانية للأبحاث والتسويق، لندن، العدد (12053)، 2011، ص 11، على الموقع: http://classic.aawsat.com/details.asp?section

(3) كريستيان كوخ، مصدر سبق ذكره، ص ص 110–112.

(4) سيمون دنير، المصدر السابق، ص 11.

الأسلحة عبر دعم برامجها النووية والصواريخ الباليستية[1]، كما تضمنت طبيعة المساعدات الصينية لباكستان تصميماً لرأس حربي سبق اختباره ومكونات صواريخ ومواد انشطارية ومنشآت نووية ووحدات مغناطيس دائرية لتخصيب اليورانيوم لاستعمالات الأسلحة، وعقب كل تلك التجارب النووية الباكستانية وجه رئيس الوزراء (نواز شريف) الشكر للصين على دورها وإسهامها الكبير بهذا الخصوص[2].

وعليه فقد أثارت التحالفات الأمريكية الجديدة مع حلفاء الصين في المنطقة بداية بباكستان أقوى حليف للصين وكذلك روسيا وموافقتها على احتلال أفغانستان مخاوف عدة من تعرضها لعملية تطويق أمريكي لا سيما في ظل تنامي التعاون الأمريكي – الهندي[3]، لذلك عملت الصين مع باكستان على ايجاد نوع من التوازن باتجاه الرغبة الهندية في أن تكون القوة الإقليمية المسيطرة في هذه المنطقة، كما أن التواجد العسكري الصيني في بورما يعزز من موقع الصين الاستراتيجي في جنوب شرق آسيا عموماً وفي مضيق ملقا بشكل خاص لما له من أهمية استراتيجية كبرى[4].

ولذلك بدأت العلاقات الأمريكية – الهندية تتحسن في عهد إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) وهي الاستراتيجية التي لاقت دعماً من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، واستمرت إدارة (جورج دبليو بوش) في تحسين العلاقات الثنائية، ثم أوضح نائب وزير الخارجية (روبرت زوليك) إن الولايات المتحدة قد تتقبل صعود الصين باعتبارها شريكاً مسؤولاً، كما لا تزال هذه السياسة في توجهات إدارة الرئيس (باراك أوباما) التي عملت على توسيع نطاق المشاورات الاقتصادية السنوية مع الصين لكي تشمل قضايا تتعلق بالأمن[5].

ولكن الأمر تغير تماماً بعد وصول المحافظين الجدد إلى الحكم وما أعقبه من أحداث 11 أيلول عام 2001، إذ تحولت الولايات المتحدة إلى التفاهم الاستراتيجي الكامل مع الهند لتصفية القضية الكشميرية، وفي شهر آذار 2006 زار الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) الهند ووقع مع حكومتها اتفاقاً يقضي بمد الهند

(1) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص 137.
(2) كريستيان كوخ، المصدر السابق.
(3) هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص 155.
(4) زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، مصدر سبق ذكره، ص 205.
(5) جوزيف س. ناي، هل يتحتم علينا أن نحتوي الصين، مصدر سبق ذكره.

بالتكنولوجيا النووية السلمية مقابل فتح الهند بعض منشآتها النووية للتفتيش، وبالفعل أمدت الولايات المتحدة الهند بتلك المواد ما دعا الصين إلى مشاركة مماثلة مع باكستان[1]، إذ تشكل باكستان العقبة الحقيقة أمام الهدف الاستراتيجي الأساس الكبير للهند وهو التحول إلى قوة عظمى مزدهرة بالتمتع بكل الإمكانات الأمنية المتأتية من تبوء هذه المنزلة، إذ يشكل موقعها أهمية كبيرة في السياسة العالمية، فيمر عبر هذه المنطقة اخطر خطوط المواصلات البحرية العالمية سواء أكانت تلك المتجهة من أوروبا إلى الشرق الأقصى واستراليا وبالعكس عبر باب المندب والبحر المتوسط أو تلك الناقلة للنفط من الخليج العربي بالاتجاهين المشار إليهما، أو تلك المتجهة من أوروبا وأمريكا (الساحل الشرقي) إلى الشرق الأقصى واستراليا عبر رأس الرجاء الصالح، فضلاً عن ذلك نجد أن السطح المائي الذي يكون القسم الشمالي من المحيط الهندي كان ولا يزال يشكّل منطقة تنافس كبرى بين أساطيل الدول العظمى فهناك أساطيل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا إضافة إلى أساطيل الدول المتشاطئة[2].

وعليه صرح الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) في العام 2010 أن الهند شريك استراتيجي طبيعي للولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين وان على الولايات المتحدة أن تعمل مع الهند في عدة قضايا مهمة تتراوح بين منع الإرهاب إلى دعم السلام والاستقرار في آسيا، وفي شهر تشرين الثاني للعام 2010 زار الرئيس (باراك اوباما) الهند ولكنه لم يزر باكستان فقد شهدت تلك الزيارة توثيقاً للتحالف الأمريكي – الهندي والتي تمثلت في دعم (اوباما) لعضوية الهند في مجلس الأمن كعضو دائم، وامتنعت عن الاضطلاع بأي دور في حل الصراع الكشميري المتفاقم بينهما[3]، إذ تحتل الهند ثلثي مقاطعة كشمير فتضم مقاطعتي جومو وكشمير ومقاطعة لاداخ، وبالنسبة لباكستان فتمثل الثلث الباقي أي شمال البلاد وتضم مقاطعات بالتيستان وجيلجيت وبونش (بونج) جاجير ويطلق على مجموعها حالياً أزاد كشمير أي (كشمير الحرة)، ويعود هذا التقسيم لعام 1949، وهناك فاصل يعرف

(1) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص 76–92. للمزيد ينظر: زيبيغنيو برجنسيكي وبرنت سكوكروفت، مصدر سبق ذكره، ص 184.

(2) نادية عباس فاضل، مصدر سبق ذكره، ص 162. للمزيد ينظر: كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (98)، 2006، ص 34.

(3) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص 76–92.

بخط إيقاف القتل تحت مراقبة الأمم المتحدة، فمن ناحيتهم الهنود لم يسلموا إلى الآن بانفصال باكستان عن الهند، والباكستانيون لم ينسوا أن الهند هي التي مزقت باكستان وساعدت على استغلال بنغلاديش بالإضافة إلى أن كشمير أصبحت رمزاً للسيادة الوطنية لكلا البلدين ونقطة احتكاك دائم ما لم تحل لا سيما بعد التوازن النووي بين البلدين، كما أن المد الإسلامي وصل إليها في بداية القرن الرابع عشر وأصبحت سلطنة إسلامية يؤلف المسلمون فيها 77% وهم أكثرية في كل إقليم من أقاليم كشمير الثلاثة الكبرى 93% في إقليم كشمير 61% في إقليم جمو 87% في مناطق الحدود[1]، لذلك تعتقد باكستان أن الهند لم تتقبل قط وجودها وهذه حقيقة طبقاً لنظرتها إلى نفسها كحامية للمسلمين في المنطقة ومن ثم فإن الهند كانت تنظر مصممة على إنهاء وجودها في شبه القارة مما يعني ضمناً وضع نهاية لاستقلال باكستان، وعليه فقد كان الهدف الجوهري لاستراتيجية باكستان الأمنية هي مجرد البقاء في وجه منافستها الهند الأكبر منها حجماً والأكثر قدرة والتي تريد تصحيح الوضع القائم مع الحفاظ على استقلاليتها قدر الإمكان[2].

وتعود أهمية ولاية كشمير كونها تحتل موقعاً مهماً في جنوب وسط القارة الآسيوية فحدودها الشمالية الشرقية تتاخم حدود الصين في (التبت)[*] وسينكيانغ

(1) محمد عدنان مراد، مسألة كشمير والصراع الهندي الباكستاني، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (7)، 1999، ص ص 76–80.

(2) نادية عباس فاضل، المصدر السابق، ص 163. للمزيد ينظر: محمد السعيد إدريس، باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي في جنوب آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial

(*) تبلغ مساحة إقليم التبت حوالي 2,5 الف كم2 ويسكن فيها الشعب التبتي بثقافته الخاصة ونمط حياته المميز الذي يختلف تماما عن ثقافة وأسلوب حياة الشعوب المقيمة في البلدان المجاورة لها، ولقد كانت التبت ذات أهمية عظمى في الاستراتيجية الجيوبولتيكية للصين فهي تفيد كعازل بالنسبة للهند، والمعروف أن بين الصين والهند تاريخا من التوتر اشتمل على حرب الحدود في مطلع الستينيات، كما إن إقليم التبت هو محور الخلاف الحدودي الرئيس بين الصين والهند، ويمكن اعتبار العام 1913 نقطة البداية لتبلور الإحساس في هذه المنطقة بضرورة الظهور ككيان سياسي له خاصيته، ففي هذا العام ونتيجة لحالة الضعف التي كانت عليها الصين أعلن الإقليم نفسه منطقة للحكم الذاتي، وبقي على هذه الحال حتى العام 1951 وقد تنامت هذه النزعة الانفصالية في فترة الخمسينات، إلا أن الحكومة الصينية لجأت لممارسة القوة المباشرة ضد التبت في العام 1959، ويمكن تحديد أسباب التوتر في هذا الإقليم بعدد من العوامل منها:
1. وجود التبت على حافة الدولة مما يعزز من نزعتها الانفصالية.
2. دور الهند كمحرض لسكان التبت رداً على تردي العلاقات الصينية الهندية.

(تركستان الصينية) وفي الشمال والشمال الغربي تتصل مع أفغانستان بممر ضيق هو وداي (فاخان)، وعلى بعد بضعة كيلومترات منه تقع دولة تركمانستان المستقلة، وفي الغرب والجنوب الغربي تقع باكستان وتتصل بالهند بحدود ضيقة حوالي 50 كيلو متراً في جنوبها، لذلك فإن لكشمير وضعاً خاصاً يدخل في مشكلة توازن القوى في هذه المنطقة من العالم ولا سيما بعد ضم الصين لمقاطعة التبت وما تلاه من حرب بين الهند والصين، لذلك فأهمية ولاية كشمير بالنسبة للهند قضية استراتيجية أما بالنسبة لباكستان فترتبط بعوامل جغرافية وسكانية واقتصادية وتعد محل نزاع منذ العام 1947 بعد تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين هما الهند وباكستان من قبل بريطانيا، كما أن أرضها تزخر بخامات الحديد والفحم والليثيت والرصاص والبوكسين، ما أدى إلى زيادة قيمتها الاقتصادية بالنسبة للهند وباكستان على حد سواء[1].

لذلك ساعدت الصين باكستان ودعمتها بقوة للمطالبة بها[2].

ومن ناحية أخرى تعود أهمية كشمير بين الهند والصين استراتيجياً لارتباطها بتوازن القوى في المنطقة وعليه أصبح الإقليم المتنازع عليه مقسما على النحو الآتي:[3]

1. القسم الهندي: جامو وكشمير بمساحة (92,437) كم^2.
2. القسم الباكستاني: آزاد كشمير أو كشمير الحرة بمساحة (78,114) كم^2.
3. القسم الصيني: اكساي شين الجزء الذي تنازلت عنه باكستان لصالح الصين عام 1963 وأجزاء أخرى بمساحة (42,685) كم^2.

---

3. الحساسيات القومية بين اليوغور والهان باعتبارهما قوميتين مختلفتين.
4. التضييق على الممارسات الدينية البوذية لا سيما في مدة حكم ماو تسي تونج.

وتمثل التبت أهمية كبرى في الاستراتيجية الجيوبوليتيكية للصين، وذلك باعتبارها منطقة عازلة أمام الهند فإذا استقلت التبت يمكن أن تستخدم لمحاصرة الصين أو الهجوم عليها من الهند، كما تعد التبت كذلك نسبا طبيعيا للوطن الأم الصين، وأن استقلالها يمكن أن يثير مشكلات في أقاليم أخرى كسينجيانغ ويؤثر على مطالبة الصين بإعادة ضم تايوان. المصدر: الفيل والتنين، مصدر سبق ذكره، ص 364. كذلك ينظر: عصام عبد الفتاح، الدلاى لاما أسطورة بلاد الأساطير، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2010)، ص 5. كذلك ينظر: شيرين حامد فهمي، مصدر سبق ذكره. كذلك ينظر: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010، مصدر سبق ذكره، ص 43. كذلك ينظر: دانيال بورشتاين وارنية دي كيزا، مصدر سبق ذكره، ص ص 364–365.

(1) محمد عدنان مراد، مصدر سبق ذكره، ص ص 76–80.

(2) سيمون دنير، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص 161– 162.

ويكمن الوقوف على أهمية كشمير بالنسبة للصين والهند على النحو الآتي:[1]

1. بالنسبة إلى الصين فإن شمال كشمير يمثل أهمية بالغة لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ.
2. أما بالنسبة إلى الهند فإنها تشكل عمقاً استراتيجياً امنياً أمام الصين وباكستان وهي عامل مهم جداً للحفاظ على وحدة الهند، لان السماح لكشمير بالاستقلال على أسس دينية وعرقية من شأنه أن يثير بقية الأقليات كالسيخ والبنجابيين والإسلاميين والوقوف كحاجز أمام فلسفة الحكم الباكستاني القائمة على أساس ديني ما يهدد الاستقرار في الهند ذات الأقلية المسلمة الكبيرة العدد.

ومن هنا جاء التطور الأكبر لعلاقات الهند في 22 تشرين الأول لسنة 2008 حينما وقع رئيس الوزراء الهندي (مانموهان سينغ) مع رئيس الوزراء الياباني (تارو اسو) الإعلان الياباني – الهندي حول التعاون الأمني وهو ثاني اتفاق امني توقعه اليابان منذ المعاهدة الأمنية الأمريكية – اليابانية سنة 1951، وقد أثنى الإعلان على الإدراك المتماثل بين الدولتين للبيئة الإقليمية الأمنية الناشئة، لذلك عملت الولايات المتحدة على تحجيم القوة العسكرية الصينية إذ ضغطت على الاتحاد الأوروبي لمنع رفع الحظر على صادرات السلاح إلى الصين الذي كان قد فرض سنة 1989، كما عملت على منع بيع طائرات الإنذار المبكر من طراز فالكون للصين من قبل إسرائيل وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين مصطلح المواجهة بدون منافسة[2].

ومن هنا فإن الصين تريد تحديداً أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من القيام بدور المهيمن الإقليمي في جنوب آسيا وان تمنع بعض القوى الأخرى مثل روسيا والهند أو بعض دول الآسيان لمواجهة احتمال التطويق الاستراتيجي لها وتطبيقاً لهذا المبدأ في منطقة جنوب آسيا حاولت الصين منع الهند من أن تصبح القوة المهيمنة بلا منازع من خلال عقدها تحالف فعلي مع باكستان[3].

إن من الملائم للصين التي تتنافس الهند معها حول النفوذ الإقليمي أن تتحاشى الصدام في الوقت الذي تتعاون فيه عسكرياً مع باكستان وبورما، فاتخاذ استراتيجية

(1) المصدر نفسه.
(2) ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص 22.
(3) كريستيان كوخ، مصدر سبق ذكره، ص 103.

متشددة ضد الهند سيعرقل المساعي الصينية نحو تمتين علاقاتها مع روسيا وسيدفع الهند نحو مزيد من التعاون والتحالف مع الولايات المتحدة، ولما كانت الهند تشارك الصين برفض سياسات الهيمنة فإن قيام الأخيرة بتحسين العلاقات مع جارتها القريبة وتخفيف التوتر معها اسهم بصورة إيجابية في تحقيق غايات الصين الجيوستراتيجية الواسعة[1]، وغالبا ما ينظر إلى الصين والهند بوصفهما دولتين متنافستين ولكنهما اتجهتا مؤخراً لفتح بعض طرق التعاون، كما أن هناك مجالات مهمة يستطيعان العمل فيها معا لتعزيز أمنهما ولعل أهمها يأتي في مجال الطاقة[2].

لذلك نجحت الهند في توقيع اتفاق للتعاون والمشاركة الاستراتيجية مع الصين من اجل الرخاء والسلام، كما تبنت الصين موقفاً محايداً من قضية كشمير واعترفت بسيادة الهند على منطقة سيكام سعياً منها للحيلولة دون استمرار الهند في استضافة زعيم التبت (الدلاى لاما)[*] ومع ذلك تتحفظ الصين على البرنامج النووي للهند وتهديدها لباكستان حليفتها الاستراتيجية فضلاً عن علاقاتها الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة[3].

إن تأثير الصراع الهندي – الصيني لن تكون حدوده بين هاتين الدولتين فقط بل أبعد من ذلك وأقوى تأثيراً وهو الذي سيطال مجموعة البريكس الأمر الذي ينذر بضعف سيلحق بهذه المجموعة، التي تهدف إلى إلغاء القطب الواحد (الأميركي) للقيادة العالمية، وقد يكون أحد أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية من إقحام الهند في هذه المنطقة هو إضعاف المنظمة والقضاء عليها بعد خلق نزاع بين العملاقين

(1) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(2) جيفري بروان وفيجاي مخيرجي وكانج وو، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 264.

(*) الدلاي لاما هو القائد الديني الأعلى للبوذيين من أبناء إقليم التبت وحتى العام 1959 كان الدلاي لاما يمثل القيادتين الروحية والدنيوية في إقليم التبت وبعدها تكفل حامل اللقب بأعباء القيادة السياسية أيضا، والأصل في شغل هذا المنصب كونه راهبا بوذيا يتبع جماعة القبعات الصفر وهو مسمى يقترب في معناه كثيرا من كون حامله بمثابة الملك لأهل التبت ويحمل ضمنيا معنى آخر وهو كونه بوذا في نظر أتباعه، وحاليا يعد (تينزن جياتسو) دلاى لاما رابع عشر ليكون بذلك هو آخر من حمل هذا اللقب وكان يبلغ الرابعة من عمره عندما اختاره فريق من اللامات خليفة الدلاى لاما الثالث عشر وتم تنصيبه على هذا الأساس في لاسا عام 1940 وبحسب عقيدتهم بوذا حي. المصدر: عصام عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(3) أبو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 150.

الآسيويين وبذلك تتخلص الولايات المتحدة من قوتين تهددان الهيمنة الأميركية على العالم بضربة واحدة[1].

ومن ناحية أخرى يبدو أن أفغانستان تتجه لتصبح ساحة صراع ونفوذ جديدة وهذه المرة يبدو الأمر مختلفاً، فلطالما كانت الصراعات التي شهدتها الأراضي الأفغانية ذات طابع أيديولوجي من الحرب السوفيتية إلى الحرب ضد الإرهاب، أما في آسيا فنحن أمام صراع نفوذ بين عملاقين من القوى الصاعدة في النظام الدولي وهما الصين والهند[2]، فالهند رغم أنها ليست جارة مباشرة لأفغانستان إلا أن حضورها القوي مرتبط بعداوتها التاريخية مع باكستان إذ تنظر الأخيرة إلى أفغانستان بوصفها عمقاً استراتيجياً في مواجهة الهند، لذلك فإن لباكستان علاقات وثيقة بأطراف أفغانية ولديها وجوداً مكثفاً في المجالين الأمني والعسكري وقد دعا ذلك الهند إلى تدعيم صلاتها بأطراف أفغانية وتقديم المساعدات الاقتصادية من أجل الحصول على نقاط ارتكاز داخل أفغانستان، وبذلك أصبحت أفغانستان أداة في الصراع بين الطرفين، وقد استدعت المنافسة التقليدية بين الهند والصين أيضاً إلى الحضور خشية من أثر التقارب الهندي مع الوجود الأمريكي في أفغانستان في تطويقها استراتيجياً ومنعها من مد نفوذها إلى المنطقة، ولذلك وثقت الصين لدرجة كبيرة من علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع باكستان واستثمرت فيها أموالاً طائلة وأصبحت نقطة ارتكاز استراتيجية للأسطول الصيني، ومن خلال ذلك بدأت في مد نفوذها واستثماراتها إلى أفغانستان[3].

لذلك فواشنطن المغادرة أرض أفغانستان مع خسارة 1600 جندي أميركي وعشرات المليارات من الدولارات تدعم نيودلهي لقطع الطريق على بكين وكبح طموحات إسلام آباد وتتطلع بعد انسحابها لتحقيق ثلاثة أمور وهي **أولا:** الإبقاء على المكتسبات التي حققتها، فمنها ما يتعلق بالتنظيم الأمني وعلى سبيل المثال ما يختص بالتدريب الذي ستستمر به الولايات المتحدة للجنود الأفغان وبذلك تحافظ على شكل من أشكال التواجد المهم بالنسبة لها على المدى الاستراتيجي، **ثانياً:**

(1) أيمن الحماد، الصين والهند (صراع النفوذ) في أفغانستان، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، العدد (16088)، 2012، ص 11.

(2) المصدر نفسه، ص 11. للمزيد ينظر: بيتس جيل، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 246.

(3) كارن أبو الخير، مصدر سبق ذكره، ص ص 70–74.

ترغب واشنطن بإحلال الهند كبديل لها في أفغانستان وتوجيه رسالة إلى باكستان التي يبدو أن الولايات المتحدة لا ترى فيها صديقاً يمكن الوثوق به في محاربة الإرهاب، بل إن (ليون بانيتا) وزير الدفاع الأميركي يرى أن اراضي باكستان تمثل ملاذاً آمنا للإرهابيين، ومن ثم فإن وجود الهند على الأراضي الأفغانية يشكل مصدر قلق لنظام إسلام آباد الذي يرى في ذلك إعطاء نفوذ لنيودلهي في العمق الخلفي لباكستان حيث إن الامتداد القبلي والجغرافي الطبيعي الذي يمنح إسلام آباد عمقاً استراتيجياً ينتفي بتنفيذ الخطة الأميركية، **ثالثاً:** تتجه الولايات المتحدة لتطويق الصين من خلال نقل 60% من الأسطول الأميركي للمحيط الهادئ إلى الشواطئ الشرقية والجنوب شرقية للصين، لذا ارتأت الولايات المتحدة بخطواتها هذه منح الهند نفوذاً في أفغانستان وتضييق الخناق على باكستان وتقويض طموحها في التأثير على الساحة الأفغانية وقطع الطريق على الصين[1].

الصين من ناحيتها لديها اهتمام بالتواجد كقوة فاعلة في أفغانستان، ولعل أبرز أسباب تواجدها في أفغانستان هو (النفط)[*]، وبالمقابل ترغب واشنطن في منح الهند نفوذاً في آسيا الوسطى من خلال أفغانستان وعزل الصين، ولكن أفغانستان تبدو مفضلة لنظام بكين أكثر من بقية الجيران لعدة أسباب، **الأول:** أن ارض أفغانستان ما زالت (خاماً) على الصعيد الاقتصادي، ومن ناحية أخرى الصين ليس لها أي خلفيات أو تاريخ سيئ مع الأفغان بل على العكس من ذلك فهي ساندت أفغانستان حين عارضت الغزو السوفيتي لها، وبذلك تبدو الأرضية مهيأة للصين من اجل الدخول في الأسواق الأفغانية والهيمنة دون مضايقات وبكل ارتياح شعبي ورسمي، **أما السبب الثاني:** فهو حماس الصين لإنعاش طريق الحرير المضاد لمشروع طريق

(1) أيمن الحماد، مصدر سبق ذكره.

(*) تأمل الصين في استغلال الحقول النفطية المجاورة لها على الأراضي الأفغانية وهي بالفعل تقوم بذلك منذ سنوات، فقد ضخت شركة النفط الوطنية الصينية خلال شهر أبريل الماضي ما معدله 5000 برميل يومياً من الخام، كما أنها تتنافس مع الأميركيين للحصول على عقد آخر ينتظر أن يعلن عنه في أكتوبر المقبل. إضافة إلى ذلك ترغب الصين في الدخول في مجال التعدين حيث تأمل في التوسع في هذا المجال بعد أن حصلت على عقد للتعدين في منجم أيناك للنحاس الذي ينتج 11 مليون طن، إذ تخبئ الأراضي الأفغانية ما قيمته تريليون دولار من الذهب والنحاس والحديد ومعادن أخرى. الأمر الذي يذكي من حدة الصراع على الأرض الأفغانية بين "قوى الطاقة" سواء الصينية أو الهندية أو الأميركية التي تأمل شركاتها في الحصول على نصيب من الكعكة الأفغانية بعد أن قطعت الشركات الصينية الطريق عليها. المصدر: أيمن الحماد، المصدر السابق، ص 11.

الحرير الجديد الأميركي الذي يهدف لربط أسواق جنوب ووسط آسيا مع أفغانستان، **والسبب الثالث:** هو حضور باكستان الصديق المفضل للصين في هذه المنطقة، كما أن بكين هنا مستفيدة من حالة العداء بين إسلام آباد ونيودلهي وكذلك تزعزع الثقة بين باكستان والولايات المتحدة ومن ثم يمكن الاستفادة من النفوذ الباكستاني في أفغانستان لمصلحة الصين الأمر الذي يمنح بكين اليد العليا في المنطقة[1].

فإلى الشمال والشمال الغربي من باكستان تقع دولة أفغانستان غير المستقرة بسبب الصراعات الداخلية والحكومات الضعيفة[2]، وفي حالة تسلم حكمت يار السلطة في كابول فسيعمل على إثارة الحركات الإسلامية في باكستان نفسها، وربما سيعمل على إحياء مشروع باشتونستان الذي قاتلت القبائل الباشتونية لإقامته ضد بريطانيا وضد الهند قبل وقت طويل من وجود باكستان نفسها، فالباشتون يمثلون حاليا 9% من سكان باكستان البالغ عددهم نحو 120 مليون نسمة، إضافة إلى ذلك فإن باكستان تخشى على الدوام وجود حكم قوي في كابول، وفي حال تولى الحكم (حكمت يار) المتشدد فإن الأمر سوف يصبح أكثر تعقيداً، إذ انه يرفض أنصاف الحلول كما انه ينتمي إلى أثنية الباشتون القومية الغالبة في أفغانستان، إن وجود حكم باشتوني قوي يعد مصدر توتر دائم بين باكستان وأفغانستان إذ يجعل إسلام آباد تنظر باستمرار وحذر إلى احتمالات نشوء نزعات باشتونية انفصالية داخل باكستان نفسها وتحديداً في الإقليم الشمالي الغربي الحدودي الذي يقطن فيه الباشتون[3].

من ناحيتها اتبعت روسيا سياسة مماثلة لا سيما فيما يتعلق بعلاقاتها مع الهند، فهي تراهن استراتيجياً على الهند في مواجهة باكستان التي تعدها مصدراً للتهديد الأمني، وفي هذا الإطار زار الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) الهند في تشرين الأول عام 2000 ووقع خلال الزيارة بيان المشاركة الاستراتيجية بين البلدين وتم التركيز على مجال الطاقة وتطوير علاقات العمل الوثيقة لا سيما في مجال تقنيات المعلومات، وقد قام اتال بيهاري فاجباي رئيس وزراء الهند السابق في 11 تشرين الثاني عام 2003 بزيارة روسيا ووقعت أثناء الزيارة 10 اتفاقيات تشمل التحديات الشاملة وتهديد الأمن والاستقرار العالمي، كما زار رئيس الوزراء الهندي مانموهان

(1) أيمن الحماد، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(2) عبد الله حارم، رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد(3)، 2003، ص 99.

(3) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 52.

سينج روسيا في كانون الأول عام 2005 وتشرين الثاني عام 2007 في زيارتين رسميتين وقع خلالهما عدداً من الاتفاقيات في مجال الفضاء[1].

وعليه فإن الصين تنظر بعين الريبة إلى التعاون العسكري بين روسيا والهند المنافس الاستراتيجي لها في جنوب آسيا، كذلك فإن التقاء الهند مع باكستان الدولتين النوويتين وإذا ما أضفنا إليهما إيران الدولة الجارة التي تسعى لامتلاك السلاح النووي يجعل منها منطقة مضطربة ومنطقة غير مستقرة ربما تدخل في سباق تسلح يجر إليه باقي دول المنطقة وهذا يؤدي بدورة إلى حالة من عدم الاستقرار تؤثر في سياسة الصين الاقتصادية، لذلك تهتم الصين ببيئة المنطقة والتوازن الاستراتيجي فيها، وإن الفواعل المؤثرة في المنطقة تتمثل في الولايات المتحدة بالدرجة الاولى وروسيا الاتحادية بالدرجة الثانية، لذلك تعمل الصين جاهدة ومترجمة لكل تحركاتها في المنطقة للحيلولة دون تحييدها وتطويقها من قبل الولايات المتحدة والهند أو حتى من قبل روسيا، كما تعمل جاهدة لتقويض وكبح جماح الهند لأخذ دور رئيس وفاعل في المنطقة وللحيلولة دون صعود الهند بالشكل الذي تريده هي إي (الهند) كدولة كبرى في منطقة جنوب آسيا وتفويت الفرصة على الصين في اخذ مكانتها كدولة من الممكن أن تغير في تشكيل النظام الدولي، إن المشكلة لا تكمن – من وجهة النظر الصينية– في حجم الصادرات الروسية من الأسلحة إلى الهند فقط بل وأيضاً في كون روسيا تبيع للهند أسلحة متطورة وتكنولوجية رفيعة في الوقت الذي تبيع فيه للصين أسلحة أقل تطوراً[2].

وخلاصة القول إن الصين تركز على منطقة جنوب آسيا في استراتيجيتها الكبرى وتعطيها أهمية كبيرة لعدة أسباب **أولها:** وجود الهند الدولة الصاعدة في النظام الدولي والحليفة للولايات المتحدة في المنطقة والخصم لباكستان الدولة الحليفة للصين، **وثانيهما** إن الهند تعمل على تقويض النفوذ الصيني في المنطقة وعدم السماح لها بأخذ حريتها في التحرك بسهولة في منطقة نفوذها كما تعدها هي، ومن ناحية أخرى تأتي أهمية المنطقة بالنسبة إلى الصين باعتبارها منطقة عبور اقتصادي مهمة وممرات للطاقة إضافة لكونها منطقة التقاء آسيا الوسطى بمنطقة جنوب شرق آسيا من خلال باكستان وأفغانستان، وبهذا فإن الصين تعمل مع حلفائها الاستراتيجيين التقليديين في المنطقة من اجل كسب المزيد من الفوائد.

(1) فرحان بخاري، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(2) عبد الرحمن المنصوري، مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني

الصين والتوازن الاستراتيجي الدولي

التوازن أمر لا بد منه في السياسة الدولية ولا سيما بالنسبة إلى الدول الكبرى والدول الصاعدة في النظام الدولي، والصين متجهة بهذا النسق منطلقة من محيطها الإقليمي، فقد نجحت في الولوج إلى مناطق مهمة في العالم ولا سيما في منطقة آسيا الوسطى وأفريقيا، فآسيا الوسطى نجحت خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية في لفت الانتباه إليها بشدة لتندفع إليها قوى آسيوية كبرى أهمها الصين والهند وإيران وتركيا، وقوى دولية أخرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، وتعد هذه الدول من أكثر الدول تنافساً على المنطقة كما هو الحال بالنسبة إلى القارة الأفريقية، فآسيا الوسطى تتمتع بموقع استراتيجي وموارد طاقة هائلة كما تعد المنطقة بعداً امنياً مهماً لبعض هذه الدول يأتي في مقدمتها روسيا والصين ولعدة اعتبارات أمنية واستراتيجية.

لذلك فإن جميع الدول تبحث عن مصالحها العليا وعليها التنسيق مع فاعلين آخرين الأمر الذي نشأت بسببه تحالفات وتحالفات مضادة، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أن التنافس يحدث أيضاً داخل كل تحالف، وهذه كلها تقلبات تحتمها المصالح وتفرضها مقومات الفاعلين في النظام الدولي، كما أن التوازن الاستراتيجي العالمي لا يمكن فهم اتجاهاته ومدلولاته دون دراسة سياسات الأطراف الدولية الفاعلة فيه وعلى المناطق ذات الأهمية الحيوية فيه أيضاً، وفيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجي العالمي بالنسبة إلى الصين فهو يبدو واضحاً من خلال سياساتها في منطقة آسيا الوسطى وأفريقيا.

وعليه قسم المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول: الصين والتوازن الاستراتيجي في آسيا الوسطى، والمطلب الثاني: الصين والتوازن الاستراتيجي في أفريقيا.

المطلب الأول

الصين والتوازن الاستراتيجي في آسيا الوسطى

تعد منطقة آسيا الوسطى من المناطق المهمة في العالم، إذ تتألف من خمس وحدات سياسية تشمل: (كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان)، وهذه الدول تسمى كذلك بتركستان الغربية، ويزيد إجمالي مساحتها عن أربعة ملايين كلم^2[1]، كما تمتد الحدود المشتركة للصين مع جيرانها في آسيا الوسطى نحو 7000 كم^2، بدءاً من الحدود الصينية – الأفغانية في الجانب الصيني من جبال الهملايا في أقصى الجنوب الغربي إلى منغوليا في الشمال لتبدأ من جديد في شمال شرق الصين، إذ تمتد بالحدود الصينية – الروسية إلى البحر جنوب فلاديفوستوك[2]، انظر خارطة رقم (6).

(1) آسيا الوسطى والقوقاز: الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، تقارير، مركز الجزيرة، 2010، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(2) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص 71.

خريطة (6) موقع آسيا الوسطى

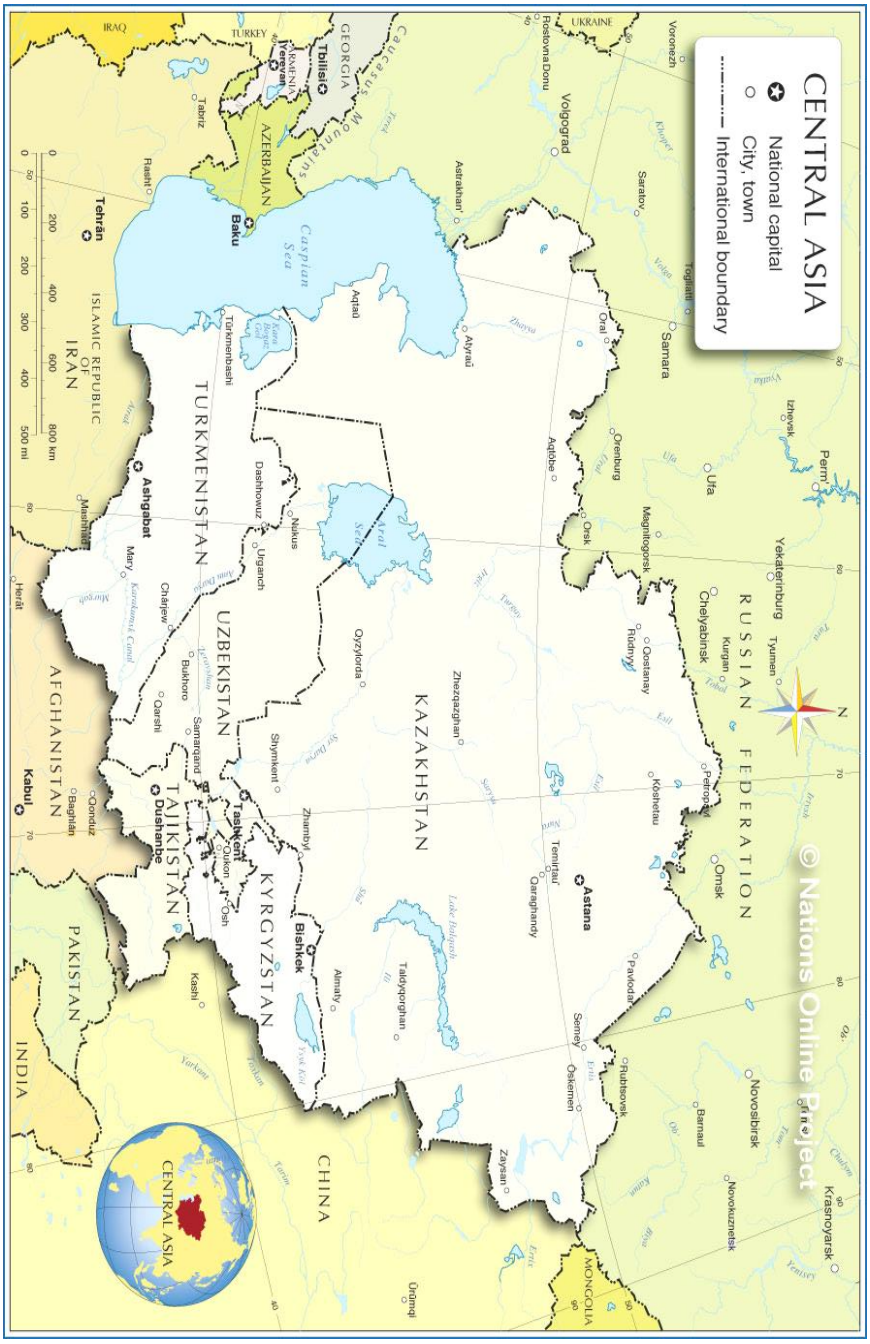

المصدر : http://www.nationsonline.org/oneworld/map/central-asia-map.htm

وتمتد المنطقة من بحر قزوين غرباً ومن مرتفعات الاورال وسيبيريا الغربية شمالاً إلى إيران وأفغانستان والصين جنوباً، كما تحد تلك الجمهوريات من الغرب تركيا ومن الجنوب الغربي إيران وتشكل هاتين الدولتين منفذي جمهوريات آسيا الوسطى على البحار الدولية وتحدها كل من باكستان وأفغانستان، وبهذا تعد جمهوريات آسيا الوسطى منطقة مغلقة لا تطل على أي بحر مفتوح أو محيط كما ليس لديها موانئ يمكن من خلالها التعامل مع بقية الشعوب الآسيوية تجاه العالم[1]، أما سكانها فيبلغ عددهم 66,619000 مليون نسمة حسب تعداد عام 2014 نصفهم تقريباً يسكنون في أوزبكستان[2]، إذ يمتاز بتنوع خصائصه الحضارية والبشرية، وهي منطقة غنية بالثروات المعدنية إذ تحتوي على ما يقرب من15% من الاحتياطات النفطية العالمية و50% من احتياطات الغاز العالمية، وتعد تركمانستان وكازاخستان اثنين من بين 20 دولة هما الأغنى باحتياطي الغاز في العالم، وهما الدولتان الوحيدتان المطلتان على بحر قزوين[3]، ناهيك عن القدرة التصديرية لأذربيجان والتي تصل إلى عشرة ملايين برميل من النفط يوميا[4].

وفيما يتعلق بالتركة النووية في آسيا الوسطى فقد ورثت كازاخستان 140 صاروخاً بالستياً من نوع (ss–19) وأكثر من ألف رأس نووي بالإضافة إلى مركز بايكو نور الفضائي لإطلاق الصواريخ، ومركز سيبمالاتينسل لاختبار الأسلحة النووية اللذين ورثتهما من الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، كما أنها تضم 5.6% من الأسلحة الإجمالية للاتحاد السوفيتي (سابقاً)[5]، وتضم 5.12% من إجمالي صورايخ الاتحاد السوفيتي (سابقاً) العابرة للقارات، وبهذا تعد القدرة النووية لكازاخستان بعد انفصالها عن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) اكبر من قوة بريطانيا بخمسة عشر ضعفاً[6].

---

(1) نوار محمد ربيع الخيري، الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين الأوضاع الداخلية والاهتمامات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (22)، 2012، ص 52.

(2) مارغريتا اسينوفا، الصراع على آسيا الوسطى قديم يتجدد، مجلة آفاق المستقبل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (4)، 2010، ص 101.

(3) مجموعة البنك الدولي، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/SP

(4) نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(5) هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص 157.

(6) حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (28)، 2005، ص 18.

وبرزت دول آسيا الوسطى في خضم تنافس دولي على النفوذ من قبل دول مختلفة شملت روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران، وعلى الرغم من أن الاهتمام المتجدد لآسيا الوسطى يذِكر بلعبة كبرى جديدة بين الصين وروسيا والولايات المتحدة، فمن المهم معرفة أن المصالح المعاصرة لهذه الدول قد لا تتصادم دوماً[1].

وكانت هذه الدول محل تنافس فيما بينها ودول المنطقة، فالولايات المتحدة تسعى لبسط نفوذها عليها وروسيا تحاول أن تبقيها تدور في فلكها مثلما كانت في الحقب الماضية، اما الصين فإنها تسعى لأن تدخل بشركاتها العملاقة إلى المنطقة وكذلك الحال بالنسبة إلى الهند وإيران وتركيا[2].

ومنذ أحداث أيلول عام 2001 بدأ التغلغل الحقيقي الواضح للولايات المتحدة للمنطقة بدعوى شعار محاربة الإرهاب الدولي واحتواء التركة النووية وتحليلها ومنعها من الانتشار خارج المنطقة، وتصفية الحركات الإسلامية المناوئة للهيمنة الغربية والأمريكية فيها، أما الصين فهي تسعى لعدم تهميشها على الساحة الدولية، إذ تحاول ضمان استقرار وجودها ونفوذها فيها كجزء من الاستراتيجية الأساس لممارسة القوة في الساحة الدولية مع بقاء وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة بما يعود عليها بالفائدة لا سيما فيما يتعلق بموقفها من استغلال تايوان أو المسلمين في التبت[3].

وجاء اهتمام الصين بمنطقة آسيا الوسطى في إطار منظمة شنغهاي للتعاون التي أصبحت ركناً من أركان التوازن الاستراتيجي فيها[4]، كما جاء اهتمامها بالمنطقة نتيجة تخوفها من نقص مصادر الطاقة فيها، ما دفعها إلى تنويع اعتمادها على مصادر بديلة وأهمها سبيريا ونفط كازاخستان، الأمر الذي جعل من نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين من أهم المصادر التي تعتمد عليها الصين للتزود بالطاقة[5].

---

(1) مارغريتا اسينوفا، مصدر سبق ذكره، ص 101.

(2) هالة خالد حميد، المصدر السابق، ص 157.

(3) آسيا الوسطى والقوقاز: الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، مصدر سبق ذكره.

(4) محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (167)، 2007، ص 67.

(5) عبد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991 – 2007، مجلة جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، غزة، العدد (1)، 2009، ص 54.

وعليه سعت الصين لان تثبت أنها جار أو طرف إقليمي إيجابي مسؤول تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، فقد ذهبت تستثمر في بناء خطوط أنابيب جديدة للطاقة تربط حقول الغاز في كازاخستان واوزبكستان وتركمانستان بالأسواق الصينية، وفي حالة بناء وتشغيل هذه الخطوط فإنها ستنقل ثلثي كميات الغاز الذي ينقل حالياً إلى روسيا[1].

ومن ناحية اخرى قامت الصين بأكبر عملية استثمار في كازاخستان والتي تجد في الصين موازن لقوة روسيا الاتحادية، أما طاجيكستان فإنها تسعى لتنمية معاملات تجارية مع الصين لتعزيز اقتصادها بشكل متبادل، كما وعدت الصين بتطوير خط أنابيب يتيح للنفط الكازاخستاني المرور عبر الحدود الإيرانية – التركمانستانية وبهذا فهي تفتح منفذاً في الجنوب وهذا ما لا ترغب به روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وتشكل الصين مصدر قلق امني للمنطقة أيضاً على المدى البعيد، أما اقتصادياً فتخشى جمهوريات آسيا الوسطى من سيطرة شركاتها الصغيرة إلى جانب الخشية من أن تكون الصين الضامن الوحيد لخطوط الأنابيب عبر كازاخستان وكذلك لحقوقها النفطية، وعلى الصعيد السكاني فهناك قلق صيني بعيد المدى من وجود أعداد كبيرة من السكان المسلمين في مقاطعة سينغيانج الصينية، إذ إن في حالة المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال من جانب سكان المقاطعة (اليغور والكازاخ والقرغيز) فإن هذا يعد تهديداً مباشراً لسلامة الأراضي الصينية، وعلى الرغم من سيطرة الدولة الصينية على الحركات المطالبة بالحكم الذاتي إلا أنها تخشى من الاحتمالات المستقبلية إذا ما تغير وضعها – أي الصين – لا سيما الاقتصادي فستكون دول آسيا الوسطى من وجهة النظر الصينية مهددة لها من هذه الناحية[2]، إذ تكمن مشكلة الصين الأكثر خطورة في آسيا الوسطى في زيادة مخاوفها من أن يؤثر صعود النزعة القومية والدينية في دول آسيا الوسطى الإسلامية وما يتصل بها من صراعات على استقلال إقليمها الغربي المتاخم لهذه الدول وهو إقليم (سينغيانغ) لذلك فإن تأثير النزعة الاستقلالية قد تنتقل إلى هذا الإقليم[3].

وبالمقابل فإن جمهوريات آسيا الوسط ولا سيما كازاخستان وتركمانستان واوزبكستان تشعر بالقلق إزاء الأحداث في أفغانستان ليس بسبب الحركة الإسلامية النشطة وإنما بسبب الآثار التي يمكن أن تحدثها الصراعات العرقية الممتدة في

(1) مارغريتا اسينوفا، مصدر سبق ذكره، ص 101.
(2) نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سبق ذكره، ص 77–78.
(3) حميد شهاب أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 14.

استقلالها واستقرار الأوضاع الداخلية فيها، كما أن الاضطرابات في أفغانستان لا تقطع الطريق أمام النفط والغاز المؤدي إلى الموانئ خارج مضيق هرمز فحسب وإنما هي تهدد أيضاً توازن القوى الهش للجماعات العرقية فيها[1].

وعلى أثرها اتبعت الصين مجموعة من السياسات تدور حول تطوير التعاون مع دول آسيا الوسطى في مواجهة التيارات الدينية المتطرفة والانفصالية وجعل من سينغيانغ إنموذجاً للتنمية الاقتصادية يكون قادراً على اجتذاب دول آسيا الوسطى، وهكذا أرادت الصين أن تحافظ على مصالحها الأساسية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية وهي في هذه الحالة ليست داخلة في تنافس مع قوة إقليمية أخرى للسيطرة على المنطقة، فالصين تضع مصالحها مع روسيا في المقام الأول وتسعى إلى احتواء التهديدات الآتية من بعض الحركات الشعبية في دول آسيا الوسطى[2].

كما سعت الصين إلى تقوية علاقاتها مع أفغانستان، وبذلك ارجع المحللون الغربيون التوجه الصيني الجديد حيال آسيا الوسطى وأفغانستان إلى اللعبة الكبرى (توازن القوى)، فقد حاولت إقامة استثمارات في أفغانستان وصلت إلى حوالي 2,9 بليون دولار، كما عملت شركة الصين النفطية (CPNC) إلى الاستثمار بـ 300 مليون دولار في ثلاثة حقول نفطية في أفغانستان والى تقوية علاقاتها بروسيا والهند وتقديم المساعدات إلى باكستان في إطار سعيها العالمي وثقلها الاستراتيجي في المنطقة[3]، إذ إنها بأمس الحاجة إلى إمدادات آمنة وكافية من مصادر الطاقة بعد أن أصبحت احد مستوردي النفط الرئيسيين[4]، ويمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية التي جعلت في حقيقة الصراع على النفط بين دولة تريد توجيهه شرقاً وأخرى تريد تحويله إلى الغرب وهما: (الولايات المتحدة والصين) اكبر مستهلكي للنفط في عالم اليوم[5].

وعليه اتجه الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 إلى إعادة نشر وتمركز القوات الأمريكية في العالم بعد التوغل في قلب منطقة آسيا الوسطى من خلال أفغانستان، وبذلك جعلت من أفغانستان نقطة الارتكاز وقاعدة

(1) نجم رفيق، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(2) حميد شهاب أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(3) Dong Yu, Is China Reentering the Great Game, Washington, DC Foreign Policy In Focus February 9, 2012, on the site: http://www.fpip.org/regions/asiapacific.

(4) كريستيان كوخ، مصدر سبق ذكره، ص 106.

(5) Lutz Kleveman, The New Great Game: Blood and Oil in Central Asia - Aug 11 2004, on the site: http://www.amazon.ca/The-New-Great-Game-Central.

لعملياتها العسكرية في اوراسيا[1]، وأقامت نحو 13 قاعدة عسكرية في دول آسيا الوسطى وأفغانستان القريبة من الصين[2].

كما قامت باستئجار قواعد عسكرية ولمدة طويلة ولا سيما في آسيا الوسطى، فقد أكدت الولايات المتحدة أنها عازمة على استئجار القاعدة العسكرية السوفيتية (سابقاً) في خان آباد الأوزبكية ولمدة 25 عاماً وإنفاق 500 مليون دولار لتثبيت قواعدها فيها في إطار جهود أمريكية لتقرير وجودها العسكري تحت غطاء مكافحة الإرهاب وهذا المبرر سمح بقواعد عسكرية مماثلة في اوزبكستان وقرغيزستان وباكستان، كما أن هذه القواعد تشير إلى أن الولايات المتحدة ستبقى طويلاً في المنطقة[3]، والتي تعد تلاقي ثلاث مناطق كبيرة هي: الشرق الأوسط واسيا الوسطى وجنوب آسيا إذ يمكن استخدام القواعد العسكرية الأمريكية كنقطة انطلاق لمواجهة قوى إقليمية عظمى منافسة للولايات المتحدة[4].

إن المصالح الأميركية شكلت احد الأبعاد الأساسية للحرب على أفغانستان، فأفغانستان من وجهة النظر الأميركية مثلت عقدة استراتيجية مهمة بالنسبة لوسط آسيا، فهي على تماس حدودي مع ست دول هي: (إيران، الصين، باكستان، تركمنستان، اوزبكستان، وطاجكستان) وليس من الصدفة في أن هذا التماس الجغرافي والسياسي يجعل من هذا البلد (أفغانستان) على تخوم اثنين من الاهتمامات الأميركية الاستراتيجية **الأول:** فتح الطريق إلى آسيا الوسطى بعيداً عن السيطرة الروسية، **والثاني:** التحكم بالتوازنات الإقليمية في المنطقة لمواجهة تنامي القوة في ثلاث دول صنفتها الدراسات الأميركية بالدول (الخصم) وهي: (الصين، روسيا، الهند)[5]، كما تشمل مصالح الولايات المتحدة في آسيا الوسطى تزويد أوروبا بحرية الوصول المباشر إلى مصادر الطاقة فيها، ولا سيما بعد أن استخدمت روسيا احتكارها للطاقة في قطع إمدادات الغاز الطبيعي عن أوكرانيا وبقية الدول المجاورة التي لها نزاعات معها، وقد أثرت هذه السياسة أثرت بطبيعة الحال في الاتحاد الأوروبي أيضاً[6].

---

(1) عبد الناصر سرور، مصدر سبق ذكره، ص ص 55–63.
(2) أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 126.
(3) هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص 154.
(4) عبد الناصر سرور، مصدر سبق ذكره. ص ص 57–61.
(5) فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم 11 أيلول: أسباب ونتائج، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (بيروت، دار الساقي، 2002)، ص 26.
(6) مارغريتا اسينوفا، مصدر سبق ذكره، ص 103.

ويمكن القول إن مصالح شركات البترول الأمريكية قد شكلت ضغطاً متزايداً على الإدارة الأمريكية للقيام بدور قيادي أكثر فاعلية في آسيا الوسطى، وعليه فقد وضع الأمريكيون بهذه المنطقة من زاوية المشروعات البترولية التوصيات التالية[1]:

1. تحدي كل المحاولات الروسية لجعل منطقة بحر قزوين خاضعة لنفوذها ورغبتها في وجود نظام شرعي عام فيها والدفاع عن المطلب الأذربيجاني –الكازاخستاني بتقسيم بحر قزوين إلى مناطق اقتصادية.
2. الدفاع عن الممارسات الاقتصادية العادلة رغم نشاط الشركات الغربية في المنطقة.
3. الدفاع عن أنابيب الطاقة في المنطقة.

ومن ناحية أخرى فالولايات المتحدة قلقة من إيران لخوضها المنافسة مع باكستان على النفوذ في المنطقة، لذلك ساعد الأمريكيون باكستان على مد نفوذها في أفغانستان[2]، وتلعب إيران دوراً بارزاً في آسيا الوسطى إذ من المتوقع أن تتضاعف كميات الصادرات من الغاز الطبيعي التركمانستاني إليها، كما أنها قدمت المساعدة لمشروع الحكومة الكازاخية لبناء بنك للوقود لتخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية، أما تركيا فتتصف سياستها تجاه آسيا الوسطى بثلاث مزايا محورية وهي: **الأولى:** موازنة علاقاتها مع الدول الأخرى مثل روسيا والصين وإيران، **والثانية:** العمل على إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة، **والثالثة:** تسهيل طرق نقل الطاقة، كما وان تركيا تؤدي دوراً اكبر في عبور خط أنابيب بحر قزوين (باكو – تبليسي – جيهان)، وترغب بالقيام بدور اكبر بخط أنابيب (نابوكور) من تركمانستان إلى النمسا[3].

ولأجل ذلك قامت الولايات المتحدة بدعم التعاون الإسرائيلي – التركي حيال آسيا الوسطى الذي يهدف إلى خدمة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة على حساب القوى الإقليمية المتنافسة مثل إيران وباكستان التي دخلت إلى جانب تركيا مع جمهوريات آسيا الوسطى ضمن الإطار الموسع لمنظمة (ECO) منذ العام 1992 فضلاً عن مساعي تطويق الصين والدور الروسي في هذه الجمهوريات التي تشترك معها في إطار الكومنولث الروسي[4].

---

(1) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد الشكل الرسمي للصراع المسلح، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (147)، 2002، ص 45.

(2) عبد الله حارم، مصدر سبق ذكره، ص ص 99–101.

(3) مارغريتا اسينوفا، مصدر سبق ذكره، ص 103.

(4) هاني الياس خضر الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص 181.

لذلك فإن الأهمية الجيوسياسية للحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان كانت لوضع موطئ قدم لها في منطقة آسيا الوسطى لكي يرسخ الوجود العسكري الأمريكي فيها، فهذا الوجود يعمل على إبطال أول تضامن صيني –روسي للهيمنة على المنطقة، كما أصبح للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان مردوده المباشر على آسيا الوسطى وبحر قزوين ما يعني تغيير الكثير من الحسابات والموازين الخاصة بمستقبل هذه المنطقة[1].

إن الخاسر الأكبر في هذه المنافسة بلا شك هي باكستان لا سيما وأن أفغانستان وقفت إلى جانب الهند ضد استقلالها في العام 1947، ان تمركز القوات الأمريكية في أفغانستان ومنحها كل التسهيلات البرية والجوية والبحرية لغزوها يهدد وحدة واستقلال باكستان بأكملها، إن لم نقل يعرضها إلى التفتيت العرقي والاثني والطائفي، وقد يجد باشتون باكستان أنفسهم في وضع يشعرون فيه أن مستقبلهم الحقيقي هو في أفغانستان أكثر من مجامع السنديين والبنجابيين في باكستان، لذلك تسعى باكستان إلى تأمين عمق استراتيجي في أفغانستان يمكنها من تعزيز مكانتها الاستراتيجية في المنطقة لتعويض اختلال التوازن القائم لمصلحة جارتها اللدود الهند[2].

كما أن باكستان تشترك مع أفغانستان في تقاسم إقليم الباشتون في حين تتقاسم الدولتان مع إيران في إقليم بلوجستان، وفي ظل التنافس الإقليمي بين إيران وتركيا على الجمهوريات الإسلامية فقد تم في طهران تشكيل منظمة الدول المطلة على بحر قزوين أطلق عليها اسم منظمة (بحر الخزر) ضمت كل من إيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان فضلاً عن روسيا الاتحادية، في حين طرحت تركيا بالمقابل مشروع إنشاء منظمة تعاون دول البحر الأسود في العام 1993 أطلق عليها اسم بيان اسطنبول الذي وقع بين كل من تركيا وأرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا ومولدافيا ورومانيا وروسيا وأوكرانيا، كما شهد التنافس التركي الإيراني على جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز مداخل عدة سياسية واقتصادية وثقافية أفضت إلى توقيع العديد من الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية والثقافية، واقترن كل ذلك بمساع من قبل كلتا الدولتين لإقناع تلك الجمهوريات بنوع النظام السياسي الذي ينبغي أن تختاره[3].

(1) عبد الله حارم، المصدر السابق، ص ص 99–101.
(2) عبد الله حارم، مصدر سبق ذكره، ص ص 99–101.
(3) هاني الياس خضر الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص 134.

كما أن الخاسر الأكبر الثاني في هذه المنافسة هي إيران أيضاً، إذ يأتي التخوف الإيراني من واقع أن تفسح هذه الحرب للولايات المتحدة السيطرة على أهم عقدة للمواصلات في قلب آسيا وأفغانستان وصولاً وبشكلٍ مباشر إلى قلب منطقة النفوذ الروسي، فروسيا لا تريد أن تكون القوات الأمريكية والأطلسية مرابطة على حدودها الجنوبية في باكستان وأفغانستان[1]، لذلك فإن باكستان ستدفع ثمن اصطفافها بمحاصرة إيران بجبهتين تحت السيطرة الأمريكية من جنوب الخليج حتى الشمال وأفغانستان حتى بحر قزوين[2].

أما الهند فلها مصلحة مباشرة في دعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على أفغانستان لأن غالبية الحروب التي تعرضت لها في تاريخها جاءت من أفغانستان كمركز انطلاق، سواء أكانت حروب مغولية أو فارسية أو إسلامية، وإن تمركز القوات الأمريكية في باكستان يؤدي بالنتيجة للقضاء على الثوار الإسلاميين في كشمير ضمن إطار القضاء على بؤر الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي، كما ان روسيا تعد الخاسر الاكبر الثالث في هذه الحرب[3]، فهي المنطقة الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية إليها، وكان للسيطرة الروسية عليها في السابق العامل الأساس في إعطاء روسيا القدرة على السيطرة على نصف القارة الأوروبية وعلى مد نفوذها إلى أجزاء متعددة من الشرق الأوسط وشرق آسيا، ومن هنا يأتي التخوف الروسي من خسارتها لنفوذها في آسيا الوسطى لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن أهداف روسيا في المنطقة تتمثل بما يأتي:[4]

1. ضمان وجود مناطق عازلة لحماية امن روسيا الذي أصبح مكشوفاً إلى حد بعيد وضمان مصالحها الجيوبولوتيكية.
2. ضمان الاستقرار في المنطقة لتجنب التوترات العرقية.
3. السعي إلى تفكيك القوة الأمريكية في المنطقة.
4. العمل على دعم علاقاتها مع إيران.

لذلك فقد قامت روسيا ومنذ أواخر العام 2003 بتوقيع اتفاقية مع قرغيزستان تسمح بموجبها الأخيرة للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة (كنات) الجوية، وأوجدت حاميات عسكرية في حدود ما بين 800 – 1500 جندي في قواعد بأرمينيا

(1) عبد الله حارم، المصدر السابق.
(2) أحمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص 45.
(3) عبد الله حارم، المصدر السابق.
(4) عبد الله حارم، مصدر سبق ذكره، ص ص 99–101.

وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان، فضلاً عن احتفاظ روسيا بفرقة مدرعة تضم 10 آلاف جندي في وسط طاجيكستان[1]، وعليه ذهبت روسيا في محادثات عميقة مع الصين ضد التوجه الأمريكي في المنطقة تمثلت في أحد أبرز نتائج محادثات رئيس الوزراء الروسي (فلاديمير بوتين) مع الرئيس الصيني (هو جينتاو) ورئيس الوزراء الصيني (وين جياو باو) في 2011 لتطوير قدرات منظمة شنغهاي وتحديد قدراتها العسكرية والأمنية بما يردع محاولات التغلغل الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية[2].

أما بالنسبة إلى الصين وفي إطار التوازن الاستراتيجي القائم في هذه المنطقة فهناك أسباب استراتيجية دفعتها إلى أن تتوجه نحو روسيا أهمها المخاوف الأمنية المشتركة في منطقة آسيا الوسطى، واتفاق البلدين على ضرورة الحد من النفوذ الأميركي في المنطقة، وحاجة الصين للدعم الروسي في قضايا عدة منها تايوان وسينجيانغ والتبت إضافة إلى النزاعات الحدودية مع جيرانها[3].

إن التعاون بين الصين وروسيا وإيران وجمهوريات آسيا الوسطى يهدف إلى فتح ممر آسيوي أطلسي يضمن استمرار تزود الصين بالطاقة في حالة قيام الولايات المتحدة بفرض حصار بحري في المحيطات، وثمة مباحثات للتعاون مع روسيا حول مد أنبوب للغاز من إيران إلى الصين مروراً بباكستان والهند[4].

من ناحيتها فقد احتفظت الصين ببدائلها المفتوحة رغم ارتباطها بمنظمة شنغهاي للتعاون فقد حرصت على الاحتفاظ بمسافة معينة عن روسيا، فهذه المسافة لا تسمح بوصف العلاقة الروسية – الصينية بأنها علاقة تحالف استراتيجي بدليل رفض الصين دعم روسيا في الحرب الروسية – الجورجية عام 2008، ومن ناحية أخرى تتبع الصين استراتيجية حذرة سماها البعض بالاستراتيجية المحسوبة أي أنها تهدف إلى حماية بكين من التهديدات الخارجية في الوقت الذي تواصل فيه صعودها الاقتصادي والحصول على عناصر القوة، وفي هذا الإطار سعت الصين إلى تجنب الصدام المباشر بالقوى الإقليمية

(1) عبد الناصر سرور، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(2) زيارة بوتين لبكين ومستقبل التحالفات الروسية – الصينية، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2011، على الموقع: http://www.mostakbaliat.com/?p=13271

(3) عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، مصدر سبق ذكره.

(4) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 69.

أو على الأقل وضع سقف لهذا الصدام بما في ذلك أي صدام محتمل مع تايوان[1].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن آسيا الوسطى هي من المناطق الاستراتيجية المهمة التي تدخل ضمن النطاق الجيوسياسي والاستراتيجي لمنطقة أوراسيا، وتمثل مجموعة دول آسيا الوسطى كتلة إقليمية متجاورة، أما أذربيجان فإنها تدخل ضمن إطار مجموعة بحر قزوين الثلاث مع جورجيا وأرمينيا، وتتمتع دول هذه المنطقة بثروات نفطية ضخمة تجذب إليها أنظار الدول الإقليمية والدول الكبرى، كما تتمتع منطقة بحر قزوين بأهمية جيواستراتيجية خاصة لكونها تشكل حلقة وصل بين قارتي أوروبا وآسيا وتعد هذه المنطقة حلقة وصل بين الغرب والشرق والشمال والجنوب[2].

ومن ناحية أخرى فإن حوض بحر قزوين يشمل أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وأجزاء من روسيا وإيران ويختزن في داخله ما يقرب من 270 مليار برميل من النفط، أي ما يساوي 20% من احتياطيات النفط في العالم، وتحتوي المنطقة أيضاً على ما يقرب من 665 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يساوي 5.13% من احتياطيات الغاز في العالم[3].

وتعد كازاخستان من أكبر منتجي النفط في منطقة بحر قزوين إذ تبلغ قدرتها الانتاجية 1,4 مليون برميل في اليوم كما إنها تنتج كميات كبيرة من الغاز الطبيعي وبشكل أساس من حقلي تنجيز وكارشاجاناك البريين، أما أذربيجان فتعد هي الأخرى من منتجي النفط الأساسيين في بحر قزوين إذ بلغ إنتاجها 860 ألف برميل في اليوم في العام 2007 إلى جانب إنتاجها المتزايد من الغاز الطبيعي، وقد تم إنشاء خطي أنابيب (باكو تبليسي جيهان وباكو تبليسي أرضروم)[*] وأخذت أذربيجان تصدر

(1) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(2) عبد الناصر سرور، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(3) نقلا عن: حامد عبيد حداد، التنافس الأمريكي – الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (164)، 2008، ص 9. للمزيد ينظر: عادل محمود مظهور، مصدر سبق ذكره، ص ص 58–77.

(*) خط أنابيب باكو – تبليس – جيهان (Baku-Tbilisi-Ceyhan pipeline) المعروف اختصاراً بـ ((BTC، وهو ثانى أطول خط أنابيب فى العالم (بعد خط أنابيب دروجبا من روسيا إلى وسط أوروبا)، ينقل النفط الخام لمسافة 1,776 كم من حقل نفط جيراك – كونشلى الأذربيجانى فى بحر قزوين إلى البحر المتوسط، طول الخط داخل أذربيجان 440 كم، وفي جورجيا 260 كم، وفي تركيا 1076 كم، ويمر خط الأنابيب بباكو عاصمة أذربيجان تبليس عاصمة جورجيا وجيهان الميناء التركي على البحر المتوسط، أول ضخ للنفط فيه كان من باكو في 10 مايو 2005. المصدر: متاح على الموقع: http://www.marefa.org/index.php

الغاز إلى جورجيا وتركيا، أما تركمانستان فتمتلك الثروات النفطية وإن كانت بنسب أقل إلا أنها تمتلك كميات أكبر من الغاز والتي بلغت 72,3 مليار متر مكعب لعام 2007، وعليه يأتي الخوف والقلق الأمني من منطقة جمهوريات آسيا الوسطى من احتمالية فرض واحدة أو أكثر من القوى الدولية سيطرتها وتحكمها بالثروات النفطية والغازية من حقول واستكشافات في تلك الجمهوريات[1].

وبهذا يقول (فرنسيس فوكوياما): إن إنتاج البترول يتركز في العالم الثالث وهو مهم وحيوي للرفاه الاقتصادي وان أي تلاعب بمستقبل نفط هذه الدول ستكون له عواقب اقتصادية مدمرة[2].

ومن اجل إيصال النفط المنتج منها إلى الأسواق يجب إيصاله من خلال الأنابيب، لذلك عمل الأمريكيون على إيجاد بعض القواعد التي تشرف على هذه الأنابيب وتتحكم بها، كما أنهم عملوا على تحاشي مرور هذه الأنابيب من خلال الأراضي الإيرانية، واقترحوا بذلك مشروعاً يقضي بتمرير هذه الأنابيب عبر تركيا إلى البحر المتوسط وآخر عبر أفغانستان إلى باكستان، وطبقاً لدراسة جدوى أولية قامت بها شركة (اينرون) فإن أسهل وارخص طريقة لإيصال نفط بحر قزوين إلى الأسواق هي من خلال مد أنابيب بين كازاخستان والحدود الباكستانية عبر أفغانستان، إلا أن العائق الرئيس أمام تنمية نفط بحر قزوين وتصديره هو افتقاره إلى البنية التحتية للنقل التي تتيح ربط إنتاجه بالمنطقة، فحوض بحر قزوين منطقة مغلقة ومحاطة بالأراضي من جميع الجهات، بالإضافة إلى أن نظام خطوط الأنابيب الموروث من تركة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) لا يحتمل تصدير أكثر من كمية محدودة من نفط المنطقة والتي تنتقل عبر روسيا التي بدت أنها تمثل إشكالية كبرى بوصفها دولة عبور[3].

وبذلك بدأ التنافس على حوض بحر قزوين بين قوى دولية وإقليمية كبرى هي: الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية والصين وتركيا وإيران، وكانت غاية كل واحدة من هذه الدول نيل حصة أكبر من النفط والغاز وملئ الفراغ الاستراتيجي في الجمهوريات السوفيتية (سابقاً)، وقد اشتد هذا التنافس بعد هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001 بسبب زيادة الطلب على الطاقة من قبل الدول الصاعدة مثل

(1) نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سبق ذكره، ص ص 82–83.

(2) Francis Fukuyama, The End of History and the last man: New York: The free Press, New York, 1992, p. 277.

(3) سعد حقي توفيق، مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (23–24)، 2011، ص ص 41–42.

الصين والهند والبرازيل، وبسبب معاناة الدول الأوروبية من توقف إمدادات الغاز إليها من روسيا بسبب أزماتها مع دول الجوار فقد قامت الولايات المتحدة ببناء شبكة من الأنابيب لنقل النفط والغاز إلى أوروبا دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية، ومن هنا أصبح الوجود الأمريكي في مواجهة مباشرة مع إيران وروسيا، فقد حققت الولايات المتحدة أهدافها الرامية لمنع مرور خط الأنابيب عبر الأراضي الإيرانية والروسية، ما يحد من الاعتماد الحالي على نفطي الخليج وروسيا وإيران، أو حتى منطقة الشرق الأوسط، وتعد الولايات المتحدة خط أنابيب باكو – تبليسى – جيهان الخط الاستراتيجي في عدم الاعتماد الغربي على نفط الخليج فقط، وفي الوقت نفسه إنهاء السيطرة الروسية والإيرانية الطويلة على إمدادات النفط القادم من بحر قزوين ومن ثم إضعاف نفوذهما الاقتصادي والسياسي في المنطقة، ثم إن هناك هدفاً آخر لعله الأكثر أهمية يكمن في أن أي تدمير لموضع ما في هذا الخط سوف يكون عذراً مقبولاً لدى حلف الناتو للتدخل عسكرياً بحجة الدفاع عنه، وهو ما يمثل تهديداً عسكرياً مباشراً لكل من روسيا وإيران، ولذلك أقامت الولايات المتحدة تحت عنوان مكافحة الإرهاب قواعد عسكرية في المنطقة الممتدة ما بين البحر الأسود مروراً ببحر قزوين وصولاً إلى حدود الصين، إذ شيدت الولايات المتحدة قاعدتها الجوية (ماناس) قرب العاصمة القرغيزية لتأوي ثلاثة آلاف جندي وطائرات دعم للعمليات في أفغانستان، كما أقامت مركزاً آخر في أوزبكستان يؤوي 2000 جندي أيضاً[1].

ولذلك لم تعد مواصلة الحرب على أفغانستان تشكل الهاجس الوحيد للولايات المتحدة، وانما الاتفاقية الجديدة التي وقعتها واشنطن حديثاً وبشكل خاص مع أوزبكستان، والتي تسمح بوجود عسكري أمريكي في هذه الدولة التابعة لآسيا الوسطى، فهذه الاتفاقية توفر للأمريكيين استخدام القواعد العسكرية والتسهيلات اللوجستية هناك، وتمهد الطريق أمام استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى لزمن طويل، ولا يستثنى نشر قوات أمريكية بشكل دائم هناك لمحاصرة الهيمنة السياسية المشتركة للصين وروسيا في تلك المنطقة[2].

كما يتصل بهذا الصراع موضوع نقل النفط إذ يحتاج أن يمر عبر مضايق بحرية يمكن أن يؤدي إغلاقها إلى منع تدفق النفط ويمكن ذكر هذه المضايق

(1) عبد الله حارم، مصدر سبق ذكره، ص ص 99–101.

(2) حامد عبيد حداد، مصدر سبق ذكره، ص 10.

وبحسب حجم تدفق النفط من خلالها وهي:[1]

1. مضيق هرمز: ويقع عند مدخل الخليج العربي بين عمان وإيران إذ تصل حركة مرور النفط اليومية إلى حوالي 15,5 مليون برميل يومياً.
2. مضيق ملقا: ويقع بين ماليزيا وأندونيسيا وتمر من خلاله 9,5 مليون برميل في اليوم.
3. مضيق باب المندب: ويقع عند البحر الأحمر بين اليمن وجيبوتي ويمر من خلاله 3,3 مليون برميل يومياً.
4. قناة السويس: وتربط هذه القناة البحر المتوسط بالبحر الأحمر ويمر من خلالها 3,1 مليون برميل يومياً.
5. مضيق الفسفور: ويقع في تركيا.

وخلاصة القول إن الصين غدت صاحبة نفوذ في آسيا الوسطى لكونها اكبر مستثمر فيها بما يخدم طموحها للحصول على نفط وغاز المنطقة إذ امتدت المساعدات الصينية إلى مشروعات البنية الأساسية في طاجيكستان وقيرغيزستان، كما ساعدت بكين في إنشاء خط سكة حديد من أوزبكستان إلى قيرغيزستان إلى الصين وقد منحت الصين قرضاً لتركمنستان بقيمة 8 مليار دولار لدعم المرحلة الأولى من مشروع تطوير حقل جالكنش في 2008 بالإضافة إلى إنشاء الخطوط (ا، ب، ج) من الأنابيب التركمانية إلى الصين، أما الاستثمارات المباشرة فقد تخطت الصين روسيا في كازاخستان منذ العام 2010، كما تخطتها في قيرغيزستان في العام 2011 لتصل إلى نحو 132 مليون دولار مقابل 3,4 مليون دولار لروسيا لتصل إلى ملياري دولار في العام 2012 مقابل 393 مليون دولار لروسيا، ويرى عدد من المراقبين انه يمكن وصف الاستثمارات والقروض الصينية في دول آسيا الوسطى بمشروع مارشال صيني لهذه المنطقة التي تسعى الصين من خلال تطويرها إلى الوصول أيضاً إلى الشرق الأوسط وأوروبا دون التدخل في الشؤون السياسية لهذه البلدان ودون التحدي المباشر للنفوذ الروسي التقليدي فيها، وفي أيلول عام 2013 زار الرئيس الصيني تركمانستان وكازاخستان واوزبكستان وقيرغيزستان لمدة عشرة أيام وفي أثناء هذه الزيارة وقع الرئيس الصيني اتفاقات قروض واستثمارات بنحو 48 مليار دولار مع التركيز على قطاع الطاقة والتجارة والبنية التحتية، وتشمل هذه الأرقام اتفاقات تصدير أكثر من مائة مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لشبكة

(1) صالح ياسر، مصدر سبق ذكره. للاستزادة ينظر: المصدر نفسه، ص 142.

الأنابيب التي مولت الصين إنشائها، وفي كازاخستان اشترت شركة الصين الوطنية للنفط أسهم شركة كونوكو فلبس في مشروع كاشجان النفطي ووقع الطرفان الصيني والكازاخستاني 22 اتفاقاً بقيمة 30 مليار دولار، وفي أوزبكستان تم توقيع 31 اتفاقاً بقيمة 15 مليار دولار، كما شهد الرئيس الصيني في قيرغيزستان توقيع اتفاقات بقيمة 3 مليارات دولار، وحالياً يزيد حجم التجارة المتبادلة بين الصين وبلدان آسيا الوسطى مائة مرة عن مثيلاتها في العام 1992 وأصبحت التجارة الصينية مع دول آسيا الوسطى تزيد بمقدار 3,7 مليار دولار عن تجارة روسيا مع هذه البلدان[1].

ومن هنا يمكننا القول إن الصين أصبحت المنافس الأول للدول المتصارعة في منطقة آسيا الوسطى، لما تشكله المنطقة للصين من أهمية اقتصادية وموقع جغرافي وبعد استراتيجي امني، فبعد أن أصبحت الصين دولة منتجة ومصنعة ازداد طلبها للطاقة، ولتغطية هذه الحاجة كان لا بد من سد النقص من خلال توفير عدة مصادر وربما تمثلت هذه المصادر في بحر قزوين على وجه الخصوص، لذلك عملت الصين على تمتين علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعد المنطقة مهمة للصين فهي محاذية إلى منطقة جنوب آسيا من جهة إيران وأفغانستان، وفي حالة حدوث اضطرابات في منطقة آسيا الوسطى فإنها سوف تؤثر على منطقة جنوب آسيا المنطقة الحيوية بالنسبة إلى الصين من خلال أفغانستان بالتحديد وذلك بالتسلل أو العبور منها واليها ثم إلى باكستان بفعل تداخل الجنسيات والعرقيات والاثنيات فيما بين هذه الدول وبالنتيجة فإن هذا سيؤدي إلى اختلال التوازن في منطقة جنوب آسيا بضعف باكستان الحليف للصين في حالة حدوث اضطرابات داخلية فيها، إذن منطقة آسيا الوسطى تشكل بعدا استراتيجيا امني واقتصاديا في نفس الوقت ولها دور كبير وفعال ومهم في التوازن وربما تجلى ذلك في دور منظمة شنغهاي في المنطقة.

(1) مدحت أيوب، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014، ص 151.

المطلب الثاني

الصين والتوازن الاستراتيجي في أفريقيا

شهدت القارة الأفريقية اهتماماً متزايداً من قبل القوى الكبرى، وربما كان للصين النصيب الأكبر في هذا الاهتمام، فالصين تتطلع لدور ريادي في النظام الدولي بفعل التنامي في اقتصادها المتسارع، ولأجل ذلك كان لزاماً عليها (أي الصين) أن تبحث عن موارد ثانوية للطاقة مساندة لتلك التي تأتيها من منطقة الشرق الأوسط تحسباً لأسوأ الظروف من قبل منافسيها أي في حالة قطع طريق إمدادات الطاقة، ولعلها وجدت ضالتها في القارة الأفريقية لما تحتويه على مصادر للطاقة وموارد أولية وموقع استراتيجي مهم.

إن التوجهات الاستراتيجية للصين تجاه أفريقيا يحكمها المصالح والظروف الموضوعية ضمن البيئة الدولية التي تحتم عليها أن تتجه بهذا الاتجاه، فمن ناحيتها الدول الكبرى باتت في صراع مباشر فيما بينها على مصادر الطاقة وذلك أدى بالنتيجة لتدخل في تحالفات وتكتلات اقتصادية وعسكرية عدة، ومن ناحية أخرى فإن القارة تعاني من مشاكل كثيرة متأزمة ومتفاقمة في الوقت نفسه الأمر الذي سهل على الدول المتصارعة على موارد الطاقة التدخل في شؤونها الداخلية ولعل هذه إشارة للولايات المتحدة وباقي الدول التي لها مصالح في القارة، لذلك عملت الصين على تقديم المساعدات والتنازلات للقارة والدفاع عن قضاياها المصيرية في المحافل الدولية في سبيل تحقيق نفوذ أكثر ومن ثم تفويت الفرصة على منافسيها لأخذ المبادرة والحصول على المزيد من المكاسب.

وعليه فإننا سوف نتناول هذا المطلب كما يأتي: أولا: الموقع والأهمية، ثانيا: استراتيجية الصين تجاه أفريقيا، ثالثا: تنافس القوى الكبرى في أفريقيا وأثره في التوازن الاستراتيجي.

أولا: الموقع والأهمية

تقع القارة الأفريقية في وسط الكرة الأرضية وتحيط بها البحار والمحيطات من جميع جوانبها، ففي الغرب يقع المحيط الأطلسي وفي الشرق يقع المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر وقناة السويس، وفي الشمال يقع البحر الأبيض المتوسط فاصلاً أفريقيا عن أوروبا، أما في الجنوب فيلتقي المحيطان الهندي والأطلسي في

رأس الرجاء الصالح، وتبلغ مساحة القارة 30 مليون كم ^{2} وتشكل خمس مساحة الكرة الأرضية، وتأتي في المرتبة الثالثة بين القارات من حيث المساحة بعد آسيا وأمريكا[1]، انظر خارطة رقم(7).

(1) أحمد مقرم النهدي، موقع قارة أفريقيا الاستراتيجي، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (6)، 2010، ص 45.

خريطة (7) موقع قارة أفريقيا

المصدر : http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/africa/bj.htm

وتعد أفريقيا جزيرة كاملة تتوسط العالم في موقع استراتيجي فريد، إذ تحتم على موقعها اهتمام الدول الأوروبية وإمبراطورياتها منذ وقت مبكر، وكان جزءً من ذلك هو الاهتمامات والكشوفات البرتغالية في القرن الرابع عشر، وتتنوع مظاهر الطبيعة فيها من الغابات الكثيفة إلى الصحاري ومن الجبال إلى السهول والهضاب[1]، وقبل افتتاح قناة السويس عام 1869 شكلت شبه جزيرة سيناء والبحر الأحمر الطريق الرئيس لاتصال أفريقيا بشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسائر آسيا، أما البحر الأبيض المتوسط فكان المعبر الرئيس بين إفريقيا وأوروبا لا سيما عند مضيق جبل طارق، وبسبب هذا الموقع الاستراتيجي تعد القارة الأفريقية جزءاً أساسياً من العالم القديم، ومهداً عريقاً لحضارات عدة، كما أدى موقع إفريقيا خلال العصر الحديث بمعظم القوى الاستعمارية للتكالب عليها[2].

ويمكن القول بأن هناك أربعة أسباب رئيسة لهذا الاهتمام وهي:[3]

1. العدد الضخم من المستعمرات الأفريقية التي حصلت على الاستقلال ودخلت في عداد الدول المستقلة وبذلك تعد كتلة لها وزنها في المجتمع الدولي إذا ما اتحدت وتكاتفت.
2. زاد اهتمام العالم بأفريقيا كمخزن رئيس لكثير من المعادن الاستراتيجية كالبترول واليورانيوم والكروم والنيكل والنحاس والذهب والماس فضلاً عن بعض السلع الزراعية كنخيل الزيت والفول السوداني والكاكاو والقطن والتبغ وكذلك الصوف والجلود.
3. الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للقوى العظمى سواء بالنسبة لحوض البحر المتوسط أو الشرق الأوسط أو المحيط الهندي أو الأطلنطي الجنوبي.
4. ويرتبط هذا السبب الأخير بالعوامل الثلاثة السابقة وان كان أهمها جميعاً فيما يختص بزيادة الاهتمام العالمي بها وهو أن أفريقيا أكثر القارات التي استعمرت وهي آخر قارة حصلت على الاستقلال وأصبحت اليوم ساحة

(1) مصطفى محمد علي، الشمال والجنوب الدلالات الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، المجلد 27، العددان (1-2)، 2011، ص 403.

(2) أحمد مقرم النهدي، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(3) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد(34)، 1980، ص ص 5-7.

تتنافس عليها مختلف أشكال الاستعمار الجديد وأرض صراع وتحدٍ أيديولوجي بالشرق والغرب.

كما تتمتع القارة بثروات طبيعية وموارد ضخمة لم تستثمر بشكل مثالي في الغالب، ولم يبد الإفريقيون – حتى وقت قريب – اهتماماً كبيراً بما تحتويه بلادهم من ثروة معدنية إذ تكتسب القارة الإفريقية أهميتها من كونها تشكل خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية والأحجار النفيسة التي يشتد الطلب عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم[1].

ثانيا: استراتيجية الصين في أفريقيا

إن التوجه الصيني نحو أفريقيا بدأ مكتملاً منذ بدء القمة الأفريقية – الصينية في العام 2006، والتي وضعت برنامجاً لمستقبل العلاقات بين الطرفين والأهداف المخطط تنفيذها، وفي مقدمتها مضاعفة المساعدات للدول الإفريقية وإلغاء ما قدره 33% من ديون القارة، وبذلك تسارعت وتيرة الزيارات والاتصالات الدبلوماسية بين قادة الصين ومجموعة كبيرة من الدول الإفريقية توجت بإبرام اتفاقيات وعقود عمل وصفقات انجاز وأشغال كبرى، واللافت للنظر أن الحضور الصيني يتسارع في أفريقيا دون صخب أو ضوضاء إعلامي، والأكثر من ذلك غدت الصين الزبون المفضل لدى مجمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي[2].

وقد تميزت استراتيجية الصين مع القارة من خلال التجارة التي كانت هي الركيزة الأولى وتقديم المساعدات من أجل الاستقلال ومشاريع البناء والفرق الطبية والمنح الدراسية... الخ[3].

والحقيقة أن التنافس على أفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني وتحديداً منذ أعوام التسعينيات وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق

---

(1) أحمد مقرم النهدي، المصدر السابق، ص 45. للاستزادة ينظر: إبراهيم عيسى علي، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 119.

(2) محمد مالكي، الصين والقوة الناعمة في أفريقيا، جريدة المستقبل، الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت، العدد (3239)، 2009، ص 19.

(3) Judith van de Looy and leo de Haan, Africa and China: A Strategic Partnership, Strategic Analysis, institute for defence studies and Analysis, vol. 30, no. 3, jul-sep., 2006, p. 6.

أفريقية جديدة، إذ إن التحرك الصيني في أفريقيا أخذ يترك العوامل الإيديولوجيات إلى جنب في مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة، فالصين باتت تفكر بمنطق برجماتي، فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار للوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام أكثر من اهتمامها الإيديولوجي بقضايا أخرى مثل تضامن العالم الثالث أو نشر الفكر الشيوعي وغير ذلك من القضايا الأخرى[1]. وعليه فإن الاستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية تتمثل في القضايا الآتية:

1- على المستوى السياسي:

تعد القوة الناعمة التي تتبناها الصين في أفريقيا وسيلة ناجعة في إحداث نوع من التغيير لتحقيق مصالحها في القارة بهدف إيجاد مناطق نفوذ وتأمين تدفق النفط إليها، فضلاً عن إنشاء أسواق واسعة للمنتجات الصينية فيها، فالصين تعتمد سياسة التغيير الناعمة للتغلغل في أفريقيا ضمن مسلسل التداعي على إفريقيا من قبل قوى دولية، وعلى حقيقة أنها لم تكن يوماً دولة احتلال لأفريقيا بعكس الغرب الذي ينظر له الأفارقة بوصفه محتلاً ووجوده في إفريقيا يستهدف سلب كل ثرواتهم، لذلك فإن الصين ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأفريقية، كما تعتمد على كونها حليفاً لأفريقيا ولا شك في أن هذه السياسة تدفع الصين لتحقيق نفوذ اقتصادي وعسكري عالمي أكبر[2].

وجاءت سياسة الصين تجاه أفريقيا بصورة رسمية بعد تولي (ماو تسي تونج) الحكم في العام 1949 وتأسيس جمهورية الصين الشعبية وقبل ذلك لم تكن حكومة الصين تبدي أي اهتماماً بعلاقاتها مع أفريقيا، لا سيما وأنها كانت تدرك أن غالبية المناطق الأفريقية ما زالت تحت الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو البرتغالي أو حتى البلجيكي[3].

وعليه تبادل الطرفان الزيارات الرسمية على مختلف المستويات، فاستقبلت الصين خلال المدة من بداية العام 2004 وحتى آب 2005 ثلاثة عشر رئيساً ونائبي

(1) حمدي عبد الرحمن، إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2009، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports

(2) محمد جمال عرفة، الصين والتغيير الناعم في إفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (9)، 2011، ص 66.

(3) أحمد حجاج، الصين تعيد اكتشاف أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (163)، 2006، ص 138.

رئيس وخمسة رؤساء وزراء وتسعة مبعوثين من رؤساء الدول و14 وزير خارجية من الدول الإفريقية، إذ قاموا بإجراء مباحثات مع الصين شملت تعزيز العلاقات الثنائية وسبل تنفيذ أنشطة (إعلان أديس أبابا)(*)، وعلى المستوى الدولي قام الطرفان بالتشاور الثنائي حول القضايا الأفريقية التي تثار أو تطرح للمناقشة في مجلس الأمن، كما قامت الدول الأفريقية بدعم المطالب والمواقف الصينية في المؤتمر نفسه في مواجهة الادعاءات والمزاعم التي طرحتها تايوان، علاوة على تفهم ودعم الصين للتطلعات السياسية الأفريقية في الإسهام بإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وتدعو الصين في هذا الشأن بضرورة تمثيل الدول الأفريقية في مجلس الأمن بمنحها مقعداً دائماً على غرار ما سيتم منحه لأقاليم جغرافية أخرى[1].

وبذلك تم تأسيس منتدى التعاون الصيني – الأفريقي بالمبادرة المشتركة من الجانبين حرصاً منهما على تعزيز الصداقة التقليدية وتفعيل التعاون المشترك بما يمكنهما من اقتناص الفرص المتاحة ومواجهة التحديات الكبيرة في ظل الظروف الجديدة، وفي مؤتمر قمة بكين للمنتدى لعام 2006، تم الاتفاق بين الجانبين على إقامة علاقات شراكة استراتيجية من نوع جديد تتميز بالمساواة والثقة المتبادلة سياسياً والمنفعة المتبادلة والمكاسب المشتركة اقتصادياً والتواصل والاستفادة المتبادلة ثقافياً، ما أعطى حيوية جديدة للعلاقات الصينية الأفريقية، فقد تم على اثر ذلك إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين و49 دولة أفريقية منها ما ارتقى إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية معاً[2].

(*) اتفاقية أديس أبابا هي معاهدة تم التوقيع عليها في 27 شباط 1972 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بين حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير السودان لإنهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية وتم إدراج نصوصها في دستور السودان، استولى الرئيس جعفر نميري على السلطة في 25 أيار 1969، وفي 9 حزيران 1969 أعلن عن سياسة حكومته تجاه مشكلة جنوب السودان مؤكداً على اعتراف الحكومة بالتباين الثقافي بين الشمال والجنوب وحق الجنوب في أن يبني ويطور ثقافته وتقاليده في نطاق سودان اشتراكي موحد، ومحملا الاستعمار مسؤولية التطور غير المتكافئ بين شقي البلاد في الشمال والجنوب كما جاء في البيان عزم الحكومة العمل على إنشاء الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب في نطاق السودان الموحد، كما دعى النميري الجنوبيين إلى التعاون والمحافظة على الأمن وناشد المقيمين منهم في الخارج بالعودة إلى السودان والمساعدة في تحقيق غايات إعلان 9 حزيران. المصدر: متاح على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

(1) محاضرة السفير وانغ وانغشينغ، الصين وإفريقيا – نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا، 2011/1/6، على الموقع:
http://ly.china-embassy.org/ara/zxdt/t784018.htm

(2) رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial

فضلاً عن ذلك فقد أخذت استراتيجية الصين تجاه القارة الأفريقية منحاً تصاعدياً في تطبيع العلاقات مع دول القارة بعد قمة بكين في تشرين الثاني 2006، فقد شكلت جولة الرئيس (هو جين تاو) في أربع دول أفريقية في شباط من العام 2009 وهي (السنغال، مالي، تنزانيا، جزر مورسيوس) حدثاً مهماً في سياق العلاقات بين الطرفين، ومن الواضح أن الصين سارية في تغلغلها في القارة الإفريقية من خلال استراتيجية ترمي إلى ترسيخ الحضور الصيني في عموم الفضاء الأفريقي تجارياً واقتصادياً وربما لغوياً وحتى ثقافياً، كما إن الدبلوماسية الصينية تعطي انطباعاً مفاده أن توجهها نحو أفريقيا ليس مصدره البحث عن التزود بالطاقة مثلما تسوق له وسائل الإعلام الغربية ولكن في بناء علاقات شراكة مع قارة ظلت باستمرار تمثل أهمية استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ولبعض القوى الأخرى في النظام الدولي، لذلك فإن الاستراتيجية الصينية تجاه القارة الإفريقية مبنية على تبادل المنافع مع احترام الخصوصيات والتمايزات والاختلافات[1].

ومنذ مناقشة وإقرار إعلان (أديس أبابا) 2004–2006 الذي وضع اطر التعاون بين الصين والقارة الأفريقية في هذه المدة توالت زيارات قادة الصين للدول الأفريقية وعلى رأسهم الرئيس الصيني (هوجينتاو) إذ أصبحت مسألة زيارته لتلك الدول تتبوأ مكانة مهمة في أجندة الزيارات الخارجية للرئيس الصيني الذي أرسى المبادئ والأسس الجديدة لسياسة الصين الخارجية تجاه أفريقيا والمتمثلة بما يلي:[2]

1. العمل بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ومنها أن تشمل احترام خيارات الدول الأفريقية في النظام السياسي ونمط التنمية الذي يتناسب ويتوافق مع نمط مصالحها وحساباتها القومية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية ودعم ومساندة الدول الأفريقية في كفاحها لحماية استقلالها والحفاظ على سلامة وتكامل أراضي الدول الأفريقية.
2. مساندة الصين للوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الأفريقية في معارضتها للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، ومساندتها لجهود وسياسات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في مجال تنفيذ شراكة جديدة هادفة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لكل الدول الأفريقية.

(1) محمد مالكي، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(2) منى حسين عبيد، السياسة الصينية الجديدة تجاه أفريقيا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (158)، 2007، ص ص 16–17.

3. تقوية وتطوير علاقة شراكة سياسية مستقرة وطويلة الأمد مع أفريقيا ترتكز على الصداقة والثقة المتبادلة والتعاون في جميع المجالات.
4. تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية دون شروط أو مطالب سياسية.
5. مناشدة الصين للمجتمع الدولي لا سيما الدول المتقدمة للاهتمام بقضايا السلام والتنمية في أفريقيا.
6. مساندة الصين للجهود الأفريقية الراغبة في المشاركة والقيام بدور اكبر في الشؤون الدولية والمساعدة في تعزيز طلب الخاص لحصول الأفارقة على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي فضلاً عن تعزيز التشاور والتعاون مع الدول الأفريقية فيما يتعلق بالقضايا المشتركة المثارة على الساحة الدولية.

وعليه فإن هناك عدة محاور تحرص الصين على تعزيزها مع القارة ومنها:[1]

1. تعزيز وتنمية الصداقة التقليدية بين الصين وأفريقيا عبر الدعم المتبادل، وان الحكومة الصينية على استعداد لمواصلة توسيع التبادلات العالية المستوى بين الجانبين وإعطاء قوة دفع جديدة للعلاقات الودية الصينية – الأفريقية.
2. تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال تكثيف المشاورات، فالصين وأفريقيا لديها الهدف نفسه، وإن الصين بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن ستقف على الدوام بجانب الدول الأفريقية.
3. المواجهة الجماعية لتحديات العولمة من خلال تنسيق المواقف الموحدة وان على المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة تلك الدول، وان على الدول المتقدمة الالتزام بمسؤولية فتح أسواقها بشكل اكبر وإلغاء الحواجز التجارية والوفاء بتعهداتها تجاه الدول النامية من خلال تقديم المزيد من المساعدات وإعفاء الديون.

وعلى اثر ذلك طالبت الصين بضرورة تمثيل الدول الأفريقية في مجلس الأمن بمنحها مقعدين دائمين فيه، فقد زاد عدد أعضاء الأفارقة بصورة كبيرة حتى وصل

(1) محاضرة السفير وانغ وانغشينغ، مصدر سبق ذكره. للاستزادة ينظر: أياد عبد الكريم مجيد، القمة الصينية الأفريقية وآفاقها المستقبلية، المرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(3)، 2008، ص 210.

إلى ثلث عدد أعضاء الجمعية، وبهذا أصبح دورها قوياً وفعالاً في القضايا التي تمسها، أما البعد الاممي في العلاقات الصينية–الأفريقية فقد تطورت بشكل ملحوظ منذ عام 2000 ولا سيما في مسألة التصويت حول قضية انتهاكات الصين لحقوق الإنسان، وهي مسألة جد مهمة بالنسبة إليها بسبب سعي القوى الكبرى لاستصدار قرارات ضد الصين باتهامها لانتهاكات حقوق الإنسان، كما طالبت منظمة الوحدة الأفريقية وبإصرار بان أفريقيا كمنطقة جغرافية يجب أن تمثل بشكل منصف في المنظمات الرئيسة لهيئة الأمم المتحدة لا سيما في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكل المؤسسات المتخصصة[1].

فالصين تطالب بان يكون لها على الأقل مقعدين دائمين وخمس مقاعد غير دائمة والحصول على حق (الفيتو) لإحدى الدولتين المستفيدتين من المقعدين الدائمين، ومن المعلوم انه كلما تمت تقوية مجلس الأمن لصالحها زاد نفوذها فيه لا سيما وأن الصين تتمتع بنفوذ نسبي اقل من الولايات المتحدة الأمريكية خارج المنظمة، لذلك فالصين تراهن على الدور والدعم الدبلوماسي لدول القارة الأفريقية حول القضايا التي تهمها ومنها: اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان ومسألة إصلاح الأمم المتحدة، واحتمال انضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن، ومسألة التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن الصين رأت ضرورة ضم دول أفريقية مهمة إلى مجموعة البريكس باعتبار أن الصين هي الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا ولتكون هي بوابة (بريك) إلى القارة الإفريقية في ظل السباق الأمريكي – الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة، أضف إلى ذلك أن جنوب أفريقيا تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة فهي تشرف على المحيطين الأطلسي غرباً والهندي شرقاً من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح[3].

(1) محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص ص 41–42.

(2) طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (156)، 2004، ص ص 157–152.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص 233.

2- على المستوى الاقتصادي(*)

تستند السياسة الصينية تجاه أفريقيا بالأساس على العامل الاقتصادي، إذ تعد أفريقيا مصدراً لإمداد قاعدتها الصناعية التي تحتاج إلى كميات ضخمة من المواد الخام للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لا سيما الحديد والنفط، وتستورد الصين من أفريقيا معادن متنوعة منها النحاس والبلاتين والذهب والنيكل من زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وموزنبيق[1].

ومن ناحية أخرى فمن أصل 53 بلداً أفريقياً أبرمت الصين اتفاقيات مع 48 بلداً تجاوز حجم الاستثمار الإجمالي لها حتى العام 2008 مائة مليار دولار لتكون أول مستثمر أجنبي في القارة الأفريقية[2].

كما تم إلغاء كل ديون القارة الأفريقية والمقدرة بـ 1,36 مليار دولار عن 31 دولة أفريقيا وقدمت مساعدات اقتصادية لـ 53 دولة أفريقية في سبيل إيجاد بدائل اقتصادية تعتمد عليها الدول الإفريقية بدلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[3]، وتم في العام 2007 تأسيس الصندوق الصيني – الأفريقي برأسمال 5 مليارات دولار[4].

(*) تقوم الصين بمساعدة الدول الأفريقية في تشييد الكثير من البنى التحتية الأساسية مثل مشروع بناء السكك الحديدية في أنغولا والذي يتوقع أن يسهم في استيعاب ما يقرب من 40 ألف عامل صيني، كما تم بناء مقر الاتحاد الإفريقي بكلفة 200 مليون دولار وهو هدية من الصين للقارة الأفريقية وافتتح المقر رسمياً في 28 كانون الثاني من العام 2012 لاحتضان القمة الأفريقية الـ 18 بلداً من البلدان الأربعة والخمسين الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبحضور جمهورية الصين كضيفة شرف للقمة، وهناك مشروع خط سكك الحديد العملاق الذي يربط بين تنزانيا وزامبيا بطول 1860 كم الذي بدأ تشييده في العام 1970 ناقلا لحد الآن عشرات الملايين من البضائع والركاب معا، وبالإضافة إلى ذلك فقد شيدت الصين أيضاً الطرق والآبار والاتصالات السلكية لكثير من البلدان الأفريقية. المصدر: ناديا بنسلام، صعوبات أمام انتشار الصين الاقتصادي في أفريقيا، مجلة آفاق المستقل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (14)، 2012، ص 14. كذلك، Judith van de Looy, cit., p. 12.. كذلك، القلق الأمريكي من الصين ينتقل لإفريقيا، تقرير واشنطن، العدد (85)، 2006، على الموقع: http://www.taqrir.org

(1) القلق الأمريكي من الصين ينتقل لإفريقيا، مصدر سبق ذكره.

(2) محمد مالكي، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(3) محمد البشير أحمد، خريطة القوى المتداعية على إفريقيا، مجلة قراءات أفريقيا، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (9)، 2011، ص 23.

(4) محمد جمال عرفة، مصدر سبق ذكره، ص 96.

ويمكن إجمال أهم ملامح الاستراتيجية الصينية تجاه القارة الأفريقية في الجانب الاقتصادي والتي تتمثل بما يلي:[1]

1. إلغاء ديون القروض الحكومية عديمة الفوائد والمنتهية الصلاحية في العام 2005 عن كل الدول الأفريقية الفقيرة والمثقلة بالديون والدول الأفريقية الأقل نمواً ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين.
2. زيادة المساعدات الصينية لإفريقيا ومضاعفة حجم المساعدات لعام 2006 بحلول العام 2009.
3. إنشاء صندوق التنمية الصينية – الأفريقية ورفع قيمة استثماراته إلى خمسة مليارات دولار.
4. بناء مركز الاتحاد الأفريقي للمؤتمرات من اجل دعم التقدم الموحد والتكامل بين الدول الأفريقية.
5. فتح مزيد من الأسواق الصينية أمام أفريقيا.
6. إنشاء من 3–5 مناطق اقتصادية وتجارية تعاونية خلال ثلاثة أعوام.

إن حاجة الصين لاستيراد النفط الأفريقي تزداد بوتيرة مضطردة لتصل إلى 45% في السنوات القادمة، لذلك تسعى الصين لاستثمار ما قدره 900 مليون دولار في مشاريع متعددة في القارة لتكملة النقص في احتياجاتها من البترول الأفريقي، كما أن الصادرات الأفريقية إلى آسيا زادت ثلاثة أضعافها في السنوات الخمس الماضية لتجعل بذلك آسيا ثالث اكبر شريك تجاري 27% بعد الاتحاد الأوروبي 23% والولايات المتحدة 29%، وبذلك بلغ إجمالي الاستثمارات من الصين 1,18 بليون دولار أمريكي حتى منتصف العام 2006[2].

وتضم القارة الأفريقية حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي (انظر جدول رقم 29)، ويتركز معظمه بنسبة 60% في ثلاث دول رئيسة منتجة له هي (نيجيريا والجزائر وليبيا)، في حين تبلغ احتياطيات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8% من نسبة الاحتياطيات العالمية، ويتوزع أكثر من 75% من هذه النسبة في ثلاث دول أيضاً هي (نيجيريا والجزائر ومصر)، وعلى الرغم من أن نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبياً مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط إلا أن عدداً من

(1) عبد الحافظ المصطفى، القوة الناعمة للصين بأفريقيا: من إجماع بيجين إلى دبلوماسية الصحة، على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

(2) محمد البشير أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 23.

الجهات الدولية تشير إلى أن هناك العديد من المناطق غير المكتشفة حتى الآن والتي يمكن أن تحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة ملجئها الأخير غير المستنفد بعد نفطياً، لا سيما وأن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى، كما تعد إفريقيا منجماً ضخماً من المعادن ينتج قرابة 80% من بلاتين العالم وأكثر من 40% من الماس و20% من الذهب[1].

جدول (29)

الاحتياطي النفطي في أفريقيا لسنة 2010 بالمليار برميل

الدولة	ليبيا	الجزائر	تونس	مصر	السودان	انغولا	الكونغو برزافيل	تشاد	نيجيريا	باقي دول أفريقيا	المجموع
العدد	46,4	12,2	0,4	4,4	6,7	13,5	1,9	1,5	37,2	2,3	130,2

المصدر: حيدر زهير جاسم، مستقبل الطاقة في أفريقيا (الفرص والتحديات)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(53)، 2012، ص 157.

والصين هي المستورد الثاني للطاقة بعد الولايات المتحدة لنفط القارة، إذ تدفع السياسة الرسمية للصين بأن صداقتها مع أفريقيا بعيدة عن الاستغلال، كما تقدم نفسها بصفة مغايرة – كدولة نامية – للقوى العالمية المبنية على قيمة التفوق والحقوق المترتبة عليها، وبذلك تقوم علاقاتها المتكافئة والمتكاملة والعادلة مع الدول الأفريقية على هذا الأساس[2].

ومن هنا تقبلت الدول الأفريقية الصين كشريك اقتصادي ينافس الدول المتغلغلة في القارة ويحفظ للدول الأفريقية مصالحها ومنافعها الاقتصادية بعيداً عن المطامع السياسية وفرض الهيمنة، ولذلك بلغ مجموع ما استثمرته الصين في إفريقيا حتى نهاية العام 2010 ما قدره 3,9 بليون دولار، إذ إن الصين تنظر إلى المسألة بمنظور المصالح والمنافع المالية المتحققة[3] لذلك فإن أكثر ما يهم الدول المتنافسة على

(1) أحمد مقرم النهدي، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(2) ناديا بنسلام، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(3) محمد العقيد محمد، المهمة الكونية الأمريكية وإفريقيا، مجلة قراءات أفريقيا، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (9)، 2011، ص 38.

موارد الطاقة في القارة هو التوسع الصيني المتزايد في أسواق النفط الأفريقية، ومع أن النفط هو المصدر الأكبر والأكثر وضوحاً في اهتمامات الصين بأفريقيا فإنها تسعى جاهدة للحصول على موارد متنوعة من الطاقة فيها(*)(1)، ويمكن إلقاء نظرة على العشرة الأوائل بين الشركاء التجاريين الأفريقيين للصين، انظر جدول رقم (30).

(*) وقعت شركة البتروكيماويات الصينية في العام 2002 عقدا بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل زارزاتين في الجزائر، كما قامت شركة النفط الوطنية الصينية في العام 2003 بشراء عدد من مصافي التكرير الجزائرية بمبلغ 350 مليون دولار وتوقيع عقد لاستكشاف النفط في موقعين فيها، ووقعت شركة بترونشاينا عقداً مع هايدروجين كاربايد الجزائرية أيضاً لتطوير حقول نفطية بشكل مشترك ولبناء مصفاة تكرير، وفي العام 2004 وقعت شركة توتال غابون عقداً مع شركة البتروكيماويات الصينية لبيع نفط الغابون الخام إلى الصين، كما منحت الصين انغولا قرضاً بقيمة مليار دولار في العام 2005 لقاء عقود نفطية وأضافت الصين مبلغ مليار دولار إلى هذا القرض في آذار 2006، كما تم في هذا العام توقيع عقد بيع نفط خام بقيمة 800 مليون دولار بين بترونشاينا وشركة النفط الوطنية النيجيرية لتزويد الصين بـ 30 ألف برميل من النفط الخام يوميا، كما نجحت الصين أيضا في توقيع عقد ما قيمته 4 مليار دولار للحصول على ترخيصات حفر في نيجيريا، ومن ناحية أخرى وافقت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية في العام 2006 على دفع 2.3 ملياري دولار ثمن حصة لها في حقل نفط وغاز نيجيريا، وأعلنت نيجيريا من جانبها أنها ستسمح لشركة النفط الوطنية الصينية لاستكشاف أربعة مواقع نفطية وفق حق الرفض الأولي مقابل التعهد باستثمار 4 مليارات دولار في البنية التحتية، وينص الاتفاق على شراء الصين حصة غالبة في مصفاة كادونا النفطية النيجيرية ذات الطاقة الإنتاجية البالغة 110 آلاف برميل يوميا وعلى قيامها بتشييد محطة سكك حديدية ومحطة طاقة كهربائية، كما أعلنت الصين عن رغبتها الاستثمار في المنغنيز والنفط والذهب في ساحل العاج والتي تستثمر شركة البتروكيمياويات الصينية فيها في حقل نفطي قبالة الساحل وهي تمتلك ما نسبته 27% من الموقع، وقد تم توقيع عقد استكشافات بحرية مع كينيا إذ تتمكن بموجبة شركة النفط البحرية الوطنية الصينية من استكشاف ستة مواقع تمتد على 44.500 ميل مربع شمال البلاد وجنوبها، ومن ناحيتها أعلنت شركة سونانجول (شركة نفط الانغولية الحكومية) إن لشركة البتروكيماويات الصينية حصة تصل إلى 40% من الاستكشافات، وأعلن أيضا عن توقيع شركات النفط الصينية عقوداً لبدء استكشاف النفط البحري وإنتاجه مع الكونغو – برازافيل ولبدء عمليات استكشاف نفط الشمال ناميبيا إذ تتطلع الشركات الصينية إلى إنشاء مصفاة لتكرير النفط هناك، وفي العام 2006 بدأت شركة جون جيوان للنفط أعمال الحفر الاستكشافي في حوض جامبيلا جنوب أثيوبيا، وبالإضافة إلى ذلك فإن شركات النفط الصينية تدرس تشكيل مشروعات مشتركة لعمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج النفطية في مدغشقر للاستفادة من الاحتياطات المكتشفة حديثا في الجزيرة، أما شركتا البتروكيماويات الصينية والنفط الوطنية الصينية فإنهما تعملان كفريق واحد للحصول على حقوق الحفر في حقل نفطي في السودان بما يقرب من 600 مليون دولار. المصدر: أيان تايلر، مصدر سبق ذكره، ص ص 17–18.

(1) محمد جمال عرفة، مصدر سبق ذكره، ص 96.

جدول (30)

العشرة الأوائل بين الشركاء التجاريين الأفريقيين للصين لعام 2004 بحسب الواردات

البلد	القيمة (مليون دولار أمريكي)	التجارة بين الصين وأفريقيا
انجولا	3,422,63	27,4
جنوب أفريقيا	2,567,96	20,6
السودان	1,678,60	13,4
الكونجو – برازافيل	1,224,74	9,8
غينيا الاستوائية	787,96	6,3
الغابون	415,39	3,3
نيجيريا	372,91	3,0
الجزائر	216,11	1,7
المغرب	208,69	1,7
تشاد	148,73	1,2
الإجمالي	11,043,72	88,4

المصدر: نقل عن، أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (63)، 2007، ص ص 7–8.

وعلى اثر ذلك أرسلت الصين قوات عسكرية لحماية أبار إنتاج البترول والغاز الطبيعي في دول أفريقية مثل السودان، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقاً لأرقام عام 2008، وقامت شركة (سينوبك) الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كم لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر ومنه إلى الناقلات البترولية المتجهة للصين، أما في تشاد فقد حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام على علاقات بتايوان[1].

وبذلك تشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية من النفط يأتي حالياً من أفريقيا، مما حدا بالصين إلى أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الأفارقة، كما تمكنت الصين في ظرف سنوات معدودة من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من الدول الأفريقية، إذ سجل التبادل التجاري بينها وبين القارة الأفريقية في العام 2009 قفزة كبيرة في

(1) محمد جمال عرفة، مصدر سبق ذكره، ص 96.

حجمه وصل إلى 107 مليارات دولار يمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات خلت بين الصين والقارة الأفريقية[1].

وبهذا باتت الصين التي تستثمر بقوة في البنى التحتية في أفريقيا وتقديم مساعدات وقروض من دون فوائد وإعفاءات من الديون وغيرها، وبذلك أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للقارة برقم معاملات يساوي 150 مليار دولار أي 10% من إجمال التجارة الخارجية لها، كما أن هناك أكثر من 2000 من شركاتها تستثمر ما مجموعه 13 مليار دولار في القارة[2].

أما على صعيد الاستثمارات المباشرة الصينية في أفريقيا فقد وصلت في العام 2004 إلى مبلغ 135 مليون دولار، كما تم تأسيس 116 شركة صينية في أفريقيا خلال العام 2004 إلى أيار 2005 قامت بتنفيذ عقود استثمار بلغت قيمتها 690 مليون دولار، وخلال المدة من كانون الثاني إلى حزيران 2005 وصلت التدفقات الاستثمارية المباشرة الصينية لأفريقيا إلى 124 مليون دولار، ما رفع الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية في أفريقيا في العام 2005 إلى 750 مليون دولار، ومن جانب آخر فقد قامت الصين بإبرام اتفاقات ثنائية مع 25 دولة أفريقية لتسهيل وحماية الاستثمارات البينية[3].

وبذلك ارتفعت الاستثمارات من 75 مليون في العام 2003 إلى 520 مليون في العام 2006، وإلى مليارين في العام 2008 وذلك بدفع من الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد الذي ظل يرتفع إلى أن بلغ تريليونين في آذار 2009[4]، أما الاستثمار المتبادل فشهد نمواً متسارعاً أيضاً، إذ تضاعف حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا لتصل إلى20 ضعفاً من العام 2003 إلى العام 2009، وبلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا التي تغطي 49 دولة إلى 9,33 مليار دولار أمريكي قبل نهاية العام 2009، كما شجعت الحكومة الصينية الشركات الصينية ذات القدرة التنافسية على توسيع الاستثمار في أفريقيا، أما من الجانب الأفريقي فنجد أن استثماراتها في الصين قد بلغت قيمتها ما يقرب من 10 مليار دولار أمريكي في نهاية العام

(1) عمر كوش، أفريقيا.. صراع دولي ومسرح لتنافس قوى إقليمية صاعدة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، العدد (6122)، 2010، على الموقع:
http://www.aleqt.com/2010/07/16/article_419329.html

(2) ناديا بنسلام، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(3) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره.

(4) محمد جمال عرفة، مصدر سبق ذكره، ص 73.

2009[1]، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت الحكومة الصينية في إطار زيادة حجم التجارة البينية الصينية – الأفريقية في أيار 2005 بتوقيع اتفاقات تجارية مع 41 دولة أفريقية، بالإضافة إلى توقيع اتفاقات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع ثماني دول أفريقية وهي الاتفاقات التي انعكس مردودها الإيجابي في زيادة معدلات التجارة البينية خلال المدة من كانون الثاني إلى حزيران عام 2005 بنسبة 57.42% عما كانت عليه في المدة نفسها من العام الماضي لتصل إلى 18,07 مليار دولار منها 9,62 مليار دولار واردات صينية من الدول الأفريقية ونحو 845 مليار دولار صادرات صينية لهذه الدول[2]، ثم تضاعف الرقم أكثر من عشر مرات في عقد واحد فقد بلغ 115 مليار دولار في العام 2010 وبلغ 150 مليار دولار في العام 2011[3].

3- على المستوى الثقافي

شهدت استراتيجية الصين في المجال الثقافي تجاه القارة الإفريقية نشاطاً ملحوظاً، فقد أقامت الصين مهرجان الشباب الصيني – الأفريقي وقدمت انشطة كبيرة للتبادل الثقافي باسم أفريقيا في الصين، وذلك أثناء انعقاد أعمال مؤتمر منتدى التعاون الصيني – الأفريقي الثاني للعام 2003، كما انعقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي للشباب في الصين عام 2004 وكان للمنتدى تأثير إيجابي في تعزيز التعاون بين الشباب ودفع شراكة جديدة تتسم بالاستقرار طويل الأجل والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون الشامل والتبادل الثقافي[4]، ومن جانب آخر وقعت الصين مع أفريقيا حتى نهاية العام 2005 (65) اتفاقاً ثقافياً، وقامت بتنفيذ (151) خطة للتبادلات الثقافية ومنحاً دراسية لـ(18) ألف طالب من (50) دولة أفريقية للدراسة في الصين[5]، كما أرسلت الصين خلال السنوات القليلة الماضية (350) ألف فريق عمل فني و(18) ألف طبيب إلى أفريقيا، ونظمت دورات تدريبية لأكثر من (30) ألف إفريقي، وقدمت (60) ألف منحة دراسية[6].

---

(1) محاضرة السفير وانغ وانغشينغ، مصدر سبق ذكره.

(2) أياد عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 107.

(3) رضا محمد هلال، المصدر السابق.

(4) ون، الصين تقدم مساعدات لإفريقيا دون شروط سياسية، على الموقع:
http://arabic.people.com.cn

(5) ياسر محجوب الحسين، هجوم صيني بالقوة الناعمة، على الموقع:
http://www.alwafd.org/debat/show.art.asp

(6) ون، المصدر السابق.

ويتسم هيكل التعاون الصيني – الأفريقي في كافة القطاعات من العلوم والتكنولوجيا والمالية والسياحة والطيران وحماية البيئة والطاقة... الخ، ففي مجال السياحة أصبحت 28 دولة أو منطقة أفريقية مقصداً سياحياً للمواطنين الصينيين حتى بداية العام 2010، ومازال هذا العدد في تزايد. في مجال النقل الجوي، أبرمت الصين اتفاقية النقل الجوي مع 15 دولة أفريقية حتى بداية العام 2010، كما أن هناك خطوط جوية مباشرة متزايدة تربط بين المدن الصينية والأفريقية[1].

أما في مجال العلوم والتكنولوجيا فقد تم فتح صفحة جديدة في العلاقات الودية الصينية–الأفريقية من خلال تعزيز التعاون من اجل تسهيل التعاون العلمي بين الطرفين، كما أن الصين زادت من استثمار رؤوس الأموال في صندوق تنمية الموارد البشرية الإفريقي بنسبة 33%، ووفرت مختلف أنواع التدريب المهني إلى عشرة آلاف أفريقي خلال الأعوام (2006–2009)، ولعل أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الأفريقية هو مجال الصحة، إذ تجري الصين تعاوناً منتظماً مع الدول الأفريقية في حقل الصحة من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء الأفارقة وتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين وتزويد العديد من الدول الأفريقية بأجهزة طبية مجانية[2]، كما قامت بإرسال العديد من الفرق الطبية إلى القارة علماً أن الفريق الطبي الأول بدأ في الجزائر في العام 1964، ومنذ ذلك الحين تم معالجة 180 مليون حالة مرضية وإرسال 15,000 من الأطباء والعاملين الصحيين إلى أكثر من 47 دولة أفريقية[3]، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت الصين منذ منتصف العام 2004 إلى مايو 2005 بتقديم مساعدات مالية لنحو 46 دولة أفريقية، تقدر قيمتها بنحو 1.690 مليار دولار، بزيادة بلغت 167 مليون دولار عن العام السابق، وذلك لتنفيذ مشروعات تعاون تكنولوجي في 27 دولة وتقديم سلع وبضائع لنحو 26 دولة أفريقية، كما أبرمت الصين عقود إقراض مع أربع دول أفريقية بإجمالي 1,458 مليار دولار لتنفيذ مشروعات في مجالات رصف الطرق، وبناء المدارس، والمستشفيات، والرعاية الاجتماعية، ومحطات المياه، والصرف الصحي في المناطق الريفية والنائية، وذلك بفائدة سنوية لا تزيد على 5.1% مع منح سماح عشر سنوات لهذه الدول لتسديد هذه القروض[4].

(1) محاضرة السفير وانغ وانغشينغ، مصدر سبق ذكره.
(2) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره.
(3) ناديا بنسلام، مصدر سبق ذكره، ص 3.
(4) رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره.

وجرى تدريب لـ 15 ألف كادر أفريقي في شتى المجالات وارسال 100 خبير صيني رفيع المستوى في التكنولوجيا الزراعية إلى أفريقيا وإنشاء 10 مراكز تكنولوجيا زراعية نموذجية مميزة والمساعدة على إنشاء 30 مستشفى وتقديم المساعدات بلا مقابل بقيمة 300 مليون يوان لمكافحة الملاريا ضمن الدورة التدريبية العالمية التي أجرتها وزارة الصحة الصينية وشارك في هذه الدورة 30 الف طالباً من 17 بلداً أفريقياً، وتوفير الدواء وإرسال 300 متطوع صيني إلى أفريقيا(*)(1).

4- على المستويين العسكري والأمني:

تحرص الصين على قضية السلم والأمن في أفريقيا، وهي تدعم وتشارك في 12 عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا منذ العام 1990، وبلغ العدد المتراكم للجنود والشرطة الصينيين في هذه العمليات 10 آلاف شخص، ويوجد في أفريقيا حالياً 1600 عسكري وشرطي مدني صيني في إطار عمليات حفظ السلام

(*) دعت الصين إلى منتدى صيني – أفريقي للطب التقليدي ومواد الصيدلة وحضر هذا المنتدى مشاركون من 21 دولة، وأول فريق طبي صيني أرسل إلى أفريقيا كان إلى الجزائر عام 1946 بناء على دعوة من الحكومة الجزائرية، ومنذ ذلك الحين أرسلت الصين وبشكل دوري أكثر من 1500 طبيب إلى أكثر من 47 بلداً أفريقياً، وعالجت ما يقرب من 180 مليون مريض أفريقي، فضلاً عن وجود الوحدات الطبية العسكرية الصينية التي شاركت في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا والتي قدمت المساعدة الطبية إلى جنود عمليات حفظ السلام والمدنيين الأفريقيين، كذلك أسهمت الصين في بناء 100 مدرسة في الريف وزيادة المنح الدراسية من 2000 إلى 4000 سنوياً، وبهذا فقد عملت الصين وأفريقيا معا لبناء نمط جديد من الشراكة الاستراتيجية تتمتع بالمساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون المتكافئ، وبالإضافة إلى ما تقدم فقد أعطت الصين الكثير من المساعدات إلى الدول الأفريقية من بناء الملاعب، والمستشفيات، وسكك الحديد، والكثير من عناصر البنية التحتية، ويتضح ذلك من خلال المهندسين والخبراء، والمعلمين، والأطباء الصينيين، كما تعهدت الصين بالإسهام في تنمية الموارد البشرية في أفريقيا وذلك بتأسيس الصندوق الذي يدار بإدارة صينية أفريقية مشتركة ويستخدم من قبل وزارات صينية مختلفة (شؤون خارجية وتجارة وتربية وعلم وتقنية وزراعة وصحة) لكي يتم تدريب الموظفين الأفارق، وابتدأ من العام 2003 تدرب اكثر من 6000 افريقي كجزء من البرنامج منح على اثرها اكثر من 1500 طالب افريقي شهادة في التنمية البشرية. كما عملت العديد من الجامعات الصينية على تقوية العلاقات بالمؤسسات الأفريقية وهذا بدورة أدى إلى خلق روابط دائمة بين المؤسسات الصينية والأفريقية والأشخاص. المصدر: الشبكة العالمية على الموقع: http://arabic.people.com.cn. كذلك: ناديا بنسلام، المصدر السابق، ص 17.

(1) المصدر نفسه.

تحت مظلة الأمم المتحدة، كما تدعم الصين جهود الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية في سبيل حل النزاعات وبسط السلم والأمن في القارة، وعلى اثر ذلك عينت الحكومة الصينية مبعوثاً خاصاً للشؤون الأفريقية، وتؤدي الصين حالياً دوراً بناءً في مجلس الأمن الدولي وغيره من المحافل الدولية لدفع القضايا الإقليمية الخاصة بأفريقيا نحو الحل المبكر والسليم[1]، فقد قامت الحكومة الصينية بالإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، إذ أرسلت 567 فرداً إضافياً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ساحل العاج وبورندي وأثيوبيا واريتريا، فضلاً عن إعلان الحكومة الصينية عن قرارها في آذار 2005 بالإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان، وتشارك الصين حالياً بسبع عمليات لحفظ السلام في أفريقيا بقوات عسكرية قوامها 843 فرداً مجهزين بعتادهم العسكري[2].

وإلى جانب ذلك ترسل الصين قوات بحرية إلى خليج عدن والمنطقة قبالة الصومال للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية، وهي تحظى بالدعم الثابت والقوي من قبل الدول الأفريقية في القضايا التي تخص سيادة الصين ووحدة أراضيها ويأتي في مقدمتها قضية تايوان والتبت وغيرهما[3].

أما فيما يخص الأسلحة فكانت من بين السلع التي تصدرها الصين إلى أفريقيا، فخلال مراحل استقلال الدول الأفريقية صدّرت الصين أسلحة للدول الأفريقية لمساعدتها، إذ إن بيع الأسلحة إلى القادة الأفارقة أسهم في تطبيع العلاقات الثنائية وعزز من إمكانية الوصول للنفط والموارد الطبيعية، ووفقاً لخدمة أبحاث الكونغرس كانت مبيعات الأسلحة الصينية إلى أفريقيا ما بين عامي 1996 – 2003 بنسبة 10% من جميع عمليات بيع الأسلحة إلى القارة، كما باعت الصين أسلحة للحكومة السودانية وطائرات الهليكوبتر التي استخدمت في دارفور، وفي العام 2004 باعت الصين لزيمبابوي 12 طائرة مقاتلة و100 شاحنة في صفقة بلغت قيمتها أكثر من 200 مليون دولار أمريكي[4].

(1) محاضرة من السفير وانغ وانغشينغ، مصدر سبق ذكره.

(2) أياد عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 205. للمزيد ينظر: رضا محمد هلال، مصدر سبق ذكره.

(3) Judith van de Looy, cit., p. 12.

(4) محاضرة من السفير وانغ وانغشينغ، المصدر السابق.

ثالثا: تنافس القوى العظمى في القارة الأفريقية وأثره في التوازن الاستراتيجي

تعد القارة الأفريقية من أكثر القارات التي تعرضت للاستغلال والنهب، فهي القارة التي استهدفت من قبل القوى العظمى عبر التاريخ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لأهميتها الاستراتيجية ولاحتوائها على موارد الطاقة[1]، وشكلت القارة الأفريقية على الدوام محط صراع محموم بين القوى الدولية العظمى، كما كانت مسرحاً لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة، ومنذ قرون عدة والقارة تتعرض لمختلف أنواع الاستعباد والاستغلال والنهب على الرغم من انتهاء القوى الاستعماري التقليدي إلا انه برزت قوى صاعدة جديدة تتحدث عن الحريات وحقوق الإنسان ومحاربة العبودية والاتجار بالبشر وما إلى ذلك، وعليه فقد بدأ نمط جديد من الصراع على أفريقيا، إذ دخلت الصين دائرة هذا الصراع وبقوة مع الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل فضلاً عن القوى الأوروبية التقليدية إضافة إلى إيران بوصفها قوة إقليمية، الأمر الذي شهد دخول القارة مرحلة جديدة تتحول فيها إلى نقطة جذب وساحة صراع على النفط والثروات بين القوى الدولية الساعية للاستحواذ على القسم الأعظم من الموارد والثروات الأفريقية[2].

وعليه تبدو أهمية (النفط الأفريقي)[*] للولايات المتحدة الأمريكية واضحة في

(1) عمر كوش، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) عربي بومدين، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (19)، 2014، ص 38.

(*) تعود أهمية النفط الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها: حرية الدول الأفريقية المنتجة للنفط بخصوص سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار، إذ إن معظم هذه الدول لا تنتمي لمنظمة (أوبك)، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في عدة مناطق في العالم، مقابل دخول دول أفريقية جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره مثل موريتانيا وتشاد والصحراء الغربية، والاستكشافات المهمة في كلٍ من مالي والنيجر، فضلاً عن انخفاض تكاليف استخراجه ونقله وتأمينه، بسبب قرب منابعه من السواحل الشرقية الأمريكية، كما جاء الدور الرئيس للاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية في العام 2002 بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي لمراقبة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا إذ يوجد فيها بشكل دائم ما لا يقل عن 1500 جندي أمريكي، كما طرحت وزارة الدفاع الأمريكية في العام نفسه ما يعرف بمبادرة الساحل تضمن فيها تقديم مساعدات تدريبية لتأهيل القوات المسلحة في كل من مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، ثم جرى توسيع لمبادرة الساحل في العام 2005 لتشمل عشر دول أخرى في المنطقة، وبالمقابل فقد ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالقارة الأفريقية عندما ارتفعت وارداتها منها لا سيما في منطقة غرب أفريقيا من 15% من إجمالي وارداتها النفطية قبل خمس سنوات إلى 20% حاليا، ويتوقع أن تصل إلى 25% في العام 2015، وفي سبيل حماية وتعزيز المصالح والنفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية عملت الإدارات

الارتفاع المتزايد لنسبة وارداتها من الهيدروكربونية (النفط، الغاز الطبيعي) من غرب أفريقيا من إجمالي وارداتها، فقد كانت هذه النسبة تقدر بـ 15% ثم أصبحت الآن 20% ويتوقع أن تتراوح ما بين 25–30% بحلول العام 2015، وتأتي أهمية التركيز على النفط الأفريقي بالنسبة للولايات المتحدة من أن هناك تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا المنتج لأسباب داخلية وخارجية، فإنتاج النفط في دول غرب أفريقيا يتأثر سلباً أو إيجاباً بالاضطرابات والصراعات الداخلية في تلك الدول، ويبدو ذلك واضحاً في حالة نيجيريا التي تتعرض منشآتها النفطية في منطقة دلتا النيجر لهجمات من جانب الجماعات المعارضة المحلية، مما يؤثر في قدراتها الإنتاجية ولكن الأخطر من ذلك يتمثل في التنافس الدولي الكبير على موارد الطاقة في القارة، إذ لم يعد التنافس قاصراً على الشركات النفطية الغربية الكبرى فحسب وإنما دخلت الصين وبقوة إلى القارة بعدما أصبحت ثاني اكبر مستورد للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة في ظل النمو السريع لاقتصادها إذ تستثمر مبالغ طائلة في مجالات

الأمريكية على تقديم المساعدات إلى دول جنوب الصحراء الأفريقية، ونتيجة للأهمية القصوى للنفط الأفريقي بدأت واشنطن بتحركات مكثفة تجاه ذلك، وان أهم تلك التحركات هي:

1– إنهاء الصراعات وحروب التطهير العرقي في مناطق إنتاج النفط مثل انغولا وحل كل الأزمات في المنطقة.

2– تكثيف الزيارات السياسية في أفريقيا إذ زار الرئيس (جورج دبليو بوش) في العام 2003 خمس دول أفريقية وهي: (السنغال وجنوب أفريقيا وبتسوانا وأوغندا ونيجيريا) وهذه الدول تم اختيارها لتمثل مناطق أفريقيا يكون لها دور إقليمي وتعاون عسكري واقتصادي وثيق مع الولايات المتحدة.

3– تشكيل مجموعة المبادرة السياسية الأفريقية وتضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية وشركات القطاع الخاص، كما أصدرت هذه المجموعة كتاباً بعنوان (النفط الأفريقي أولوية للأمن القومي الأمريكي) وبهذا أصبحت هذه المجموعة هي اللوبي الأمريكي الذي يتحرك في أفريقيا لتأمين مصالحها النفطية، إذ ضغطت هذه المجموعة على نيجيريا للخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط.

4– تغاضت الولايات المتحدة عن فساد أنظمة الحكم في الدول الأفريقية النفطية فرغم وضع غينيا الاستوائية ضمن اللائحة الأمريكية لمنتهكي حقوق الإنسان إلا أن امتلاك هذا البلد لاحتياطي نفطي يقدر بملياري برميل جعل من الولايات المتحدة تغض الطرف عن هذه الانتهاكات. المصدر: عربي بومدين، مصدر سبق ذكره، ص 38. كذلك: خالد حنفي علي، موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(154)، 2003، ص 8. كذلك: مصطفى رجب، أمريكا والصين من يفوز بإفريقيا أولا، على الموقع: http://www.alram.org.eg/acpss. كذلك: خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 13.

استكشاف واستخراج النفط في أفريقيا كافة[1].

ويتركز النفط في أفريقيا بشكل أساسي في منطقتي غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى بالإضافة إلى شمال القارة، ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الأفريقية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك وفق ثلاثة محاور أساسية هي:[2]

1. المحور التجاري: ويتم ذلك عبر دعم التبادل التجاري.
2. المحور السياسي: ويتمثل في رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان.
3. المحور العسكري: ويتم ذلك من خلال تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في القارة.

ويؤكد ذلك تصريح رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي إذ ذكر أنه بعد أحداث 11 أيلول 2001 يجب التعامل في موضوع البترول الأفريقي على أنه أولوية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي، وقد أعلن الرئيس (جورج دبليو بوش) في خطاب له في كانون الثاني عام 2002 عزم الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن 75% من الواردات النفطية من الشرق الأوسط والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول العام 2025، وتماشياً مع ما تقدم فإن قدرة أفريقيا تتمثل في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 16% من احتياجاتها النفطية مع التوقعات بارتفاع النسبة إلى حدود 25% في أفق سنة 2015، لا سيما وأنه على درجة عالية من الجودة لموافقته المعايير البيئية الأمريكية، فضلاً عن سهولة استخراجه لوجوده في أعماق غير بعيدة[3].

وسرعان ما تغير الأمر بالنسبة للولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، إذ تزايد التدخل المباشر بشؤون القارة في إطار الحرب العالمية على الإرهاب[4]، ويمكن القول إن أحداث 11 أيلول عام 2001 مثلت نقطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة، إذ أعيد صياغة السياسة الكونية للولايات المتحدة في إطار إدراكها لخطر ما سمته (الحرب على الإرهاب)، وفي هذا الإطار بدأ التفكير

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومنحة أفريقية، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (7)، 2008، ص ص 15–16. للمزيد ينظر: خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص ص 206–207.

(2) أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (11)، 2012، ص 81.

(3) أيمن شبانة، مصدر سبق ذكره.

(4) عمر كوش، مصدر سبق ذكره، ص 13.

الاستراتيجي الأمريكي يعطي أفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، كما بدأ هذا الاهتمام يتجه صوب الدول المنهارة التي يمكن أن تمثل ملاذاً آمناً للتنظيمات التي تعدها الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب، ويبدو أن الإدارة الأمريكية بدأت تنظر إلى أفريقيا من منظور الأمن ولعل ذلك يفسر التحول الكبير في موقف الرئيس (جورج دبليو بوش) من قضايا المساعدات الخارجية التي قدمتها بلاده للدول الفقيرة في القارة، وعلى هذا الأساس فإن جوهر السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في ظل إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) قد شمل عدة قضايا لعل أهمها ما يلي:[1]

1. تأمين الوصول إلى مصادر النفط الأفريقي، إذ خططت الولايات المتحدة لاستيراد ما قدره 25% من احتياجاتها النفطية من القارة في العام 2010، ويأتي ذلك في ظل الرؤية الأمريكية للمطالبة بتقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط وتنويع مصادر الحصول عليها.
2. احتواء النفوذ الصيني المتزايد في أفريقيا.
3. إعلان الحرب على الإرهاب كما تدعي الولايات المتحدة وهي ثالث الجبهات التي شنتها في حربها ضد الإرهاب – بعد كلٍ من العراق وأفغانستان – على الأراضي الإفريقية في الصومال.

ومع ذلك بقي الدور الأمريكي مقتصراً على منطقتي القرن الأفريقي والساحل الغربي، بحجة التصدي للتهديدات الإرهابية فيهما، فأقامت في العام 2002 قاعدة عسكرية في جيبوتي، تابعة لما يعرف بـ (القوات الخاصة وقوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الأفريقي التابعة للقيادة الوسطى)، وقد تبنت إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) في العام 2002 ما عرف بـ (مبادرة الساحل) بهدف دعم قدرات كل من النيجر ومالي وموريتانيا وتشاد لحماية حدودها ومنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة والمخدرات، ثم جرى توسيع هذه المبادرة في العام 2005 لتشمل عشر دول أخرى ضمن حملة أكبر لمكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية، وفي العام 2007 أعلن الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) عن تشكيل قيادة عسكرية أمريكية موحدة للقارة الأفريقية، إذ عكس هذا القرار تغيراً في الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للقارة ولاحتمالات الصراع المستقبلي فيها، وارتبط بشكل وثيق بالتنافس على موارد الطاقة

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(173)، 2008، ص ص 184–186.

في ظل تزايد النفوذ الصيني فيها، وعليه فقد حاولت الإدارة الأمريكية بدءً من العام 2007 إقناع دول المغرب العربي والساحل الإفريقي بإقامة قواعد عسكرية فيها لكنها تخلت عن ذلك مقابل إقامة مقر قيادة أركان الأفريكوم[1].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن من ابرز ما جعل القارة الأفريقية مضماراً للتنافس بين الدول العظمى على الطاقة هو ما يأتي:[2]

1. قلة استهلاكها للطاقة إذ لا تزال القارة تستهلك اقل بكثير مما تنتجه ما يجعل قدرتها التصديرية تتصاعد.
2. سهولة نقل مصادر الطاقة إلى الدول الصناعية بفضل موقعها الذي يطل على كل المحيطات ما يقلل تكلفة النقل إلى 40% بالنسبة إلى باقي الدول المنتجة.
3. يتمتع النفط في أفريقيا بقلة مادة الكاربون في مكوناته ما يجعله ذا مواصفات عالية الجودة فضلاً عن انخفاض نسبة الكبريت التي تقلل من تكلفة عملية التكرير، كما أن وجود معظمه في البحر يقلل من احتمال حدوث احتكاكات بين شركات النفط والسكان المحليين ويوفر بيئة أكثر أمناً لعمليات التنقيب والشحن[3].

وفي السابع من شباط لعام 2007 أعلن الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة في القارة الأفريقية وحدد فيه الملامح العامة للأهداف الاستراتيجية المراد تنفيذها، وأوضح أنها تستهدف تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الأفريقية، وإنها تخلق فرص جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن للشعوب الأفريقية فضلاً عن نشر الديمقراطية والتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وزيادة قدرة الحكومات الأفريقية في الحرب ضد الإرهاب وفي مناسبة أخرى أعلن الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) عن المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة أفريقية في خطابه في 7 شباط 2007 مبنية على ما يأتي:[4]

---

(1) عمر كوش، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(2) حيدر زهير جاسم، مستقبل الطاقة في أفريقيا (الفرص والتحديات)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (55)، 2012، ص 163.

(3) سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، (بغداد: دار الحكمة، 1991)، ص 85.

(4) خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 8.

1. بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الأفريقية.
2. مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
3. إدارة أنشطة الأمن والتعاون في المسرح الأفريقي.
4. زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
5. دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
6. احترام حقوق الإنسان.
7. دعم المنظمات الأفريقية.
8. إدارة العمليات العسكرية في المسرح الأفريقي.

إن تشكيل قيادة عسكرية مستقلة خاصة بأفريقيا ضمن هيكل وزارة الدفاع الأمريكي إنما هو امتداد للاهتمام الأمريكي المتواصل بالقارة الأفريقية[1]، ويرى بعض المحللين أن قيام الرئيس (جورج دبليو بوش) بالربط بين الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية يمثل الدافع الأساس لإنشاء (الأفريكوم)[*][2]، والاهم من ذلك ان إنشاء قيادة عسكرية جديدة في أفريقيا يعد نوعاً من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي في أفريقيا في المستقبل المنظور ولمستويات قد تعدها الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها الحيوية ما يتطلب منها تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المسلحة، ما يعني ذلك أن إنشاء القيادة العسكرية الجديدة لأفريقيا يندرج تحت إطار الاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتعلقة

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 184–185.

(*) يؤشر حدث تأسيس أفريكوم لأمرين مهمين، إذ يتعلق الأمر **الأول:** بإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في دائرة التنافس مع أوروبا وآسيا في القارة على موارد الطاقة، في حين أن الأمر **الثاني:** يتعلق بتزايد الأخطار التي بدأت تهدد السفارات والشركات الأمريكية في أفريقيا منذ الهجوم المزدوج على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998، ثم تفجير السفينة الأمريكية (كول) في خليج عدن سنة 2000، وتزايد النشاط (الإرهابي) في كل من القرن الأفريقي ومنطقة الساحل وغرب أفريقيا، ومن جانبها أوضحت مديرة مكتب الدبلوماسية والشؤون العامة لأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية (كلوديا انياسو) الأسباب الرئيسة من وراء إنشاء أفريكوم وهي: ستساند أفريكوم جهود الحكومة الأمريكية بالعمل مع بلدان أفريقيا على تحقيق أهداف مشتركة من خلال التعاون بين الطرفين، وأن من شأن أفريكوم أن تعزز الأمن والاستقرار والسلامة مما ينهض في دور ومستوى الرخاء الاقتصادي والاستقرار في القارة. المصدر: فوزية قاسي، الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي.. حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (9)، 2014، ص ص 12، 42.

(2) المصدر نفسه، ص 10.

بالتنافس الدولي مع الصين خلال المستقبل القريب[1].

إن السعي لإحكام السيطرة على أفريقيا والتحكم في توجهاتها وأمنها وثرواتها من خلال إحكام استيعاب واحتواء كل الدول الأفريقية تحت الغطاء العسكري الأمريكي حول القارة إلى مسرح لحركة نشطة وتحركات واسعة لأجهزة المخابرات ووزارة الدفاع والأمن القومي وبعثات المراقبة والتجسس والعمليات السرية وغيرها من المؤسسات الأمريكية المعنية الرسمية وغير الرسمية، ونشأ عن ذلك أيضاً تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في مناطق إفريقية مختلفة[2]، وعليه فإن مرتكزات المحور الأمني للاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا تهدف إلى تحقيق هيمنتها الكونية من خلال الآتي[3]:

1. القضاء على الإسلام تحت مسمى (مكافحة الإرهاب).
2. منع الصراعات والحروب في القارة بما يحقق الأمن والاستقرار وفقاً لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.
3. إقصاء المنافسين في القارة، إذ لفت تقرير من مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة إلى أن استراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق لأمن الطاقة الأمريكية وان استخدام القوة ليس بمستبعد لإقصاء الطرف الآخر، كما نبه إلى ذلك السيناتور الديمقراطي (جوزيف ليبرمان) في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية بعنوان سياسات الطاقة الأمريكية الصينية خيار التعاون أو التصادم.
4. محاصرة النظم الأفريقية المعادية لأمريكا إضافة لأمن المعابر والممرات وتوفير مسرح المناورات العسكرية، فقد أقامت أمريكا عدداً من القواعد والمشروعات العسكرية منها قوة التدخل لمواجهة الأزمات إذ تتولى أمريكا فيها مهام التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة وأحدثها قيادة أفريكوم.

إن الولايات المتحدة تنظر بقلق وريبة إلى نفوذ الصين الآخذ في الانتشار بسرعة لا سيما في القارة الأفريقية، مستندة إلى قوتها وقدرتها الاقتصادية المتسارعة،

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ص 15–16.

(2) محمد البشير أحمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(3) خالد حنفي علي، موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial

الأمر الذي يفضي بالضرورة إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية[1].

وإن التنافس الأميركي– الصيني على القارة الأفريقية اخذ جوانب عدة، ففي (نيجيريا)[*] أكبر منتج للنفط في أفريقيا أخذت الصين تقدم المساعدة في إقامة مشروع لتكرير النفط مع تقديم أسلحة خفيفة وإصلاح للسكك الحديدية، كما استطاعت الصين أن تضع موطئ قدم لها في كل من (انغولا والغابون والسودان وغينيا)، ولعل هذا الاختراق الصيني للنفوذ الأميركي في مناطق تمركز النفط في القارة جاء نتيجة لاستراتيجية تقوم على إحلال النفوذ الصيني في مناطق يضعف فيها الدور الأمريكي فتقوم الصين بتوريد السلاح لدول القارة بعد رفض الولايات المتحدة تصدير السلاح إليها[2].

كما شكل تحجيم الدور الصيني في أفريقيا أحد زوايا الرؤية الأمريكية حيال استراتيجيتها في القارة، ففي السادس من كانون الأول لعام 2005 اصدر مجلس العلاقات الخارجية تقريراً حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ضارية من الصين على إمدادات النفط في أفريقيا داعياً واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك، وفي جانب آخر ذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) لوكالة رويترز (نشعر بالقلق من الخطط التجارية للصين في أفريقيا ومن سياسة المساعدة التي تعتمدها هذه القوة العظمى الآسيوية، إننا قلقون من برامج المساعدة وخطط الاستثمار التي تنفذها الصين في أفريقيا والتي لا تحترم دائماً معايير الشفافية المقبولة عموماً في العالم)، وفي العام 2006 التزمت الصين بتقديم أكثر من 8 بلايين دولار لنيجيريا وانغولا وموزامبيق مقابل 2,3 بليون

(1) عمر كوش، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(*) تعد نيجيريا أكبر منتج للنفط في القارة والتي غدت تضخ حاليا 1,7 ألف برميل يوميا بسبب قيود أوبك على الإنتاج ويذهب من هذه الكميات حوالي 850 ألف برميل يوميا إلى الولايات المتحدة، ما يجعل نيجيريا خامس مصدر للنفط الخام إلى السوق الأمريكية أو ما نسبته 7.9% من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي، وهناك أيضا أنجولا التي تعد ثاني اكبر منتج في القارة بإنتاجها الذي يبلغ في المتوسط 750 ألف برميل يوميا تصدر 40% منه للولايات المتحدة لتصبح تاسع مزود لواشنطن بالنفط الخام، ثم تأتي الغابون في المرتبة الثالثة وهي منتج قديم صغير يتراوح إنتاجها بحدود 330 ألف برميل تصدر منه للولايات المتحدة ما نسبته 44% من إنتاجها أما رابع المنتجين فهي الكونغو – برازافيل ورغم بدئها الإنتاج منذ خمسينيات القرن الماضي إلا أن إجمال إنتاجه لا يصل إلى 270 ألف برميل يوميا يصدر منه إلى السوق الأمريكية. المصدر: محمد العقيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(2) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 49.

دولار مقدمة من البنك الدولي لكل دول أفريقيا كما تجري غانا مفاوضات مع الصين لمنحها قرضا بـ 1,3 بليون دولار لتطوير شبكة الكهرباء، ويلاحظ أن خلال العام 2007 باشرت الصين بوضع برنامج جوهري لضمان استثمار النفط لمراحل طويلة من دارفور وباقي مناطق أفريقيا، وحسب التقديرات الصينية فإن الاستثمار سيكون بحوالي 30% لنفط أفريقيا الخام وهذا ما يفسر سلسلة السياسات غير العادية التي أغضبت واشنطن ومنها خروج الصين عن لعبة البنك الدولي بتقديمها تسهيلات في القروض لأفريقيا لبناء الطرق والمدارس... الخ، وفي كانون الثاني 2007 استضافت الصين قمة غير عادية لـ 40 رئيساً وحكومة أفريقية وكان الرؤساء المشاركون رؤوساء كل من (الجزائر ونيجيريا ومالي وانغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا وجنوب أفريقيا) وخلال هذه القمة أبرمت الصين عقداً نفطياً جمعها بأكبر دولتين في أفريقيا (نيجيريا وجنوب أفريقيا) وحسب العقد ستقوم شركة (سي ان او سي) باستخراج النفط في نيجيريا بالاتفاق مع شركة جنوب أفريقيا للنفط التي ستزود الشركة الصينية بالمعدات لتأمين إنتاج ما يقرب من 175 ألف برميل بحلول العام نفسه، وقد قدرت هذه الصفقة بـ 2,27 مليار دولار تؤمن لشركة (سي ان او سي) 45% من نفط حقول شاطئ نيجيريا علماً بان نيجيريا تعد إحدى أهم الدول التي توجد فيها استثمارات نفطية أمريكية ممثلة بشركات (ايكسون موبيل وشل وشيفرون)[1].

كما يعد إقليم غرب أفريقيا ساحة للتنافس أيضاً بين القوى الدولية التي تسعى لاستغلال ثروات الإقليم، وكان للولايات المتحدة نصيب كبير في الاستفادة من موارد وثروات الإقليم، إذ تحصل على ما يقرب من 20% من احتياجاتها النفطية منها، إذ تحصل على 15% من هذه النسبة من غرب أفريقيا و5% من نيجيريا وحدها لذلك تولي الولايات المتحدة أهمية خاصة باستقرار هذا الإقليم، ومنذ أن بدأت الولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجيتها الدولية بالحرب على الإرهاب اهتمت بغرب أفريقيا نظراً لمصالحها في هذا الإقليم لا سيما فيما يتعلق بأمن الطاقة[2].

(1) عمر كوش، مصدر سبق ذكره، ص 13. للمزيد ينظر: كوثر عباس عبد الربيعي، السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية الأبعاد والدلالات، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (15)، 2010، ص 21.

(2) أميرة عبد الحليم، الغرب الإفريقي: نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012، ص 145، للمزيد ينظر: فوزية قاسي، مصدر سبق ذكره، 2014، ص 30.

وبناءً على ما تقدم فإن أهم مرتكزات السياسات الاقتصادية والتجارية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية تتلخص بالآتي[1]:

1. أن تفتح الولايات المتحدة أسواقها لأفريقيا والنهج الرئيس في ذلك يشمل تجديد وتوسيع نظام التعريفات التفضيلية العمومية وزيادة عدد السلع المعفاة من الجمارك من 4000 إلى 5800 سلعة وتمديد مدة نظام عدم التمييز إلى 15 سنة.
2. إلغاء نظام الحصص.
3. إنشاء منطقة للتجارة الحرة تضم الولايات المتحدة ودول جنوب الصحراء في محاولة لتشجيع التجارة المتبادلة وتنمية القطاع الخاص.
4. إنشاء مجموعة عمل أكاديمية في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ تضطلع بدراسة وتسيير السياسات المتعلقة بأفريقيا.
5. استحداث منصب في هيئة مكتب التمثيل التجاري يختص بالشؤون الأفريقية.
6. تطوير مهام وكالة التنمية الدولية الأمريكية بحيث يدخل ضمنها تقديم مساعدات تقنية ودعم الدول الأفريقية التي تسير في عملية الإصلاح حتى تقيم علاقات أقوى مع منظمة التجارة الحرة.

إن السمة الجديدة في العلاقات الأمريكية – الأفريقية باتت ترتكز في الأهمية الاستراتيجية للنفط الأفريقي بعدما تيقن صناع القرار الأمريكي بأن الدول المنتجة للنفط في منطقة غرب أفريقيا، والتي تعتمد عليها الولايات المتحدة في استراتيجيتها لتنويع الإمدادات، تتعرض لتهديد الجماعات المسلحة المنتشرة في منطقة الساحل الأفريقي، ومن ثم جلبت إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) الحرب على الإرهاب إلى القارة مخافة من تعرض الجماعات المسلحة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ولقد أدى ذلك إلى زيادة التعاون العسكري مع الدول البترولية فيها[2].

ومن ناحية أخرى أصبحت منطقة الساحل الأفريقي على مفترق طرق بين العديد من المبادرات التي نفذتها القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، إذ برز الساحل الأفريقي بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 بوصفه منطقة استراتيجية في ظل الحملة العالمية للحرب على الإرهاب، إذ تعد

(1) التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأميركية تجاه أفريقيا، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع: http://www.alram.org.er/acpss

(2) فوزية قاسي، مصدر سبق ذكره، ص 35.

منطقة (الساحل الأفريقي)[*] من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكاً سياسياً دولياً متصاعداً بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، من هذا المنطلق فإن الساحل الأفريقي طغى عليه منطق الرهانات التنافسية على مناطق النفوذ الاقتصادي، إذ لا يمكن حصر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتطورات الأوضاع في منطقة الساحل الأفريقي بفعل الدواعي الأمنية فحسب، بل الأمر يتعدى ذلك إلى دواعٍ جيو–اقتصادية لها صلة مباشرة بالتنافس فيما بين القوى الكبرى من أجل الظفر بالاحتياطيات البترولية والغازية والمعدنية[1].

كما أن هناك دوافع أكثر واقعية تقف وراء هذا الوجود الأمني والعسكري الأمريكي والمتمثل في الصعود الصيني المتنامي في القارة الأفريقية، وما يمثله من تحدٍّ اقتصادي واستراتيجي في ميزان القوى العالمي، وهذا ما أكده التقرير الصادر في تشرين الثاني عام 2008 من قبل مجلس الاستعلامات الأمريكية الخاص بالتوجهات العالمية الكبرى في آفاق عام 2025 من أن القوة الأمريكية لن تكون هي الوحيدة في القارة مع احتمال تراجعها في أفق عام 2040، وفي هذا الإطار نشير إلى أن من ضمن مهام قيادة أفريكوم أيضاً هو الوجود الصيني في القارة وذلك بالنظر إلى حضور الصين المتزايد في سبيل توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في جميع أنحاء القارة وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي ومصالحها القومية[2].

ويمكن القول إن هذه المشاريع الأمنية الأمريكية ليست إلا حلقة من سلسلة السياسات الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية في الساحل الأفريقي في ظل سياق إقليمي ودولي معلومين تتسارع فيهما عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمناطق الممتدة من أقصى الشرق إلى الشرق الأوسط فأفريقيا وصولاً إلى المنطقة الغربية والساحل الأفريقي، فقد كانت البداية من الصومال،

(*) هناك من يحددها في المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وتشمل الدول الآتية: (السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال)، وكثيراً ما تتوسع وفقاً لحسابات جيواقتصادية لتشمل: (بوركينافاسو، نيجيريا)، بل حتى (جزر الرأس الأخضر) كما يُعرف (الساحل الأفريقي) بأنه (قوس الأزمات) انطلاقاً من الأزمات المستعصية بالسودان، وتشاد، وصولاً إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها مالي والنيجر وموريتانيا المصدر: نقلاً عن: أمحند برقوق، الساحل الأفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، العدد (7)، 2008، ص 2.

(1) عربي بومدين، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(2) فوزية قاسي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

فأفغانستان، والعراق، والسودان، وليبيا، وأخيراً مالي، بالإضافة إلى موجات ما اصطلح على تسميته بـ (الربيع العربي)[1].

وليس من المستغرب أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى إقامة قواعد عسكرية لها في الدول الأفريقية التي تقع ضمن المناطق المهمة المنتجة للنفط، مثل السنغال وساوتومي وبرنسيب، فضلاً عن توقيعها لاتفاقيات عسكرية مع الغابون وموريتانيا وغينيا، وبذلك اتفقت إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) مع كلٍ من (السنغال، أوغندا، غانا، الكاميرون، الغابون، غينيا الاستوائية، زامبيا، ناميبيا، نيجيريا، بنين، وساحل العاج) ما يتيح لها حرية استخدام مطارات هذه الدول، كما ورثت الإدارة الجديدة للرئيس (باراك أوباما) عن سابقاتها زيادة كبيرة للتدخل العسكري الأمريكي في القارة، إذ شملت هذه التركة برامج لمكافحة الإرهاب وتوسع كبير لعمليات السلام الأمريكية فضلاً عن إطلاق قيادة الأفريكوم، بالإضافة إلى ذلك فقد بذل الرئيس (باراك أوباما) في هذا السياق جهوداً للحفاظ على علاقات قوية مع الدول الأفريقية المنتجة للنفط تجسدت في الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية آنذاك (هيلاري كلينتون) إلى نيجيريا وأنغولا في شهر آب 2009 إذ قامت بتقديم المساعدات العسكرية مصرحة بأن إدارة الرئيس (باراك أوباما) ستفعل كل ما في وسعها للوفاء بتعهداتها، وأنه في حالة ما إذا طلبت الحكومة النيجيرية الحصول على المزيد من المعدات العسكرية لاستخدامها في منطقة دلتا النيجر – على وجه التحديد – فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد تام بتوفير ذلك[2].

وطبقاً لمناطق النفوذ الراهنة يلاحظ أن الولايات المتحدة تهيمن من خلال شركاتها النفطية على منطقة خليج غينيا وساوتومي، في حين أن فرنسا تهيمن على الغابون والكونغو– برازفيل، بالإضافة إلى ذلك فإن المصالح النفطية الأنجلو– أمريكية تحافظ على وجود قوي في نيجيريا، أما الصين فإنها تثبت وجودها في السودان وأنغولا، وان كل ذلك يعد محاولات من أطراف جديدة للسيطرة على النفط الإفريقي لا سيما من الدول الآسيوية الوافدة الجديدة إلى إفريقيا، وعلى رأسها الصين والهند وماليزيا وكوريا، وبناء على هذه الحقائق السابقة سعت الصين في القرن الواحد والعشرين ومع صعود قوى جديدة إلى المسرح العالمي وعودة قوى أخرى تقليدية إلى تقديم عولمة بديلة تعمل على تحدي السيطرة العالمية للتأثير الغربي وتحد من

(1) المصدر نفسه، ص 47.

(2) المصدر نفسه، ص 33.

سطوته، فالدور الصيني في أفريقيا برز كبديل للعولمة الغربية، وبرهن على أنه يمتلك القدرات اللازمة للإسهام في تطوير القارة بعكس الطرق أو البدائل الأخرى التي توفرها بلدان غربية لأفريقيا تتطلب دفع أثمان باهظة في مقابل تطويق حريتها أو حيادها[1].

والخلاصة هي إن الصين وجدت في القارة الأفريقية مسألتين مهمتين بالنسبة لها **أولها:** يكمن في الناحية الاقتصادية، إذ تستطيع من خلال دول القارة أن تحصل على موارد الطاقة وذلك يمكنها من أن تسد النقص في مصادر الطاقة لديها بعد التسارع الكبير في اقتصادها، والمسألة **الثانية:** تتعلق بالعامل السياسي فالصين تحاول كسب أصوات دول القارة في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس طالبت مراراً وتكراراً في أن يكون لدول القارة تمثيل حقيقي في منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، ومن ناحية أخرى عملت الصين على تقديم المساعدات الاقتصادية للقارة من هبات وإلغاء الديون وتبادل تجاري وفتح الأسواق الصينية أمام السلع الأفريقية وكذلك الاستثمارات.

كما عملت الصين على إضفاء صفة المدافع عن القارة ولا سيما عن حقوق الأفارقة والوقوف بصفهم في كل قضاياهم المصيرية كخطوة منها في كسب ودهم وسحبهم إلى جانبها وتفويت الفرصة على منافسيها، لذلك نلاحظ أن دخول الصين إلى القارة الأفريقية تمثل في هذين الجانبين أي الجانب الاقتصادي والجانب السياسي، بمعنى أن التوازن الاستراتيجي في القارة الأفريقية بالنسبة إلى الصين يكمن في هذين العاملين فقط، إذ إننا لم نلمس بوجود قواعد عسكرية للصين في القارة كما انه لا توجد أي نية للصين في تقديم التقنيات العسكرية المتطورة لدولة معينة من دول القارة مثلاً.

إذن التوازن الاستراتيجي في القارة الإفريقية بالنسبة إلى الصين هو توازن اقتصادي وتوازن سياسي في الوقت نفسه.

(1) محمد جمال عرفة، مصدر سبق ذكره، ص ص 78–89.

المبحث الثالث

الصين وآفاق التوازن الاستراتيجي العالمي

أصبح الصراع في النظام الدولي على المصالح هو السمة المميزة له، مما خلق حالة من عدم الاستقرار والتوازن، كما شكل عامل عدم الاستقرار والتوازن في النظام الدولي والإقليمي إلى ظهور تحالفات وتكتلات دولية وإقليمية مما دفع بنسق المنظومة الدولية باتجاه تشكيل موازين قوى جديدة في إطار التطورات الأخيرة التي شهدها النظام الدولي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبذلك دار جدلاً واسعاً حول مستقبل القوة ومآلات النظام الدولي الذي هو في طور التشكل، وقد تمحور هذا الجدل حول تساؤلات عدة، فهل يتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية أم انه يتجه نحو القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، وكيف ستتعامل القوى العظمى والكبرى مع هذا التغيير في بنية النظام الدولي.

وعليه قسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول: التحول نحو نظام دولي ثنائي القطب، المطلب الثاني: التحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب.

المطلب الأول

التحول نحو نظام دولي ثنائي القطب

يستند هذا الاحتمال إلى الافتراض الآتي: إن التوازن الاستراتيجي العالمي لا يمكن أن يبقى بجميع عناصره ومكوناته خاضعاً لنفوذ وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية أي انه يتحول إلى نظام ثنائي القطبية، إذ أن تراجع بعض عناصر القوة الأمريكية المقترن بتزايد عناصر قوة أخرى لقوى دولية صاعدة مثل الصين، يدفع بشكل التوازن الاستراتيجي إلى التبدل والتغير النسبي في بعض عناصره ولا سيما في جانبه الاقتصادي والتكنولوجي، فهذين العنصرين أصبح كثير من الدول تمتلكهما أو إن امتلاكهما والتفوق بهما أصبحت هي مسألة وقت، وعليه إن ممارسة التأثير في التفاعلات الدولية سوف يخضع لذلك، فمع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل فإن هناك اتفاقاً على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، ولذلك يتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي والمعنون بالاتجاهات العالمية للعام 2025 أن الصين ستكون أكبر دول العالم اقتصاداً وإنها ستكون قوة عسكرية رائدة في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة، كما أوضح مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي إن الدين الأمريكي خلال العقد القادم سيصل إلى 90% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وهي تقديرات يراها بعض المتفائلين في ظل توقعات انخفاض معدل النمو الأمريكي، وعليه وصل العجز للسنة المالية 2009 إلى 1,6 تريليون دولار بنسبة 9%، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتساوى الدين الأمريكي مع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول العام 2015، كما يتوقع مكتب ميزانية الكونجرس أن يزيد العجز بمعدل تريليون دولار في السنة حتى العام 2020، وان كل ذلك يصب في مصلحة الصين في تصاعد دورها العالمي[1].

ووفقا لصندوق النقد الدولي سيكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين أعلى من نظيره في البرازيل بحلول العام 2018 بتعادل القوى الشرائية،

(1) عمرو عبد العاطي، اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، على الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/1571

وسينخفض هذا المجموع إلى 46% من العام نفسه، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الصين من 4% إلى 18%، وسيزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين مقارنة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة إلى 24% في العام 2018 وهذا أداء استثنائي بكل المقاييس[1].

وعليه يدور جدل كبير حول التوقعات بأن الصين ستلحق بركب الولايات المتحدة وان تتفوق عليها وأنها ستصبح القوة الأبرز في العالم، ومن هنا ينبغي النظر إلى صعود الصين بصفة عملية تستغرق القرن الواحد والعشرين بأكمله، إذ إن هناك العديد من المحطات الانتقالية التي تنتظرها، فعلى سبيل المثال يبدو من الممكن أن يفقد الدولار مكانته بصفته العملة العالمية في الاقتصاد العالمي للسنوات العشرين المقبلة لتحل محله العملة الصينية اليوان[2].

كما أن هناك الكثير من المنظرين الذين يجمعون على أن العصر المقبل لم يعد نظام القطب الأمريكي الأوحد الذي ساد العالم منذ نهاية الحرب الباردة، ثم يختلفون مجدداً في ماهية هذا العصر الجديد بين من يتوقع العودة إلى نظام ثنائي القطب مع آسيا مثلاً، ومن يرجح الاتجاه نحو عصر متعدد الأقطاب مع الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا وغيرها، أو نحو عصر عديم القطبية أي أن إدارة العالم ليست بيد أقطاب محددين بسبب وجود أطراف عدة من المراكز والأقطاب المؤثرين في العالم لدرجة يستحيل عندها حصرهم، وبهذا يشير (ريتشارد هاس) رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية إلى أسباب ضعف الولايات المتحدة وتراجعها يرتكز على أسباب بنيوية مثل فقدان الدول القومية احتكارها للقوة وتحديات المنظمات الإقليمية وتحديات المناوئين للولايات المتحدة[3].

إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست قوة هيمنة مطلقة وإنما تتقاسم مع الصين مكانة القوة العظمى في توازن القوى، فمنذ أوائل السبعينيات وحتى نهاية الحرب الباردة كانت هناك عناصر لمثلث استراتيجي في شرق آسيا مكون من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وقد جاء انهيار القوة السوفيتية (سابقاً) ليكون

(1) مارتن وولف، تشكيل العولمة، مجلة التمويل والتنمية من الماضي نحو المستقبل: مستقبل الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد (51)، 2014، ص 24.

(2) مارتن جيكس، الصين أي نوع من القوى العظمى ستكون، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (8)، 2010، ص 45.

(3) إلياس البراج، العولمة عديمة القطبيّة والإنترنت عديمة المسؤوليّة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (7)، 2010، ص 86.

بداية ليس للهيمنة الأمريكية وإنما لقطبية ثنائية تتكون من القوتين الباقيتين الصين والولايات المتحدة، وفي الحقيقة كانت الصين المستفيد الاستراتيجي الرئيس في شرق آسيا من انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) إذ ملأت الفراغ الذي نتج عن زوال النفوذ السوفيتي في دول كثيرة مثلما هو الحال في شبه الجزيرة الكورية[1].

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت هيمنة شبه مطلقة على القرار السياسي والاقتصادي والعسكري في العالم، في حين برزت دولة الصين كقوة اقتصادية – مالية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وقد رحب بعض الاستراتيجيين والقادة في الولايات المتحدة بظهور الصين لتكون فاعلاً أساسياً في نظام عالمي أكثر إنصافاً[2].

إن هذه المبادئ عمقت من التفاهم الصيني – الأمريكي في القضايا السياسية بشكل واضح، إذ لم تدعم الولايات المتحدة إعلان استقلال تايوان كدولة منفصلة عن الصين، كما أن الصين قد شاركت في حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب في حملتها الأخيرة على أفغانستان بحجة ضرب قواعد هناك في العام 2001، كما وافقت الصين على العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على كوريا الشمالية في آذار لعام 2013 بعد قيام الأخيرة بتجربتها النووية الثالثة لها وأعلنت بصددها الصين أن القرار ضد كوريا الشمالية هو قرار متوازن[3].

لذلك تشير العديد من الدراسات إلى أن الصين ستكون الفاعل الدولي الأول المنافس للولايات المتحدة، على اعتبار أن ميزان القوة العالمي يميل وبقوة إلى آسيا في الوقت الحالي، فمعدلات النمو الكبيرة التي حققتها آسيا وظهور الصين كأكبر مركز صناعي في العالم وثاني أكبر اقتصادي عالمي، يؤكد إن التحول التاريخي للقوة والقيادة بدأ يتحقق بالفعل وبهذه الحركية المستجدة للقوى الكبرى سيتم من خلالها استعادة الأدوار في النظام الدولي[4].

ومن جانب آخر يرى الكثير من المراقبين أن التحولات الكبرى الجارية في الصين ستفرز حتماً قوة عالمية تؤثر في مسار النظام الدولي ومعالمه، ولا شك في

(1) روبرت روس، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 316.

(2) صباح نعاس شنافة، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (46)، 2009، ص 211.

(3) المصدر نفسه، ص ص 31، 212–213.

(4) هند بطلموس، الصين في ميزان القوة العالمي، على الموقع:
http://annabaa.org/nbanews/68/347.htm

أن مكانة الصين كقطب عالمي قد فرضت نفسها بقوة في ظل التحولات الدولية الراهنة، ولكن الصين لم تختر بعد اللحظة المناسبة والملائمة لفرض قطبيتها، فهي لا تريد المجازفة حالياً بالدخول في منافسة استراتيجية مع الولايات المتحدة قد تكلفها الكثير وتستنزف قدراتها، لذلك تفضل الصين المهادنة والمرونة والاتزان في هذه المدة على الأقل سيما وأن ثمة أولويات استراتيجية ملحة تشغلها في الوقت الراهن[1].

وبهذا فإن الصين في حاجة ماسة اليوم إلى إيجاد أيديولوجية لتغيير نظرتها إلى العالم وتوفير قاعدة متماسكة وأهدافاً مغايرة لتوسيع دورها العالمي، ولذلك يعتقد بعض المراقبين إنها وجدت ضالتها في استراتيجية تقوم على استخدام نفوذها الاقتصادي لتعزيز مكانتها ومصالحها الدولية والإقليمية[2].

إن المستقبل يحمل لنا مفاجآت عدة وحالات يصعب الجزم بها، بيد أنه من المهم كذلك ملاحظة أن الأحداث تتحرك على نحو أسرع مما كان متوقعاً، وللتأمل بما جرى في الماضي يفيد بأن الأزمة المالية الغربية كانت مؤشراً في انحسار الهيمنة الأمريكية وبداية عصر الصين، وقد جرى التهوين على نحو خطر من درجة ضعف الولايات المتحدة وهشاشتها بعد الأزمة[3].

وعليه يرى (فريد برج) إن المسؤولين الصينيين يريدون أن تصبح الصين الدولة رقم واحد في العالم، وهناك بعض الكتاب يرون أن التحالف بين الصين والولايات المتحدة هو تحالف كاذب، فالصين محاطة بنوعين من الدول **الأولى:** دول غير مستقرة والتي إذا ما حدث فيها أي تغيير فسيجعل الأحداث أكثر صعوبة في الصين مثل كوريا الشمالية والدول الضعيفة في آسيا الوسطي، والدول **الثانية:** هي التي تريد أن تصبح الأقوى في المستقبل وان تنافس الصين مثل: الهند واليابان وفيتنام، كما ان الصين تواجه الوجود الأقوى والمتمثل بالولايات المتحدة، فقيادة المحيط الهادي الأمريكية تعد أبرز مراكز القوة في قيادات الجيش الأمريكي الست بعد القيادة المركزية، وحتى لو بقيت الصين على هذا المسار فإنه لا يمكنها أن تأمل بأي شيء يمكن أن يسمي السيادة أو حتى السيادة الإقليمية، إلا إذا تراجعت الولايات المتحدة بشكل جذري، ومن غير المعقول كما تنبأ (فريد برج) أن تختار دول آسيا في النهاية

(1) إدريس لكريني، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (17)، 2013، ص 17.

(2) صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره، ص ص 212–213.

(3) مينكسن باي، لماذا لن تهيمن الصين على العالم، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (8)، 2010، ص ص 46–49.

أن تحذو حذو الصين الصاعدة، ومن ثم فإن معظم جيرانها يسعون للتوازن مع الولايات المتحدة وليس ضدها[1].

وعلى الرغم من ذلك فإن المرحلة الراهنة تؤكد تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على الصين في كل مجالات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية... الخ، فالولايات المتحدة متزعمة ومهيمنة على القرار السياسي لمعظم المنظمات الدولية والأحلاف العسكرية وتمتلك العدد الكبير من القواعد العسكرية حول العالم، كما يحقق لها حلف شمال الأطلسي دعم دول أوروبا وسلطة اتخاذ القرار الدولي في منظمة الأمم المتحدة وهي قوة مؤثرة في سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما إنها تتواجد في معظم المنظمات الإقليمية[2].

ولكن بالمقابل فإن الولايات المتحدة هي ثاني اكبر شريك تجاري للصين التي تعد ثالث اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، علما أن صادرات الأخيرة إلى الصين تزايدت بوتيرة أسرع منها من أي بلد في العالم، فقد ارتفعت بنسبة 21% في العام 2005 وبنسبة 32% في العام 2006 و18% في العام 2007 وبلغ العجز التجاري الأمريكي لمصلحة الصين في التبادلات الثنائية بينهما ليصل إلى 256 مليار دولار في العام 2007، وهذا كله يوضح أن بيئة العلاقات بين الدولتين لم تعد تعني أن خسارة أي دولة منهما تعني مكسباً للأخرى، وإذا كانت الولايات المتحدة هي محور الأزمة المالية العالمية فيكفي أن نعرف أن هذه الأزمة قد تشكل مأزقاً حقيقياً للصين[3].

إن الحقائق الرقمية تشير إلى تصاعد في الناتج القومي الإجمالي للصين وكبر حجم الاحتياط النقدي من العملات الأجنبية للاتكاء عليها في رفع مكانة وقوة الصين الاقتصادية إقليمياً ودولياً، فقد أشار البنك المركزي في توقعاته المالية إلى أن حجم الإنتاج المحلي الإجمالي للصين سيبلغ 19 تريليون دولار في العام 2016 وان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي سيكون 18,8 تريليون دولار للعام نفسه[4].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) نقلا عن: إيمان عبد العظيم، الفخ الصيني: اتجاهات أمريكية بشان نفوذ بكين المتصاعد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد، 2011، على الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/96/1990

(3) نقلاً عن: مجلة آفاق المستقبل، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (91)، 2009، ص 90.

(4) صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره.

لذلك ترى العديد من المؤسسات البحثية الدولية أن الاقتصاد الصيني أصبح منذ العام 2010 الأول في العالم وهذا ما أكده الباحث الاقتصادي أرفيند سوبرامانيان من معهد برينستون الأمريكي، في حين اعدت دراسة أجراها الخبير الاقتصادي في جامعة كاليفورنيا روبرت فينسترا أن الزعامة الاقتصادية العالمية ستنتقل إلى الصين في العام 2015، ومن هنا فإن الذي يؤكد قلق واشنطن تجاه بكين تلك المعلومات التي تشير إلى توقع صندوق النقد الدولي بأن يتجاوز حجم اقتصاد الصين بحلول العام 2016 نظيره الأمريكي من حيث تعادل القوة الشرائية[1].

ولكن وبالمقابل فإن (جوزيف ناي) يقلل من قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة، فيرى أن الطريق لا يزال أمامها طويلاً حتى تنافس قوة الولايات المتحدة نظراً للتحديات التي تواجهها على صعيد التنمية ومشكلات تدهور المناطق الريفية والمشكلات الديموغرافية، ويضيف إلى أن الصين لم تحل مشكلة المشاركة السياسية التي تصاحب ارتفاع مستوى دخل الفرد ويتساءل عما إذا كانت الصين لديها صيغة تدير بها التوسع في الطبقة الوسطي الحضرية وعدم المساواة الإقليمية والفقر في المناطق الحضرية والاستياء بين الأقليات العرقية، وبافتراض أن معدل نمو الناتج المحلي الصيني سوف يصل إلي نسبة 6%، ومعدل النمو الأمريكي لن يتعدي 2% بعد عام 2030 فإن (ناي) يري أن نصيب دخل الفرد في الصين أقل من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، بعبارة أخرى إن الصين قد تصل إلى حجم الاقتصاد الأمريكي نفسه في غضون بضع سنوات، ولكن مردود هذا النمو والتطور الاقتصادي لن يكون متساوياً بين البلدين[2].

كما أن هناك من يرى عكس ذلك فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة للعديد من مظاهر الفشل، وعلى سبيل المثال فالهند التي تريد منها الولايات المتحدة أن تصبح قوة إقليمية في مواجهة الصين فإنها لم تأخذ بعد دورها المطلوب، ومعنى هذا إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد الفاعل الرئيس الوحيد في المنطقة، كما إنها كانت غائبة أثناء الصراع الروسي – الجورجي، ومن ناحية أخرى خسرت أمريكا الجنوبية التي كانت تعدها الحديقة الخلفية لها، فقد جاءت أنظمة للحكم تحمل عداء لها ومنها: فنزويلا والإكوادور وبوليفيا والباراغواي، وأنشأت

(1) ياسر محجوب الحسين، هجوم صيني بالقوة الناعمة، على الموقع:
http://www.alwafd.org/debat/show.art.asp?aid

(2) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره. للمزيد ينظر: صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره، ص ص 212–213. كذلك ينظر: هند بطلموس، مصدر سبق ذكره.

بنك لها يجمع سبع دول في المنطقة وهي: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور والباراغواي والأوروغواي وفنزويلا، وهذا أدى بدورة إلى ظهور قوى جديدة منافسة لها مثل البرازيل وفنزويلا[1].

إن تأثير الولايات المتحدة بات في تراجع، فنجد عند (بول كيندي) تصور واضح لنظام أمريكي مهدد من حيث تمثيله الدبلوماسي والعسكري نتيجة لتراجع القوة الاقتصادية، ومن ناحيته (روبير جلبن) حاول مزج عناصر الضعف الكامنة في النظام الاقتصادي والمالي بخطر أساسي يتمثل في جهوية عالمية تقودها كل من أوروبا والصين كل حسب مناطق نفوذها، مما يترتب على ذلك وجوداً أمريكياً عديم الفائدة منه بل وتصبح غير مؤهلة لقيادة العالم، أما (بريجنسكي) وإن كان لا يعير اهتماماً للمسائل الاقتصادية فهو يرى أن كل من أوكرانيا وأوزباكستان هي محور العالم، فغياب الولايات المتحدة عن مركز العالم وعزلتهم الجغرافية تعد التهديد الأساس للنظام الأمريكي، إلا أن أهم نظرية تناولها (تود) بالتحليل والتمحيص هي التي يقترحها (فوكوياما) فالمهم بالنسبة له هو التفكير جلياً في التداعيات الاستراتيجية لفرضية نهاية التاريخ، وفي الواقع إن السلطة المسيرة من طرف سكان على درجة عالية من التعليم ومستوى العيش لا يستطيعون أن يعلنوا حروب كبرى، ومن هنا تأتي المفارقة الكبرى إذا ما كتب للديمقراطية أن تكون في كل مكان فعندها ستصبح الولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية الكبرى عديمة الفائدة في العالم وسيكون من الواجب أن تعد نفسها ديمقراطية كغيرها، وهذا ما يقلق فعلياً الولايات المتحدة فأميركا تخشى من العزلة في عالم لم يعد في حاجة إليها، وان المشكلة بالنسبة للأمريكيين هي كيفية إدارة دولة ذات اقتصاد تبعي دون جدوى سياسي وهذا الضعف الهيكلي العميق الذي تشعر به الولايات المتحدة هو الذي يمكن أن يغذي تحولها من دور صانع للسلام إلى صانع للحروب، وهذا ما يوحي بأن سلوك الولايات المتحدة في السياسة الدولية أصبح يمثل مشكلة عالمية، الأمر الذي يتنافى مع نظرية (فوكوياما) وهي أن تعميم الديمقراطية يؤدي إلى نهاية التاريخ، ولذلك يظل هدف الولايات المتحدة هو ليس الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية ولكن للسيطرة السياسية على موارد العالم، وان هذا الهدف يبقى بعيد المنال بسبب منافسة كل من روسيا وأوروبا واليابان والصين، فمن دون تذليل العقبات عبر التفاوض والانحناء في

(1) نقلا عن: بشير البكر، مارتين بولارد وجاك ديون، الغرب مريض بالغرب زمن الأحادية القطبية قد ولّى، جريدة قراءات العرب، العدد (2747)، 2010، ص 9.

أكثر الأحيان لا يمكن أن تظل أمريكا إلا مركزاً رمزياً في هذا العالم[1].

لذلك يدافع بعض أعضاء الحكومة الأمريكية عن ضرورة إتباع سياسة أكثر حدة تجاه الصعود الصيني لأنهم يرون في بكين منافساً استراتيجياً وإنها لا محالة تهدد قوة الولايات المتحدة ونفوذها العالمي وتنادي بتطبيق سلسلة من استراتيجيات الاحتواء تجاها، وان من أهم العناصر الرئيسة لهذا التوجه هو التحالفات الاستراتيجية الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية وتحسن العلاقات مع الهند بوصفها شريكاً محتملاً يمكن أن يقوم بدور الثقل الموازن للصين في آسيا، والتحالفات الأمريكية المتينة في جنوب شرق آسيا والانخراط المتنامي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط والتمركز العالمي الطويل الأمد للقوات العسكرية والبحرية الأمريكية القوية في أماكن وممرات بحرية رئيسة تحيط بالصين، كما أن توازن الآراء يوحي بان الولايات المتحدة لن تسمح للصين بان تصل إلى طاقتها الاقتصادية والسياسية الكاملة عالمياً، وإنها ستسعى إلى احتواء صعود الصين السلمي بكل الوسائل الممكنة، والنتيجة هي أن العلاقات الأمريكية – الصينية تتصف بانعدام الثقة والتنافس من قبل الطرفين وتحوط كلا البلدين للمحافظة على مرونته لإيجاد الحلول المستقبلية لإدارة المصالح العالمية والإقليمية الحيوية لكل بلد منهما[2].

إن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة يتمثل في محاولتها لعرقلة وتقويض الصعود الصيني وتحجيم دورها العالمي من خلال الضغط عليها في قضايا عدة منها الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضية تايوان... الخ، وكذلك العمل على دعم تحالفها مع القوى الأخرى في آسيا، ومحاولة بسط نفوذها في المجال الحيوي الذي تتحرك فيه الصيني[3].

لذلك فإن الولايات المتحدة تحاول تجاهل كل الخلافات بينها وبين الصين في سبيل استمرار التعاون وسعيها لإقامة علاقات بناءة معها في المجالات التي تشترك فيها مصالحهما مثل: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

(1) خديجة زروال، ما بعد الإمبراطورية أمريكا ومستقبل التوازنات الجيوسياسية العالمية، جريدة العرب اليومية، المجموعة الوطنية للاستثمار الإعلامي، الأردن، العدد (2543)، 2009، ص 8.

(2) لكن ميكال هيربرج، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص ص 484–485.

(3) بلا محمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين، على الموقع:
http://bella8799.maktoobblog.com/1208257

ومشكلة شبه الجزيرة الكورية ومخاطر الصحة والبيئة، كما تؤكد على أهمية العلاقات التجارية بين البلدين[1]، ومن هنا فانه لا توجد ضرورة تدفع الولايات المتحدة والصين إلى الحرب إذ إنه ليس بالضرورة أن يؤدي بروز كل قوة جديدة إلى نشوب الحرب[2].

وخلاصة القول إن في عالم اليوم لم تعد للقوة العسكرية مكان في النظام الدولي إلا شيء نسبي ولحالات خاصة لعمليات محدودة، إذ اتجه النسق الدولي في علاقات الدول بعضها مع بعض لعمليات التكامل الدولي والاعتمادية الدولية وعلى وجه الخصوص الاقتصادي منها والتنمية الاقتصادية والترابط الاقتصادي وفتح الأسواق في ظل الأزمات الاقتصادية الدولية وعمل المؤسسات الاقتصادية الدولية المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، كما أن الدول اتجهت أكثر تجاه المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية في عالم متسارع الوتيرة والديناميكية في ظل الشركات والمؤسسات التجارية العملاقة، الأمر الذي بات لزاماً عليها الدخول في مثل هكذا اتفاقات.

إذن في ظل كل هذه المتغيرات الدولية المتسارعة أصبح العامل الاقتصادي – كما بينا في الفصل الثاني – متسيد الموقف، إذ إن من يمتلك الاقتصاد اليوم يمتلك السلطة ومن يمتلك السلطة يتحكم في العالم، وعلى اثر ذلك اتجهت الصين في التنمية الاقتصادية وأصبحت ثاني اقتصاد عالمي، الأمر الذي يجعلها في أن تصبح قطباً دولياً تتنازع الزعامة فيه مع الولايات المتحدة في النظام الدولي، وهنا لا بد لنا أن نبين ماهية هذه القطبية بالنسبة إلى الصين، ففي حالة تساوي القوة الاقتصادية للصين مع الولايات المتحدة أو في حالة تجاوزت أو تعدت الصين الولايات المتحدة لقوتها الاقتصادي فإنها سوف تتحكم باقتصاديات العالم مع الولايات المتحدة، أي إنهما سيكونان القطبين الوحيدين اقتصادياً في العالم، وقد ذكرنا سابقاً إن عالم اليوم يتجه صوب القوة الاقتصادية فهناك الآن على سبيل المثال العقوبات الاقتصادية التي يفرضها المجتمع الدولي على أية دولة تخرق قواعده، مثل العقوبات الاقتصادية على إيران وروسيا الاتحادية... الخ، إذن ابتعدت الدول عن استخدام القوة العسكرية لحل مشاكلها الدولية.

---

(1) بينج زونج يانج، إلقاء ضوء على توجه السياسة الأمريكية، على الموقع:
http://arabsino.cafa.org.cn/news/2006

(2) جوزيف س. ناي، النهضة السلمية في الصين، ترجمة: أمين علي، مؤسسة بروجيكت سنديكيت، 2005، على الموقع: www.project-syndicate.org

كما ان هناك حقيقة لا بد من ذكرها وهي أن الصين في حالة صعودها قطباً دولياً فهي قطب اقتصادي فقط، أي إن قوتها العسكرية ستبقى على ما هي عليه، بمعنى آخر إن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية سوف يبقيان في الصدارة في هذا المجال، ولكننا نتكلم هنا عن القوة الاقتصادية وكيف أنها متسيدة المشهد الدولي وان من يمتلكها سوف يمتلك السلطة العالمية والتحكم في المشهد الدولي.

المطلب الثاني

التحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب

يمر النظام الدولي بمرحلة انتقالية من شأنها إعادة تشكيله على أساس متعدد الأقطاب، وعلى الرغم من أن قوة الولايات المتحدة وانفرادها بالشأن العالمي بات أمراً لا شك فيه إلا أن هناك مؤشرات بدأت تظهر مؤخراً توحي بتراجع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، الأمر الذي أدى إلى ظهور أقطاب جديدة في الساحة الدولية من الممكن أن تأخذ أدواراً كبيرة.

ويستند هذا الاحتمال إلى الآتي: إن عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في القرن الحادي والعشرين لم تعد حكراً على طرف دولي واحد، وان المشاكل الدولة في تزايد مستمر، كما أن متطلبات الهيمنة قد أثقلت الاقتصاد الأمريكي، وهذا يفرض على الدول جميعاً التعاون والمساعدة، وبالنتيجة فإن هذا التعاون سيتيح صعود أطراف دولية متعددة يمكنها أن تساهم في التفاعلات الدولية، يضاف إلى ذلك إن دورة التاريخ لا تتفق مع الاستمرار وإنما تقترن بعامل التغيير، وعليه فإن التوازن الاستراتيجي في إطار ذلك سيخضع لتعددية الأقطاب وان وما يدعم هذا الافتراض هو الآتي:

شهد النظام الدولي خلال الأعوام الأخيرة تغيرات عدة امتدت بصفة خاصة إلى نمط ترتيب القوى وعلاقة القيادة داخل النظام وأطرافه وطبيعة العلاقات فيما بينها[1]، وإن هذا النظام يتجه سريعاً إلى قطبية متعددة وهي بالأحرى قطبية تعددية قيد التشكيل، وقد استند هذا الفريق إلى عدة تبريرات أهمها أن القطبية الأحادية تستلزم ارتباطاً بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية للقطب المسيطر وهو ما لا يتوافر في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك انتشار وتوزيع لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية في النظام العالمي، كما أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلات اقتصادية بنيوية تجعلها غير قادرة على قيادة النظام العالمي ومن ثم يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن هناك انتشاراً وتوزيعاً لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي وإذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع بمفردها– وفقاً لأنصار هذا الرأي– الانفراد بقيادة النظام الدولي فإن أياً من القوى الأخرى لا تتمتع

(1) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديدة للنشر والتوزيع، ط2، 2004)، ص 675.

منفردة بعناصر القوة اللازمة لقيادة النظام العالمي[1].

ومن جهة أخرى فإن كثيراً من الباحثين والمهتمين ذهبوا إلى أن نهاية هذه الزعامة هي مسألة وقت ليس إلا، وان أهم ما يميز هذا النظام الحالي هو الانتقالية وعدم الاستقرار فهو نظام لم تتبلور ملامحه بعد[2].

ويشير معظم خبراء العلاقات الدولية إلى أن هيكل النظام الدولي اخذ ينتقل منذ نهاية حقبة القطبية الثنائية في مطلع التسعينيات إلى نمط شبه إمبراطوري قائم على سيطرة القوة العظمى الوحيدة أي الولايات المتحدة إلى نموذج انتشار القوة القريب من توازن القوى المحكم بين عدد من الدول والتجمعات المتكافئة القوة (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، روسيا، البرازيل، الهند.... الخ) ورغم عدم إمكانية التحديد اليقيني لجميع المكونات العددية والنوعية للقوى الدولية المرشحة لتقاسم القوى والنفوذ في النظام العالمي المستقبلي فإن الفكرة السابقة الخاصة بالهيكل الانتشاري للقوة تبدو الأقرب إلى قابلية التصديق من بين المسارات المستقبلية العديدة لهيكل النظام الدولي القادم في الأجل المنظور[3].

إن هذا النظام يشكل منظومة من القواعد والأعراف والمؤسسات تستند إلى مبادئ عدم التمييز وانفتاح الأسواق كما انه يتميز بشموليته وبدعم وإسناد كبيرين من قبل الدول الفاعلة فيه وترتكز قيادته على تحالف الدول الديمقراطية الرأسمالية جمعاء إذ يضم إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كل من الهند واليابان وكوريا والجنوبية وكندا واستراليا والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها، وهو لذلك أضحى نظاماً شرعياً وطيد الأسس منفتحاً بفضل طابعه التكاملي النسبي وقدرته على إقامة شراكات مع قوى أخرى، وان استيعابه بات منيعاً أمام المنافسين المحتملين الطامحين للسيطرة[4].

ولذلك فإن من أكثر التقويمات وضوحاً هو ما تضمنه مقال رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (ريتشارد هاس) في العام 2008 وكذلك التقويم الذي

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (32)، 2011، ص 147.

(2) أحمد عَلَّو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، وزارة الدفاع، العدد (263)، 2007، على الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news

(3) محمد عبد الشفيع عيسى، المصدر السابق، ص ص 149–150.

(4) جرايمي هيرد، مصدر سبق ذكره، ص ص 333–334.

تبنته أجهزة الاستخبارات الأمريكية الذي صدر في تقرير مجلس الاستخبارات القومية بعنوان اتجاهات العالم للعام 2025 عالم متحول، إذ وصف فيه توزيع القوة المحتمل في النظام الدولي للعام 2025 بأنه سيكون نظاماً متعدد الأقطاب مع فجوات في القوة القومية فهو لا يتوقع نهاية الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية العالمية فحسب بل ويتكهن في إنهاء الهيمنة الغربية على المستويات الثقافية والفكرية أيضاً[1].

كما عبر عن هذا الواقع الرئيس (باراك أوباما) في أكثر من محفل دولي ومفاده: أنه ليس هناك دولة واحدة بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية، ومن جانبها أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) على ضرورة تعزيز الولايات المتحدة شراكتها مع الحلفاء وتوسيع تلك الشراكات وتعميقها فضلاً عن البحث عن شركاء جدد، وقد أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي على ضرورة تركيز الولايات المتحدة على التعاون مع المؤسسات الدولية القائمة مثل: مجموعة العشرين ومنظمة الأمم المتحدة بعد مدة من تراجع التعاون الأمريكي خلال إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش)، وكذلك مع عديد من المؤسسات الإقليمية كمؤسسة رابطة دول جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الأمريكية، ولتفعيل تلك المؤسسات الدولية دعا العديد من الباحثين إلى أن تكون هذه المؤسسات أكثر فاعلية في تمثيلها للعالم في القرن الواحد والعشرين وبأن يكون هناك تمثيل وصوت ومسؤوليات أكبر للقوى الناشئة والصاعدة في المسرح الدولي[2].

ولكن ومن ناحيتها الولايات المتحدة تتبنى إلى الآن النهج الثنائي في علاقاتها مع دول العالم ولا سيما في منطقة شرق آسيا، ذلك التوجه الذي يعتمد على عقد أمريكا تحالفات ثنائية مع دول تستطيع تقديم خدمات سياسية وعسكرية لها مثل اليابان، وهي بذلك تفضل هذا التوجه عن التوجه المتعدد الأقطاب الذي تكون فيه جميع الأطراف على قدم المساواة في حين تفضل الصين عكس ذلك[3]، إذ ترغب في تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأطراف، ومن ثم فهي ترفض نظام القطبية الأحادية وتعارض سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم، ولكنها في نفس الوقت لا

(1) نقلاً عن: مجلة آفاق المستقبل، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مصدر سبق ذكره، ص ص 88–92.

(2) أميرة عبد الحليم، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx

(3) كي هوايجاوي، مصدر سبق ذكره.

ترغب بالمواجهة أو تحدى للدول العظمى، وإنما تجنح إلى سياسة الاحتواء وتعمد إلى الحلول السلمية في إطار من الندية والمساواة[1]، وكذلك تفضل روسيا هي الأخرى والعائدة إلى المسرح العالمي بقوة عالماً متعدد الأقطاب متوازناً يعمل على حل مشاكلها الإقليمية والدولية[2].

ويبدو أن التخوف الأمريكي من صعود الصين مرده حدوث تحول في القوى في النظام الدولي، فقد عبرت الصين صراحة عن ذلك في أن هدفها هو خلق نظام عالمي متعدد الأطراف، وهذا خطر يهدد المصالح الأمريكية، وبذلك يشير منظرو العلاقات الدولية إلى أن أخطر موقف في أي نظام دولي هو الذي تصعد فيه قوى وتهبط فيه قوى أخرى وهذا يؤدى بدورة إلى تغيير في معادلات القوة والتي قد تؤدى إلى اندلاع الحروب[3].

إن مذهب التعددية هو أساس التعاون والذي يعد شرطًا أساسياً لإنشاء نظام دولي مستقر وطبيعي، والتعددية لها معنيان **الأول:** التعددية الاستراتيجية والتي تعد العنصر الأساس للعلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة، كما أنها تعني العوامل التي تشكل السياسة الخارجية، والطريقة التي تقوم بها الدول بإجراء الاستشارات والتعاون من أجل حل القضايا ومباشرة العلاقات مع الدول الأخرى، وعادة ما تكون مضادة للتوجهات الأحادية والانعزالية، أما النوع **الثاني:** فهي التعددية المؤسسية على مستوى النظام الدولي والتي تعني هنا المبادئ التنظيمية التي ترعى العلاقات بين الدول، وترعى الشكل المؤسسي الذي يقوم بتنسيق العلاقات بين ثلاث دول أو أكثر[4].

وبهذا المعنى فإن التعددية القطبية اللازمة لإعادة بناء العالم المعاصر ليست من نوع تعددية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، أو من نوع تعددية عواصم القرار السياسي والفعل الاقتصادي في الغرب الإمبريالي (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الموحدة واليابان)، أو من أي نوع آخر من هذا القبيل، بل هي مشروع يتم من خلاله تفصيل مختلف مناطق العالم بشكل مرن يعطي مجالات للممارسات السياسية خاصة بكل منطقة، بحيث تلائم احتياجات تنميتها انطلاقاً من

(1) أبو بكر فتحي الدسوقي، مصدر سبق ذكره.
(2) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص 675.
(3) أبو بكر فتحي الدسوقي، المصدر السابق.
(4) كي هوايجاوي، المصدر السابق.

مستويات وظروف موضوعية متباينة، ومن ثم فإن النظام العالمي يجب أن يكون قائماً على مبادئ تفسح المجال لكافة هذه الشعوب استقلالية ذاتية من أجل حل هذه المشاكل، وعلى هذا النحو فإن التعددية القطبية المطلوبة هنا هي التعددية التي يكون فيها لكل بلدان أطراف النظام العالمي نصيب، بحكم أنها تؤلف معظم العالم مساحة وسكاناً، بحيث تتمكن هذه البلدان من أن تتخذ مسافة إزاء النظام العالمي لتوفير فرص وشروط حل المشاكل الخاصة بها، وتتحقق هذه المسافة بأن تتمركز بلدان أطراف النظام العالمي حول نفسها على الصعيد الدولي أو بشكل أكثر عملية وإجرائية بأن تتمركز هذه البلدان حول ذاتها على الصعيد القاري أو داخل كل منطقة وإقليم من مناطق وأقاليم هذا العالم، كما إن إعادة بناء العالم على أساس التعددية القطبية تفترض علاقات إنتاج جديدة أكثر مما تفترض قوى إنتاج جديدة، ومن ثم فهي إجراء سياسي أكثر مما هو إجراء اقتصادي تقني، ولأن الرأسمالية على الصعيد العالمي رأسمالية مختلفة، فإن إعادة بناء العالم من جديد لا يمكن أن تقوم على علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة على هذا الصعيد، كما إنها لا تفترض علاقات إنتاج نوعية جديدة لأنها شكل محدد من أشكال مراحل الانتقال إلى نظام عالمي بديل، ولكن بما أن إعادة بناء العالم على هذا الأساس تقوم على نقض المعنى السياسي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية أكثر مما تقوم على نقد معناه التكنولوجي، فإن عناصر غير رأسمالية تتفوق على العناصر الرأسمالية ضمن علاقات الإنتاج اللازمة لهذا النحو من إعادة بناء العالم، وهكذا فإن معنى القطب يتحدد على مستوى علاقات الإنتاج بالدرجة الأولى وليس على مستوى قوى الإنتاج بهذه الدرجة لأنه معنى سياسي أكثر منه إلى معنى تقني[1].

أن طبيعة التكوين الجيوسياسي ستحدد شكل النظام الدولي الأوسع نطاقاً، وبالمقابل ستتحكم العوامل الاقتصادية والسياسية بالقضايا الأساسية في النظام العالمي[2].

لذلك فإن اتجاهات القطبية كما يراها الكثير من المختصين لم تشكل بعد بصورتها الواضحة والحقيقة، ويرجع ذلك إلى نتيجة التوزيع النسبي لعناصر القوة بين الدول الفاعلة في النظام الدولي، يضاف إلى ذلك أن سعي الصين لبقائها كقوة كبرى

(1) فيصل سعد، العالم المتعدد الأقطاب والقطب العربي المطلوب، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (15)، 2002، ص ص 145–146.

(2) جاسجيت سنج، توازن القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 56.

في الساحة الدولية يوازيه سعي أطراف دولية أخرى مثل روسيا والهند وغيرها من الدول لان تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية، وعليه فإن نمط توزيع القوة في النظام الدولي سيكون أشبه بما يمكن وصفه بالتعادل النسبي في مكونات القوة لهذا التعادل وبالنتيجة سوف يضفي إلى وجود فواعل دولية اخرى[1]، وعلى هذا الأساس تحددت رؤية الصين للنظام الدولي بأنه نظام قائم على التعددية والمشاركة بدلاً من الانفرادية والاحتكار من قبل دولة واحدة[2].

وعليه تسعى كل من الصين وروسيا لتشكيل تحالف إقليمي موجه ضد التدخل الأميركي لمناطق نفوذهما، ولا سيما في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، فبالنسبة إلى روسيا فهي ترى أن عليها استعادة قوتها من خلال تعاونها مع الصين، ولعل هذا السبب الرئيس في إنشاء التحالف القوي بين البلدين في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بالإضافة إلى قضايا أخرى مشتركة بينهما ومنها:[3]

1. دعوة كِلا الطرفين إلى عالم متعدد الأقطاب تتساوى جميع الأطراف المشاركة فيه مع ضرورة إنشاء نظام سياسي واقتصادي جديد.
2. معارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأميركي والانسحاب الأحادي لها من معاهدة (أي بي أم) للحد من انتشار الأسلحة الباليستية.
3. تخوف البلدين من تنامي الحركات القومية في المناطق المجاورة لهما مثل: القوقاز، آسيا الوسطى، ومناطق غرب الصين.
4. نمو صادرات روسيا من النفط مقابل ارتفاع استهلاك الصين للطاقة، الأمر الذي شكل دافعاً إضافياً لضرورة إقامة علاقات استراتيجية ثنائية بين الطرفين.

وفي تموز من العام 2001 قامت الصين وروسيا بتوقيع اتفاق تعاون ثنائي لتوثق علاقاتهما خلال العشرين سنة المقبلة أي حتى العام 2020، وقد جاءت هذه

(1) محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (24)، 2013، ص ص 156، 180.

(2) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (43)، 2000، ص 20.

(3) علي حسين باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 13. للمزيد ينظر: عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، مصدر سبق ذكره.

الاتفاقية الجديدة آنذاك لتدعيم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين والقائمة منذ نهاية التسعينيات لا سيما من جانب قلق الدولتين من التحول في النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، وعلى العموم فقد ركزت هذه الاتفاقية المؤلفة من 25 بنداً على ما يلي[1]:

1. رفضهم للمفهوم الغربي في التدخل الإنساني والذي تبناه حلف الناتو في العام 1999 في كوسوفو.
2. معارضتهم للخطط الأمريكية بالتوسع العسكري والتي تضر بمصالح الأمن العالمي.
3. الدعم الروسي لمفهوم الصين الواحدة والاعتراف بحقها في تايوان كجزء منها.
4. تدعيم التعاون العسكري بين الطرفين.

إن الوضع القائم في السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة شكل عنصراً أساسياً في دفع موسكو وبكين نحو بناء هذه الصيغة المميزة من العلاقات بينهما، فروسيا وجدت نفسها أمام نظام دولي تسعى الولايات المتحدة من خلاله إلى فرض هيمنتها المطلقة عليه وترسيخ نظام أحادي القطب، وبهذا يرى البلدان أنهما يبذلان الجهود لبناء عالم متعدد الأقطاب وفي بناء نظام دولي جديد عادل تتبنى روسيا والصين حياله القضايا الدولية المهمة، لذلك أكدت الصين عشية زيارة (ميدفيديف) أن موسكو وبكين يؤديان حالياً دوراً حاسماً في الشؤون الدولية ويتمتعان بأهمية مميزة في حماية السلام والأمن والاستقرار، وأن هذا النهج يشكل لكل منهما ضماناً لأمنه واستقراره وتعزيزاً لمكانته الدولية، والأهم أن مثل هذه العلاقات ستحد بصورة كبيرة من إمكان ممارسة الولايات المتحدة ضغطاً على احد البلدين، ولكي تحقق موسكو وبكين حلمهما في بناء عالم متعدد الأقطاب لا بد من التمسك بطبيعة العلاقات الحالية وتبني مواقف أكثر جرأة وحدة حتى حيال القضايا المختلف عليها دولياً[2].

ومما لا ريب فيه أن توسيع القوة والنفوذ هو الهدف الاستراتيجي القومي المعلن لجميع الدول العظمى، وبهذا يقول (بيتس غيل) إن الصين بوصفها مركزاً ناشئاً للقوى العالمية بما تتمتع به من ثقل دبلوماسي وتأثير اقتصادي متصاعد في الشؤون

(1) علي حسين باكير، علاقات الروسية الصينية تحت المجهر، مجلة العصر، 2006، على الموقع: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&content

(2) علي حسين باكير، علاقات الروسية الصينية تحت المجهر، مصدر سبق ذكره.

العالمية تسهم في تعميق اندماجها في عالم يتجه أكثر صوب العولمة وتزداد قدرتها صوب معالم النظام العالمي المستقبلي، كما يرى (بافل بابيف) إن روسيا تسعى لاستعادة مكانتها بوصفها قوة عظمى في عالم متعدد الأقطاب بدلاً من عالم أحادي القطب أو ربما تنعدم فيه الأقطاب، فروسيا تحسب أن أنموذج العولمة لحقبة ما بعد الحرب الباردة هو الذي شكل بفعل سيطرة الولايات المتحدة واتخذ من المعايير والقيم الغربية أساساً له أضحى آيلاً للانهيار، كما أن العلاقات بين الدول في الألفية الجديدة ستتميز بتصاعد حدة التنافس فيما بينها ودخولها في اتفاقات تعاون على مستوى أدنى من الإلزامية، في حين يتناول (هارت فارادا راجان) مسالة صعود الهند وصفها قوة اقتصادية عظمى ناشئة ولا سيما بعد أن قامت بسلسلة من التجار النووية في أيار عام 1998 وأعلنت صراحة عن وضعية أسلحتها النووية ما أدى ذلك بالمفكرين الاستراتيجيون الهنود أن يفترضون إن العالم يتجه نحو عالم متعدد الأقطاب أو متعدد المراكز[1].

كما إن هناك تحولات نسبية في القوة تسمح بالعودة إلى التعددية القطبية بوجود ثلاثة أقطاب أو أكثر يحاكي كل واحد منهم الآخر بقدراته، ووفقاً (لهاس) فقد بلغ التحول من النظام الثنائي القطب إلى لحظة القطب الواحد أوجه بحلول عصر إلا قطب تتوزع فيه القوة والسلطة هنا وهناك في عالم لا تتحكم فيه دولة واحدة أو دولتان أو دول عدة، وإنما عشرات الفاعلين الذين يمسكون بأنماط مختلفة من القوة والسلطة، فالتعددية في حالة صعود وقد اقترنت بمجموعة من الدول والمنظمات الدولية المتنفذة، وبعد أن يسلط (جريفي) الضوء على نشوء ما اسماه عالم متداخل القطب الذي يعرفه بـ (التعددية القطبية بعصر الاعتماد المتبادل) يمضي إلى القول إن الحل يكمن في إدارة عملية الاعتماد المتبادل الموجود في عالم متعدد الأقطاب يفتقر إلى الاستقرار، ومن شأن مثل هذا الاعتماد المتبادل والمعقد أن يولد مصالح مشتركة تتطلب التوصل إلى حلول تعاونية وان يشجع القوى العظمى في الوقت نفسه للالتقاء عند مواقف مشتركة وضمان التوافق فيما بينها، وسيكون نتيجة لذلك تكييف النظام المتعدد الأطراف بصعود قوى ناشئة وأفول سيطرة الغرب بشكل نسبي ومن هنا فإن الأولية هي المحافظة على توازن القوى بين الدول المتعددة[2].

(1) طه عبد الواحد، ميدفيديف يتجه شرقاً من جديد.. روسيا والصين معاً لبناء عالم متعدد الأقطاب، مجلة النور، الحزب الشيوعي، سوريا، العدد (454)، 2010، ص 42.

(2) جرايمي هيرد، مصدر سبق ذكره، ص 331.

بيد أن مؤشرات القوة النسبية الحالية بين عدد مناسب من القوى الدولية – لا سيما في ضوء الأزمة المالية الحادة – تشير إلى تبؤ دول إضافية مكانة عليا في النظام الدولي، ويتضح أن الولايات المتحدة لم تعد وحدها المؤهلة لقيادة النظام الدولي وإنما سينضم إليها الصين، وروسيا، واليابان، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وبينما تعاني الولايات المتحدة عجزاً شديداً في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى عجز مالي داخلي، فإن كل الدول المذكورة يزيد فيها فائض ميزان المدفوعات بقيمة 100 مليار دولار على الأقل، ومن ناحية أخرى فإن كل من الصين واليابان تعدان من أهم الدول التي تستثمر في أذون الخزانة الأمريكية، ما يعنى أنهما يستطيعان التأثير في سعر صرف الدولار في العالم، وعليه فإن الفكر الذي يتسم به النظام التعددي التوافقي يقوم على نمط جديد من الرأسمالية المنضبطة التي تتوافق بشأنه الدول الرأسمالية الرئيسة والدول ذات الاقتصادات المختلطة[1].

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول إن هناك مشاهد مطروحة لمستقبل التحالفات الدولية، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الاوراسية وهو المشهد التصادمي التدريجي بين المحور (الأمريكي – الياباني – الهندي) من ناحية والصين من ناحية أخرى، وان هذا المشهد يتسم بالأرجحية لعدة اعتبارات أهمها: إن الولايات المتحدة لا ترغب في إعطاء الصين فسحة زمنية لتحقيق صعودها وهي تقوم ببناء حلقة من مناطق التمركز حولها تتمثل بوجودها العسكري في آسيا الوسطى على مقربة من حدودها الغربية كما إنها متواجدة في اليابان والمحيط الهندي على حدودها الشرقية وفي قيرغيزستان على حدودها الغربية، علاوة على ذلك فأن هناك مؤشرات من تصريحات القادة الأمريكيين ما يدل على أن وتيرة هذا الصدام في تصاعد مستمر، وإن الولايات المتحدة تستخدم أوراقاً متعددة في هذه العملية كورقة حقوق الإنسان في الصين وورقة كوريا الشمالية كما بدأت باستخدام الورقة النفطية للضغط على مصالحها في الخارج[2].

وهكذا فإن خلاصة التوزيع الدولي للقوى العظمى كما يقرر (كيغان) ستكون بين معسكرين أساسيين معسكر الديمقراطيين الليبراليين ويتمثل بـ (الولايات المتحدة والغرب تقليدياً واليابان والهند إضافياً) ومعسكر الدكتاتوريات والذي يتمثل بـ (روسيا

(1) المصدر نفسه، ص ص 338–339.

(2) عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (178)، 2009، ص ص 193–197.

والصين ثم إيران ومجموعة من الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية والأفريقية) أما بقية دول العالم وشعوبه فقليلاً ما يجهد (كيغان) نفسه بالاهتمام بها، فروسيا كما هي الصين ليس لديهما رسالة عالمية أو إيديولوجيا ترسم النشر والترويج لقيمها، إذ إن كل من البلدين يتصرف وفق المصالح السياسية والمساومات والتوافقات والتنافسات التي يمكن توقع مساراتها ونتائجها وتفادي الصدامات العسكرية المسلحة، وهناك من يرى أن العالم يتجه نحو صيغة من التعددية القطبية تنخفض بحسبها وبسببها من جهة مكانة وقوة الولايات المتحدة وترتفع من جهة أخرى مكانة وقوة القوى الأخرى مثل (الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند واليابان تحديداً)، وبهذا تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى كما تفقد أي قوة منها ميزة الانفراد والقيادة على الأخريات، ويمكن القول هنا إن هذه النظرية هي الأكثر رواجاً في الوقت الحاضر في فهم وتصوير ما تؤول إليه العلاقات الدولية في المستقبل القصير الأمد، وان التركيز هنا يكون على صعود الصين تحديداً ثم روسيا والهند واليابان إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن هناك من يرى في تحقق تعددية قطبية لا تفقد فيها الولايات المتحدة أي تميز قيادي خاص بها وان أكثر وجهات النظر شيوعاً وتنظيراً لهذه الفكرة هي تلك التي تقول بان العالم قد دخل قرن العصر الآسيوي، فالسيطرة ستكون للقوى الآسيوية (الصين واليابان والهند) على حساب القوى الغربية التي دخلت في مرحلة الأفول، لذلك يجادل (كيشور محبوباني) بان العصر الآسيوي قادم ولا يستطيع الغرب إيقافه[1].

وعليه بدأ الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) عهده بتقديم أجندته السياسية كوسيلة لجعل هذا القرن قرناً أمريكياً جديداً، ولكن تصريحاته أثناء زيارته الأخيرة لأوروبا في أيار 2011 عكست قناعته بأن على القيادة الغربية أن تتكيف مع الواقع العالمي الجديد، كما اضطرت الدول الغربية تحت ضغط مشكلة الديون إلى تقليص حجم قواتها العسكرية وإنفاقها على التسلح، في حين اتجهت الدول الصاعدة لا سيما في آسيا والشرق الأوسط إلي استخدام قوتها الاقتصادية في تدعيم قدراتها العسكرية من خلال صفقات تسلح ضخمة، وبذلك يشير تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية للعام 2011 إلى أنه أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة والقوى الغربية في طريقها لأن تفقد احتكارها لأنواع مهمة من تكنولوجيا الدفاع لصالح هذه الدول الصاعدة، وعليه تشكل هذه التحولات في القوة الاقتصادية والعسكرية وما

(1) محمد السيد السليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011، ص 35.

يصاحبها من نفوذ سياسي على الساحة الدولية ما وصفه الرئيس(باراك أوباما) بالواقع العالمي الجديد الذي أصبح يهدد قواعد وأسس النظام الدولي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة، ومن هنا وصف أستاذ التاريخ (نيل فيرجسون) هذا الواقع الجديد بأنه نهاية لعصر من السيطرة والصعود الغربي في مقابل أكبر وأسرع ثورة صناعية شهدها العالم تجري على أرض الصين[1].

إن أحد الملامح الرئيسة للواقع العالمي الجديد هو انتشار قيم ومعايير متعددة ومتباينة على الصعيد العالمي، وربما يكون الزعماء السياسيون الحاليون أكثر سعادة في عالم يدير فيه كل من الأمريكيين والصينيين والأوروبيين شؤونهم وفق معاييرهم وقيمهم الخاصة داخل حدودهم، وربما يسعون – وهنا تكمن المشكلة – إلى نشر هذه القيم والمعايير في المناطق المجاورة التي يعدونها مناطق نفوذ، وبهذا يتناول (هنري كيسنجر) الواقع العالمي الجديد من منظور استراتيجي، فقد ظهرت تفاوتات جوهرية في معايير القوة على المستوي الاستراتيجي، فالدور الأمريكي على هذا المستوي في تراجع لعدة أسباب اقتصادية وسياسية وسوف يكون من الصعب على الإدارات الأمريكية في المستقبل القريب إقناع الناخبين بضرورة التدخل العسكري الخارجي إلا تحت ظروف مشددة، كما أن أوروبا ابتعدت بشكل عام عن استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف استراتيجية واتجه اهتماماتها لعمليات حفظ السلام وما شابهها، ولكن الوضع يختلف تماما في آسيا التي أصبحت المركز الجديد للتفاعلات الدولية لا سيما في المحيطين الهادي والهندي، فالدول الآسيوية تتبنى منطق الدفاع عن المصالح القومية بشكل صريح أقرب ما يكون إلى سلوك الدول الأوروبية في النصف الأول من القرن العشرين، ولذلك فإن اندلاع النزاعات في هذه المنطقة أمر وارد ومحتمل، ويؤكد (كيسنجر) إن الولايات المتحدة برغم تراجع قوتها ستظل طرفاً رئيساً لا يمكن الاستغناء عنه في النظام الدولي، وان على الولايات المتحدة أن توطد نفسها لتقاسم أعباء المسؤولية في هذا النظام مع مراكز القوة الصاعدة[2].

ومن ناحية أخرى فإن مشروع الاتحاد الأوروبي يواجه حالياً أزمة اقتصادية سياسية متداخلة وحادة قد تكون لها تداعيات بعيدة المدى على مستقبل القارة ودورها

(1) خالد الحروب، في الفكر السياسي الأمريكي الجديد عودة التاريخ ورابطة الديمقراطيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (357)، 2008، ص ص 27–34.

(2) كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

العالمي، وقد قدم (ديفيد ميليباند) وزير الخارجية البريطاني للمدة 2007–2010 تحليلاً قارن فيه بين المشاكل الهيكلية التي يواجهها المشروع الأوروبي ومشاكل النظام الدولي، فهناك عدم توازن داخل أوروبا بين دول القلب القوية ودول الأطراف التي تعاني من أزمات مالية حادة تتوازى مع عدم التوازن الدولي الذي تمثله الفوائض الصينية الكبيرة والعجز الأمريكي غير المسبق، كما أن هناك غياباً للقيادة السياسية على المستوي الدولي فهناك غياب للقيادة الاقتصادية للنظام الأوروبي، كما أصبح التكامل الاقتصادي والذي هو قلب المشروع الأوروبي وسبب قوته في خطر نتيجة للواقع السياسي والاقتصادي الجديد في القارة، ومن هنا يؤكد (جون أيكنبري) إن النظام الدولي المعاصر ليس في جوهره أمريكي أو غربي الصبغة حتى وإن بدا كذلك لظروف تاريخية فهو نظام تراتبي ارتكز على القوة الأمريكية ولكنه ذو صفات ليبرالية، في حين تتجه الهيمنة الأمريكية إلى التراجع فإن الأبعاد التراتبية لهذا النظام تتداعى فيما بينها مع استمرار أبعاده الليبرالية، كما يري (أيكنبري) إن النظام الدولي سوف يظل متماسكاً حتى في ظل محاولة الصين أو دول صاعدة أخرى انتزاع مرتبة الصدارة من الولايات المتحدة، فالدول الصاعدة لديها الدافع للتفاعل مع هذا النظام الدولي والاندماج فيه لأن ذلك يخدم مصالحها[1].

وخلاصة القول إن التحديات التي سيواجهها العالم في القرن الواحد والعشرين سيجعل لكل القوى الرئيسة مصلحة متصاعدة في التمسك بنظام دولي مفتوح قائم على قواعد واضحة، ففي ظل الاعتماد الدولي المتبادل اقتصادياً وأمنياً تصبح تكلفة عدم الالتزام بالقواعد وعدم تكوين روابط تعاونية أكثر ارتفاعاً وسوف يكون من الصعب حتى على أكثر الدول قوة تحقيق الرخاء من دون التعاون مع الآخرين، في حين تزداد الحاجة إلي التعاون بين أطراف متعددة حول قضايا مختلف في النظام الدولي فلا يزال هناك خلاف بين القوي القديمة والصاعدة حول كيفية إدارة هذا التعاون، ولكن القوى جميعاً في النهاية لديها مصلحة في تفادي انهيار النظام نفسه[2]، وسوف يفقد الغرب هيمنته المطلقة على العالم بعد أن مارسها لمدة ثلاثة قرون متواصلة، وسوف ينتقل مركز الثقل العالمي إلى الجهة الآسيوية، ولكن هذه العملية لن تبلغ مداها إلا بعد خمسة وعشرون سنة أخرى على الأقل أي في أفق 2050[3].

(1) المصدر نفسه.

(2) كارن أبو الخير، مصدر سبق ذكره.

(3) هاشم صالح، العالم عام 2025، عرض كتب استراتيجية، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2011، على الموقع: http://www.alkashif.org

المطلب الثالث

استمرار الوضع الحالي (الإدارة الأمريكية للنظام الدولي)

وهذا الاحتمال يستند إلى افتراض مؤداه: أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في إطار المستقبل المتوسط القوة الأولى التي تملك مقومات القوة التي أهلتها وسوف تؤهلها لإدارة العلاقات الدولية لمدة من الزمن، وهذا الاحتمال مقترن بعدم قدرة أو رغبة الأطراف الدولية الصاعدة في ممارسة التأثير والنفوذ في الساحة الدولية، فدعاة هذا الافتراض مثل (جوزيف. س ناي) وغيره يرون أنه حتى الصين غير مؤهلة في إطار المستقبل المتوسط من انتزاع النفوذ والسيطرة من الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة الاقتصادية، فضلاً عن ذلك ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأولى في العلم. وما يدعم هذا الافتراض هو الآتي:

1. امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية عناصر قوة قد تستغرق القوى الدولية الأخرى مدة من الزمن حتى تتساوى مع ما تمتلكه الولايات المتحدة.
2. استمرار النفوذ الأمريكي في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية التي تشكل مصلحة حيوية للأطراف الدولية الصاعدة، وعلى سبيل المثال في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والباسفيك وحتى في أفريقيا، مما قد يعيق استمرار نمو قوة الدول التي يمكن أن تنافس الولايات المتحدة مستقبلاً.
3. إن الأطراف الدولية الصاعدة التي أهمها الصين مازالت لم تحدد خياراتها الاستراتيجية فهي مازالت في طور بناء قوتها الذاتية، وهذا فرض عليها عدم الانغماس في المشاكل والأزمات الدولية، وبالنتيجة أدى هذا إلى محدودية الدور بالمقارنة بدور الولايات المتحدة الأمريكية.
4. تملك الولايات المتحدة عامل قوة إضافية إلى عوامل القوة لديها وهذه القوة تتمثل بحلف الناتو، إذ من خلاله تستند الولايات المتحدة إلى المشروعية الدولية والى فرض العقوبات الدولية... الخ.
5. بالإضافة إلى ما تقدم فإن الولايات المتحدة تمتلك من مقومات القوة ما لا تملكه دولة سواها حتى ولو بشكل نسبي مثل القوة الناعمة والقوة الذكية والافتراضية.

6. إن الولايات المتحدة تمتلك التطور التكنولوجي والتقنية العالية في كافة المجالات وعلى كل المستويات.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول إن هذا الاحتمال وارد في المستقبل المتوسط، ولكننا نرجح احتمال التوجه نحو القطبية الثنائية المركبة في المستقبل البعيد مثلما ذكرنا سابقاً، إذ تكون الصين القطب الاقتصادي الرئيس فيه مع الولايات المتحدة.

الخاتمة

يشوب النظام الدولي متغيرات عدة في بيئته الدولية وأنماط حركته التفاعلية ومؤسساته ذات الطابع الديناميكي وطبيعة الفاعلين أنفسهم وطبيعة الدور الذي يؤدونه، وعليه فإن لكل دولة استراتيجية تعتمدها ضمن إمكاناتها ومقومات القوة التي تمتلكها على الصعيد الداخلي والتي تتمثل بالثروات والموارد التي تمتلكها الدولة، أو على الصعيد الخارجي والتي تتمثل بالتحالفات الدولية أو المعاهدات الإقليمية أو اتخاذ سياسات الحياد، والصين هي واحدة من بين هذه الفواعل التي تتمتع بمقومات قوة مادية وغير مادية مكنتها من أخذ مكانة دولية كبرى في النظام الدولي، فهي دولة ذات حضارة عريقة تمتد لآلاف السنين تمثلت بفلسفتها العميقة (الكنفوشيوسية) لما أضفته من طابع تراتيبي على المجتمع الصيني الأمر الذي انعكس إيجابياً على الحياة العامة فيها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، من هنا بدأت الصين سعيها من اجل الصعود واخذ مكانها الصحيح في النظام الدولي، إذ بدأت بالتحديث على كافة المستويات (السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والتكنولوجيا وحتى الثقافية)، وأول ما بدأت به هو تحديث الفرد الصيني لكي يتماشى مع التكنولوجيا والحداثة التي سوف تشهدها المراحل اللاحقة لحياتها المستقبلية، على هذا الأساس بدأت الصين مشوارها بالتحديثات التي أطلقها مؤسسوها بـ (التحديثات الأربعة)، إذ كان لها الفضل الكبير في تحقيق حلمها ضمن استراتيجية محسوبة وخطة مدروسة، فقد انتهجت استراتيجية الخطوة خطوة واستراتيجية الصعود السلمي وعدم الصدام المباشر والمواجهة الفعلية مع الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي، وعلى اثر ذلك تبنت الصين هذه الاستراتيجية واعتمدتها كمنهج مفصلي في سلوكها السياسي الدولي والإقليمي.

لقد سعت الصين جاهدة للمضي قدما في بناء الإمبراطورية الصينية وإعادة أمجادها بعد عصور من الضياع والشتات اللذين أصاباها، فبدأت بالإصلاحات

السياسية وقبلها بالتنمية البشرية وأهمها على الإطلاق الإصلاحات الاقتصادية، فبدأت بالإصلاحات الريفية وأسست لعصر جديد من الإصلاحات الزراعية، كما اتجهت للإصلاحات التجارية على مستوى الصادرات والواردات والاستثمارات الخارجية، ودخلت في مؤسسات النظام الدولي التجارية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ولعل أهمها منظمة التجارة العالمية)، كما سعت إلى تحسين ناتجها المحلي ورفع المستوى المعيشي للفرد الصيني وتحسين الناتج القومي الإجمالي من خلال إتباع عدة سياسات تجارية لعلها تمثلت في حجم الاستثمارات الخارجية ناهيك عن حجم الصادرات والتجارة الخارجية، وعلى اثر ذلك أصبحت الصين الأولى عالمياً بادخار العملة الأجنبية (الدولار)، وثاني اكبر اقتصاد عالمي.

أما فيما يخص الجانب العسكري فقد عملت الصين على تحديثه وتطوير قدرات مقاتليها وإدخال التقنية فائقة السرعة والدقة في التصويب، كما تعمل الصين على إدخال أسلحه متطورة لترسانتها العسكرية سواء التقليدية منها أم غير التقليدية.

واستمرت الصين في مسيرة تحديثها وإصلاحاتها لكافة المجالات وعلى كل المستويات، وعليه باتت الصين تحتل مكانة كبيرة بين الدول الصاعدة في النظام الدولي، إذ حرصت في الدخول بالمنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة التي هي احد أعضائها الدائمين في مجلس الأمن، وأيضاً انضمت إلى تكتلات إقليمية ودولية ذات طابع اقتصادي، مثل منظمة شنغهاي وتكتل الآسيان ومجموعة البركس، وبذلك عكست الصين نواياها السلمية تجاه جيرانها بصورة أساسية ولدول العالم بشكل عام، كما إن هذه المنظمات والتكتلات الدولية أضفت للصين مكاسب عدة يأتي في مقدمتها اقتصادها الصاعد، وبهذا تعمل الصين بمعية هذه المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية للإبقاء على حالة التوازن الدولي والإقليمي ضمن مناطق نفوذها ومجالاتها الاقتصادية.

وبذلك أصبحت الصين تتمتع بقوة ونفوذ في مناطق عدة من العالم، لعل يأتي في مقدمتها منطقة شرق آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا – المحيط الهادئ، ولبحري الصين الجنوبي والشرقي أهمية عظمى في استراتيجيها الكبرى، ففي هذه المنطقة بالذات هناك عدة دول تتنافس فيما بينها ضمن تحالفات تتمثل بأطراف إقليمية ودولية، كما إن لمنطقة جنوب آسيا أهمية كبيرة للصين لما تتمتع به المنطقة من موقع استراتيجي حيوي ذو خطورة كبيرة على أمنها واقتصادها، إذ ترتكز من خلاله ممرات الطاقة خاصتها.

ولمنطقة آسيا الوسطى أهمية لا تقل عن سابقاتها لما تملكه المنطقة من موارد طاقة تتمثل في بحر قزوين وموقع استراتيجي يتمثل بمركز الأرض، لذلك عملت الصين على ايجاد موطئ قدم لها في المنطقة من خلال التعاون مع روسيا ومن خلال الاستثمارات وتقديم المعونات لدول المنطقة وتفويت الفرصة على الدول الطامحة في الاستحواذ أو التفرد بها.

كذلك فإن للصين علاقات اقتصادية مع القارة الأفريقية ضمن استراتيجية فعالة ذات طابع منفعي متبادل، إذ أقدمت الصين على تقديم المعونة والمساعدات للقارة الأفريقية بهدف استمالة الأفارقة وهذا ما حصل بالفعل، فتعد الصين اليوم الشريك التجاري المرحب به في القارة وهي الأقرب من باقي الدول إليها، إذ تعد الصين نفسها دولة نامية ذات مبادئ وقيم إنسانية تتمثل بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول وسيادة القانون الدولي وديمقراطية العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس تشهد الصين تقدماً نشطاً في دبلوماسيتها واسهامها في إدارة الازمات الدولية والإقليمية ومشاركتها في النظام الدولي وانغماسها في الشؤون الدولية باستراتيجية فعالة مكنتها من الارتقاء في سلم الدول الصاعدة في النظام الدولي.

الاستنتاجات

إن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي:

يتشكل النظام الدولي من دول تتفاوت نسب القوة فيها إلى درجات مختلفة من قواها المادية وغير المادية، فهناك الدول العظمى والدول الكبرى في النظام الدولي وهناك الدول متوسطة القوة وأيضاً الدول الضعيفة القوة، وبالنسبة إلى الدول العظمى فهي دول تبحث عن الهيمنة ومناطق النفوذ، أما الدول الكبرى فهي دول تبحث عن التوازن مع الدول العظمى، وأما الدول الضعيفة فهي دول تبحث عن بقائها وديمومتها، وفيما يخص الدول المتوسطة القوة فهي دول (بيضة القبان) في معادلة التوازن، أي إنها دول تعمل عمل الموازن للنظام فتارة تتأرجح مائلة صوب هذه الكفة وتارة تتأرجح بالاتجاه المعاكس لها، والحقيقة إن هذه الدول – المتوسطة القوة – لا تتحرك وفق إرادتها بل إنها تتحرك وفق إرادة الدول العظمى والدول الكبرى في النظام الدولي وحسب ما تقتضيه مصلحة كل دولة من هذه الدول، وعليه فإننا نستنتج من كل ما تقدم من فصول هذه الدراسة ما يلي:

1. بعد التحديثات التي أجرتها الصين على مجمل شؤونها الداخلية والخارجية والتي انعكست وبشكل إيجابي على مجمل مفاصل الحياة فيها، وبفعل الاستراتيجية التي اتبعتها وهي استراتيجية الصعود السلمي أو بما يسمى استراتيجية الخطوة خطوة وعدم الصدام المباشر ولا سيما مع الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي وعدم إثارة المشاكل مع الدول الاقليمية، اصبحت الصين من الدول الصاعدة في النظام الدولي بفعل اقتصادها المتنامي ودبلوماسيتها الحذرة، الامر الذي ادى بجعلها من الدول الكبرى في النظام الدولي.
2. تعد الصين واحدة من الدول التي تمتلك حضارة عريقة وثقافة متنوعة وقيم رفيعة امتدت على سنوات طويلة، كما أنها احتوت على فلسفات مختلفة كان

لها الأثر الكبير على الحياة السياسة للصين وفي صياغة الثقافات في تلك الفترات من حياة الصين والتي كان لها الدور الكبير والفاعل على الحياة السياسية فيها، إذ يعد شعب الصين من الشعوب الاجتماعية المتمسكة بعاداتها وتقاليدها وقيمها.

3. تعد الصين دولة كبرى في المجال الاقتصادي (ثاني دولة بعد الولايات المتحدة)، كما إنها الدولة الأولى من حيث احتياطي العملة الأجنبية.
4. تعد الصين الدولة الثالثة عسكرياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.
5. أما فيما يخص ترتيب القوى العالمية في مناطق التوازن الدولي والإقليمي فهي كما يلي:

أ. تعد الصين في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا دولة كبرى، بمعنى أنها صاحبة النفوذ في هذه المنطقة وان باقي الدول سواء الإقليمية أو الدولية منها بما فيها الولايات المتحدة كلها دول تبحث عن التوازن معها في هذه المنطقة.

ب. في منطقة آسيا الوسطى تعد الصين دولة كبرى فيها وهي تتقاسم الدور بينها وبين روسيا والولايات المتحدة في هذه المنطقة، أي أن القوى الثلاث تتقاسم القوة فيما بينها بالتساوي إلى جانب تركيا وإيران الدول الفاعلة في المنطقة أيضا.

ج. أما فيما يخص أفريقيا فإن النفوذ الصيني فيها في تزايد وهي تتنافس فيها مع الولايات المتحدة بدرجة واحدة من القوة، وبالنسبة إلى الصين فإن القارة الأفريقية تعد المورد الآخر من الموردين لموارد الطاقة للصين وان الصين تعتمد عليها اقتصادياً، كما انه ليس هناك من دول في أفريقيا تستخدم كدول موازنة ويستثنى من ذلك طبعاً دولة جنوب أفريقيا، فدول القارة تتساوى بالفقر نسبياً وعليه فإن الصين تعتمد على الدول الأفريقية بالدرجة الأساس في منظمة الأمم المتحدة وذلك لثقلها العددي فيها، وهي تطالب بان يكون للدول الأفريقية في مجلس الأمن صوتين دائمين على الأقل، وأما بالنسبة إلى مصادر الطاقة فهي تأتي بالدرجة الثانية من حيث الأهمية أو إنها تأتي بالأهمية نفسها بالنسبة إلى العامل الأول، وبهذا فإن الصين تتساوى مع الولايات المتحدة في هذه القارة إضافة إلى الأدوار النسبية الأخرى فيها والتي تتمثل في الدور الفرنسي والدور

الإيراني والدور الإسرائيلي والدور الجديد القادم للقارة والمتمثل بالدور التركي.

6. تعد الصين قوة موازنة للقوى العظمى والكبرى في النظام الدولي لأكثر المناطق حساسية وتأثيراً فيه.
7. ومن هنا يمكننا القول إن التوازن الاستراتيجي لمناطق العالم بالنسبة للصين (موضوع الدراسة) تتشكل وفق الآتي:

أ. منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ومنطقة جنوب آسيا، هي مناطق نفوذ صينية وان كفة رجحان التوازن فيها تكون للصين.

ب. في منطقة آسيا الوسطى، تكون كفة التوازن متساوية بالنسبة للأطراف المتنافسة فيها.

ج. في القارة الأفريقية تتساوى كفة التوازن بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبشكل نسبي لبعض الدول تكون كفة التوازن لصالح الصين، أما باقي الدول التي لها مصالح في القارة فهي لا تشكل إلا ثقلاً نسبياً محدوداً.

8. أما بالنسبة إلى أنواع التوازن وأشكاله وتطبيقاته في مناطق التوازن المذكورة أعلاه فيمكن أن نصفها بالآتي:

أ. في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ومنطقة جنوب آسيا، يكون شكل التوازن هو توازن سياسي يتمثل بثقل الصين السياسي في المنطقة ودبلوماسيتها النشطة، وتوازن عسكري يتمثل بالدول المتواجدة في المنطقة ذات الترسانة النووية (الصين، وكوريا الشمالية، والهند، وباكستان)، وهو أيضاً توازن اقتصادي يتمثل بالتحركات المكثفة للاقتصاد الصيني مع دول المنطقة، وتجلى ذلك في انضمام الصين لمنظمة الآسيان وكذلك ربط بعض دول المنطقة مثل (الهند) اقتصادياً بمنظمات دولية مثل مجموعة البريكس، وهو توازن تهديد ومصالح تمثل في حماية ممرات الطاقة الصينية من التهديدات المحتملة على طول الطرق والممرات المائية والحيوية بالنسبة للاقتصاد الصيني فهذه السياسة الأمنية تكمن في استراتيجية عقد اللؤلؤ، ويمكن القول إن هذه المنطقة شملت على عدة توازنات فرضتها طبيعة التحالفات الإقليمية والبيئة الإقليمية لها.

ب. في منطقة آسيا الوسطى، توازن سياسي تمثل في الأهداف المشتركة للصين وروسيا في المنطقة وتوازن عسكري فرضه حتمية التواجد الصيني

في المنطقة لقربها منها وطبيعة التهديدات المتأتية من دولها وربما تمثل ذلك بالإرهاب الدولي، كما انه توازن اقتصادي لما تحتويه المنطقة من مصادر للطاقة تحتاجها الصين في سير عجلة اقتصادها المتقدم.

ج. في القارة الأفريقية، توازن اقتصادي بحت بالدرجة الأولى بين الصين والولايات المتحدة، وهو توازن سياسي بالدرجة الثانية إذ تعتمد الصين على كسب أصوات الأفارقة لصالحها في التصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

9. أما فيما يخص اتجاهات النظام الدولي وتشكيله، فنستنتج أن النظام الدولي الذي هو في طور التشكل يمر بمرحلة انتقالية يكون للصين دور فاعل في تشكيله وفي صياغته لما تملكه من مقومات القوة وعامل التأثير لا سيما العامل الاقتصادي، إذ إن العلاقات الدولية اليوم تتجه صوب الاقتصاد وتبتعد عن المواجهات المباشرة وأخطار الحروب.

10. ومن كل ما تقدم يمكننا القول إن النظام الدولي سيتجه نحو النظام المركب، أي نظام ذو قطبين رئيسين بكتلتين كبيرتين، بمعنى انه متعدد الأقطاب ولكن هذه الأقطاب الرئيسة والفاعلة فيه تتشكل هي الأخرى داخل كتلتين رئيستين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وان قوة هذه الكتل هي قوة اقتصادية بالدرجة الأولى، أي إن الصين مرشحة لقيادة إحدى الكتل اقتصادياً وليس عسكرياً.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

11. سورة الكهف، الآية: 105.

ثانيا: الكتب العربية والمعربة

1. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، (ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط2، 2009).
2. ـــــــ، العرب وتوازن القوى في القرن الواحد والعشرين، (طرابلس: المكتبة العالمية، 1996).
3. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008).
4. إبراهيم عيسى علي، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000).
5. إبراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013).
6. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: دار الدعوة للنشر، بلا)، ج2، باب الواو.
7. إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، (القاهرة: مركز الأهرام للطباعة والنشر، 1999).
8. أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011).
9. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988).
10. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصر، (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ج1، باب خ ل ل.
11. إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 أيلول من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005).
12. أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2001).
13. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث، 1979).
14. ـــــــــ، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، (مصر: المكتبة الأكاديمية، 2011).

15. آلان جرينسبان، عصر الاضطراب، ترجمة: أحمد محمود، (مصر: دار الشروق، 2008).
16. أليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، (مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، 2002).
17. أنابيل موني وبيتسي ايفانز، العولمة المفاهيم الأساسية، ترجمة: آسيا دسوقي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009).
18. أناتولي اوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).
19. اوديد شينكار، العصر الصيني، ترجمة: سعيد الحسنية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005).
20. إيان شابيرو، نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012).
21. باتيس غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
22. بتران بادي/ماري – كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998).
23. برهان غليون وسمير أمين، حوارات القرن الجديد: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، (لبنان: دار الفكر المعاصر، ط2، 2002).
24. برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والحظر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2011).
25. بنيه الجزائري، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، (عمان: دار الجليل للنشر، 1984).
26. بول هولتوم وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
27. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
28. بول هيرست وغراهام طومبسون، ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: فالح عبد الجبار، (بغداد: توزيع منشورات الجمل، 2009).
29. بيتس جيل، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).
30. تد سي – فشمن، الصين شركة عملاقة كيف يتحدى ظهور القوة العظمى القادمة كلاً من أمريكا والعالم، ترجمة: هالة النابلسي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009).
31. تركي صقر، الإعلام العربي وتحديات العولمة، (دمشق: وزارة الثقافة، 1998).
32. تلميذ أحمد، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
33. توني سميث وحلف مع الشيطان سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي، ترجمة: هشام عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2010).

34. تيري تاردي، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، دراسات مترجمة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).
35. تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
36. جاسجيت سنج، توازن القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).
37. جان ماري شوفالييه، معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: لميس عزب، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009).
38. جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).
39. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
40. جودة حسنين جودة، جغرافية أوراسيا الإقليمية، (الإسكندرية: منشاة المعارف، 2000).
41. جوزيف س. ناي، مفارقات القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العكيبان، 2003).
42. جوزيف س. ناي، حتمية القيادة الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، (عمان: مركز الكتب الأردني، 1991).
43. جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، (الرياض: مطبوعات تهامة، ط2، 1984).
44. جيفري بروان وفيجاي مخيرجي وكانج وو، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
45. جيفري كيمب، مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، دراسات استراتيجية، (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).
46. جيمس روزناو، دينامية العولمة: نحو صياغة عملية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997).
47. جيني لي، جواز سفر الصين دليلك إلى المعاملات التجارية والعادات وقواعد السلوك الصينية، ترجمة: شويكار زكي، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001).
48. خالد المعيني، الحافات الجديدة التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).
49. خضر عباس عطوان، توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، أطروحة دكتوراه، (منشورة)، 2003.
50. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).
51. خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

52. خنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
53. دانيال أرلوند، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).
54. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011).
55. روبرت روس، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
56. روس تيرل، الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد العشماوي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
57. ريتشارد لينل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارة والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
58. زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، ترجمة: أمل الشرقي، (بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
59. _____، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
60. _____، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جكتر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012).
61. زبيبجنيو برجنسيكي وبرنت سكوكروفت، أمريكا والعالم، ترجمة: محمود عبد الناصر جمعة وخالد عبد الرحمن العوض، (الرياض: دار السيد للنشر، 2009).
62. زياد الزمادي، حل النزاعات، برنامج دراسة السلام الدولي، (الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010).
63. سام بيرلو – فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي.
63. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
64- سامي غفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، (القاهرة: جامعة حلوان، ط4، 2003).
65- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر، 2000).
66- سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، (بغداد: دار الحكمة، 1991).
67- سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
68- السيد ياسين، العالمية والعولمة، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2000).
69- شانون ن. كايل وهانز م. كريستنسن، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
70- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، (بيروت: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009).
71- صباح محمود محمد، الصين دراسة في الجيوبوليتيك، (بغداد: مركز الدراسات الأسيوية، 1984).

72- صلاح بسيوني رسلان، كنفوشيوس رائد الفكر الإنساني، (القاهرة: دار قباء، 1998).
73- صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999).
74- عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
75- عبد العزيز حمدي، التجربة الصينية – دراسة أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، (القاهرة: أم القرى، 1997).
76- عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول والنظريات والخصائص المعاصرة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، 1995).
77- ـــــــــــــ، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010).
78- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 أيلول، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003).
79- عبد المنعم سعيد، ما بعد الحرب البادرة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار 1993، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1994).
80- عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1988).
81- عزت السيد احمد، انهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2000).
82- عصام عبد الفتاح، الدلاى لاما أسطورة بلاد الأساطير، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2010).
83- علي احمد الطراح، وسائل الإعلام والهوية الوطنية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002).
84- علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات الاستراتيجية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).
85- علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الإبعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010).
86- علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد: دار الرواد، 2010).
87- فتحية اليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
88- فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم 11 سبتمبر: أسباب ونتائج، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (بيروت: دار الساقي، 2002).
89- فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، (عمان: الوراق للنشر، 2002).
الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990).
90- فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).

91- فولفجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام، 2011).
92- فيديا نادكارني، الشركات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، دراسات استراتيجية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
93- فيليب شل، هانز م. كريستنسن، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
94- كاتسوهيكو سويتسوجو، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
95- كاتي كليمان، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى 99- متنافسة للنظام العالمي، دراسات مترجمة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).
96- كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري وهيثم الأيوبي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974).
97- كارين أ. منفست وايفان م. اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، (دمشق: دار الفرقد، 2013).
98- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (بغداد: دار الكتب، 1979).
99 - ـــــــــــــ، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد: شركة أياد للطباعة الفنية، 1988).
100- كريستيان كوخ، توازن القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).
101- كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).
102- كيشور محبوباني، هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
103- ل.ألن ونترز وشهيد يوسف، الرقص مع العمالقة الصين والهند والاقتصاد العالمي، ترجمة: احمد رمو، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).
104- لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996).
105- لكن ميكال هيربرج، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
106- ماتشين قانغ، استراتيجية الصين للتنمية وسياساتها الخارجية، سلسلة الحوارات العربية العالمية، (الأردن: منتدى الفكر العربي، 2007).
107- ـــــــــــــ، العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة (استراتيجية الصين للتنمية وسياستها الخارجية)، (عمان: مكتب روعة للطباعة، 2007).
108- ماثيو رودس، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

109- مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
110- مارفين جي. فاينباوم، توازن القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).
111- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991).
112- ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2014).
113- مايكل دي. سوين، التقييم الاستراتيجي، ترجمة: زلمي خليل زاد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).
114- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديدة للنشر والتوزيع، ط2، 2004).
115- محمد بن احمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2011)، ج13، باب الزاي والنون.
116- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكيا دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، (بيروت: دار النهضة العربية، ط2، 1979).
117- محمد سيف حيدر، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ضل النظام العالمي الجديد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).
118- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
119- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005).
120- محمد ماجد شدود، العلاقات السياسية الدولية، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ط2، 1991).
121- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
122- ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، (مصر: مكتبة مدبولي، 1995).
123- نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، (بيروت: لارسا للنشر، 2010).
124- نجم رفيق، توازن القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).
125- نعوم شومسكي، وليام بلوم، ميشال شوسودفسكي، الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، ترجمة: نور الأسعد، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).
126- نعيم إبراهيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، (عَمَان: دار اليازوري العلمية، 2001).

127- هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي (التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).
128- هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
129- هانز جي مورجنثاو، السياسة بين الأمم، ترجمة: خيري حمادي، (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ج.4
130- هاني الياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، (دمشق: مركز الشرق للدراسات، 2007).
131- هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010).
132- هنري كيسنجر، الدبلوماسية في الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: فاضل مالك البديري، (عمان: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1995).
133- ـــــــــــــ، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 2003).
134- وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2012).
135- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).
136- ـــــــــــــ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994).
137- ـــــــــــــ وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002).
138- وينران جيانج، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
139- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
140- اليزابيث سكونز، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
141- يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 أيلول وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).
142- يوسي ام هانيماكي، الأمم المتحدة، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة، 2013).

ثالثا: الدراسات

1- ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (79)، 2005.

2- ـــــــــــــــــ، واقع استراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(12)، 2001.
3- أياد عبد الكريم مجيد، توجهات السياسة الصينية تجاه أفريقيا جمهورية جنوب أفريقيا (أنموذجا)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (42)، 2010.
4- ـــــــــــــــــ، القمة الصينية الأفريقية وآفاقها المستقبلية، مجلة المرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (3)، 2008.
5- عبد العزيز مهدي الرواي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات دولية، بغداد، العدد (35)، السنة 2000.
6- عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد(42)، 2000.
7- عدنان محمد هياجنة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (29)، 1999.
8- علي حسين باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، وزارة الدفاع، بيروت، العدد(56)، 2006.
9- فادية عباس، حرب المعلومات واستخدام الصين لها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (178)، 2009.
10- كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (98)، أبو ظبي، 2006.
11- كوثر عباس الربيعي، السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية الأبعاد والدلالات، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (15)، 2010.
12- ـــــــــــــــــ، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرقي أسيا (الصين واليابان والكوريتين)، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (23)، 2004.
13- محمد جواد علي، النظام الدولي الجديد وإمكانية إصلاح الأمم المتحدة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (74)، 2005.
14- ناهض حسن جابر، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الأمريكية – الصينية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (12)، 2004.
15- هاني الياس الحديثي، منظومات التعاون الإقليمية في آسيا، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (4)، 1998.
16- هدى متكيس وخديجة عرفة، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، العدد (23)، 2006.
17- هيبرت ديتر، اتفاقية التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا – المحيط الهندي اشكالياتها ونتائجها، ترجمة: عدنان: عباس علي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (76)، 2008.
18- وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (11)، بلا.

رابعا: البحوث والمجلات

1- ابتسام محمد العامري، المخاوف الأمريكية من تنامي القوة العسكرية الصينية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (169)، 2008.

2- إبراهيم إسماعيل كاخيا، التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (32)، 2008.

3- ـــــــــــــــ، تصنيف الحرب الحديثة وفق المعايير الحالية المعاصرة، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (19)، 2003.

4- ـــــــــــــــ، ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي – الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (20)، 2004.

5- إبراهيم سيف، هل تتجه استثمارات العالم نحو آسيا، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (7)، 2010.

6- أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008.

7- ـــــــــــــــ، تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (95)، 2014.

8- احمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد الشكل الرسمي للصراع المسلح، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد) 147)، 2002.

9- احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (171)، 2008.

10- أحمد حجاج، الصين تعيد اكتشاف أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (163)، 2006.

11- احمد دياب، العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008.

12- ـــــــــــــــ، عودة بوتين تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012.

13- احمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (11)، 2001.

14- احمد محمد ابو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (44)، 2012.

15- أحمد مقرم النهدي، موقع قارة أفريقيا الاستراتيجي، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (6)، 2010.

16- أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (46)، 2013.

17- إدريس لكريني، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (17)، 2013.

18- آدم كوبر، الثقافة التفسير الانثروبولوجي، ترجمة: تراجي فتحي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (349)، 2008.
19- إسراء شريف الكعود، إشكاليات منظمة الأمم المتحدة وكيفية إصلاحها، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (23-24)، 2011.
20- إلياس البراج، العولمة عديمة القطبيّة والإنترنت عديمة المسؤوليّة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (7)، 2010.
21- أميرة عبد الحليم، الغرب الإفريقي: نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة لأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012.
22- أندريه شيانغ، الممارسة الصينية، عرض مسعود ظاهر، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (18)، 2008.
23- أنطوان عبد المسيح، اقتصاد الصين يقود سياساتها، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (22)، 2014.
24- أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (63)، 2007.
25- أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (11)، 2012.
26- أيمن طلال يوسف، روسيا البوتنية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000-2008، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (358)، 2008.
27- أيهان كوسي وإزغي أوزترك، عالم من التغير، مجلة التمويل والتنمية من الماضي نحو المستقبل: مستقبل الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد (51)، 2014.
28- براد روبرتس وآخرون، الصين القوة النووية المنسية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (43)، 2010.
29- بيتر جي كاتزنشتاين، الحضارات في السياسة العالمية وجهات نظر جمعية وتعددية، ترجمة: فاضل جتكر، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (385)، 2012.
30- تشارلز إيه. كوبشان، استراتيجية أوباما الخارجية هل أينعت، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (7)، 2010.
31- جاي جون ايكنبيري، نهوض الصين ومستقبل الغرب هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(43)، 2010.
32- جبار علي عبد الله، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، الكوفة، العدد (2)، 2009.
33- جون ثورنتون وآخرون، الصين احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية تجاه (الدول المارقة)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (78)، 2009.

34- جوناتان هلسلج، دلالات النهوض العسكري للصين، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (11)، 2011.
35- جيمس هولمز، طريقة الصين في الحرب البحرية منطق ماهان وقواعد ماو، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (99)، 2011.
36- حامد عبيد حداد، التنافس الأمريكي – الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (164)، 2008.
37- حسن أوريد، ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (17)، 2013.
38- حسن محمد، العولمة جذورها، مضامينها، آثارها رؤية قومية في العولمة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (14)، 2001.
39- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (202)، 1995.
40- حسين جمعة، ثقافة الحوار في مواجهة تحديات العولمة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، سوريا، العدد (34-35)، 2009.
41- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، 2009.
42- حمدي عبد الرحمن حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008.
43- حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (28)، 2005.
44- حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 127، 1997.
45- حيدر زهير جاسم، مستقبل الطاقة في أفريقيا (الفرص والتحديات)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (53)، 2012.
46- حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (43)، 2013.
47- حيدر محمود، تحولات الدولة الأمة في سجاليات الفكر الغربي استئناف التأويل، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (18-19)، 2003.
48- خالد الحروب، في الفكر السياسي الأمريكي الجديد عودة التاريخ ورابطة الديمقراطيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (357)، 2008.
49- خالد حنفي علي، موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (154)، 2003.
50- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، العدد (6)، 2009.
51- خديجة عرفة محمد، قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014.

52- خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات مجلس الأمن العالميين دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (10)، 2014.
53- خميس كعروت، تصادم المجتمعات الغربية نحو نظام عالمي جديد، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (77)، 1996.
54- خير الدين العايب، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (17)، 2002.
55- خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومنحة أفريقية، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (7)، 2008.
56- دانيال بورشتاين وارني دي كيزا، التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (271)، 2001.
57- ديفيد جومبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مجلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (53)، 2004.
58- رايس مبروك ورايس عبد الحق، الليبرالية الجديدة ووهم العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (25)، 2012.
59- ربرت كابلان، جغرافية القوة الصينية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (45)، 2010.
60- رجاء زهير العسيلي، التغيير القيمي والمعرفي وتأثيره على شخصية الشباب الجامعي الفلسطيني، مجلة اتحاد الجامعات العربية، جامعة القدس المفتوحة، الأردن، العدد (46)، 2006.
61- روبرت كيوهان، مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ترجمة: احمد محمد أبو زيد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (404)، 2012.
62- روبين ميريديث، الفيل والتنين، ترجمة شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (359)، 2009.
63- الزاخيية غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (11-12)، 2001.
64- زبير سلطان، أحداث 11 من أيلول صناعة وأهداف والحرب على العراق، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (17)، 2002.
65- سعد حقي توفيق، مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (23-24)، 2011.
66- سعد علي حسين، القدرات النووية في شرق آسيا تطور القدرات النووية الصينية (أنموذجا)، أصداء ثقافية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (2)، 2002.
67- سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، دراسات دولية، مركز الدراسات دولية، بغداد، العدد (42)، 2009.

68- سمير أمين، بعد حرب الخليج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (170)، 1993.
69- سنية محمد الفقي، رابطة دول الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (159)، 2005.
70- سوسن إسماعيل محمد، التوجهات الاستراتيجية العالمية الأمريكية.. عوامل القوة وكوابح الوهن، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (44)، 2007.
71- صباح نعاس شنافة، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (46)، 2009.
72- طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (156)، 2004.
73- طه عبد الواحد، ميدفيديف يتجه شرقاً من جديد.. روسيا والصين معاً لبناء عالم متعدد الأقطاب، مجلة النور، الحزب الشيوعي، سوريا، العدد (454)، 2010.
74- عادل حمزة عثمان، إصلاح الأمم المتحدة بين القانون الدولي والهيمنة الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (55)، 2013.
75- عادل عبد الصمد، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011.
76- عادل محمود مظهور، منطقة بحر قزوين الثروة والصراع، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (23)، 2004.
77- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (133)، 1989.
78- عبد الرحمن برقوق، مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (22)، 2002.
79- عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز الوحدة العربية، بيروت، العدد (17)، 2007.
80- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (145)، 2001.
81- عبد العزيز ركح، الدولة الوطنية التقليدية واستحقاقات العولمة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (13)، 2013.
82- عبد القادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتامين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014.
83- عبد القادر محمد فهمي، العقيدة الدينية وأثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد(35)، 2007.
84- عبد الله حارم، رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد (3)، 2003.
85- عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (178)، 2009.

86- عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (5)، 2013.
87- عبد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991 – 2007، مجلة جامعة الأزهر، جامعة القصى، غزة، العدد (1)، المجلد 11، 2009.
88- عربي بومدين، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (19)، 2014.
89- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد (7)، 2010.
90- علي عقلة عرسان، العولمة والثقافة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (4 – 5)، 1999.
91- عمر سامي، انتهاء الخصوصية مخاطر إدارة الإنترنت على الأمن الشخصي المعلوماتي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012.
92- غالب أبو مصباح، جورج فريدمان فارس الأحلام الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (412)، 2013.
93- فادية عباس، حرب المعلومات واستخدام الصين لها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (178)، 2009.
94- فاطمة مساعيد، مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، العدد (5)، 2011.
95- فرحان بخاري، سيناريو تحول باكستان إلى شرطي إقليمي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد(3)، 2010.
96- الفن توفلر، ظاهرة الصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (109)، 1992.
97- فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (43)، 2011.
98- فوزية قاسي، الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي.. حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (9)، 2014.
99- فيصل سعد، العالم المتعدد الأقطاب والقطب العربي المطلوب، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (15)، 2002.
100- كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011.
101- ـــــــــــــــ، الخصوصية الصينية هل تنجح قيادات بكين في إدارة (تحولات مصيرية)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012.
102- ـــــــــــــــ، تقديم: صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي مقاربات مختلفة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (177)، 2009.

103- كريستوفر لين، إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد (54)، 1998.
104- كريم مصلوح، الأمم المتحدة تطويرها إداريا وماليا، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (11)، 2011.
105- كيري براون، سعي إلى تجنب الحرب في شبه الجزيرة الكورية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (8)، 2010.
106- لستر ثرو، الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(204)، 1995.
107- ماجدة علي صالح، قضايا الأقليات الصينية في دول الآسيان، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011.
108- مارتن جيكس، الصين أيّ نوع من القوى العظمى ستكون، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (8)، 2010.
109- مارتن وولف، تشكيل العولمة، مجلة التمويل والتنمية من الماضي نحو المستقبل: مستقبل الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد (51)، 2014.
110- مارسيل بازين، العولمة وصيغها العديدة ومدى التأثير السياسي والاقتصادي للشركات العالمية الكبرى عليها في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود، ترجمة: سالم سليمان العيسى، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (18-19)، 2003.
111- مارغريتا اسينوفا، الصراع على آسيا الوسطى قديم يتجدد، مجلة آفاق المستقبل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (4)، 2010.
112- مايكا اوهانلون، مواجهة متخيلة بين الصين والهند، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (3)، 2010.
113- مايكل أوهانلون، عن العقيدة العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (8)، 2010.
114- محمد جواد علي، التكنولوجيا وإشكاليات التنافس على المستوى الدولي (دراسة مستقبلية)، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (13)، 2001.
115- محمد البشير أحمد، خريطة القوى المتداعية على إفريقيا، مجلة قراءات أفريقيا، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (9)، 2011.
116- محمد الرميحي، العرب وتقدم الصين، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، الكويت، العدد (16)، 2006.
117- محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(177)، 2009.
118- ـــــــــــــــ، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011.
119- ـــــــــــــــ، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (167)، 2007.

120- محمد العقيد محمد، المهمة الكونية الأمريكية وإفريقيا، مجلة قراءات أفريقيا، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (9)، 2011.
121- محمد جمال عرفة، الصين والتغيير الناعم في إفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد (9)، 2011.
122- محمد خنوش، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (10)، 2014.
123- محمد سعيد أبو عمود، إقليم جنوب آسيا: قراءة استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (177)، 2009.
124- محمد سعدي، كيف تؤثر العولمة في الهوية والقطبية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (7)، 2010.
125- محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011.
126- محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (32)، 2011.
127- محمد عبد العاطي، بريكس وأفريقيا، مجلة أفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد (4)، 2013.
128- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (34)، 1980.
129- محمد عبد الله يونس، تحول جيو استراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (188)، 2012.
130- محمد عدنان مراد، مسألة كشمير والصراع الهندي الباكستاني، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، العدد(7)، 1999.
131- محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (7)، 1990.
132- محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (132)، 1998.
133- محمد مصطفى الخياط، البحث عن ثورة: آفاق التحولات في فضاءات الطاقة في مطلع الفية جديدة، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014.
134- ـــــــــــــــ، الصين وخيار الطاقة البديلة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008.
135- محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (24)، 2013.
136- مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (183)، 2011.

137- ـــــــــــــــ، الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008.
138- ـــــــــــــــ، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014.
139- مراد مالك، دلالات النهوض العسكري للصين، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (11)، 2011.
140- مسعود ضاهر، آن شنغ، تاريخ الفكر الصيني، ترجمة: محمد حمود، كتب وقراءات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (415)، 2014.
141- مسعد الشتاوي احمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008.
142- مصطفى محمد علي، الشمال والجنوب الدلالات الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، المجلد 27، العددان (1+2) 2011.
143- مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008.
144- مفيد نجم، النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الاستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (4-5)، 1999.
145- ممدوح شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (27)، 1997.
146- منى حسين عبيد، السياسة الصينية الجديدة تجاه أفريقيا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (158)، 2007.
147- منى يونس حسين، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب الكلي في الصين للأعوام 2001-2009، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان (53-54)، 2011.
148- موسى زغبي، الوجه الجديد للعالم، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، سوريا، العدد (17)، 2002.
149- مينكسن باي، لماذا لن تهيمن الصين على العالم، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد(8)، 2010.
150- ناديا بنسلام، صعوبات أمام انتشار الصين الاقتصادي في أفريقيا، مجلة آفاق المستقل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (14)، 2012.
151- نادية عباس فاضل، مخاطر الانتشار النووي في جنوب آسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (18)، 2002.
152- نادية مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (82)، 1985.
153- ناصف يوسف حتى، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (165)، 1992.

154- نبيه الأصفهاني، مستقبل التعاون الإيراني في ضوء التقارب الأخير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (143)، 2001.
155- نزار إسماعيل الخيالي وعمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، دراسات دولية، بغداد، العدد (56)، 2013.
156- نزيرة الافندي، هل تنجح جهود الإصلاح الاقتصادي في الصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، 2014.
157- نقلا عن: (فورن أفيرز)، أكين أونفر، من أنقرة إلى البحر الأسود الصراع الدائم بين تركيا وروسيا على السيادة الإقليمية، مجلة العرب، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، المملكة المتحدة، العدد (1596)، 2014.
158- نقلا عن: مجلة آفاق المستقبل، تركيا اردوغان... والصين رهانات جديدة لدور قديم، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (91)، 2009.
159- نقلا عن: مجلة آفاق المستقبل، نزاع الصين واليابان إلى أين، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (21)، 2014.
160- نقلا عن: مجلة آفاق المستقبل، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (91)، 2009.
161- نوار محمد ربيع الخيري، الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين الأوضاع الداخلية والاهتمامات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (22)، 2012.
162- نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد (4)، 2011.
163- نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (181)، 2010.
164- هالة خالد حميد، الدور الأمريكي في تحديد مدركات الأمن والاستقرار في آسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (18)، 2002.
165- هانس-بيترمارتين-هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (238)، 1998.
166- وسن إحسان عبد المنعم، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (23-24)، 2011.
167- وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوي في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (187)، 2012.
168- وو بن، الصينيون المعاصرون، ترجمة عبد العزيز حمدي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد (210)، 1996.

خامسا: الاطاريح:

1- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

2- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، (غير منشوره)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقيد، 2010.
3- صبحي فاروق صبحي، الدور الإقليمي لمصر في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه، (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009.
4- لبنى خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009.
5- نصر محمد علي، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012.

سادسا: الرسائل:

1- تلا عاصم فائق، دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الاستراتيجي في إقليم جنوب آسيا وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، 2003.
2- سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولى، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994.
3- عباس جابر عبد الله الخزاعي، الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية والصين ـ دراسة في أبعاده السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.
4- عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991 – 2006، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضب – باتنة، 2008.
5- محمد شطب المجمعي، المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني، رسالة ماجستير، (غير منشور)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006.
6- محمد عطية محمد ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحديات المستقبل، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعموم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
7- نور عبد الإله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.

سابعا: التقارير

1. عبد الصمد سكان، العالم العربي والصين – التكاليف في ظل التغيرات الخارجية، تقرير عن زيارة الصين للمشاركة في ملتقى العالم العربي والصين، المعهد الصيني للدراسات الدولية، بكين حزب العدالة والتنمية، الرباط، بتاريخ 6 حزيران 2013.

ثامنا: الصحف

1. امحمد مالكي، الصين والقوة الناعمة في أفريقيا، جريدة المستقبل، الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت، العدد (3239)، 2009.
2. أيمن الحماد، الصين والهند (صراع النفوذ) في أفغانستان، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، العدد (16088)، 2012.

3- بشير البكر، مارتين بولارد وجاك ديون، الغرب مريض بالغرب زمن الأحادية القطبية قد ولّى، جريدة قراءات العرب، العدد (2747)، 2010.
4- خديجة زروال، ما بعد الإمبراطورية أمريكا ومستقبل التوازنات الجيوسياسية العالمية، جريدة العرب اليومية، المجموعة الوطنية للاستثمار الإعلامي، الأردن، العدد (2543)، 2009.
5- سيمون دنير، الهند والصين: الرقص السياسي الخطير في آسيا، جريدة الشرق الأوسط، الشركة السعودية البرطانية للأبحاث والتسويق، لندن، العدد (12053)، 2011.
6- عبد الجليل زيد المرهون، تطورات التجارة العالمية للسلاح، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، المملكة العربية السعودية، العدد (16342)، 2013.
7- غيل بولينغ، قرارات الأمم المتحدة: دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، جريدة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة وللاجئين، العدد(41)، 2010، ص 7.
8- لطفي العبيدي، العولمة وتحديات النظام الدولي الجديد، جريدة القدس العربي، مؤسسة القدس العربي للنشر والإعلان، لندن، العدد (7677)، 2014.
9- نقلا عن الغارديان، ترجمة هيثم صالح، قمة (بريكس) نظام عالمي جديد أم محاولة استبدال أقطاب، جريدة النهار، الكويت، العدد (1521)، 2012.

تاسعا: الإنترنت

1- احمد إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg\aricles.aspx?serial.
2- أبو بكر فتحي الدسوقي، رؤى مختلفة الدور العالمي للصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2008، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial.
3. الاقتصاد الصيني حاضر ومستقبل، مجلة السياسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الموقع: http://www.syasi.com/.
4- الصين رؤية اقتصادية 2014، ص 6. على الموقع: http://www.qnb.com/cs/satellite?blobcol.
5- أحمد عَلّو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، وزارة الدفاع، العدد (263)، 2007، على الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news.
6- أهداف السياسة الخارجية الصينية، على الموقع: http://arabic.china.org.cn.
7- أميرة عبد الحليم، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx.
8- اميل أمين، هل تنتزع دول البريكس قيادة العالم اقتصاديا من الغرب، 2014، على الموقع: http://www.uabonline.org/en/nws/article.
9- إيمان عبد العظيم، الفخ الصيني: اتجاهات أمريكية بشان نفوذ بكين المتصاعد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent.
10- آسيا الوسطى والقوقاز: الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، تقارير، مركز الجزيرة، 2010، على الموقع: http://studies.aljazeera.net.
11- بينج زونج يانج، إلقاء ضوء على توجه السياسة الأمريكية، على الموقع: http://arabsino.cafa.org.cn/news/2006.

12- بـــلا محمـــد، السياســـة الخارجيـــة الأمريكيـــة تجـــاه الصـــين، علـــى الموقـــع: http://bella8799.maktoobblog.com/1208257.

13- بكـين 5 مـارس 2013/دورة 2013 للمجلـس الـوطني لنـواب الشـعب الصـيني، علـى الموقـع: http://arabic.people.com.cn.

14- براهما تشـلاني، بـريكس: البحـث عن هويـة موحـدة وتعـاون مؤسسـي، تقـارير، مركـز الجزيـرة للدراسات، 2012، ص ص 4-5، على الموقع: http://studies.aljazeera.net.

15- على الرابط:، 15- بهجت محمد، المزايا التنافسية لموقع سوريا الجغراف
www.ina-syrie.com/tbl_images/file0446.pdf.

16- بيان وزير الخارجية الصيني في 2013-12-17 يحدد الأولويات الدبلوماسية للصين لعام 2014 على الموقع: http://arabic.china.org.cn/.

17- تقريـر التنميـة البشـرية، برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، نيويـورك، 2014، علـى الموقـع: http://hdr.undp.org.

18- ـــــــــــــ، الأمم المتحدة 2013، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، Lowe-Martin كندا، على الموقع: http://hdr.undp.org.

19- تـايلار مارشـال، تنـافس أميركـي- صـيني علـى جنـوب شـرق آسـيا، مجلـة الاتحـاد الإماراتيـة، 2006، على الموقع: http://www.siironline.org.

20- تقرير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، على الموقع:
www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/.../2011/AR-SOWP11.pdf.

21- تفسير القوّة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكيّة، على الموقع: http://www.onefd.edu.dz.

22- توليـو تـريفيس، اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لقـانون البحـار، الأمـم المتحـدة، 2010، علـى الموقـع: www.un.org/law/av.

23- التحـولات الكبـرى فـي السياسـة الخارجيـة الأميركيـة تجـاه أفريقيـا، قـراءات اسـتراتيجية، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع: http://www.alram.org.er/acpss.

24- الاتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل، على الموقع: http://www.webcours.org/2008/.

25- الأمم المتحدة إدارة شؤون الإعلام، قسم الأمم المتحدة للنشر، نيويورك، 2008، على الموقع: http://www.unep.org.

26- جوزيف س. ناي، هل يتحتم علينا أن نحتوي الصين، ترجمة: إبراهيم محمد علي، بروجيكت سنديكيت، 2011، على الموقع: www.project-syndicate.org.

27- ـــــــــــــ، هل تتخطى الصين أميركا، 2011، على الموقع:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3052.html.

28- ـــــــــــــ، النهضـة السلمية فـي الصـين، ترجمـة: أمـين علـي، مؤسسـة بروجيكـت سـنديكيت، 2005، على الموقع: www.project-syndicate.org.

29- حسـن نافعـة، سـيادة الـدول فـي ظـل تحـولات مـوازين القـوة فـي النظـام الـدولي، علـى الموقـع: http://www.afkaronline.org.

30- حسـن نافعـة، البنـاء المؤسسـي للاتحـاد الأوروبـي، مجلـة السياسـة الدوليـة، مؤسسـة الأهـرام، القاهرة، 2004، على الموقع: http://www.ahramdigtal.org.eg/articles.aspx?serial.

31- حمدي عبد الرحمن، إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2009، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports.

32- خالد حنفي علي، موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial.

33- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، تفسير القوّة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكيّة، على الموقع: http://www.onefd.edu.dz.

34- رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial.

35- روبرت كاجان، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2010، على الموقع: www.alkashif.org.

36- زيارة بوتين لبكين ومستقبل التحالفات الروسية- الصينية، المركز العربي للدراسات المستقبلية 2011، على الموقع: http://www.mostakbaliat.com/?p=13271

37- ستيف اتش. هانكي، الصين تحل محل اليابان ككبش فداء، جريدة المدى، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، العدد (1170)، بتاريخ 18/آذار/2008، على الموقع: http://www.almadapaper.net/archave.

38- سيمون دنير، الهند والصين: الرقص السياسي الخطير في آسيا، جريدة الشرق الأوسط، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، العدد (12053)، 2011، على الموقع: http://classic.aawsat.com/details.asp?section.

39- ستراوس-كان، صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الدولية، بيان صحفي رقم 9/408 في 16 نوفمبر 2009، على الموقع: www.imf.org.

40- سعيد محيو، قمة معاهدة شنغهاي: نحو نظام عالمي جديد، على الموقع: http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/952.htm.

41- سوزان ليندلاور، لماذا لم يقتل أي صهيوني في 11 أيلول عام 2001، قناة روسيا اليوم (TR)، بتاريخ 12\9\2013، على الموقع: http://www.youtube.com/watch?v=ejeNoXDrLrk.

42- سامي صبري عبد القوي، مواجهة بكين: أبعاد جولة أوباما في منطقة آسيا - الباسيفيك، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent.

43- شيرين حامد فهمي، العلاقات الصينية الهندية تطبيع أم تصادم، تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمة، على الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article21d.shtml.

44- صالح ياسر، 12 عاما على أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة، 2013، على الموقع: http://www.iraqicp.com/index.php.

45- الصين قوة اقتصادية صاعدة، على الموقع:/http://netcour.free.fr.

46- عمرو عبد العاطي، اللا قطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent.

47- عبد النور بن عنتر، الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 6. على الموقع: http://studies.aljazeera.net.

48- عزت شحرور، صناعة القرار في الصين.. مراكزها وتطورها، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 5، على الموقع: http://studies.aljazeera.net.

49- ـــــــــــــ، الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والمآلات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، على الموقع: http://studies.aljazeera.net.

50- عبد الرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، على الموقع: http://studies.aljazeera.net.

51- ـــــــــــــ، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net.

52- عدنان برجي، تنامي قوة منظمة شنغهاي واحتمالات المستقبل، على الموقع: http://mail.almothaqaf.com/index.php/araaa/3009.html

53- علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net.

54- ـــــــــــــ، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا أنموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports.

55- ـــــــــــــ، علاقات الروسية الصينية تحت المجهر، مجلة العصر، 2006، على الموقع: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&content.

56- عبد الحافظ المصطفى، القوة الناعمة للصين بأفريقيا: من إجماع بيجين إلى دبلوماسية الصحة، على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.

57- عمر كوش، إفريقيا.. صراع دولي ومسرح لتنافس قوى إقليمية صاعدة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، العدد 6122، 2010، على الموقع: http://www.aleqt.com/2010/07/16/article_419329.html.

58- عماد فوزي تشعيبي ملامح الأفق: النظام السياسي العالمي الجديد (صيرورة التشكّل)، على الموقع الإلكتروني: http://www.siironline.org/.

59- علي الهلالي، دول جنوب شرق آسيا قطب اقتصادي في تطور متصاعد، على الموقع: hgschool.com/ali/wpcontent/uploads/asean.pdf.

60- عبد الحكيم الفلالي، دول جنوب شرق آسيا: قطب اقتصادي في تطور متصاعد، على الموقع: www.madariss.fr/hg/2eme/filali_2/asian.pdf.

61- عمر عتيق، الترجمة والعولمة في سياق التواصل الثقافي، على الموقع الإلكتروني: www.pdffactory.com.

62- عبد الخالق الزومري، نحو نظام عالمي جديد، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/.

63- علاء بيومي، عودة التاريخ ونهاية الأحلام، كتب استراتيجية، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2009، على الموقع: www.alkashif.org.

64- عثمان محمد عثمان، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام 2008، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.

65- العملة الأوروبية (اليورو)، متاح على الموقع: www.euro.ecb.int

66- فتحي محمد سليم، الاستراتيجية الدولية، ص ص 166-167. على الموقع: http://www.al-waie.org.
67- القلق الأمريكي من الصين ينتقل لإفريقيا، تقرير واشنطن، العدد (85)، 2006، على الموقع: http://www.taqrir.org.
68- القوى الصاعدة تغير كفة ميزان التسلح في العالم، جريدة العرب، 2013، على الموقع: http://www.alarab.co.uk.
69- كونج يو هيو، الصين والهند: على رقعة شطرنج الدول الكبرى، 2006، على الموقع: http://www.arabsino.com/articles/10-05-10/1239.htm.
70- كي هوايجاوي، العلاقات الأمريكية الصينية بين التعاون الثنائي والتحالف متعدد الأطراف، ترجمة: محمد سليمان الزواوي، ترجمات-تقارير صينية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2009، على الموقع: http://www.arab-center.org/index.php?option.
71- كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent.
72- مجموعة البنك الدولي، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.
73- محمد السعيد إدريس، باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي في جنوب أسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial.
74- ماهر بن ابراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص 72-73. للمزيد ينظر: تايلار مارشال، تنافس أميركي- صيني على جنوب شرق آسيا، مجلة الاتحاد الإماراتية، 2006، متاح على الموقع: http://www.siironline.org.
75- متاح على الموقع: http://arabic.people.com.cn.
76- ــــــــــــ: http://www.eu-arabic.org/parliament.html.
77- ــــــــــــ: متاح على الموقع: http://ue.eu.int/.
78- ــــــــــــ: http://sahih.ibda3.org/t98-topic.
79- ــــــــــــ: http://www.eubam-rafah.eu/ar/node/2335.
80- ــــــــــــ: http://www.marefa.org/index.php.
81- محمد صلاح، الولايات المتحدة الأمريكية دراسة طبيعية وبشرية، على الموقع: www.onefd.edu.dz/3ass/fichiersPDF/322
82- محاضرة السفير وانغ وانغشينغ، الصين وإفريقيا - نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا، 2011/1/6، على الموقع: http://ly.china-embassy.org/ara/zxdt/t784018.htm.
83- مؤسسة راند على الموقع: http://www.rand.org/about/people/r/rich_michael_d.html.
84- محمود حمد وديفيد سكيدمور، العلاقات الأميركية-الصينية وجولات الحوار الاستراتيجي، تقارير، 2012، على الموقع: http://studies.aljazeera.net
85- محمود حمد، أميركا والتوجه الاستراتيجي شرقا.. الفرص والتحديات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

86- مصطفى رجب، أمريكا والصين من يفوز بإفريقيا أولا، على الموقع: http://www.alram.org.eg/acpss
87- مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2013، على الموقع: www.imf.org.
88- منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للأجور 2012\2013، على الموقع:
www.ilo.org/wcmsp5/groups.
89- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قسم التجارة والأسواق، التوقعات الزراعية 2013 – 2022، على الموقع: www.agri-outlook.org.
90- موسوعة (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة، على الموقع، http://ar.wikipedia.org.
91- محمود خليفة جودة، أبعاد وتداعيات الصعود الصيني في النظام الدولي، أبحاث سياسية، محمد النجار، تحرير سعر الصرف اليوان ويد الإنفاق للاقتصاد الأمريكي، على الموقع: http://blogs.mubasher.info.
92- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام http://maktoob.news.yahoo.com.
93- منى كامل، تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لندن، 2010، على الموقع: http://mpra.ub.uni-muenchen
94- المحافظون الجدد وعقيدة بوش، ترجمة: فارس تركي محمود، جريدة دنيا الوطن، فلسطين، 2003، على الموقع: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/262367.html.
95- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 1990- 2010، على الموقع:./http://democraticac.de/?p=570
96- الموقع الجغرافي للصين، على الموقع الإلكتروني للشبكة العالمية:
arabic.cri.cn/other/china_geography/1-1.htm.
97- نظام بركات، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، على الموقع: http://www.aljazeera.net/.
98- نينا هاتشيغيان ومنى سوتفن، التعاون الاستراتيجي كيف يمكن للولايات المتحدة أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، على الموقع: http://www.souriaalghad.me/.
99- النظام السياسي في روسيا على الموقع: http://ar.russia.edu.ru/russia/government/.
100- المنصف الخروبي، تحالفات أميركا في منطقة آسيا-المحيط الهادي: جاهزون للتهديدات المقبلة، جريدة العرب، 2012، على الموقع: http://www.alarab.co.uk.
101- هند بطلموس، الصين في ميزان القوة العالمي، على الموقع: http://annabaa.org/nbanews/68/347.htm.
102- هاشم صالح، العالم عام 2025، عرض كتب استراتيجية، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2011، على الموقع: http://www.alkashif.org.
103- ون، الصين تقدم مساعدات لإفريقيا دون شروط سياسية، http://arabic.people.com.cn.
104- وليد سليم عبد الحي، الاتجاهات العالمية 2020: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/.
105- ــــــــــــــــ، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/.

106- وزارة التعليم العالي، الملحقية الثقافية في الصين، على الموقع:
http://cn.mohe.gov.sa/ar/studyaboard/aboutcountry/Pages/GeneralInfo.aspx.
107- وزارة التعليم والبحث العلمي لروسيا الاتحادية، على الموقع: http://ar.russia.edu.ru/russia/geo
108- ياسر محجوب الحسين، هجوم صيني بالقوة الناعمة، على الموقع:
http://www.alwafd.org/debat/show.art.asp?aid.
109- يوي ينغ لي، مفاوضات منطقة التجارة الحرة بين الصين وكوريا الجنوبية، الصين اليوم، على الموقع المتاح: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-10/31/content_648249.htm.
110- يسرا الشرقاوي، مواجهة بكين: أبعاد جولة أوباما في منطقة آسيا – الباسيفيك، مجلة العلوم السياسية، مؤسسة الأهرام، على الموقع: http://www.siyssa.org.eg/newscontent.
111- يانغ زويتونغ وكي هايزيا، كيف يمكن تجنب حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين، 2012، على الموقع: http://www.aljarida.com/news/print_news

عاشرا: الكتب الأجنبية

Documents:

1. The national Security of the United States of America, the White house Washington, September, 2002. on the site: www.state.gov/documente/organiztion/63562.pdf..

Books:

1. Bates Gill, sue Anne Tay, partners and competitors: coming to terms with the USA - china Economic Relationship, Center for Strategic and International Studies, CSIS, Washington, 2004.
2. Francis Fukuyama, The End of History and the last man, The free Press, Wiley, New York, 1992.
3. James N, Rosenau and others, the Analysis of International politics, London, 1972.
4. Jock Gory and Gordon white "china's new Development strategy" University of Sussex un London 1982.
5. John Spanier, Games nations play, Analyzing International politics, New York, 1972.
6. Joseph S. Nye, Jr.: Limits of American Power, Political Science Quarterly, Vol. 117, the academy of political science, No. 4, (Winter, 2002-2003).
7. Judith van de Looy and Leo de Haan, Africa and China: A Strategic Partnership, Strategic Analysis, Institute for Defence Studies and Analyses, Vol. 30, No. 3, Jul-Sep, 2006.
8. Taeho Kim, balancing U.S. alliance and Chinese cooperation: Korea's emerging security challenge, on the Asian perspectives on the challenges of china, Washington D.C, national defense university press, 2001.

Others:

1- W. Bowman Cutter and Others: New World New Deal a Democratic an Approach to Globalization, Foreign Affairs, 2000.

2. Wayne M. Morrison. China's Economic Conditions, Report for Congress, Congressional Research Service, 24/June 2011.
Tony Spivey, Globalization and World Society, Cambridge: Polity, 1996.

Internet:

1. countries-U.S Energy Information Administration (EIA), 2013. on the site. http://www.eia.gov/country/index.cfm
2. Ikenberry, G, John, Rise of China and the Future of the West- can the liberal system survive, foreign affairs (87), on the site: http://heinonline.org
3. Joseph Nye, the Future of Power, Chatham House, Harvard University, 2011.on the site: http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290_100511nye.pdf.
4. Lutz Kleveman, The New Great Game: Blood and Oil in Central Asia - Aug 11 2004, on the site: http://www.amazon.ca/The-New-Great-Game-Central.
5. La politique exterieure independante et pacifique de chine: on the site: http://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/wjzc/639/t1396.shtm.
6. South Asia. From Wikipedia, the free encyclopedia, 13 June 2007. on the site: http://en.wikipedia.org/wiki/south_Asia.
7. The world of bank, East Asia Pacific Economic Update, October 2014 - Enhancing Competitiveness in an Uncertain World, 2014, On the site: http://www.worldbank.org/en/region/eap/publication/east-asia-pacific-economic-update
8. Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, 2014, on the site: www.crs.gov.
9. Wayne M. Morrison. China's Economic conditions, library of congress Washington DC congressional research service report 11 dec 2009. on the site: www.crs.gov.